



## رسالة من المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يسعدني أن أقدم التقرير ربع السنوي العاشر من مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR). هذا التقرير ناتج الجهود المشتركة للمدققين والمفتشين والمحققين الذين يواصلون مهمة المفتش العام الهامة المتعلقة بالنصح والمحاسبة بما يخص استخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). العمل الميداني لهذا التقرير جرى بمعظمه في العراق حيث يعمل حوالي 50 موظفاً في مكتب المفتش العام يومياً، في ظروف محفوفة بالمخاطر بغية تنفيذ رقابة شاملة على استثمارات دافعي الضرائب الأميركيين في العراق.

التقرير مقسم إلى أربعة أقسام. يقدم القسم الأول ملاحظات مكتب المفتش العام حول القضايا الجارية التي تتعلق بالبرنامج الذي تديره الولايات المتحدة. القسم الثاني يوفر المعلومات المحدثة حول تقدم أعمال إعادة الإعمار حسب كل قطاع. القسم الثالث يعرض آخر ما توصلت إليه أعمال التدقيق، والتفتيش، والتحقيق. القسم الرابع يلخص رقابة الوكالات الأخرى. هذا التقرير يلبي توقعاتي حول قيام مكتب المفتش العام بتقديم أوسع وأدق تقرير ممكن حول أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. وفي حين حقق البرنامج تقدماً خلال ربع السنة هذا، لا زال هناك واقع مُلفت يشير إلى أن هذا التقدم تحقق تحت سحابة بيئة أمنية مُميتة تتعاضد باستمرار. ولا مفر من واقع أن إثارة النزاعات الطائفية بشكل واسع في العراق تهدد إلى حد كبير بإحباط هذا التقدم.

يظهر هذا التقرير مباشرة بعد تجاوز منتصف سنة التحول في العراق. على ضوء هذا المعلم الهام، يُشدد مكتب المفتش العام في القسم الأول على عدة مهام أساسية يجب إنجازها لكي تتجح مرحلة التحول: تحسين الأمن، وعلى الأخص في بغداد؛ زيادة التشديد على استدامة البنية التحتية؛ جعل برنامج الإعمار تعددي الأطراف عبر تضامن دولي للدعم المالي؛ السيطرة على الفساد في وزارات العراق؛ وبناء قدرات نظام الحكم على المستويات القومية والمحلية.

تشمل مراجعات القطاعات في القسم الثاني نظرات أولية على برامج الزراعة وتطوير القطاع الخاص. يلحظ القسم الثاني بطريقة لافتة، أن الإنتاج في قطاعي الكهرباء والنفط زاد عن مستويات ما قبل الحرب لأول مرة منذ ما يزيد عن سنة. تشمل تدقيقات وتفتيشات مكتب المفتش العام في القسم الثالث، مراجعات خاصة بمستشفى الأطفال في البصرة، والدعم الأميركي للبرامج العراقية لمكافحة الفساد، وآخر المعلومات حول مشاريع خط أنابيب الفتح. أنجز مكتب المفتش العام تقريره عن الدروس المكتسبة حول العقود العراقية خلال ربع السنة هذا وسوف ينشر المكتب تقريره القادم حول الدروس المكتسبة التي تتعلق بإدارة البرامج والمشاريع لاحقاً هذا العام.

لا زال مكتب المفتش العام ملتزماً تلبيّة توقعات الكونغرس، ووزارة الخارجية، ووزير الدفاع، ومكلف الضرائب الأميركي، في الحصول على معلومات في الوقت المناسب تصلح للاستخدام حول التقدم والأداء الأميركي في إعادة إعمار العراق. ورغم كون صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد ألزم بالكامل تقريباً، فإن العديد من التحديات لا زالت تنتظرنا. ينوي مكتب المفتش العام مساعدة البرنامج الأميركي في مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها.

قُدم في 31 تموز/يوليو 2006

ستيوارت دبلو بووين، الابن

### القسم الأول:

#### ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

سنة من التحول: التقدم خلال منتصف سنة التحول  
الأمن: مشكلة مميتة  
الفساد: مُتوطّن ومُدمّر  
قيادة إعادة الإعمار: الحاجة لتنسيق أكبر  
بناء القدرات: حجر الزاوية لمرحلة التحول  
المرحلة القادمة: تعددية أطراف إعادة الإعمار  
نشاطات بارزة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالي  
الأثر المالي لعمليات المفتش العام لإعادة إعمار العراق  
الكلفة البشرية

### القسم الثاني:

#### استعمالات التمويلات: تقارير وضعية كل قطاع

مقدمة  
تحديات عامة  
وضعية قطاع الكهرباء  
وضعية قطاع النفط والغاز  
وضعية قطاع المياه  
وضعية قطاع الزراعة، والديمقراطية، والتعليم، وتنمية القطاع الخاص  
وضعية قطاع الأمن والعدل  
وضعية قطاع النقل والاتصالات  
العقود  
كلفة إنجاز المشاريع

## جدول المحتويات

مصادر التمويل لإعادة إعمار العراق  
تمويلات المانحين الدوليين  
التنسيق مع المانحين  
التمويلات العراقية

### القسم الثالث:

الإشراف العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق  
عملية التدقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق  
عمليات التفتيش التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق  
التحقيقات التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق  
خط الاتصال المباشر للمفتش العام لإعادة إعمار العراق  
مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق للدروس المكتسبة  
تحديث التشريعات

### القسم الرابع:

الإشراف العام على الوكالات الأخرى  
مقدمة

تدقيقات الوكالات الأخرى  
تحقيقات الوكالات الأخرى

الهوامش- 1  
الملحق- 1  
المختصرات- 1

الهوامش  
لائحة الملحقات  
المختصرات والتعريفات

## جدول المحتويات



## ملخص أداء مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 1 شباط/فبراير 2004-30 تموز/يوليو 2006

### التدقيق

65	التقارير الصادرة
215	التوصيات الصادرة
10,900,000	المبالغ التي تم توفيرها
	الفوائد المالية لتدقيقات مكتب المفتش العام
	405,140,000

### التفتيش

56	التقييمات الصادرة حول المشاريع
96	التقييمات الأولية المحدودة الصادرة
172	تقارير صور الأقمار الصناعية الصادرة
*1,362,900,000	الاستفادة المالية من تفتيش مكتب المفتش العام

### التحقيقات

236	التحقيقات التي أجريت
154	التحقيقات التي أُنقِضت
82	التحقيقات المفتوحة
5	الاعتقالات
2	الإدانات القضائية
*13,011,304	قيمة الأصول المصادرة/المسترجعة

### الاتصالات عبر الخط المباشر

12	فاكس
59	هاتف
109	حضور شخصي
272	رسائل إلكترونية
24	بريد عادي
25	إحالات
501	مجموع الاتصالات عبر الخط المباشر

### منتجات غير تدقيقية

6	شهادات أمام الكونغرس
2	التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

سنة من التحول: التقدم خلال منتصف سنة التحول  
الأمن: مشكلة مميتة  
الفساد: متوطن ومدمر  
قيادة إعادة الإعمار: الحاجة لتنسيق أكبر  
بناء القدرات: حجر الزاوية لمرحلة التحول  
المرحلة القادمة: تعددية أطراف إعادة الإعمار  
نشاطات بارزة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالي  
الأثر المالي لعمليات المفتش العام لإعادة إعمار العراق  
الكلفة البشرية

القسم  
الأول

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

هذه هو التقرير ربع السنوي العاشر المرفوع من المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR). خلال فترة التقرير هذه، ظهرت بوضوح عدة آثار إيجابية للبرنامج الأميركي لإعادة الإعمار. خلال الأسابيع الستة الماضية، بنوع خاص، قفز إنتاج الكهرباء والنفط في العراق أعلى من مستويات ما قبل الحرب. يتعدى إنتاج الكهرباء الآن في مجمل أنحاء البلاد 5000 ميغا واط كما أن إنتاج النفط بلغ 2,5 مليون برميل في اليوم. هذان المستويان هما الأعلى منذ أكثر من سنة.

هذه الإنجازات كانت حيوية في الوقت الذي تقترب فيه مرحلة إغاثة وإعادة إعمار العراق الأميركية من نهايتها. على المرحلة القادمة أن تكون تعددية الأطراف مما يعني مزيداً من الجهود والاستثمارات الدولية. هذه المرحلة التعددية الأطراف سوف يحركها وينشطها إنشاء ميثاق دولي مالي جديد للعراق من المأمول أن يولد دعماً أشمل لإعادة الإعمار، في حين يقوم في نفس الوقت بمطالبة العراق بتلبية أمور أساسية، سياسية واقتصادية، معينة. هذا الميثاق يفترض نشوء التزامات متزايدة من جانب المانحين الدوليين، وبالتالي يُستخدم كجسر بين المرحلة التي قادتها الولايات المتحدة، وبرنامج أوسع وأشمل لإعادة الإعمار واستعادة العافية، والذي ينبغي على العراق نفسه أن يموله وينفذه في نهاية المطاف. أنظر أدناه "المرحلة القادمة: تعددية أطراف إعادة الإعمار".

### سنة من التحول: التقدم خلال منتصف سنة التحول

بحلول نهاية حزيران/يونيو 2006، كان مبلغ 18,94 مليار دولار من كلا صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق الأميركيين رقم 1 ورقم 2 (IRRF-1 و IRRF-2) قد أُلزم وأنفق 14,85 مليار دولار منه. في 30 أيلول/سبتمبر 2006، سوف تبلغ صلاحية الحكومة الأميركية لإلزام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRFF) نهايتها. نتيجة لذلك، على كل الأموال التي لم تُلزم أن تُلزم بموجب عقد قبل 30 أيلول/سبتمبر، وإلا تُعاد الأموال إلى الخزينة الأميركية.



## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

على ضوء هذه الظروف، تركز القيادة المشتركة للعقود في العراق والكيانات التعاقدية الأخرى حالياً على إلزام جميع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المتبقية بأسرع وقت ممكن. صحيح أن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يجب إلزامه بكامله بحلول 30 أيلول/سبتمبر، لكن بالإمكان تحرير هذه الأموال، وبالتالي إعادة إلزامها بعد هذا التاريخ. لذا، يجب قيام إشراف متواصل على خطط تحرير وإعادة إلزام الأموال للتأكد من أن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يتواصل استخدامه لتلبية أهم أولويات إعادة إعمار العراق.

يخطط كل من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (GRD) ومكتب المشاريع والعقود (PCO) للبدء في خفض عدد العاملين لديهما لاحقاً هذه السنة على أساس انخفاض عبء الأعمال الملحوظة. علاوة على ذلك، على مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، وهو وكالة مؤقتة يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، الإقفال خلال سنة 2007. غير أن وزارة الخارجية (DoS) طالبت بتمويلات لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق في موازنتها للسنة المالية 2007 لكي يتمكن المكتب من دعم بناء القدرات ومبادرات إعادة الإعمار الأخرى. أيدّ مكتب المفتش العام هذا القرار ولحظ وجوب بقاء عدد كافٍ من الموظفين مع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD) ومكتب المشاريع والعقود (PCO)، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) لغاية اليوم الذي يتم فيه إنفاذ كل ما في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) تماماً.

خلال فترة التقرير هذه، حصل أهم حدث في سنة التحول: تسلمت أول حكومة دائمة، منتخبة ديمقراطياً، الحكم بتنصيب رئيس وزراء جديد، وانعقاد مجلس النواب، وتعيين عدد كامل من الوزراء. هذه هي الحكومة العراقية الثالثة منذ أن نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة السيادة إلى العراق في 28 حزيران/يونيو 2004. الشعب العراقي الذي أرمقته الحروب يتوقع أن توفر الحكومة الجديدة الاستقرار والأمن. غير أن تفاقم العنف في العراق خلال ربع السنة المنصرم يكشف الطبيعة غير الثابتة لهذه التوقعات.

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

إلى جانب الأمن، تبقى الاستدامة تحدياً كبيراً يواجه الحكومة العراقية الجديدة. الاستدامة تعني التأكد من قدرة العراق على إدارة ودعم البرامج والمشاريع والأصول التي سوف تنقلها الولايات المتحدة إليها. لقد أثار المفتش العام موضوع الاستدامة كهاجس هام العام الفائت واستجاب مدراء إعادة الإعمار الأميركيون عن طريق تطوير خطط انتقالية جديدة تتعامل بصورة أكمل مع هذه القضية. أنشأ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، وهو عمل يستحق الأثناء عليه، مكتباً للتأكد من التخطيط الكافي لاستدامة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لكن الهواجس تبقى حول قدرة العراق على تشغيل بنيته التحتية الموسعة والمُحدثة. أن غياب الموازنات الفعالة من جانب العراق لتمويل تشغيل وصيانة القطاعات الكبرى من البنية التحتية نقطة ضعف مستمرة ومُعْطلة. تدقيق المفتش العام للمرحلة الانتقالية خلال ربع السنة هذا مُلخص في القسم الثالث من هذا التقرير.

## الأمن: مشكلة مميتة

الهجمات، وأعمال الخطف، والتهديدات ضد المقاتلين والرسميين العراقيين تواصل إعاقة جهود إعادة الإعمار. أكثر من ذلك، تقيد البيئة المميتة في العراق حركة موظفي الحكومة الأميركية وبالتالي تخفض عدد الأميركيين العاملين في الوزارات العراقية. وهذا ما يمنع الجهود الأميركية من بناء القدرات ضمن النظام العراقي. الوضع الأمني المتدهور كان له أثر مؤدٍ للغاية في إقامة "فرق إعادة الإعمار الإقليمية" (PRTs) الأميركية التي لم تبدأ إلا خمس منها بالعمل في العراق. إن المفهوم لهذه الفرق تمّ تطويره لمعالجة قضية عدم كفاية القدرات الحكومية على المستوى الإقليمي. أنظر أدناه، "بناء القدرات: حجر الزاوية لمرحلة التحول".

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مع تقليص القوات الأميركية وقوات التحالف الأخرى لوجودها العملائي في بعض المناطق، ازداد باضطراد عبء حلّ المشاكل الأمنية الموضوع على عاتق العراقيين. علاوة على ذلك، حدّدت تقييدات الموازنة وجود وتأثيرات مقاولي الأمن الخاص. يُنفق الوزراء العراقيون موارد أكثر على الأمن، الأمر الذي يسحب الرساميل من برامج إعادة الإعمار الرئيسية الأخرى. أنجز المفتش العام تدقيقاً سرياً حول أمن البنية التحتية خلال ربع السنة هذا.

## الفساد: مُتوطّن ومُدْمَر

تستمر الأدلة حول استئراء الفساد داخل الحكومة العراقية. منظمة "ترانسبيرتسي انترناشونال" (الشفافية الدولية) تصنف العراق من بين أكثر البلدان فساداً في العالم. قال نائب رئيس الوزراء العراقي مؤخراً للمفتش العام أن الفساد "يُهدد الدولة". وقدّر المفتش العام لوزارة الصحة الذي يرأس المجلس العام لمفتشي العراق أن الفساد يكلف العراق 4 مليارات دولار سنوياً. هناك تقارير واردة من مفتشين عامين عراقيين آخرين ومن المفوض العام للنزاهة العامة، وهو الذي يلاحق 1400 قضية تشمل 5 مليارات دولار من الاحتيال المشتبه به والنشاطات الإجرامية الأخرى، تؤكد الاعتقاد بأن الفساد أصبح ظاهرة متوطنة فعلياً في العراق. وأظهر مسح أجري مؤخراً في كافة أنحاء العراق أن ثلث الذين شملهم الاستطلاع قد دفعوا رشوات، خلال الأشهر الاثني عشرة الماضية، للحصول على المنتجات أو الخدمات. ودل هذا المسح أيضاً على عدم الثقة العميقة بالشرطة والجيش اللذين يُعتقد أنهما غير قادرين أو غير راغبين في فرض تطبيق القانون في العراق.

صحيح أن بعض الكيانات العراقية المقاومة للفساد تكتسب تدريجياً بعض القوة، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من الدعم من قبل الحكومة العراقية وإلى توزيع واضح للمسؤوليات فيما بينها. ما من شك أن معالجة مشكلة الفساد بنجاح في العراق تستوجب عملية تمتد على مدى عدة أجيال لكن خطورة المشكلة الحالية تتطلب توفير موارد أكبر لهذه الجهود. يقوم رئيس الوزراء العراقي بالبحث في الاستراتيجيات لمكافحة الفساد، ومن المأمول أنه سيقدم مزيداً من الدعم المباشر لهذا الجهد الهام. في خطوة ذات شأن، استضاف البنك الدولي، في تموز/يوليو الماضي، في دبي، ورشة عمل جمعت العراقيين والمانحين معاً لدراسة كيف يمكن أن يساعد البنك الدولي والآخرين، بصورة أكثر فعالية، في مكافحة الفساد. أخيراً، وافقت البعثة الأميركية في العراق على التوصيات الأخيرة لتدقيق المفتش العام حول الجهود الأميركية لبناء القدرات في مكافحة الفساد. أنظر القسم الثالث لهذا التقرير للحصول على ملخص لهذا التدقيق.

### قيادة إعادة الإعمار: الحاجة لتنسيق أكبر

كشَفَ تدقيق المفتش العام لربع السنة هذا ان ثمة حاجة إلى مزيد من التنسيق بين مختلف الوكالات التنفيذية المنخرطة في مرحلة التحول. مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) مسؤول عن تحديد أولويات برنامج إعادة الإعمار، وعن التنسيق بين الوكالات التنفيذية، وعن تركيز التقارير المتعلقة بتنفيذ مهام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) مركزية، وعن إدارة مستشاري الوزارات العراقية. لكن يبقى على المكتب أن يجمع كافة الوكالات لكي تعالج بصورة فعالة قضايا مرحلة التحول مثل الاستدامة وبناء القدرات.

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

ولا زال من غير الواضح إلى أي حدّ تملك بعض الوزارات العراقية المعنية القدرة على إدارة المشاريع التي يتم نقلها إليها، وعلى دعمها مالياً. لقد وجد تدقيق المفتش العام حول مخططات مرحلة التحوّل غياب التنسيق لدى الكيانات الأميركية. يجب إعطاء مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، خلال الأشهر القادمة، صلاحيات أكبر لممارسة مزيد من السلطة في تنسيق أعمال جميع الوكالات العاملة المنخرطة في مرحلة التحوّل لبرنامج إعادة الإعمار.

### بناء القدرات: حجر الزاوية لمرحلة التحوّل

تواصل الحكومة الأميركية العمل على تقدّم برامج تنمية القدرات في الوزارات والأقاليم العراقية. شكّل العراق، خلال العقود الأربعة الأخيرة، اقتصاداً يعتمد على الدولة مع إدارة مركزية شديدة. كانت العاصمة بغداد تدير الموازنات وتسليم الخدمات عبر الوزارات التي كانت تمويل الأقاليم. وجاءت لامركزية السلطة التي تلت سقوط نظام صدام حسين (والتي شجعتها سلطة الائتلاف المؤقتة) لتؤثر في توفير سلطات أكبر إلى الرسميين المحليين الذين تنقصهم التجارب في إدارة تقديم الخدمات في الحكومات الإقليمية.

تطلبت نتائج نقل سلطة صنع القرار من الولايات المتحدة ومن المانحين الآخرين، وضع برامج تهدف إلى تنمية القدرات المحلية. البرامج الأميركية لدعم جهود بناء القدرات هذه أعطيت لها الآن أولوية عليا، لكن عليها أن تستمر في التحسّس للتوتر الذي تولّد بين السلطات القومية والإقليمية في العراق.

المبادرة الأميركية الرئيسية لبناء القدرات خارج بغداد تمثلت في برنامج "فرق إعادة الإعمار" (PRTs) التي تسعى إلى مساعدة الرسميين المحليين في تطوير قدرة مستدامة للحكم، وتعزيز الأمن، وحكم القانون، والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية. قام المفتش العام بزيارة العديد من "فرق إعادة الإعمار" خلال ربع السنة هذا ووجد أن البرنامج يواجه حالياً تحديات جدية تشمل التهديدات الأمنية، والنقص في عدد الموظفين، والموارد المحدودة. علاوة على ذلك، لا يزال تنفيذ البرنامج متأخراً عن جدول الزماني مواعيده. أعلن المفتش العام عن تدقيق حول برنامج "فرق إعادة الإعمار" سوف يُنفذ خلال ربع السنة القادم.

### المرحلة القادمة: تعددية أطراف إعادة الإعمار

بطلب من رئيس الوزراء العراقي، بدأت الأمم المتحدة مؤخراً مناقشات تهدف إلى مساعدة العراق في التفاوض بشأن إنشاء ميثاق مالي جديد مع المانحين الدوليين. يتوقع هذا المشروع ازدياد دعم المانحين الذي سوف يرتبط بالتزامات من جانب العراق لمعالجة التنمية الاقتصادية، والتهديدات الأمنية، والإصلاح السياسي، والفساد. ومن المتوقع أن ينشط هذا الميثاق المرحلة القادمة من برنامج إعادة الإعمار في حين ينخفض دور الولايات المتحدة تدريجياً ويتزايد التعهد المتعدد الأطراف بالتنمية. وقد باشر بالفعل المسؤولون الأميركيون في إعادة إعمار خطوات هامة لأجل إشراك الحكومة العراقية في الإعداد لهذه المرحلة القادمة.

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

من المُرجَّح أن يتطلب هذا الميثاق تمويلاً أميركياً إضافياً لجهود إعادة إعمار العراق. وكما أن البرامج التمويلية للبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى المُقرضة تتضمن نموذجاً شروطاً محددة. فعلى نفس المنوال، على التمويلات الأميركية مستقبلاً أن تتطلب من الحكومة العراقية اعتماد شروط قابلة للتطبيق عن طريق تنفيذ معالم من الأداء الأساسي الواضح الذي يمكن قياسه. هذه المقاربة تتفق مع الممارسات القياسية لسياسة المساعدات الأميركية. إن مطالبة العراق بتلبية شروط الأداء الأساسية هذه يجب أن تؤدي إلى تحفيز العراقيين على اتخاذ القرارات السياسية الصعبة (مثل خفض الإعانات الحكومية المالية) واللازمة لنمو البلاد وتطورها على المدى البعيد.

## نشاطات بارزة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالي

في سياق أداء مهمة الإشراف والرقابة خلال ربع السنة الحالي، أصدر المفتش العام 10 تدقيقات قُدمت فيها 50 توصية، كما أن التقييمات حول 13 مشروعاً للمفتش العام العديد قدمت نتائج كبيرة لها علاقة بإعادة الإعمار. أدت تحقيقات المفتش العام خلال ربع السنة هذا إلى اتفاقيات إقرار بالذنب، وإلى دخول المفتش العام باتفاقيات مع قسم التحقيقات الجنائية في مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) لتعزيز جهود التحقيق التي يقوم بها المفتش العام في العراق وفي الولايات المتحدة.

لقد أنجز المفتش العام تقريره الثاني حول الدروس المكتسبة بعنوان: *إعادة إعمار العراق: دروس العقود والمشتريات*. يعطي هذا التقرير التصورات المفصلة حول التجارب التعاقدية للحكومة الأميركية في العراق إلى جانب ست توصيات لتحسين المقاربة الحكومية للعقود خلال العمليات الطارئة. حسناً فعلت وزارة الدفاع، بعد مراجعتها مسودة توصيات التقرير، عندما شكلت قوة مهمات للمباشرة بالبحث عن الأساليب لوضع هذه التوصيات موضع التطبيق.

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### التدقيقات

خلال ربع السنة هذا، أنجز المفتش العام عشرة تقارير تدقيق نهائية بحيث أصبح مجموع تقارير التدقيق التي أصدرها 65 تقريراً لتاريخه. تعالج التدقيقات تشكيلة واسعة من القضايا بما في ذلك دراسة مشاريع قطاع الصحة، ومراجعات جديدة للنشاطات الأمنية، ومحاربة الفساد. لدى المفتش العام حالياً 14 تدقيقاً جارياً كما أصدر مسودتي تقارير مطروحة للملاحظات؛ وكذلك فإن خمس تدقيقات جديدة هي في مرحلة التخطيط لربع السنة القادم. يقوم المفتش العام بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الحكومية المقبولة التي يفرضها المفتش العام الأميركي.

### مستشفى الأطفال في البصرة

راجع المفتش العام مشروع مستشفى الأطفال في البصرة، وهو برنامج تابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) الذي وافق الممول، "بكتل"، أصلاً على إنجازه بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2005. لأسباب متنوعة، بما في ذلك البيئة الأمنية المعادية بصورة متزايدة، تأخر المشروع كثيراً عن مواعده المقرر. في 26 آذار/مارس 2006، أبلغت شركة بكتل الوكالة أن المستشفى لن يُستكمل قبل 31 تموز/يوليو 2007. علاوة على ذلك، أبلغ الممول أنه يُقدّر أن كلفة الإنجاز قد زادت بنسبة 96%، وأن الكلفة النهائية المقدرة تزيد بنسبة 200% عن الكلفة الأولية المقدرة للإنشاء. في مراجعته، عيّن المفتش العام العديد من المخالفات للمعايير، بما في ذلك أنظمة المحاسبة وضعف عمليات تقدير التكاليف المستقبلية.

### الأمن

على جبهة الأمن، قام المفتش العام بإعداد تدقيق سري تحت عنوان: "مراجعة الجهود لزيادة قدرات العراق بغية حماية البنية التحتية للطاقة"، وأصدر تقريراً حول مشروع "شبكة المستجيب الأول المتقدمة" (AFRN). في تقرير التدقيق الأخير، عين المفتش العام أوجه نقص هامة في الشبكة التي كانت الغاية منها تقديم نظام اتصالات قومي متكامل للقوى الأمنية وللمستجيبين الأوائل. تعتمد الولايات المتحدة حالياً إلى إقفال مشروع الشبكة المذكورة (AFRN) وتحويله قريباً إلى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وإلى وزارة الداخلية. وجد تدقيق المفتش العام أنه لا زال مشروع الشبكة بحاجة لإنتاج نظام اتصالات فعال لاستعماله للقيادة والتحكم عبر أرجاء البلاد. كما أنه لا يوفر الوسائل الفعالة للإرسال والتوجيه للمستجيبين الأوائل على مستوى المحافظات.



### مكافحة الفساد

عملت الحكومة الأميركية مع الحكومة العراقية لإقامة منظمات وأنظمة وتدريبات لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية، ومساءلة المحاسبة بالنسبة للحكومة. أكمل المفتش العام مراجعة لهذه الجهود خلال ربع السنة هذا ووجد أن نفقات الحكومة الأميركية على نشاطات مكافحة الفساد كانت متواضعة بالمقارنة مع إجمالي ما أنفق على إعادة إعمار العراق. فقد خُصص أقل من 0,003% من مجموع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (حوالي 65 مليون دولار) للنشاطات الجارية والمخطط لها لمكافحة الفساد<sup>2</sup>.

### التفتيش

أنجز المفتش العام 13 مشروع تقييم خلال ربع السنة هذا، وأنجز أيضاً لغاية هذا التاريخ 56 مشروع تقييم، و96 عملية تفتيش في الموقع، و172 تقييماً جويًا. ووجد المفتش العام أن معظم مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تدل على براعة عمل عالية النوعية، وإنها كانت تقيم برامج لرقابة جودة النوعية كما لضمان النوعية. غير أن أداء المقاول لا زال يطرح مشكلة. فقد حدد المفتش العام نواقص في تصاميم المقاول في بعض المواقع، من بينها:

- أخفق المقاول في تنسيق وتخطيط وتنفيذ بصورة صحيحة مشروع خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى الفتح بطول 50 كيلو متراً. نتيجة لذلك، حُرمت الحكومة العراقية من عائدات النفط المحتملة.
- لم تتحقق الحكومة الأميركية من نوعية عمل المقاول ومن صدق ادعاءات المقاول حول الإنجاز الكامل لمشاريع معابر قناة الرياض وزغتون.

باستثناء مشاريع خط الأنابيب ومعابر القناة، لَبَّت ضمانة النوعية التي أجراها سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي، على المشاريع التسعة الأخرى التي زارها المفتش العام خلال ربع السنة هذا، كافة الشروط.

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### التحقيقات

خلال ربع السنة الأخير، فتح المفتش العام 40 تحقيقاً أولياً وجنائياً تشتمل على تشكيلة من المخالفات، تشمل العقود الاحتيالية، والرشاوى، واللصوصية، والعمولات، والإكراميات (اليقشيش). خلال الفترة الزمنية نفسها، ألغى مكتب المفتش العام 82 تحقيقاً أولياً وجنائياً. خمسة وعشرون من تلك القضايا تنتظر حالياً المقاضاة في وزارة العدل (DoJ). اثنتان من تلك القضايا نتج عنها إدانات ولا تزال أحكامها معلقة، كما ان وزارة العدل تراجع قضيتين إضافيتين لتحديد ما إذا كانت سوف تحولهما إلى القضاء.

في 7 تموز/يوليو 2006، دخلت وزارة العدل في اتفاقية إقرار بالذنب مع اللوفتانت كولونيل، بروس هوبفغاردرنر، بالجيش الأميركي. وافق هوبفغاردرنر على الإقرار بـ 10 جرائم ارتكاب احتيال بالمراسلات البرقية وبتبويض الأموال. تأمر هوبفغاردرنر مع المفتش وضابط التمويل في سلطة الائتلاف المؤقتة، روبرت شتاين، لإفشاء معلومات سرية بقيمة ملايين الدولارات من عقود الإنشاء إلى شركة يمتلكها فيليب بلوم. العقوبة القصوى التي يمكن فرضها بموجب اتفاقية الإقرار بالذنب هي 25 سنة سجن. لم يُحدد بعد تاريخ لتقرر فيه المحكمة ما إذا كانت ستقبل الاتفاقية.

دخل مكتب المفتش العام مؤخراً في شراكة مع قسم التحقيقات الجنائية في مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) لتعزيز عمليات التحقيقات في العراق وفي الولايات المتحدة. يواصل محققو المفتش العام العمل عن كثب مع هيئة النزاهة العامة العراقية، ومكتب المفتش العام لوزارة الخارجية الأميركية، ومع وحدة الاحتيال في المشتريات الرئيسية في مكتب فرض قوانين الهجرة والجمارك، ومع التحقيقات الجنائية في مصلحة ضريبة الدخل في الولايات المتحدة، ومع الشركاء الآخرين المشاركين في فريق العمل الخاص بتحقيقات إعادة إعمار العراق.

## الأثر المالي لعمليات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أنتج إشراف المفتش العام فوائد مالية ملموسة، وأنقذت تدقيقاته 10,9 ملايين دولار من الهدر، واستعادت 1,4 مليون دولار وحسّنت استخدام 20,6 مليون دولار. وتساءل المفتش العام عن تبرير مدفوعات بقيمة 306,9 مليون دولار شملت مدفوعات محتمل أن تكون متكررة، ومدفوعات زائدة عن اللزوم، ومدفوعات لأعمال لم تنجز. وقدّم المفتش العام أيضاً توصيات حسّنت الاحتسابات لممتلكات تُقدر بقيمة 65,3 مليون دولار.

الأثر الكامن الصافي لتدقيقات المفتش العام يوازي تقريباً 405.1 مليون دولار لغاية 30 تموز/يوليو 2006. أنتجت عمليات التفتيش التي قام بها المفتش العام توصيات قادرة على زيادة إيرادات النفط العراقية بمعدل 1,277 مليار دولار سنوياً. تبين تحقيقات مكتب المفتش العام أن 13 مليون دولار نقداً ومن الأصول قد تم تجميدها أو استعادتها خلال تحقيقات المكتب. بالنسبة للمعطيات التي تدعم هذه الفوائد، أنظر الملحق ي.

الجدول التالي يقدم نظرة عامة حول القضايا التي أثارها المفتش العام بالنسبة لإعادة إعمار العراق منذ تموز/يوليو 2005.

## ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### ملاحظات مكتب المفتش العام – صيف 2005 – صيف 2006

7/30 2006	4/30 2006	1/30 2006	10/30 2005	7/30 2005
		x	x	x
		x	x	x
		x	x	x
		x	x	x
		x	x	
			x	x
			x	
			x	x
	x	x	x	x
x	x	x	x	
	x	x	x	
	x	x		
x	x			
x				
x				
x				
x				
x				

## الكلفة البشرية

تواصل البيئة المميتة في العراق تكبيد كلفة قاتلة لأولئك العاملين في إعادة بناء الدولة. في العديد من أنحاء البلاد، يواجه المقاتلون ومقاتلو الباطن مخاطر التهريب والعنف يومياً. خلال ربع السنة هذا، أبلغت وزارة العمل عن 56 حادثة وفاة جديدة مما يرفع مجموع القتلى إلى 575 قتيلاً منذ آذار/مارس 2003. علاوة على ذلك، أبلغت وزارة الخارجية عن وفاة 185 مدنياً أميركياً في العراق خلال الفترة الزمنية عينها.

لا تزال تتزايد هجمات المتمردين والمليشيات والإرهابيين ضد المدنيين العراقيين خلال ربع السنة هذا، وذلك وفقاً لبعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق<sup>3</sup>. خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2006، تمّ الإبلاغ عن 5818 مدنياً لاقوا حتفهم وعن 5762 مدنياً على الأقل أصيبوا بجروح. في 25 حزيران/يونيو، قدّرت وزارة الصحة أن 50,000 شخص على الأقل قد قتلوا بسبب أعمال العنف في العراق منذ 2003.

## وضعية إعادة إعمار العراق

مقدمة: تقارير القطاعات  
وضعية قطاع الكهرباء  
وضعية قطاع النفط والغاز  
وضعية قطاع المياه  
وضعية قطاع الزراعة، الديمقراطية، التعليم وتطوير القطاع الخاص  
وضعية قطاع الأمن والعدل  
وضعية قطاع العناية الصحية  
وضعية قطاع النقل والاتصالات  
العقود  
مصادر التمويل

القسم  
الثاني

### مقدمة

هذا هو التقرير الثالث الذي يقدم فيه مكتب المفتش العام مراجعة لكل قطاع بمفرده بما يخص إعادة الإعمار في العراق. في تقرير كانون الأول/يناير 2006، حلل المفتش العام التقدم الحاصل في قطاعات البنية التحتية الرئيسية، أي الكهرباء، والنفط والغاز، والمياه. أضاف تقرير نيسان/إبريل 2006 أربعة قطاعات: الأمن والعدل؛ العناية الصحية؛ النقل والاتصالات؛ والديمقراطية، والتعليم وتطوير القطاع الخاص. تقرير ربع السنة هذا للمفتش العام يُحدّث هذه القطاعات السبعة ويضيف مراجعات جديدة حول المشاريع غير الإنشائية وحول القطاع الفرعي للزراعة.

لأجل تقييم التقدم الإجمالي، يدرس المفتش العام ثلاثة مظاهر لإعادة الإعمار، النشاطات<sup>4</sup>، الحصيلة، والنتائج:

- النشاطات: تقدم أعمال إعادة الإعمار على مستوى المشاريع.
- الحصيلة: نتائج مشاريع إعادة الإعمار.
- النتائج: آثار نتائج المشاريع على الشعب العراقي.

خلال إعداد تقرير ربع السنة هذا، ارتفع توليد الكهرباء فوق مستويات ما قبل الحرب لأول مرة في أكثر من سنة. وتحسن إنتاج النفط كذلك فوصل إلى مستوى ما قبل الحرب، أي 2,5 مليون برميل في اليوم (BPD) خلال أسبوع في منتصف حزيران/يونيو. وازدادت صادرات النفط أيضاً، فكان متوسطها 1.6 برميل في اليوم خلال ربع السنة هذا، لتنتهي عند معدل 1.67 مليون برميل في اليوم خلال حزيران/يونيو، متعدية بقليل الهدف العراقي وقدره 1.65 مليون برميل في اليوم. ظلّت مراكز العناية الصحية (PHCs) تواجه نفس التحديات التي ذكرها المفتش العام في تقريره في ربع السنة الماضي. لغاية هذا التاريخ، لم يتم تسليم إلا ستة مراكز فقط إلى السيطرة العراقية من أصل 142 مركزاً مولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

## ملخصات القطاعات

يقدم هذا القسم أيضاً آخر المعلومات حول عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وكلفة إنجاز مشاريع إعادة إعمار العراق، ومراجعة مصادر التمويل.

### تحديات عامة

استناداً إلى الشروح المفصلة للقطاعات في هذا القسم، يقدم المفتش العام هذه الملاحظات العامة حول برنامج إعادة الإعمار في العراق:

1. مرحلة التعاقد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) تشرف على الإنجاز. لقد تم إلزام كل الأموال المخصصة للصندوق، كما أن 91% منها ألزمت بعقود، وأنفق حوالي 70% منها. كما أن كل أموال الصندوق يجب إلزامها بحلول نهاية السنة المالية الحالية. وبوجود 1.74 مليار دولار لا زالت بحاجة للإلزام، كان التركيز خلال ربع السنة هذا على إلزام الأموال التي يجب أن تُستكمل بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006. هذا التاريخ المُعين قد أنشأ إلحاحاً للإلزام الذي يجب أن يتوازن مع الحاجة إلى إنفاق أموال مكلفي الضرائب الأميركيين بشكل مسؤول.
2. أن أكثر من 82% من المشاريع الأميركية قد أُنجِز، وأن أقل من 4% منها بقي للمباشرة به. ورغم كون 70% تقريباً من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 قد أنفقت، فإن العديد من المشاريع الرئيسية لا زالت غير مُنْجزة.
3. لا تزال أهمية الانتقال الفعال للبرامج والمشاريع الممولة من الولايات المتحدة إلى سيطرة الحكومة العراقية تشكل مسألة ذات شأن. لم يجد التدقيق عن مرحلة التحوّل الذي أصدره المفتش العام خلال ربع السنة هذا، خطة استراتيجية شاملة لبرنامج نقل السيطرة إلى الحكومة العراقية، علماً أن العديد من مجموعات العمل تعالج هذه القضية الأساسية. لقد قدمت إحدى المجموعات، وهي فريق التنسيق الوزاري (MATs) (MCT)، عرضاً موجزاً إلى المفتش العام خلال ربع السنة هذا حول برنامج إنماء القدرات القومية (NCD)<sup>5</sup>. يفقد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) هذه المرحلة القصيرة الأمد (61,5 مليون دولار)، في حين تقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) المرحلة المتوسطة المدى (308 مليون دولار) التي تشمل برامج بناء المؤسسات والتدريب<sup>6</sup>.



## ملخصات القطاعات

4. لا زال الأمن يشكل التحدي الكبير في العراق إذ يؤثر على جميع قطاعات إعادة الإعمار. أموال المشاريع ومواردها لا تزال تُحوّل لتغطية التكاليف الأمنية. البيئة الخطرة تجعل من الصعب تنسيق لوجستيات المواقع وتحركات الموظفين، فتبطئ بذلك تقدم النشاطات الممولة من الولايات المتحدة وتنتقص من الحصة والنتائج.

5. لا زال الفساد في المؤسسات العراقية يُشكل تحدياً كبيراً عبر مجمل القطاعات، ويُبدد الموارد، ويثبّط همم الاستثمار الدولي، ويُضعف الثقة بالحكومة.

للحصول على نظرة عامة على أوضاع إعادة الإعمار، أنظر الشكل 1-2.

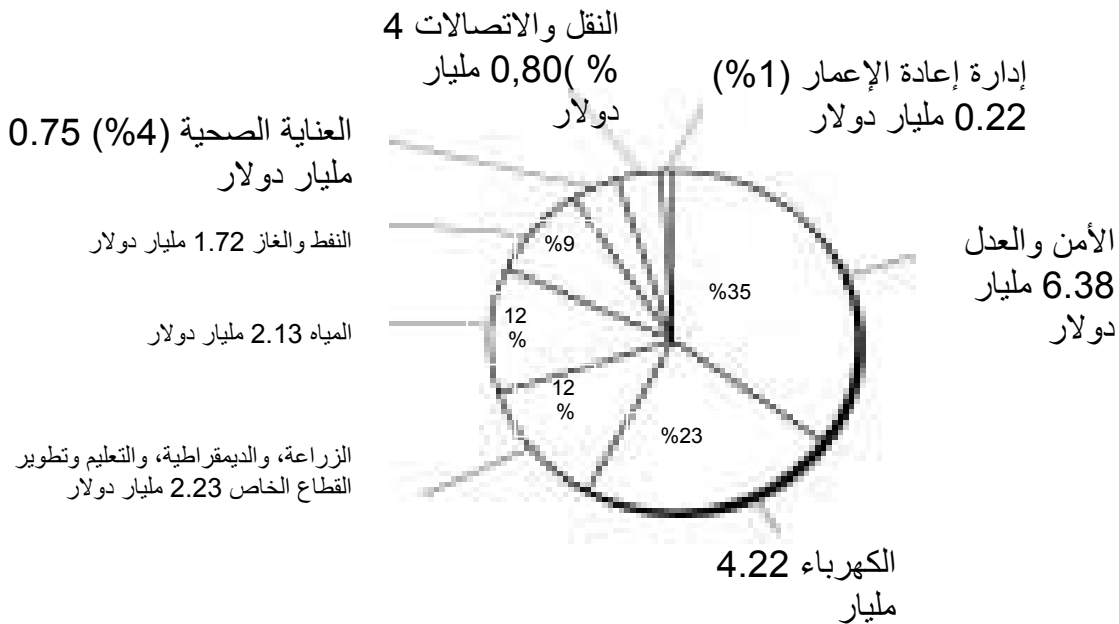
### الشكل 1-2

نظرة عامة حول تقدم أعمال إعادة الإعمار

حصة القطاعات من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

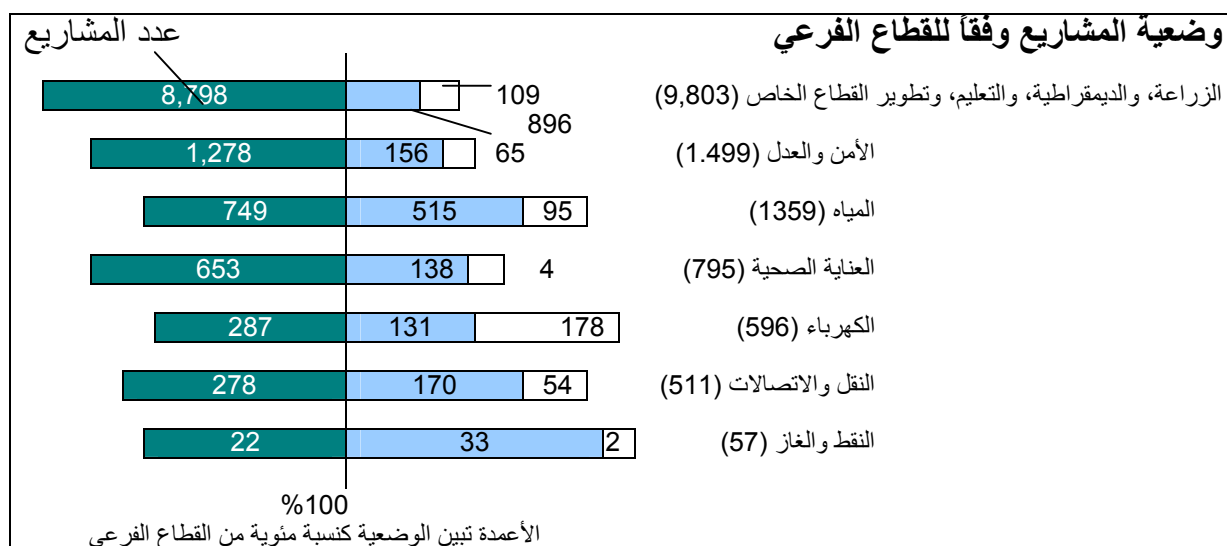
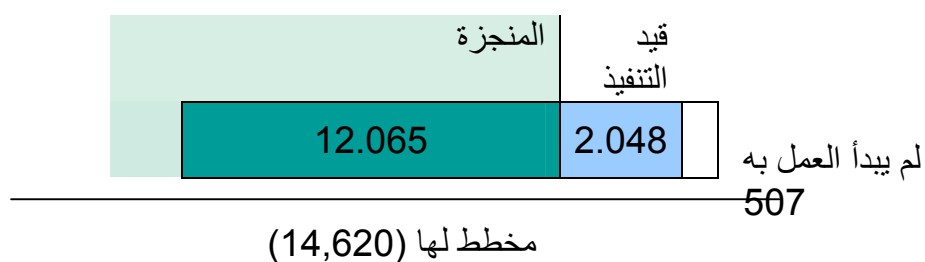
نسبة مئوية من 18,44 مليار دولار

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، 06/6/28



## ملخصات القطاعات

**وضعية مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)**  
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ونظام إدارة إعادة الإعمار (IRMS-IMRO)  
2006/6/30 وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) 2006/7/10

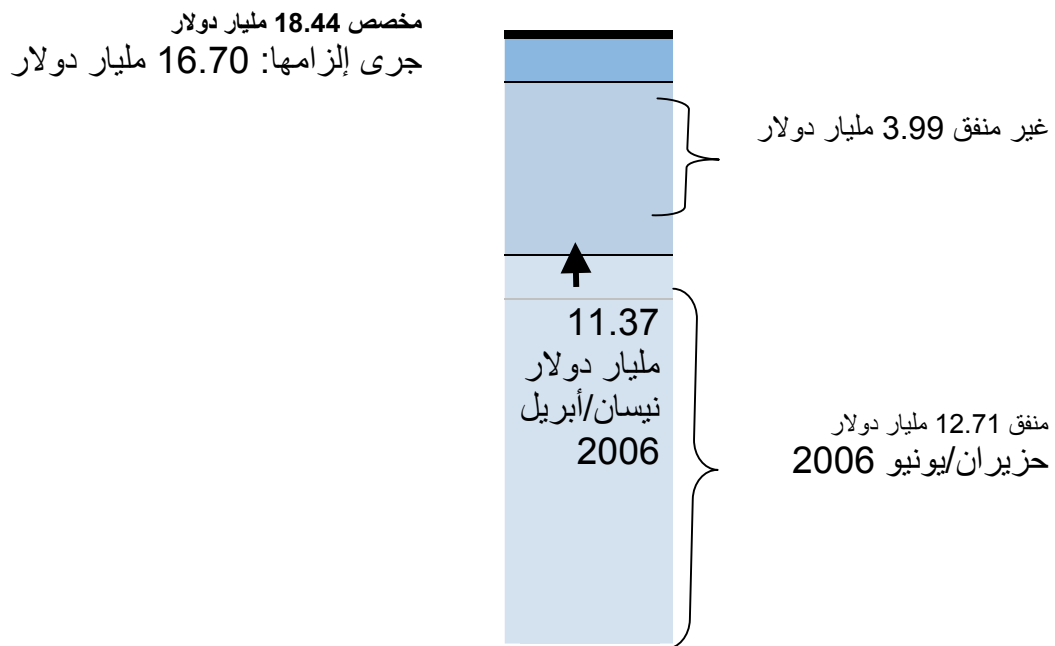


## ملخصات القطاعات

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

بمليارات الدولارات

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق، 2006/6/28





## وضعية قطاع الكهرباء

تُحدّث هذه المراجعة وضعية مشاريع الإعمار التي تقوم بها الولايات المتحدة لإعادة بناء البنية التحتية العراقية لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها. فيما يلي أبرز أوجه تقرير قطاع الكهرباء:

- ♦ بنهاية ربع السنة المنصرم، تم إنجاز 48% من المشاريع المخطط لها في هذا القطاع. كما تم إنفاق 56% من الأموال المخصصة له، وما زال هناك أكثر من 740 مليون دولار متبقية من أصل 4.22 مليار دولار مخصصة للقطاع يتوجب إلزامها بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006 (راجع الشكل 2-2).
- ♦ من المتوقع إنجاز كل المشاريع في هذا القطاع بحلول كانون الثاني/يناير، 2008. يبين الشكل 2-3 موقع المشاريع المنجزة والتي هي قيد التنفيذ.
- ♦ ساهمت مشاريع الكهرباء التي تقوم بها الولايات المتحدة في إنتاج 2710 ميغا واط (MW) إضافية مما رفع قدرة العراق في إنتاج الكهرباء إلى مستوى 5042 ميغا واط، اعتباراً من 27 حزيران/يونيو 2006، وهذا أعلى من مستوى ما قبل الحرب (البالغ 4500 ميغا واط). إنما يبقى معدل الحمل اليومي المؤرّ هو المقياس الأفضل للكمية التي تصل إلى المواطن العراقي. أثناء ربع السنة هذا، تجاوزت كمية هذا الحمل 100,000 ميغا واط ساعة (MWh) لأول مرة منذ صيف عام 2005.

## ملخصات القطاعات

- ◆ يستمر العراقيون خارج بغداد بالحصول على ساعات تغذية بالطاقة أكثر مما كانوا يحصلون عليه قبل اجتياح 2003 (12.1 ساعة). اما في بغداد، فالطاقة المتوفرة هي أقل مما كان يتوفر قبل الحرب (8.1 ساعة باليوم) ويعود السبب جزئياً إلى أن الكهرباء توزع حالياً إلى مختلف أنحاء البلاد بصورة أكثر عدالة مما كانت عليه في عهد صدام. يعود عجز الكهرباء في بغداد أيضاً إلى عدم القدرة على نقلها من محطات التوليد في شمال العراق وجنوبه إلى العاصمة.
- ◆ إن التقدم البطيء في هذا القطاع يمكن تفسيره من خلال عدّة تحديات: التمويل، والطلب المتزايد، والإعانات المالية التي تقدمها الحكومة، وبرامج التشغيل والصيانة (O&M) غير الكافية للمشاريع الأميركية، ونقص الوقود، والوضع الأمني المتردي، والبنية التحتية المدمرة.

### الشكل 2-2

قطاع الكهرباء كنسبة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق  
النسبة المئوية من 18.44 مليار دولار

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي في العراق، 2006 / 6/28



### النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في قطاع الكهرباء

لا زال هناك 178 مشروعاً (30%) لم يبدأ العمل بها بعد، و48% منها قد أنجزت. تفيد تقارير مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) أن كافة المشاريع سوف تُنجز بحلول كانون الثاني/يناير 2008<sup>7</sup>. يبين الشكل 2-4 وضعية مشاريع الكهرباء بحسب القطاع الفرعي.

لقد بدأ العمل في كافة مشاريع توليد الكهرباء، وتم إنجاز 55% منها؛ إنما أكثر من ثلث مشاريع النقل والتوزيع لم تبدأ حتى الآن لأن هذه المشاريع أضيفت بعد بداية برنامج الإعمار. أما بقية مشاريع النقل والتوزيع فهي بالإجمال أصغر وأقل تعقيداً من مشاريع توليد الطاقة الأضخم نسبياً<sup>8</sup>.

أثناء فترة التقرير هذه، تم إنفاق 320 مليون دولار، وهذا أعلى من مستوى إنفاق ربع السنة الماضي الذي بلغ 240 مليون دولار، مما يجعل مجموع النفقات في هذا القطاع 2.35 مليار دولار. مع أن كل القطاعات الأخرى أصبحت تقارب إلزاماتها الكامل، فقطاع الكهرباء ما زال لديه 740 مليون دولار يتوجب إلزامها. حسب القانون، جميع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يجب أن تُلزم بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006. على القيادة المشتركة للعقود في العراق أن تضمن أن الحاجة إلى إلزام هذا المبلغ (740 مليون دولار) خلال 60 يوماً لا يجب أن يمنع اعتماد أفضل الممارسات. يبين الشكل 2-5 وضع تمويلات قطاع الكهرباء، وذلك كما هي في 28 حزيران/يونيو 2006.

### المشاريع الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

يتضمن برنامج الولايات المتحدة لإعادة إعمار قطاع الكهرباء ثلاثة أنواع رئيسية من المشاريع:

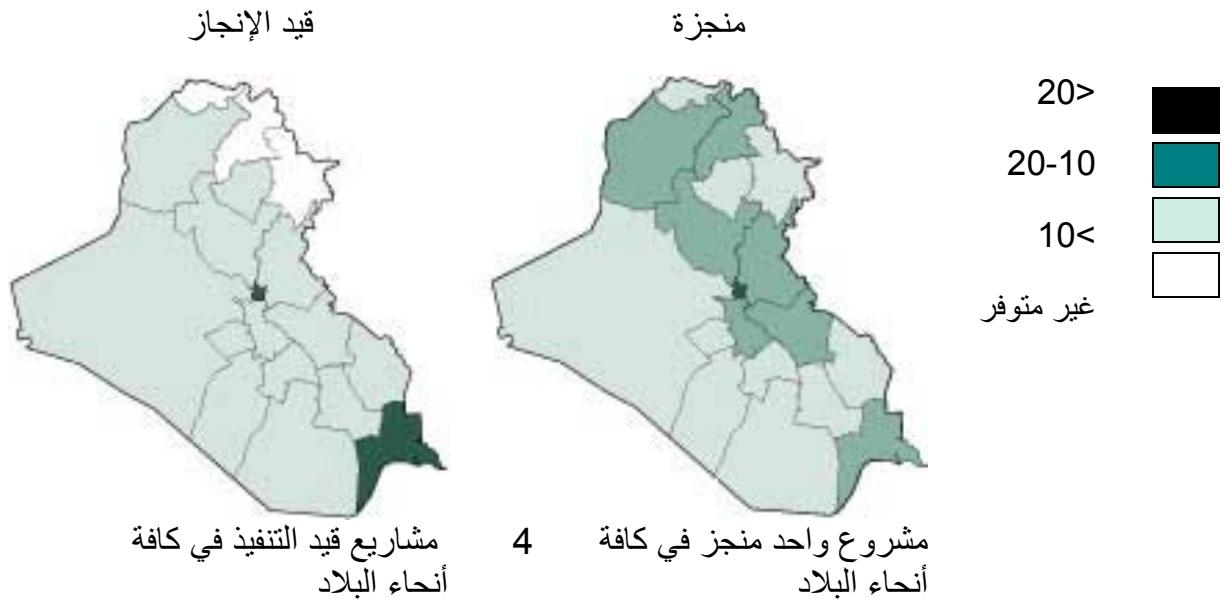
- ◆ مرافق توليد الطاقة، التي تُنتج الكهرباء للنظام.
- ◆ شبكة نقل الطاقة، التي تنقل الكهرباء إلى كافة أرجاء البلاد
- ◆ شبكات توزيع الطاقة، التي توصل الكهرباء إلى المناطق المحلية، والمنازل، ومؤسسات الأعمال.

الشكل 2-3

مشاريع الكهرباء بحسب المحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف الإنهاء لنظام إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)  
(IRMO) بتاريخ 2006/6/30 وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تاريخ 10/2006/7



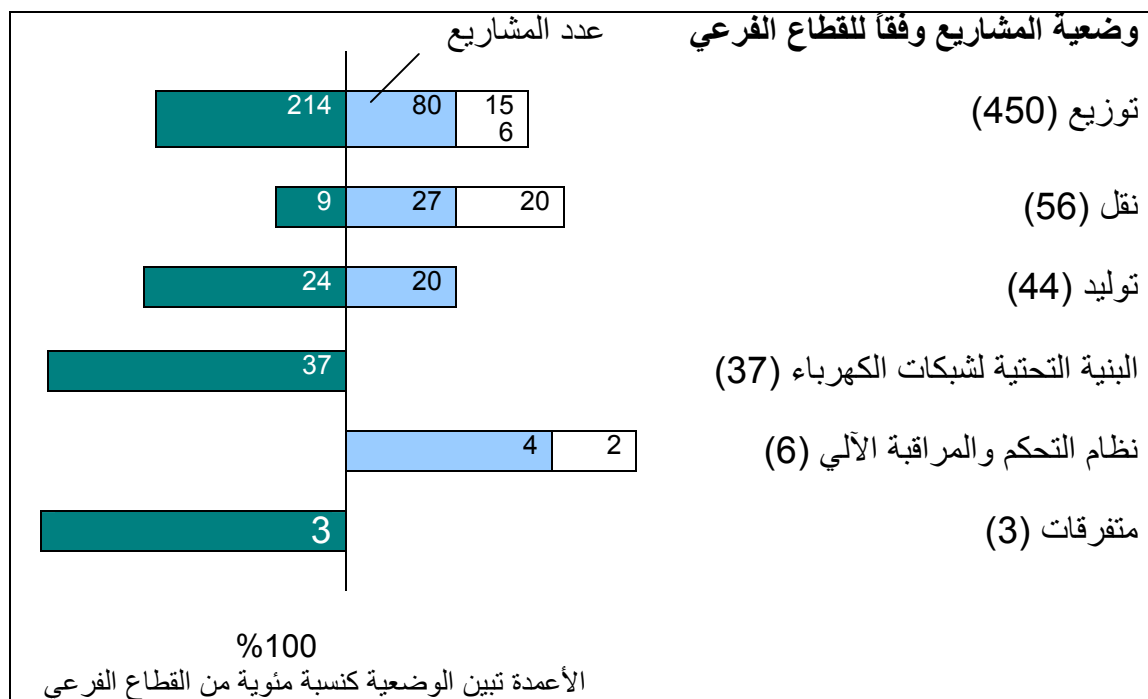
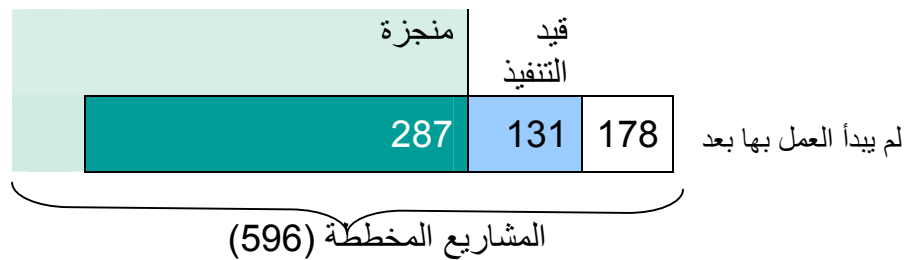
## ملخصات القطاعات

### الشكل 4-2

#### وضعية مشاريع الكهرباء

عدد المشاريع

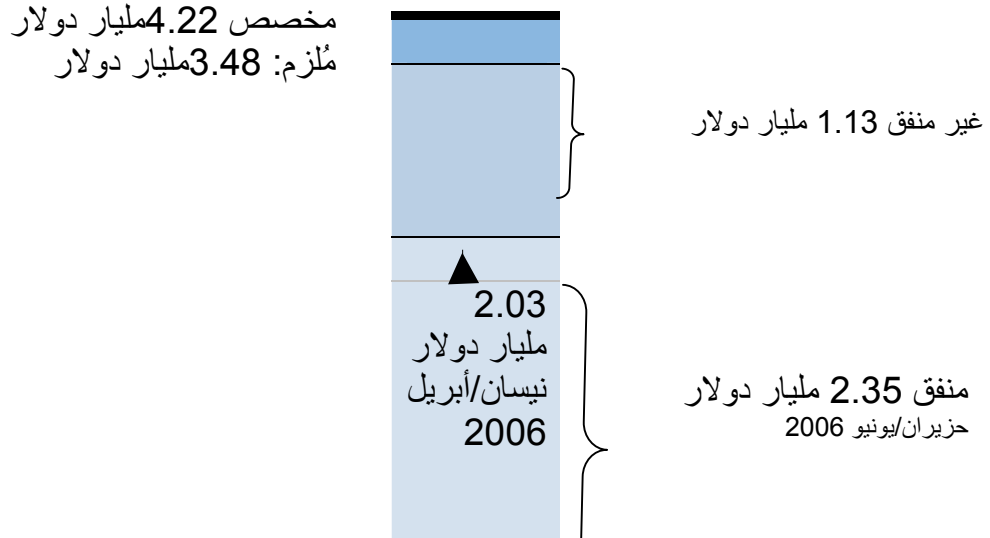
المصدر: ملف الإنهاء لنظام إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب إدارة إعادة الإعمار، 2006/6/30  
وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) 2006/7/10





الشكل 5-2  
وضعية تمويلات قطاع الكهرباء  
بمليارات الدولارات

المصدر: تقرير الوضعية الأسبوعي لوزارة الخارجية، 2006/6/28



ستوفر مشاريع الولايات المتحدة نظام آلي للتحكم والمراقبة لمختلف أجزاء شبكة الكهرباء. إن هذا النظام ضروري من أجل خفض انقطاعات الكهرباء غير المخطط لها. تشير تقارير مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) أن كل مشاريع المكننة والتحكم الطويلة الأمد، ذات التقنية المتقدمة جداً، يتقدم العمل بها حسب الجدول الزمني المطلوب<sup>9</sup>.

مرافق توليد الطاقة الكهربائية

إن كافة مشاريع توليد الطاقة الكهربائية المتبقية ستكون قد أنجزت بحلول كانون الثاني/يناير 2008. إن محطة الطاقة الكهربائية في الدورة، ستضيف 280 ميغاواط إلى شبكة الكهرباء وتخدم أكثر من 1.5 مليون شخص في منطقة بغداد<sup>10</sup>. في ربيع السنة هذا، تم اختبار وحدة توليد واحدة لبدء تشغيلها ومن المقرر إجراء اختبارات لبدء تشغيل وحدة توليد ثانية في أواخر عام 2006<sup>11</sup>. إن محطة توليد خور الزبير، التي تؤمن 246 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، أصبحت منجزة منذ آذار/مارس 2006<sup>12</sup>.

## ملخصات القطاعات

العديد من مشاريع توليد الطاقة المتبقية في هذا القطاع يعالج مسألة الاستدامة، بما في ذلك التدريب والصيانة ونشاطات أخرى غير إنشائية. أنجزت الصيانة في محطة قادس في ربع السنة الحالي (بكلفة 27.7 مليون دولار)، الأمر الذي سيساعد على استدامة قدرة المحطة في توليد 400 ميغا واط. وهناك عمل شبيه قد أشرف على الإنجاز في محطة بايجي لتوليد الطاقة (59 مليون دولار) من أجل استدامة القدرة على توليد 320 ميغا واط من الكهرباء. العمل في بايجي كان من المقدّر أن ينتهي في 6 حزيران/يونيو 2006<sup>13</sup>، لكنه ما زال قيد التنفيذ. أما أعمال الصيانة (11 مليون دولار) في محطة الشعبوية فقد أنجز، وحالياً تعمل وحدتين للإنتاج قدرة كل منها 26 ميغا واط<sup>14</sup>.

تمّ إنفاق 80 مليون دولار إضافي على برنامج التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء. كما تم إنهاء عقد أهم مقاول لبرنامج التشغيل والصيانة طويل الأمد في ربع السنة الحالي، لسبب وجيه. يقول مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أن الاتفاق مع مقاول جديد تم في تموز/يوليو<sup>15</sup>، وأن عقد التجسير بين العقدين مدته 30 يوماً تم إصداره من أجل تأمين مرحلة انتقالية فعالة<sup>16</sup>.

### نقل الطاقة الكهربائية

هناك 9 مشاريع لتوزيع الكهرباء تم إنجازها خلال ربع السنة هذا، وأكثر من ثلث المشاريع لم يبدأ العمل بها حتى الآن. وبحسب مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، فقد أضيفت هذه المشاريع في وقت متأخر إلى برنامج إعادة الإعمار<sup>17</sup>. إن أبرز نقاط مشروع القطاع الفرعي هذا تتضمن:

- إنشاء خط نقل بين حديثة وبايجي كان من المقرر أن يُنجز في آذار/مارس 2006، لكنه تأخر. وقد أشار مكتب المشاريع والعقود إلى أن مشروع النقل الذي يكلف 59 مليون دولار سوف يُنجز عبر تعاقد مباشر. تم إنجاز وحدة التوليد الكهربائية الهيدروليكية الحديثة الكهربائية في منتصف عام 2004، مؤمنة بذلك 105 ميغا واط من الطاقة الكهربائية<sup>18</sup>.



محطة توليد الطاقة الكهربائية في بايجي

- إن مشروع نقل الكهرباء من حديثة إلى غربي عنبر تأخر بسبب مشاكل أمنية<sup>19</sup>.
- تمّ إنجاز عدة محطات نقل فرعية في بغداد في ربع السنة هذا، بما فيها محطة فرعية في غربي بغداد وتوسيعات للمحطات الفرعية في شمال وجنوب بغداد<sup>20</sup>.

## ملخصات القطاعات

### الجدول 1-2 مشاريع توزيع الكهرباء

المنطقة	الكلفة	تاريخ الإنجاز المتوقع	الوضعية الحالية
المنطقة الشمالية	159 مليون دولار	22 آب/أغسطس 2006	منجز بنسبة 95%
البنية التحتية للشبكة المحلية ببغداد	69 مليون دولار	15 كانون تشرين الثاني/نوفمبر 2006	منجز بنسبة 61%
المنطقة الوسطى	31 مليون دولار	15 تشرين الأول/أكتوبر 2006	منجز بنسبة 85%
مدينة الصدر	92 مليون دولار	26 كانون الأول/ديسمبر 2006	منجز بنسبة 35%
المنطقة الجنوبية	132 مليون دولار	20 تشرين الثاني/أكتوبر 2006	منجز بنسبة 36%
الفلوجة	45 مليون دولار	30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006	منجز بنسبة 45%

المصدر: استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) لطلب المعطيات، تاريخ 19 حزيران/يونيو 2006

### الجدول 2-2 نتائج مشاريع الولايات المتحدة لتوليد الكهرباء

مساهمة الولايات المتحدة الحالية كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006	مجموع مساهمة الولايات المتحدة المخطط لها	تقدم العمل بمشاريع الولايات المتحدة نحو هدف الوضع النهائي
2710 ميغا واط	3710 ميغا واط	73%

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، طلب المعطيات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، تاريخ 3 تموز/يوليو 2006.

### شبكات توزيع الطاقة الكهربائية

كما شبكات النقل، أكثر من ثلث شبكات التوزيع لم يبدأ العمل بها حتى الآن. هذا يعيق عملية إيصال الكهرباء إلى المنازل العراقية. المشاريع التي قيد التنفيذ ملخصة بحسب المنطقة في الجدول رقم 2-1.

### نتائج مشاريع الكهرباء الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

نُفّس نتائج مشاريع الكهرباء التي تقوم بها الولايات المتحدة بقدرة *التوليد* المضافة إلى الشبكة بالميغا واط. يقارن الجدول 2-2 المساهمات الأميركية الحالية مع الهدف الأميركي لهذه المساهمات. لقد ساهمت مشاريع إعادة الإعمار هذه بزيادة قدرة توليد الطاقة بكمية 2.710 ميغا واط، أي من دون تغيير عن ربع السنة المنصرم. مع أن التقدم قد تحقق في عدة مواقع للمشاريع، لم تنجز أي مشاريع لتوليد الطاقة في ربع السنة الحالي لتساهم في التقدم نحو هدف الوضع النهائي وهو 3.710 ميغا واط.

### حاصل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

خلال فترة التقرير هذه، ارتفعت ساعات التغذية بالطاقة الكهربائية في اليوم إلى 94 ألف ميغا واط ساعة لتتجاوز معدل ربع السنة الماضي الذي كان 89 ألف ميغا واط ساعة. في حزيران/يونيو 2006، عاد وتخطى الحمل الموقر مقدار 100 ألف ميغا واط لأول مرة منذ صيف عام 2005. الحمل الحالي الموفر كان شبه متطابق مع ربع السنة الماضي، وهو 107 آلاف ميغا واط ساعة لآخر أسابيع من حزيران/يونيو 2005 و2006، على التوالي<sup>22</sup>. كما يبين الشكل 2-6، بلغ معدل الحمل أثناء ربع السنة هذا المستوى الذي كان عليه قبل عام.

## ملخصات القطاعات

إن توزيع الطاقة الكهربائية من مرافق توليدها إلى المنازل العراقية لا زال يُشكّل تحدياً كبيراً. يبيّن الجدول 2-4 ساعات الطاقة المتوفرة للمواطنين العراقيين مقارنة مع مستويات ما قبل الحرب. مع أن هدف التغذية بالكهرباء لمدة 12 ساعة يومياً قد تحقق في المناطق خارج بغداد، فإن الطاقة المؤمّنة إلى بغداد ما زالت أقل من الهدف الموضوع لصيف 2006، ويعود جزء من ذلك إلى أن الكهرباء أصبحت توزع بصورة أكثر عدالة، في مختلف أنحاء البلاد، الأمر الذي لم يكن يحصل قبل الحرب. من ناحية أخرى، إن عجز بغداد الكهربائي ينبع من عدم القدرة على نقل الطاقة من محطات في شمال وجنوب العراق.<sup>22</sup>

نشرت وزارة الكهرباء مؤخراً خطة مدتها عشر سنوات تغطي حاجات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها. وفي مقابلة مع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، لاحظ وزير الكهرباء<sup>22</sup> أن التخطيط الطويل الأمد لم يُنجز بصورة كافية أثناء المراحل الانتقالية بين الحكومات الانتقالية المتتالية<sup>24</sup>. إن مشروع رئيسي لتطوير القدرة سوف يدعم الوزارة من خلال بناء الخبرات في إدارة المشاريع والبرامج والتخطيط الطويل الأمد<sup>25</sup>.

الشكل 2-6

### الحمل الكهربائي المتوفر للمستهلكين

آلاف الميغاواط ساعة

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي لوزارة الخارجية الأميركية وتقرير الوضع الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) 2006/6/27-2006/6/27



## ملخصات القطاعات

الجدول 4-2

الحاصل الحالي مقابل مستويات قبل الحرب والأهداف

الحاصل	مستوى ما قبل الحرب	هدف العراق لتموز/يوليو 2006	المعدل اليومي للأسبوع الأخير في حزيران/يونيو 2006
ساعات التغذية بالطاقة باليوم في العراق	8-4	12	12.1
ساعات التغذية بالطاقة باليوم في بغداد	24-16	12	8.1

المصادر:

مستوى ما قبل الحرب: وزارة الخارجية، ملخص سفير الولايات المتحدة في بغداد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.  
الأهداف: مخطط العمل المشترك للكهرباء بين الولايات المتحدة والعراق، 12 آذار/مارس 2006، الصفحة 2  
الوضع الحالي: تقرير الوضع الأسبوعي لوزارة الخارجية، 28 آذار/مارس 2006.

## التحديات

تشمل التحديات في هذا القطاع التمويل المحدود، والطلب المتزايد، والدعم الحكومي للأسعار، واستدامة المشاريع الأميركية والبنية التحتية المدمرة من خلال برامج التشغيل والصيانة، والنقص في الوقود والوضع الأمني

## التمويل

إن موازنة عام 2005. المقدرة لوزارة الكهرباء كانت حوالي 380 مليون دولار<sup>26</sup>. أخبر وزير الكهرباء مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الموازنة تمت زيادتها مؤخراً من جانب وزارة المالية، لكن رغم هذه الزيادة ما زالت لا توفر الموازنة إلا جزءاً ضئيلاً من حاجات الوزارة في السنة<sup>27</sup>. على العراق أن يستثمر حوالي 20 مليار دولار في هذا القطاع بحلول عام 2010 لرفع قدرة توليد الكهرباء لغاية 18 ألف ميغا واط<sup>28</sup>.



خطوط نقل الكهرباء بين بايجي وكركوك

### الطلب المتزايد

يستمر ازدياد الطلب على الكهرباء في العراق، وهو يقدر بحوالي 8 آلاف أو 9 آلاف ميغا واط<sup>29</sup>، متجاوزاً قدرة التوليد الإجمالية البالغة حوالي 5 آلاف ميغا واط. إن هذا الطلب المرتفع يمكن نسبته إلى دعم الحكومة للأسعار، والاقتصاد المزدهر، وتزايد شراء المستهلكين للتجهيزات الكهربائية والإلكترونيات. إن إصلاح برنامج دعم الحكومة للأسعار ووضع نظام أفضل لجمع التكاليف يمكن أن يخفض الطلب المتزايد. ذكر مكتب وزارة الدفاع الأميركية لدعم إعادة الإعمار (DRSO) مؤخراً أن تحسين جباية رسوم الكهرباء سوف يشجع استعمال الكهرباء بكفاءة أكثر وبالتالي يخفض الطلب<sup>30</sup>.

### الدعم الحكومي لأسعار الكهرباء

يدفع المواطن العراقي أقل من سنت واحد لكل كيلو واط ساعة<sup>31</sup>، في حين يدفع الإيرانيون والأردنيون والسوريون 5 سنتات لكل كيلو واط ساعة<sup>32</sup>. إن دعم الحكومة للأسعار يفسر هذه الأسعار المتدنية وهذا ما يساهم في الطلب غير الطبيعي للكهرباء.



## ملخصات القطاعات

في أواخر عام 2005، وافق صندوق النقد الدولي على أول ترتيبات السحوبات الاحتياطية للعراق، مما أمّن حوالي 685 مليون دولار من التمويل. كجزء من هذه الترتيبات، على العراق أن يخفف الدعم الحكومي لأسعار الكهرباء<sup>33</sup>. استجابة لذلك، تم رفع أسعار النفط تدريجياً، لكن أسعار الكهرباء لم تتغير حتى الآن.

أعلنت وزارة الكهرباء أن هناك حاجة إلى مجموعة جديدة من الأسعار لتأمين المزيد من الدخل ولخفض الطلب<sup>34</sup>. تتناول خطة العشر سنوات الاستراتيجية للوزارة شؤون مبيعات الكهرباء والجباية والجمارك. لكن هذه الخطة لا تقدّم في الحقيقة تفاصيل حول كيفية حل مشكلة الأسعار المنخفضة الحالية؛ لذا، من المرجح أن يستمر الدعم الحكومي في تشكيل عبء على قطاع الكهرباء في المستقبل القريب الأمد<sup>35</sup>.

### التشغيل والصيانة

إن استدامة الجهود الأميركية بعد تحويل المشاريع والبرامج إلى الإدارة العراقية يُشكّل تحدياً مستمراً في قطاع الكهرباء. قال مكتب الحكومة للمساءلة المحاسبية مؤخراً أن قدرة العراقيين على إدارة وصيانة البنية التحتية للمحطات الكهربائية ومعداتها التي كانت تؤمنها الولايات المتحدة يبقى تحدياً، إن كان على مستوى المحطات أو على مستوى الوزارة<sup>36</sup>. ينوي مكتب الحكومة للمساءلة المحاسبية أن يقيم وضع تمويل التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء ليقرر ما إذا كانت هناك أموال كافية لاستدامة مشاريع إعادة الإعمار الأميركية<sup>37</sup>.

إن مشروع تشغيل وصيانة القطاع الذي تبلغ قيمته 80 مليون دولار سوف يستمر بالرغم من تغيير المقاولين من ربع السنة الماضي. سيؤمن هذا البرنامج خدمات التشغيل والصيانة في محطات الطاقة العاملة بتوربينات حرارية وغازية.

إن برامج تطوير القدرات الوزارية في قطاع الكهرباء تساهم في استدامة المشاريع الأميركية، مركزة على إدارة البنية التحتية وبناء الخبرات من خلال التدريب. وافق فريق وزارة الكهرباء الاستشاري (EMAT) مؤخراً على تطوير إطار عمل محدد لبرنامج تطوير القدرات في وزارة الكهرباء.

### النقص في الوقود

لقد وضعت المشاريع الأميركية لإعادة الإعمار العراقي 35 توربين غاز طبيعي في محطات توليد الطاقة في العراق. إنما 16 من أصل هذه التوربينات يستعمل النفط الخام أو زيت الوقود الثقيل بدلاً الغاز الطبيعي<sup>40</sup>. قدّر مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي (DRSO) عام 2005، أن 1.300 ميغاواط من الكهرباء لم تكن متوفرة للشبكة لأنه تم استعمال الوقود الخطأ في إشعال توربينات الغاز<sup>41</sup>. يُسبب هذا الأمر تدهور أكثر سرعة لأجزاء التوربينات والحاجة إلى أوقات أطول للصيانة كما يؤدي إلى حصول تلوث أكثر<sup>42</sup>. إضافة إلى ذلك، فإن استخدام الوقود النفطي هو أكثر كلفة. يقدر مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق أن استخدام الوقود النفطي يكلف 1.25 مليار دولار في السنة<sup>43</sup>. إن حوالي 60 % من كل إنتاج الغاز الطبيعي في العراق يتم إشعاله في الجو<sup>44</sup>. لكن إذا كان من الممكن استغلال هذا الغاز الفائض لإدارة المحطات، فإن الكلفة سوف تتدنى إلى 81.8 مليون دولار فقط<sup>45</sup>.

### الأمن

قال وزير الكهرباء لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الأمن يبقى أكبر تحدٍ لقطاع الكهرباء<sup>46</sup>. تبين لتدقيق المفتش العام في التقرير رقم 06-009 أن البرنامج الأمني لقطاع الكهرباء، المعروف باسم الخدمة الأمنية للطاقة الكهربائية، كان فاشلاً "وبالكاد بدأ قبل إلغائه"<sup>47</sup>. مؤخراً، علق أحد المقاولين عمله في مشروع غير تابع لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في محطة المسيّب، وسبب جزء من ذلك يعود إلى الوضع الأمني<sup>48</sup>.

أبلغ مسؤولو مجلس إدارة إعادة إعمار العراق أن النظام الأمني الحالي لحماية الشبكة يشجع الفساد. يتقاضى زعماء القبائل أجراً لحماية خطوط النقل في مناطقهم، لكن هناك تقارير على أنهم يبيعون المواد من الخطوط المعطلة، ويفرضون الخوات للسماح بالوصول إلى الخطوط لصيانتها. يسعى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى تغيير النظام بحيث تتقاضى القبائل أجراً فقط للخطوط التي تبقى عاملة لمدة معينة من الوقت<sup>49</sup>.

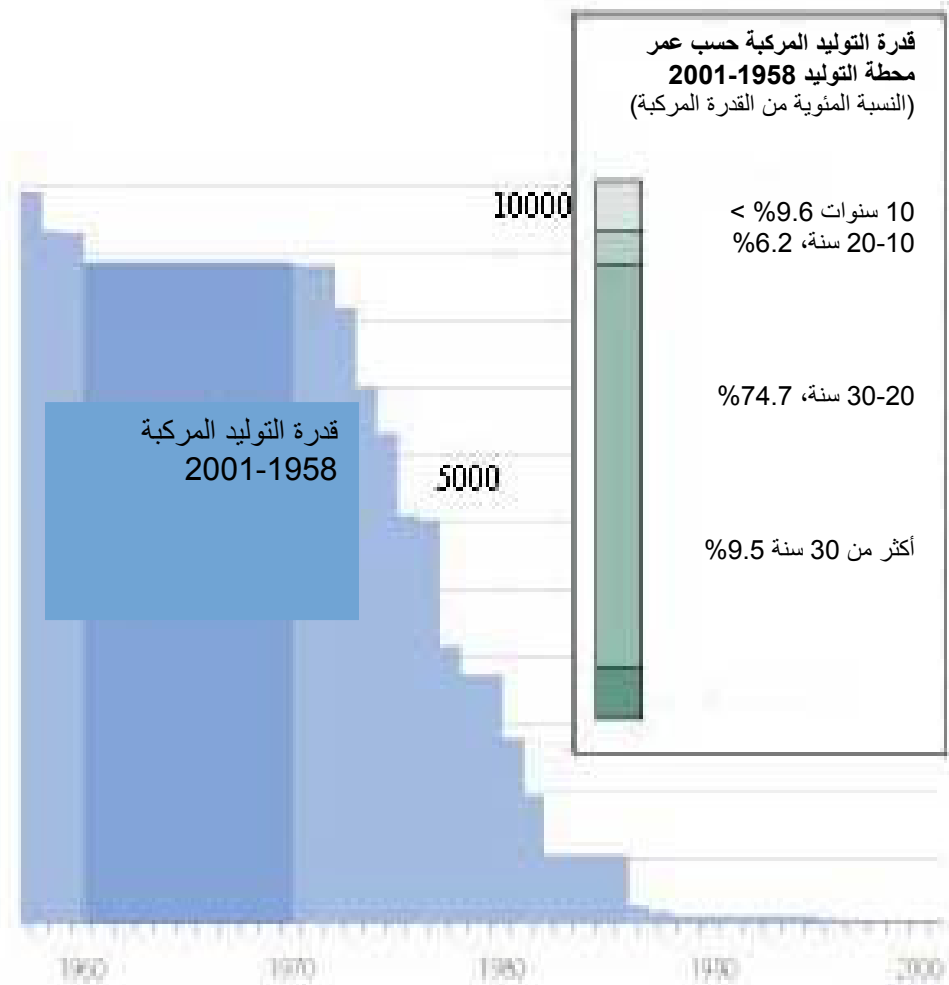
### البنية التحتية المدمرة

يبين الشكل 2-7 القدرة المركبة (الفعلية) لمحطات الطاقة العراقية مقارنة مع عمر الخدمة لهذه المحطات، باستثناء المحطات بدأت بالإنتاج منذ نزاع 2003. تبين المعطيات أنه كان هناك فراغ في التسعينات من القرن الماضي، كما أنه لم تبنى محطات طاقة أثناء هذه الفترة. لذا، أكثر من 90% من طاقة العراق الكهربائية بُنيت قبل عام 1991 (9.848 ميغا واط قبل عام 1990؛ و1.046 ميغا واط بعد 1990). النقص في أموال التشغيل والصيانة في التسعينات ساهم في تدهور معظم البنية التحتية الكهربائية.

الشكل 7-2

قدرات توليد الكهرباء في المحطات العراقية مقابل العمر

المصدر: البريد الإلكتروني لمعطيات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 30 حزيران/يونيو 2006.





## وضعية قطاع النفط والغاز

تُحدّث هذه المراجعة وضعية مشاريع إعادة الإعمار التي تقوم بها الولايات المتحدة لزيادة إنتاج وتصدير النفط العراقي، وتحسين إنتاج الغاز الطبيعي، وتعزيز قدرات تكرير الوقود الحيوية للبلاد. تم تصميم إشغال المشروع في هذا القطاع بهدف صيانة حقول الإنتاج الرئيسية وإصلاح المرافق الأساسية والبنية التحتية.

فيما يلي أهم ما يحتويه تقرير قطاع النفط والغاز:

- ♦ أكثر من 95% من الأموال المخصصة جرى تلزيمها وأقل من 60% جرى إنفاقها.
- ♦ إنتاج النفط، الذي قارب 2 مليون برميل باليوم، خلال العام 2005 ومعظم القسم الأول من العام 2006، وصل إلى 2.5 مليون برميل باليوم في منتصف حزيران. إلا أن هذا الإنتاج انخفض إلى 2.35 و2.23 مليون برميل باليوم، على التوالي، خلال الأسبوعين التاليين لهذا التاريخ.

## ملخصات القطاعات

- ♦ معدل التصدير بلغ 1.6 مليون برميل باليوم خلال ربع السنة هذا وانتهى على 1.67 مليون برميل باليوم لشهر حزيران، فزاد قليلاً عن هدف الوضع النهائي البالغ 1.65 مليون برميل باليوم.
- ♦ إن الوضع الأمني غير المستقر وعدم وجود إجراءات تضمن الاستقرار يشكلان سببان مستمران لعدم تطور هذا القطاع.
- ♦ الفساد في قطاع النفط والغاز لا يهدد فقط قدره العراق على تمويل استثمارات جديدة، إنما يهدد أيضاً قابلية العراق في المحافظة على الإنتاج وزيادته.

### تمويل قطاع النفط والغاز

بلغت الأموال المخصصة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لهذا لقطاع 1.72 مليار دولار. يبين الشكل 2-8 مخصصات قطاع النفط والغاز كنسبة من أموال صندوق إغاثة وإعادة العراق.

### النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في قطاع النفط والغاز

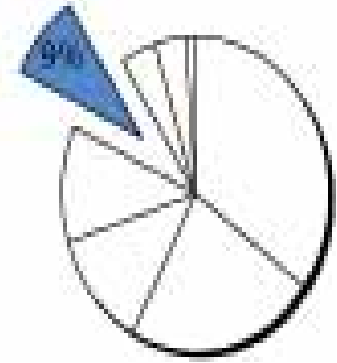
أصبحت مرافق النفط والغاز الحيوية تقارب إنجازها، ويأمل مسؤولو إعادة الإعمار الأميركيين أن الإنشاءات في هذا القطاع ستنتجز في منتصف حزيران 2007<sup>50</sup>.

خلال فترة التقرير هذا، تم إنفاق 180 مليون دولار، مما رفع الإنفاق الإجمالي إلى مليار واحد. ورغم إلزام أكثر من 90% من أموال القطاع، فقد تم إنفاق أقل من 60% منها فقط. يبين الشكل 2-9 وضعية التمويل لقطاع النفط والغاز

### الشكل 8-2

قطاع النفط والغاز كنسبة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق  
النسبة المئوية من 18.44 مليار دولار  
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، 2006/6/28

النفط والغاز  
1.72 مليار دولار



### وضعية المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

العدد الإجمالي للمشاريع المخطط لها في هذا القطاع ارتفع إلى 181 مشروع، بما فيها 124 مشروعاً غير إنشائياً و 24 مشروعاً هندسياً، ومشتريات وإنشاءات (EPC)<sup>51</sup>. يبين الشكل 2-10 وضعية المشاريع الإنشائية في قطاع النفط والغاز.

### مشاريع النفط والغاز الرئيسية المنجزة وقدي التنفيذ

صحيح أن مبادرات الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النفط والغاز ركزت على الإنتاج، إلا أنها ساعدت أيضاً في إعادة تأهيل مرافق الغاز والتكرير والنقل. يبين الشكل 2-11 المشاريع الإنشائية في قطاع النفط والغاز وفقاً للمحافظات.

### النشاطات الإنشائية

في محطة تحميل النفط في البصرة (ABOT)، تم إنجاز 39% من أمر المهمة الذي يتضمن 13 مشروعاً بحلول 30 حزيران/يونيو 2006. لقد تم إنجاز 4 من هذه المشاريع بما فيها تصليح وتجديد أذرع التحميل<sup>52</sup>، مما يرفع قدرة التحميل إلى 6 ملايين برميل باليوم. وبالرغم من كون قدرة التصدير لمحطة التحميل قد زادت<sup>53</sup>، فلا يتوقع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) ارتفاعاً ملحوظاً في كميات الصادرات لأن قدرة الضخ إلى محطة تحميل النفط في البصرة محدودة، إذ لا يتوفر إلا خطوط أنابيب بحجم 48 بوصة (إنش) لتقوم بتغذية المنصة التحميل<sup>54</sup>.

إن نظام العدادات في محطة تحميل النفط في البصرة (ABOT)، الذي ذكر التقرير أنه من المفترض أن يكون قد أنجز منه بنسبة 30% في الربع السنة السابق، لم يوفّر إلا تقدم بسيط في ربع السنة هذا لأن المقاول من الباطن تأخر في العمل. نتيجة لذلك أصبح المشروع منجز بنسبة 33% فقط وهو مجدول ليتم إنجازه في 31 كانون الثاني/ديسمبر 2006<sup>55</sup>. إن عدم التقدم في تنفيذ نظام العدادات هذا يقلل من جهود مكافحة الفساد والتهريب في القطاع الاقتصادي الحيوي هذا.

يُتوقع من مشروع خط أنابيب كركوك إلى بيجه، والذي يشمل تقاطع خط أنابيب نهر الفتح، ثلاث تقاطعات أمنية، و50 كيلو متراً من خط أنابيب جديد قياس 40 بوصة، أن يزيد الإنتاج مقدار 300 ألف برميل باليوم. إلا أن هذا المشروع قد تعرّض للتأخير بسبب الإضرابات الأمنية لتقاطعات قناتي الرياض وزغتون. يتضمن القسم الثالث من هذا التقرير عمليات التفيتش للمفتش العام لإعادة إعمار العراق المتعلقة بتقديم العمل في تقاطعات نهر الفتح وتقاطعات أمنية زغتون والرياض.



## ملخصات القطاعات

لقد صُمم مشروع "قرمة علي" لتوفير المياه لمعالجة آبار الحقن للمحافظة على ضغط الخزانات والمساعدة في المحافظة على مستويات الإنتاج في واحد من أكبر حقول الجنوب. المرحلة الثانية من أمر مهمة مشروع "قرمة علي" أصبحت منجزة بنسبة 41%<sup>56</sup>. وقد بدأ المقاول العمل على التحسينات في محطة معالجة المياه وفي تسعة مشاريع محطات ضخ في مواقع "قرمة علي". سوف يزيد هذا المشروع من القدرة الإنتاجية النفطية للعراق بمقدار 200 ألف برميل باليوم. اصدر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) تقريراً مفاده أن المشروع مجدول للإنجاز بتاريخ 31 كانون الثاني/ديسمبر 2006<sup>57</sup>.

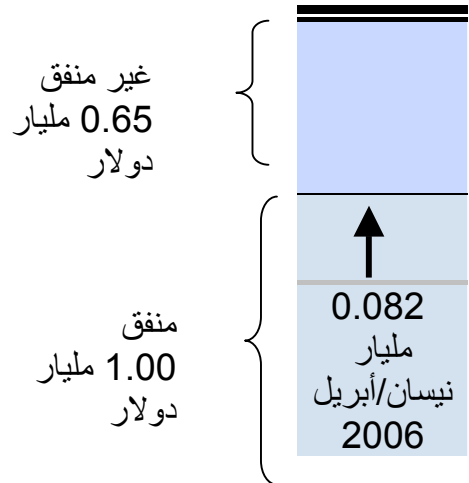
منذ الثلاثين من حزيران/يونيو 2006، بدأ تجديد محطات فصل الزيت والغاز (GOSP) المنتشرة في جنوب العراق. وبعد إنجاز هذا التجديد ستزيد قدرة معالجة الوقود بمقدار 600 ألف برميل باليوم. كما تم إنجاز 8 محطات لفصل الزيت والغاز في شمال العراق مما سيزيد قدرة المعالجة بمقدار 300 ألف برميل باليوم.

### الشكل 9-2

#### تمويلات قطاع النفط والغاز

مليارات الدولارات

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، 2006/6/28



## ملخصات القطاعات

الشكل 10-2

وضعية المشاريع الإنشائية للنفط والغاز

عدد المشاريع

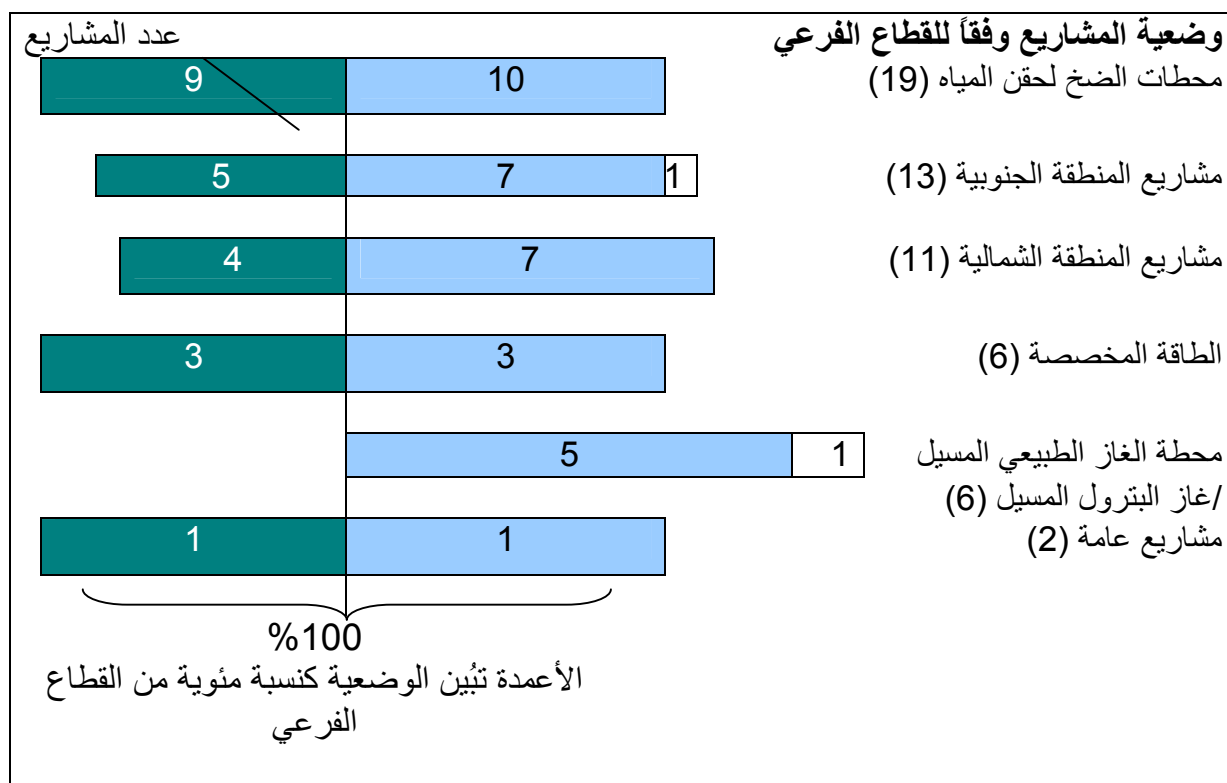
المصدر: ملف نظام إدارة إعمار العراق- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS-IRMO)،

2006/6/30

تقرير النشاطات الصادر عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

المنجزة	قيد التنفيذ	لم يبدأ العمل بها
22	33	2

مخطط (57)



## ملخصات القطاعات

### الشكل 11-2 مشاريع النفط والغاز وفقاً للمحافظات عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق- مكتب إعادة إعمار العراق 2006/7/10



تقوم محطة فصل الزيت والغاز بفصل الغاز، والمياه، والأملاح عن النفط الخام المستخرج من بئر نفط. يجب أن تتم هذه العملية قبل نقل النفط أو تكريره. كانت محطات فصل الزيت والغاز (GOSP) قد أنجزت بنسبة 83% منذ أواخر حزيران 2006، ومن المتوقع أن تنجز كلياً في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 2006.<sup>58</sup>

تستمر أعمال إعادة التأهيل على محطتين للغاز الطبيعي المسيل (NGL) ومحطة واحدة لغاز البترول المسيل (LPG) وعلى مرافق تخزين المواد السائبة في شمال الرميّة، وخور الزبير، وأم قصر، على التوالي. أمر مهمة هذا البرنامج أصبح حالياً منجز بنسبة 65% ومن المتوقع أن يُنجز كلياً في 24 كانون الثاني/ديسمبر 2006. سوف يساعد هذا البرنامج قطاع النفط والغاز في الإيفاء بالطلب المحلي على المواد النفطية الحرجة ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.<sup>59</sup>

إن أشغال إعادة تجديد محطة تكرير الشعبية في البصرة أصبحت تقريباً منجزة كلياً. إن هدف هذا المشروع هو تحسين الإمداد المستمر والطويل الأمد للطاقة إلى محطة التكرير في البصرة، مما سيؤدي إلى خفض إلى الحد الأدنى للتوقفات غير المجدولة بسبب انقطاع الطاقة<sup>60</sup>.

### النشاطات غير الإنشائية

تسعى مبادرات النشاطات غير الإنشائية إلى المحافظة على واستمرار المشاريع الإنشائية لهذا القطاع. تتلقى هذه المبادرات 45% من تمويل قطاع الغاز والنفط، وقد أنفقت جميعها على التكاليف الإدارية، والتدريب، وقطع الغيار، واتفاقات الخدمة الطويلة الأجل، وتنمية القدرات الوزارية<sup>61</sup>.

قامت الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA) بتطوير مبادرات تدريب لصالح وزارة النفط العراقية لدى كل من شركات النفط التابعة لدولة العراق. يشمل هذا التدريب تقنيات الإدارة، وعمليات إدارة الأعمال (بما فيها التدريب على مكافحة الفساد)، والمفاهيم التقنية، والموارد البشرية. إن هذا البرنامج الذي بدأ في كانون الثاني/ديسمبر 2004، ممول بما قيمته مليوني دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) و500 ألف دولار من الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA). ووفقاً للوكالة الأميركية للتجارة والتنمية فإن هذا البرنامج يلاقي نجاحات باهرة ويضم 600 متدرب عراقي<sup>64</sup>.



الغاز يشتعل في أحد مرافق النفط

انخرط مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO). في المبادرات غير الإنشائية التي تهدف إلى تنمية والمحافظة على قدرات الوزارة. يجري الآن تدريب موظفي وزارة النفط لتحضير وعرض اتفاقات الخدمة الطويلة الأمد بالطريقة التنافسية على أساس المواصفات القياسية الدولية.

كما ويجري حالياً أيضاً تدريب العراقيين على استعمال المعدات الثقيلة في البصرة. ومنذ حزيران/يونيو 2006، يتلقى 232 عامل تدريباً على استخدام الرافعات وشاحنات النفط، وشاحنات الجرارات الدولية، والخزانات المقطورة، والمعدات الإنشائية الأخرى. هناك برنامج لتنمية القدرات الوزارية مخطط له لشهر آذار/مارس 2007<sup>65</sup>.

يقوم برنامج آخر للمشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) بتدريب موظفي شركة التشغيل على طريقة استخدام المعدات الرئيسية، مثل التوربينات، والضاغطات، ومجموعات مفاتيح التحكم، وأجهزة القياس. إن الاستخدام الصحيح لهذه المعدات يحسّن من الإنتاجية ويخفف من تكاليف الصيانة. فمنذ شهر تموز/يوليو 2006، أفاد تقرير صادر عن مكتب برنامج المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بأن 993 عراقياً تلقوا هذا التدريب وهناك 430 عاملاً إضافي سيخضعون لنفس التدريب في المستقبل القريب.

### نتائج مشاريع النفط والغاز الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

أفاد تقرير لوزارة الطاقة أن حكومة العراق تدرس الطرق الآيلة إلى زيادة قدرات معالجة الغاز الطبيعي في الزبير والقرنة الغربية، إضافة إلى العثور على طرق للتخفيف من الهدر في الغاز الطبيعي<sup>67</sup>.

وفقاً لوزارة النفط، يتم إشعال وهدر 60% تقريباً من الغاز الطبيعي الذي يجري إنتاجه<sup>68</sup> في الوقت الذي يمكن فيه احتجاز هذا الغاز من أجل إنتاج كميات مهمة من الكهرباء بواسطة استثمارات جديدة كافية<sup>69</sup>.

تشكل قدرة التخزين المنخفضة هي أيضاً مسألة مهمة. تقوم وزارة النفط حالياً بزيادة هذه القدرة بمقدار 1.250 مليون برميل من النفط الخام<sup>70</sup>.

مع أن التحالف لم يركز أساساً على تطوير معامل التكرير، فقد أنجزت بعض الأشغال مؤخراً في بعض محطات التكرير القائمة وذلك بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. أهم من ذلك، أن حكومة العراق بدأت تمويل مشاريعها التجديدية بنفسها في معامل التكرير وهي بصدد إنشاء مرفق تكرير جديد في النجف.

### حاصل مشاريع النفط والغاز الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

تفترض الموازنة العراقية معدل إنتاج نفط خام يبلغ 2.3 مليون برميل باليوم<sup>71</sup>، مع ارتفاع تدريجي ليصل هذا المعدل إلى 2.5 مليون برميل باليوم بنهاية العام القادم. أما هدف القدرة الإجمالية والإنتاج العراقي فهو 2.8 مليون برميل باليوم<sup>72</sup>.

في أول شهرين من هذه السنة تراوح إنتاج النفط بين 2 إلى 2.2 مليون برميل باليوم وارتفع إلى 2.5 مليون في منتصف حزيران/يونيو. إلا أن هذه النسبة المرتفعة من الإنتاج تبعها أسبوعان من الإنتاج الأقل<sup>73</sup>. يبين الجدول 2-5 مقاييس قطاع إنتاج النفط الخام منذ العام 2003.

## ملخصات القطاعات

### الجدول 5-2

حصيلة مشروع النفط والغاز الحالي بالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب والأهداف

محصولة المقاييس	مستوى ما قبل الحرب <sup>259</sup>	الوضع الحالي	أهداف الولايات المتحدة النهائية	أهداف العراق النهائية
قدرة إنتاج النفط (مليون برميل باليوم- BPD)	2.8	2.5	3.0	2.8
إنتاج النفط (الفعلي) (مليون برميل باليوم)	2.58	2.23	غير متوفر	2.8
مستويات التصدير (مليون برميل باليوم- MSCF-D)	غير متوفر	1.67	2.2 (قدرة)	1.65
إنتاج الغاز الطبيعي	غير متوفر	675	800	غير متوفر
غاز البترول المسيل (طن في اليوم - TPD)	غير متوفر	1.320	3,000	غير متوفر

المصادر: أرقام ما قبل الحرب - موجز تحليل البلاد لوزارة الطاقة، الاجتماع مع موظفي وزارة الطاقة في 31 آذار/مارس 2006. الوضعية الحالية- معطيات مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج استجابة لطلب مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق المستلمة في 34 تموز/يوليو 2006، (قدرة الإنتاج)؛ تقرير الوضع الأسبوعي لوزارة الخارجية، 19 تموز/يوليو 2006 (إنتاج النفط والتصدير). معطيات مكتب المشاريع والعقود (GRD-PCO) استجابة لطلب مكتب المفتش العام المستلمة في 10 تموز/يوليو 2006 (إنتاج الغاز الطبيعي)؛ معطيات وزارة الخارجية استجابة لطلب المفتش العام المستلمة في 14 تموز/يوليو 2006 (إنتاج غاز البترول المسيل (LPG)).

أهداف الولايات المتحدة والنهائية - مكتب المشاريع والعقود، "قصة النفط العراقي"، آذار/مارس 2006، معطيات مكتب المشاريع والعقود استجابة لطلب المفتش العام المستلمة في 24 تموز/يوليو 2006 (قدرة التصدير).

أهداف العراق النهائية - الاجتماعات والمناقشات مع موظفي وزارة الخارجية من أجل تقرير نيسان/أبريل 2006 ربع السنوي.

### التصدير

يبقى قطاع النفط والغاز الدعامة الاقتصادية الأساسية لاقتصاد العراق: قدرت الميزانية العراقية لمشاريع العام 2006، حوالي 28.8 مليار دولار، حيث يتوقع ان تأتي نسبة 93% تقريباً من هذا المبلغ من عائدات صادرات النفط الخام<sup>74</sup>. يبين الشكل 2-13 جدول زمني للصادرات الشهرية وعائداتها.

في حزيران 2006، بلغت الصادرات 1.67 مليون برميل باليوم، أي أكثر بقليل من هدف التحالف البالغ 1.65 مليون برميل باليوم. يُشكّل هذا الرقم زيادة مهمة منذ التقرير الأخير. ومع تواصل صعود أسعار النفط، تؤدي المحافظة على الصادرات عند هذه المستويات إلى زيادة العائدات. ان توقع ازدياد الصادرات من خلال نظام خط الأنابيب الشمالي تُشكّل إشارة مشجعة للاعتبار بأن صناعة النفط في العراق بدأت تقوى.

إذا ما استمرت الهجمات على نظام خط الأنابيب الشمالي، سوف يكون على نظام خط الأنابيب الجنوبي حمل عبء الصادرات من جديد. علماً ان الخط الجنوبي هو أصلاً محدود القدرة بسبب ظروف معينة مثل الطقس وقدرة التخزين المنخفضة.

### تكرير النفط

تعمل معامل تكرير النفط بقدرات تتراوح بين 50% و 85%<sup>75</sup>. أدت المستويات المنخفضة للإنتاج المحلي للوقود المكرر إلى ازدياد الطلب على الوقود الأعلى المستورد من الخارج، خصوصاً من تركيا التي استأنفت مؤخراً تصدير الوقود إلى العراق بعد نزاع تجاري معها استمر ستة أشهر<sup>67</sup>.

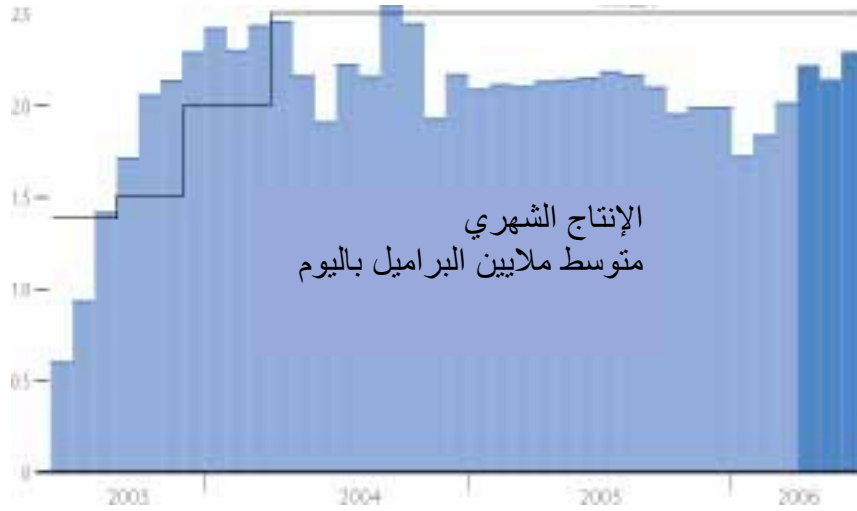


### الشكل 12-2

#### إنتاج النفط الخام

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ووزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي.

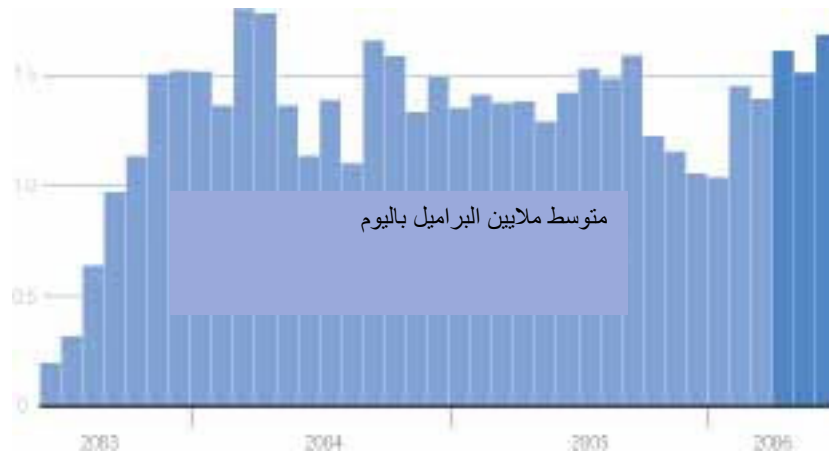
الهدف



### الشكل 13-2

#### صادرات النفط

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، تموز/يوليو 2006



يبقى القصور في التكرير المحلي الحيوي للنفط الخام مشكلة مهمة في قطاع النفط والغاز بسبب ارتفاع الطلب المحلي. أفاد تقرير لمكتب المساءلة الحيوي والمحاسبة الحكومية (GAO) أن "المزيج من الهجمات على النفط الخام وخطوط الأنابيب سوية مع البنى التحتية المتردية وعمليات التشغيل والصيانة السيئة، أعاق تطور التكرير المحلي للنفط وبالتالي أصبح على العراق أن يلجأ إلى استيراد كميات مهمة من الغاز البترولي المسيل، والبنزين، والغاز، والمازوت"<sup>72</sup>. ويعيد المفتش العام لوزارة النفط سبب هبوط قدرة التكرير إلى الهجمات على خطوط أنابيب النفط الخام، وانقطاع إمداد الكهرباء وتعطل وحدات التشغيل بسبب الصيانة السيئة<sup>78</sup>. يبين الشكل 2-14 المخزون الحالي للوقود المكرر.

الهدف هو توفير منتجات نفطية مكررة مناسبة للاستهلاك المحلي بتخصيص 500 ألف برميل نفط خام باليوم إلى محطات التكرير المحلية، وتقنين كميات إنتاج الوقود المكرر محلياً، وتحرير استيراد القطاع الخاص للوقود بشكل مؤقت على أساس أسعار السوق<sup>79</sup>. في آذار/مارس 2006 وفي محاولة منها لتقليص حوافز الفساد وزيادة إمدادات الوقود في الوقت نفسه، أمرت الحكومة العراقية وزارة النفط بإصدار تراخيص إلى شركات خاصة لاستيراد منتجات وقود مكرر ممتاز بسعر السوق الكامل، من دون ضرائب، ومن دون قيود على الكمية المستوردة<sup>80</sup>.

## التحديات

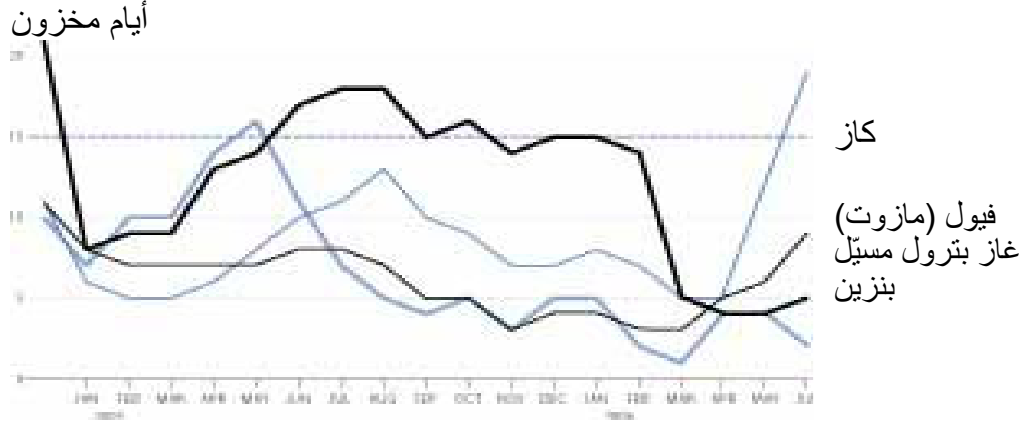
### الأمن

في التقرير الربع لسنوي لشهر نيسان/أبريل 2006، لاحظ مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن المرافق المتردية والتخريب لها أدبا إلى تقييد التقدم في قطاع النفط والغاز<sup>81</sup>. خلال الربع السنة هذا، أبلغت وزارة النفط مكتب المفتش العام أن الأمن يبقى المشكلة الأساسية، بالرغم من التقدم الحاصل في دعم أمن البنى التحتية. بحسب وزارة الخارجية، تقع مسؤولية حراسة خطوط الأنابيب على عاتق وزارة الدفاع، ومهمة حماية خطوط الأنابيب تقع على عاتق وزارة الدفاع. اما مهمة قوة حماية النفط (OPF)، بظل سيطرة وزارة النفط، فهي حراسة أصول العراق المتعلقة بالصناعة النفطية<sup>83</sup>. ذكر المفتش العام لوزارة النفط خمسة أسباب لضعف النظام الأمني:

## الشكل 14-2

### مخزون الوقود المكرر الحرج

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي



- غياب التنسيق فيما بين الوحدات المنوطة بمهام أمنية.
- التجهيز الضعيف للقوى الأمنية
- صعوبات التوظيف
- غياب سلطة تخطيط مركزية للحوافز الأمنية القصيرة إلى الطويلة الأمد
- غياب التحقيقات في عمليات التخريب.

### استدامة المشاريع

لا زالت استدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة تُشكّل تحدٍ مهم فيما يتعلق بالتنمية الناجح لقطاع النفط والغاز. قامت ولا تزال وكالات إعادة إعمار العراق الأميركية بإدارة البرامج الآيلة إلى دعم القدرة على تطوير وتحسين ممارسات التشغيل والصيانة في مرافق النفط والغاز. أطلقت هذه الوكالات عدداً من المبادرات المتعلقة بإدارة مشاريع التكرير والتوزيع والتسويق في مجالات القيادة، وإدارة الموارد البشرية، وطرق التمويل.

إضافة إلى ذلك، عالجت برامج تدريب الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTD) والفريق الاستشاري الوزاري (MAT) بعض المسائل الفنية. لكنها ركزت بالغالب على طرق إدارة الأعمال الحديثة. أخيراً، تقوم شركات النفط الدولية بشكل غير رسمي وزارة النفط حول كيفية التشغيل الأكثر كفاءة.

### الفساد والتهرب

يستمر الفساد والابتزاز في إعاقة تطور وتنمية قطاع الغاز والنفط. صرّح وزير النفط في أواخر أيار/مايو 2006، أن "أحد أولى الأولويات هو محاربة الفساد وتهريب النفط"<sup>86</sup>. في أوائل تموز/يوليو صرح الوزير أنه سيغير الإدارة في شركة توزيع المنتجات النفطية. التي يتبين أنها انخرطت في أعمال فساد<sup>87</sup>. أخيراً وجدت عملية مسح أجريت في أيار/مايو 2006، أن 20% من العراقيين في عشر مدن رئيسية قد دفعوا رشوة لشراء البنزين<sup>88</sup>.

إن الفساد في قطاع النفط والغاز قائم على الأقل في قسم من هذا القطاع، بسبب الأرباح التي يتم تحقيقها من تهريب النفط الخام الوقود المكرر. أفاد المفتش العام لوزارة النفط في تقريره في نيسان/أبريل 2006، أن التهريب يشمل إرسال النفط المستورد أو النفط الخام المحلي المسروق إلى البلدان المجاورة، تحويل المنتجات المزودة إلى المرافق الحكومية وغير الحكومية إلى السوق السوداء، التآمر مع العاملين في قطاع النفط، والاستفادة من المراقبة غير الصارمة في محطات التحميل<sup>89</sup>. كما أن النقص في فعالية أعمال الكيل لمراقبة تحويل مسؤولية المنتجات النفطية عبر شبكة التوزيع يعيق مكافحة هذه المشكلة المهمة.

بحسب المفتش العام لوزارة النفط، فإن التنوع الكبير في طرق التهريب أصبح ممكناً بسبب عوامل رئيسية خمسة:<sup>90</sup>

- بسبب دعم الحكومة لأسعار النفط، فإن المنتجات النفطية تصبح أرخص سعراً في العراق منها في البلدان المجاورة<sup>91</sup>.

## ملخصات القطاعات

- هناك ضعف في مراقبة وقياس عمليات المتاجرة بالمنتجات النفطية وخاصة في المرافق الجنوبية وعلى الحدود الشمالية والغربية.
- ضعف الإجراءات القانونية المتخذة بحق المجرمين المتهمين.
- ازدياد اعتماد العراق على المنتجات النفطية المستوردة بسبب انخفاض قدرة التكرير.



تقدر وزارة الخارجية أن 10% تقريباً من الوقود المكرر تباع في السوق السوداء وأن حوالي 30% من الوقود المستورد يتم تهريبها إلى خارج العراق<sup>92</sup>. في منتصف حزيران/يونيو وأواسط تموز/يوليو 2006، رفعت حكومة العراق أسعار المنتجات النفطية مثل الديزل، الكاز، البنزين والغاز البترولي المسيل (LPG)<sup>93</sup>، منفذة إصلاحات في الدعم المالي المنصوص عنها في ترتيبات الاحتياط لصندوق النقد الدولي (IMF) في كانون الثاني/ديسمبر 2005. شكلت هذه الخطوة قسم من سلسلة تعديلات في الأسعار كانت مقررّة للتنفيذ طول السنة لتتطابق أسعار الوقود مع الأسعار في البلدان المجاورة، ما يؤدي إلى خفض حوافز تهريب الوقود.

### تمكين التشريعات

يعتمد مستقبل قطاع الغاز والنفط على إنشاء تشريعات وقوانين تشجع الاستثمارات الأجنبية لتسريع النمو في هذا القطاع. يجب ان تحل هذه التشريعات عدة مسائل خلافية، بما فيها تقاسم العائدات النفطية بين مختلف المناطق، وتحديد ملكية الموارد المناطقية، وتعيين الجهة القانونية الصالحة لإنجاز الاتفاقات التنموية والتجارية مع شركات النفط الدولية. وكانت الحكومة الكردية الإقليمية قد وقعت عدداً من الاتفاقات مع شركات نفط دولية، مما زاد في تعقيد هذه المسألة.

يعمل رسميو التحالف وخبراء دوليين آخرين مع حكومة العراق لاعداد تشريعات نفطية يمكن ان تشجع قيام قطاع غاز ونفط كفوء، ومنافس، وشفاف، وصدوق للمستثمرين لدعم النمو في كل العراق واقتصاده



## وضعية قطاع المياه

تُحدّث هذه المراجعة وضعية مشاريع إعادة إعمار العراق للولايات المتحدة في العراق لزيادة تأمين المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، وتحسين قدرات إدارة الموارد المائية. فيما يلي أهم نقاط تقرير قطاع المياه:

- ♦ إن التمويل المخصص لهذا القطاع يبلغ 2.13 مليار دولار. هناك 7% من المشاريع فقط لا زالت لم تبدأ بعد، وهناك 55% منها أنجز كلياً. يبين الشكل 2-15 وضعية المشاريع الإنشائية في هذا القطاع بحسب المحافظات.
- ♦ لا زال هناك 450 مليون دولار بحاجة إلى تلزيم في قطاع المياه. ويتوجب تلزيم كل التمويل بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006.
- ♦ يتركز الاهتمام الآن، في هذا القطاع، على إنجاز كل المشاريع وضمان استدامة جهود الولايات المتحدة. لقد وُقِر برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP) مبلغ 110 مليون دولار لنشاطات تأمين الاستدامة.
- ♦ أصبح بإمكان 4.2 مليون إنسان الوصول إلى مياه نظيفة إذا ارتفع هذا العدد من 3.1 مليون بنهاية الفصل الماضي. إن هدف الوضع النهائي هو خدمة 8.4 مليون إنسان إضافي. كما أصبح بإمكان 5.1 مليون إنسان إضافي الوصول إلى خدمات الصرف الصحي نتيجة مشاريع الولايات المتحدة. إن هدف الوضع النهائي هو 5.3 مليون إنسان.

## ملخصات القطاعات

### نشاطات قطاع المياه الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

أكثر من نصف مشاريع الصرف الصحي الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد أنجز وكذلك فإن 55% من مشاريع مياه الشرب قد أنجز أيضاً. يبين الشكل 2-18 وضعية المشاريع في قطاع المياه.

#### الشكل 2-15

#### المشاريع الإنشائية في قطاع المياه وفقاً للمحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS-IRMO)، 6/03/2006 ، وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

#### مشاريع النفط والغاز وفقاً للمحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق 2006/7/10





## ملخصات القطاعات

في ربع السنة هذا، أنفق 250 مليون دولار، مقارباً بذلك إنفاق أرباع السنة السابقة، أي 202 مليون لربع السنة السابق و295 مليون في ربع السنة الذي قبله. جرى تلزيم ما يقارب 80% من تمويلات هذا القطاع، وتم إنفاق اقل من 54% منها، ويتوجب تلزيم التمويل غير الملزم المتبقي بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006. يبين الشكلان 2-16 و 2-17 أوضاع التمويل في قطاع المياه.

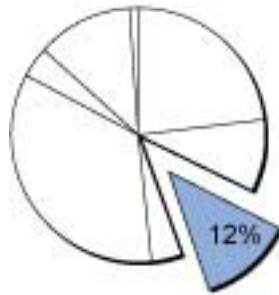
### مشاريع المياه الرئيسية المنجزة وفيد التنفيذ

من المتوقع إنجاز المشاريع الكبرى المتبقية في قطاع المياه خلال العام 2006. اما المشاريع الأصغر المتبقية فمن المتوقع إنجازها خلال 2007.

من بين المشاريع الأكبر في هذا القطاع، محطة معالجة المياه في أربيل<sup>95</sup> التي أنجزت بنهاية ربع السنة لهذا التقرير. في كانون الثاني/يناير 2005، هاجم المقاتلون قافلة تتألف من 16 شاحنة تنقل أجزاء من المشروع إلى موقع المشروع، مما تسبب بتأخيره إلى ما بعد موعد إنجازه وهو نيسان/أبريل 2006<sup>96</sup>. سوف توفر المحطة البالغة قيمتها 201 مليون دولار كمية 144 ألف متر مكعب من المياه باليوم إلى 333 ألف مقيم في أربيل<sup>97</sup>.

### الشكل 2-16

قطاع المياه كنسبة من تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق  
النسبة المئوية من 18.44 مليار دولار  
المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي، 2006/6/28



## ملخصات القطاعات

محطة معالجة المياه في الناصرية، البالغة قيمتها 262 مليون دولار، والتي كانت منجزة بنسبة 70% في الربع السنة السابق أصبحت منجزة بنسبة 89% في ربع السنة هذا<sup>98</sup>. تأخر تاريخ الإنجاز الأصلي من حزيران/يونيو 2006، إلى تشرين الأول/أكتوبر 2006. سوف توفر محطة معالجة المياه المنجزة كمية 240 ألف متر مكعب من المياه يومياً إلى أكثر من 555 ألف إنسان<sup>101</sup>.

من المتوقع ان يوفر برنامج مياه المناطق الريفية 70 موقعاً لمعالجة المياه في المناطق العراقية الريفية التي تفتقر إلى خدمة المياه؛ وعند إنجازها فإن المشروع البالغة قيمته 78 مليون دولار يخدم 492 ألف إنسان في أنحاء البلاد. في ربع السنة هذا، تم إنجاز 24 من أصل 25 موقع مياه متبقية<sup>102</sup>.

إن برنامج إعادة تأهيل المياه الصغير (PW-90) البالغة قيمته 63 مليون دولار سيفيد 1.65 مليون عراقي. في ربع السنة هذا تم إنجاز 12 مشروعاً<sup>104</sup> إضافياً من أصل 157 مشروع صغير مبرمج. وحتى هذا التاريخ تم إنجاز 130 مشروعاً. كما جرى تخصيص 50 مليون دولار لمئة مشروع مياه صغير أخرى<sup>106</sup>.

الشكل 17-2

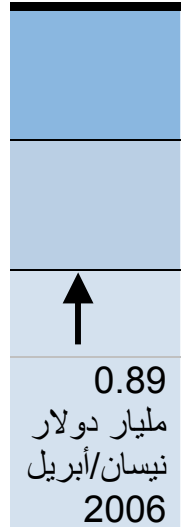
وضعية تمويل المياه

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، 2006/6/28

مخصص 2.013 مليار دولار  
جرى تلزيمها: 1.68 مليار دولار

غير منفق  
0.54 مليار دولار

منفق 1.14 مليار دولار  
حزيران/يونيو 2006



## ملخصات القطاعات

الشكل 2-18

وضعية مشاريع المياه

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعمار العراق- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS-IRMO)، 6/30/

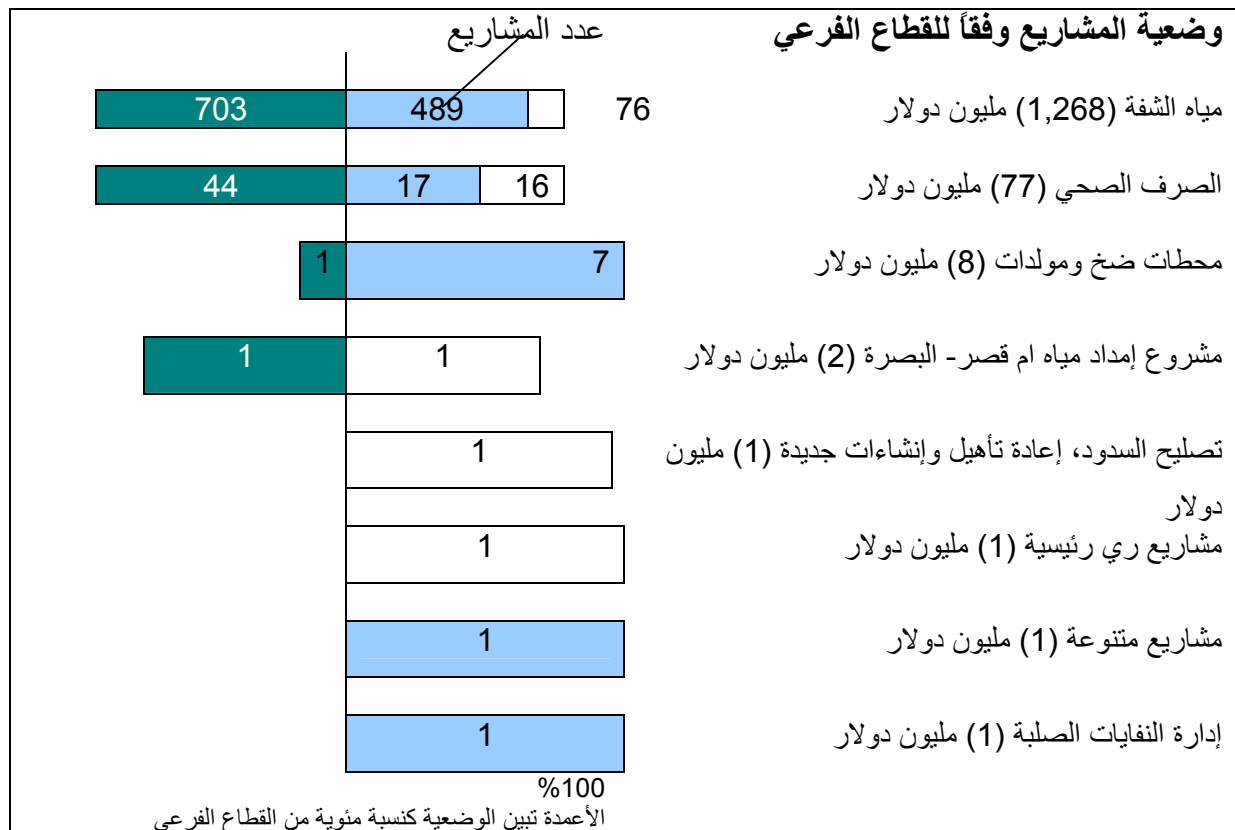
2006

وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)

المنجزة	قيد التنفيذ
749	515
95	

لم يبدأ العمل بها

المشاريع المخططة (1,359)



## ملخصات القطاعات

### نتاج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بحلول 30 حزيران/يونيو 2006، كانت الولايات المتحدة قد أنجزت توصيل أو إعادة تأهيل 19 مرفق لمعالجة مياه الشفة (الشرب) و9 مرافق مركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي<sup>107</sup>. إن نتاج هذه المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مبيّن في الجدول 2-6، الذي يظهر القدرة الحالية الناتجة عن مشاريع المياه التي أنجزتها الولايات المتحدة والقدرة المتوقعة النهائية. بوجود أقل بقليل من نصف مشاريع مياه الشرب ومياه الصرف الصحي لم تُنجز بعد، يبدو أن الوضع النهائي المتوقع للمياه سيتم تحقيقه وسيتم أيضاً تجاوز الوضع النهائي المتوقع لمياه الصرف الصحي.

### حصيلة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع المياه

لتحديد حصيلة مشاريع الولايات المتحدة، يقوم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بوضع عدد الناس الذين من المتوقع أن يستفيدوا من هذه المشاريع. يلخص الجدول 2-7 معطيات تأثير مشاريع الولايات المتحدة مقارنة مع توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للعراقيين.

قبل الحرب، قُدّر عدد الناس الذين تتوفر لهم مياه الشفة بين 9.5 و14 مليون فرد<sup>108</sup>. أضافت مشاريع الولايات المتحدة ما يُقدّر بـ 4.2 مليون شخص إلى هذا التقدير المحدد قبل الحرب، وهو نصف العدد المتوقع للوضع النهائي. أنجزت الولايات المتحدة حتى الآن 55% من مشاريع مياه الشرب المخطط لها.

### الجدول 2-6

### النتاج الحالي لمشاريع المياه للولايات المتحدة والوضع النهائي المتوقع لها

مقياس النتاج	الوضع الحالي بتاريخ 30/6/2006	الحالة النهائية المتوقعة (نيسان/أبريل 2007)
مياه الشرب- قدرة النظام الإضافية القصوى	1.3 مليون متر مكعب باليوم	2.5 مليون متر مكعب باليوم
مياه الصرف الصحي- قدرة النظام الإضافية القصوى	1.2 مليون متر مكعب باليوم	1.2 مليون متر مكعب باليوم

المصادر: وزارة الخارجية، طلب المعطيات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، تموز/يوليو 2006.

## ملخصات القطاعات

الجدول 7-2

الحصيلة الحالية لمشاريع المياه للولايات المتحدة والوضع النهائي المتوقع لها

مقياس الحصيلة	الوضع الحالي بتاريخ 6/30 /الوضع النهائي المتوقع	2006
مياه الشرب- عدد الأشخاص الإضافيين المحتمل خدمتهم بمستوى قياسي، مع الأخذ بالاعتبار ظروف النظام الفعلية	4.2 مليون فرد	2.8.4 مليون فرد
مياه اصرف الصحي- عدد الأشخاص الإضافيين المحتمل خدمتهم بمستوى خدمة قياسي، مع الأخذ بالاعتبار ظروف النظام الفعلية	1.5.1 مليون فرد	5.3 مليون فرد
المصادر: وزارة الخارجية، طلب المعطيات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، 3 تموز/يوليو 2006.		

### التحديات

يوصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق تتابع تقدم جهود استدامة مشاريع الولايات المتحدة في قطاع المياه. ومع انتقال البرنامج إلى سيطرة العراقيين، فإن استدامة تشغيل المشاريع الجديدة أصبحت أولوية مهمة للوكالات الأميركية وللمقاولين.

### الاستدامة

أشار تدقيق مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO) إلى تحدي استدامة مشاريع الولايات المتحدة في قطاع المياه<sup>109</sup>، ولم يجد تقييم المشروع الذي قام به مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة هذا لمشروع قناة أم قصر أي إثباتات حول إجراء الصيانة الروتينية أو للتصليحات الطارئة. هناك تلخيص لتقييم المشاريع للمفتش العام لإعادة إعمار العراق رقم 2006-028 في القسم الثالث من هذا التقرير.

استجابة لهذا التحدي، بدأت مبادرة لبرنامج جديد للاستدامة بقيمة 110 مليون دولار، لسنة 2006، يشمل برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP) كل من "الدعم والمساعدة في الصيانة والتشغيل ونشاطات لتنمية القدرات لضمان التشغيل الفعال للمشاريع الممولة من الولايات المتحدة في المدى القريب، بينما يتم في الوقت نفسه خلق ظروف للتشغيل المستدام من جانب وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة الموارد المائية، وأمانة بغداد (رئاسة البلدية) في المدن البعيدة"<sup>110</sup>.

يبني برنامج الاستدامة (WSSP) على مشاريع الاستدامة المنجزة التالية:

- ♦ برنامج تقوية مؤسسة قطاع المياه للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (25 مليون دولار)<sup>111</sup>.
- ♦ برنامج التدريب على أنظمة الإدارة لدى وزارة الشؤون البلدية والأشغال العامة (MMPW) (14.5 مليون دولار) الذي يقوم به مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)<sup>112</sup>.

محطة معالجة  
مياه شرق دجلة،  
ثاني أكبر محطة  
في بغداد



إن برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP) بدأ للتو، وهو مجدول ليتم إنجازه في آذار/مارس 2007<sup>113</sup>. يلخص الجدول 8-2 أنواع الأصول التي يمكن أن يغطيها هذا البرنامج.

تُشكّل تنمية وتطوير القدرات الوزارية أيضاً أولوية ضمن عملية الاستدامة الممولة من الولايات المتحدة. يغطي برنامج تنمية القدرات الوطنية (NCD) عشر وزارات في الحكومة العراقية بما فيها وزارة الموارد المائية، ووزارة البلديات والأشغال العامة. سيتضمن البرنامج (NCD) مبادرات تدريب متنوعة تشمل قانون المياه، والمعاهدات الدولية، مخططات الحالات الطارئة، رصد نوعية المياه، إصلاح الرسوم الجمركية، وإدارة الموارد البشرية<sup>114</sup>.

## ملخصات القطاعات

الجدول 8-2

أصول برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP) الحالية الممكن تغطيتها

فئة الأصول	وزارة العامة والمحلية	البلديات والأشغال وكردستان	أمانة بغداد	وزارة المائية	الموارد
محطات معالجة مياه الشرب	22	4	صفر	صفر	
محطات معالجة مياه الصرف الصحي	6	3	صفر	صفر	
مشاريع مياه المناطق الريفية	71	صفر	صفر	صفر	
محطات ضخ ورفع المياه	19	الوثيقة TBD	صفر	صفر	
الأقنية	صفر	صفر	1	صفر	
مركبات/معدات ثقيلة	769	صفر	32	صفر	
مولدات	0	29	149	صفر	
مراكز التعلم والمستودعات	24	صفر	صفر	صفر	
المجموع	911	46	182	صفر	

المصادر: مكتب المشاريع والعقود للسنة التقويمية 2006، برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP). لا يوجد تاريخ، صفحة 2.





## وضعية قطاع الزراعة، الديمقراطية، التعليم، وتطوير القطاع الخاص

من أبرز النقاط في مراجعة هذا القطاع:<sup>115</sup>

- ♦ تم تخصيص مبلغ 2.23 مليار دولار لهذه القطاعات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF2) (أنظر الشكل 2-19)؛ وقد جرى إنفاق 1.74 مليار دولار من هذه التخصيصات حتى الآن.
- ♦ تمّ إنجاز 90% من المشاريع من هذه القطاعات، ولا يبقى غير 1% لا زالت بحاجة لبدء العمل بها. يبيّن الشكل 2-20 المشاريع الإنشائية في هذه القطاعات وفقاً للمحافظات.
- ♦ لقد تلقى قطاع الديمقراطية مؤخراً مبلغ إضافي قدره 100 مليون دولار كأموال الدعم للطوارئ (ESF) في الميزانية التكميلية للسنة المالية 2006. لا زال هذا القطاع يواجه مشاكل، خاصة فيما يتعلق بالفرق الإقليمية لإعادة الإعمار (PRTs) التي من المفترض أن تشكل أساس للعديد من النشاطات الديمقراطية في كل أنحاء العراق.
- ♦ بالنسبة إلى قطاع التعليم، من المتوقع إنفاق معظم تمويل المشروع خلال ربع السنة هذا. ومع أنه تم إنجاز عدة مشاريع إنشائية، يبقى الأمن مشكلة دائمة.

## ملخصات القطاعات

♦ تتركز نشاطات تطوير القطاع الخاص على الإدارة الاقتصادية، والتجارة، والقروض المصرفية، وأسواق رؤوس الأموال، والنشاطات المالية.

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاعات الزراعة، الديمقراطية، وتطوير القطاع الخاص

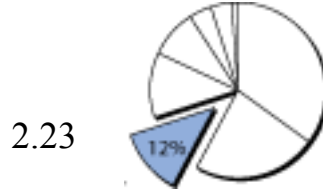
لقد تمّ إنجاز ما يقارب 8800 مشروع (90%) في هذه القطاعات. إلا أن معدل إنجاز المشاريع غير موزع بالتساوي بين كافة هذه القطاعات. فبرامج الزراعة ومساعدة اللاجئين (النازحين) لم تلحق بمعدل المشاريع المنجزة بعد. يبين الشكل 2-22 وضعية المشاريع في مختلف هذه القطاعات.

الشكل 2-19

قطاع الزراعة، والديمقراطية، والتعليم وتطوير القطاع الخاص كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من 18.44 مليار دولار

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي، 2006/6/28



### الزراعة

يدعم قطاع الزراعة مزارعي المناطق الريفية في العراق والبالغ عددهم حوالي 7 ملايين نسمة، وهو يوفر فرص عمل لحوالي 20% من سكان العراق ويؤمن حوالي 8% من الناتج القومي الإجمالي (GDP).<sup>116</sup> كانت إنتاجية هذا القطاع منخفضة قبل الحرب وحصلت معدلات نمو سلبية بسبب سنوات من القرارات غير الصحيحة وبسبب المقاطعة، والعزل، والحروب السابقة<sup>117</sup>.

لقد ألحقت عمليات النهب التي جرت ما بعد الحرب الضرر بالعديد من مرافق خدمة وإنتاج القطاع الزراعي الخاص والحكومي، وبالأخص في وسط وجنوب العراق<sup>118</sup>. تقدّر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أن محاصيل زراعة الحبوب في العراق هي أقل من نصف محاصيل البلدان المجاورة وذلك بسبب التفاوت في هطول الأمطار في الشمال، وملوحة الأرض المتزايدة في الجنوب، إضافة إلى سنوات من سوء التخطيط<sup>119</sup>. إن العمل لتحسين الحاجات المتوسطة والقصيرة الأجل سيكلف حوالي 3.3 مليار دولار، وفقاً لتقييم البنك الدولي لعام 2003<sup>120</sup>.

إن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) هي المسؤولة تقريباً عن كل تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لقطاع الزراعة. يشمل برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق، البالغة قيمته 1.7 مليون دولار، الحصة الأكبر من هذا التمويل. ولقد صُمم هذا البرنامج لمساعدة المزارعين العراقيين في زيادة إنتاجهم ومدخولهم.

لبرنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية أربعة مكونات<sup>121</sup>.

- ♦ إعادة إحياء الإنتاج الزراعي
- ♦ خلق فرص عمل ومداخل عبر المؤسسات الزراعية وتنمية السوق.
- ♦ تعزيز التمويل للمناطق الريفية.
- ♦ استصلاح التربة والموارد المائية وتحسين إدارتها.

## ملخصات القطاعات

الشكل 20-2

المشاريع الإنشائية في قطاع الزراعة، والديمقراطية، والتعليم، وتنمية القطاع الخاص

عدد المشاريع

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق 2006/7/10



الشكل 21-2

المشاريع الإنشائية في قطاع الزراعة، والديمقراطية، والتعليم، وتنمية القطاع الخاص

مليارات الدولارات

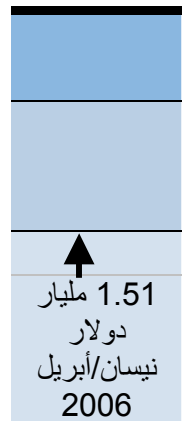
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، 2006/6/30

مخصص 2.23 مليار دولار

جرى تلزيمها: 2.12 مليار دولار

غير منفق  
0.38 مليار دولار

منفق 1.74 مليار دولار  
حزيران/يونيو 2006

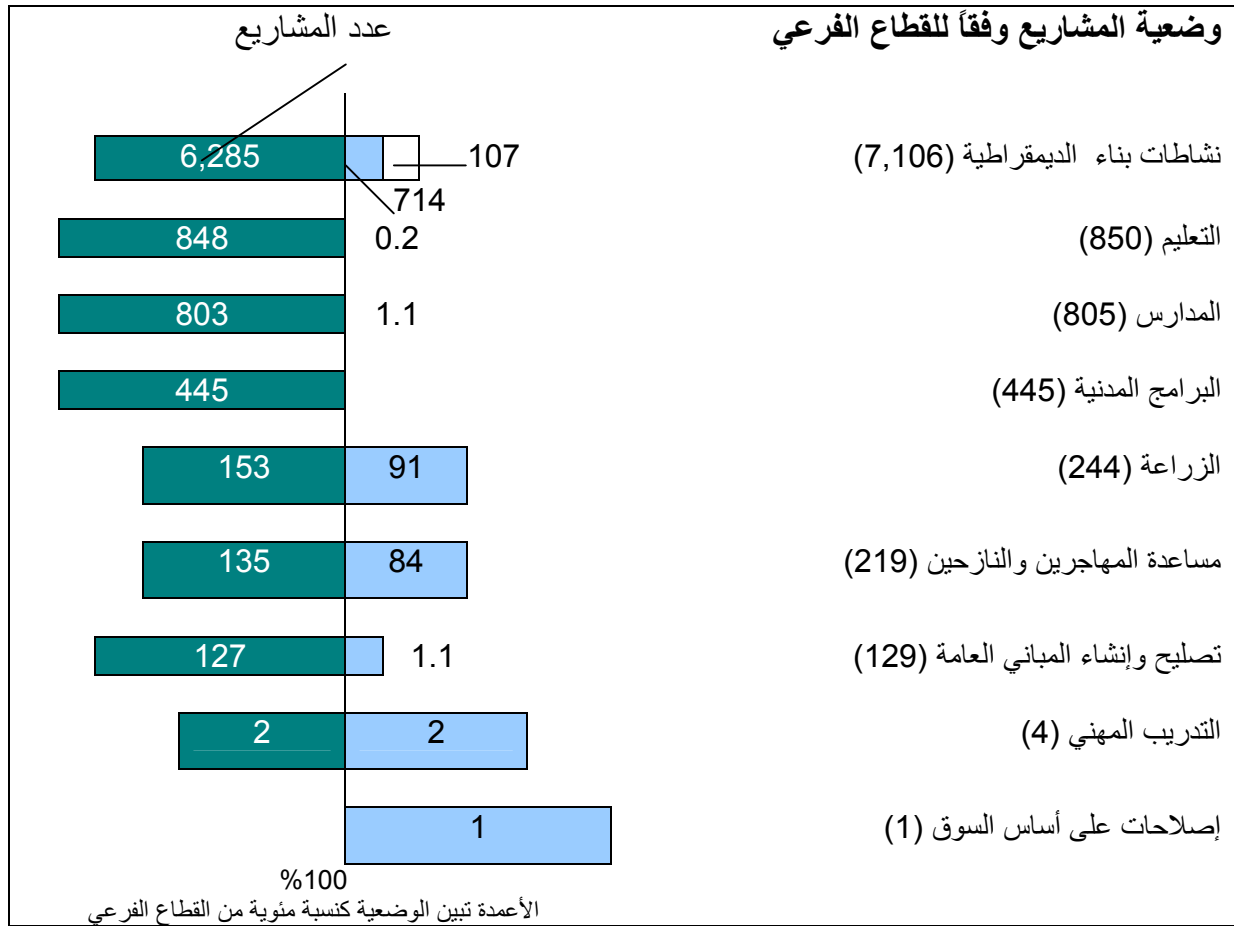
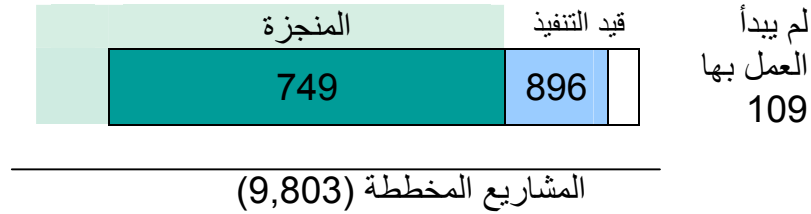


## ملخصات القطاعات

الشكل 2-22

المشاريع الإنشائية في قطاع الزراعة، والديمقراطية، والتعليم، وتنمية القطاع الخاص  
عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعمار العراق- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، 2006/6/30  
تقرير النشاطات الصادر عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) 2006/7/10



## ملخصات القطاعات

جرى منح عقد برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق (ARDI) الأساسي، في تشرين الأول/أكتوبر 2003 بتمويلات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم-1 (IRRF1)، وقد جرى لاحقاً توسيعه بتمويلات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم-2 (IRRF2). تم تلزيم 101 مليون دولار تقريباً من سقف العقد الإجمالي البالغ 107 مليون دولار، ومن المتوقع إنجاز هذا البرنامج بنهاية كانون الثاني/ديسمبر، 2006<sup>122</sup>. وقد جرى أيضاً تلزيم كامل مبلغ الـ 4 مليون دولار المخصص لبرنامج إعادة أراضي المستنقعات إلى طبيعتها في العراق ومن المتوقع إنفاقها بكاملها بحلول 30 أيلول/سبتمبر، 2006. تعمل القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNFI-1) مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لتكرار ومتابعة بعض برامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق (ARDI)، بتمويل من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

### المشاريع الزراعية المنجزة وقيد التنفيذ

يقدم هذا القسم بعض النشاطات المنجزة والمشاريع قيد التنفيذ لتحسين القطاع الزراعي في العراق. تركز نشاطات برامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق (ARDI) على زيادة إنتاج المحصول الزراعي، وتحسين الإصلاحات المعتمدة إلى السوق، تحسين إدارة المواشي، وتعزيز تنمية القطاع الزراعي الخاص. إن نشاطات برامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية تؤدي إلى ممارسات زراعية كفوءة، وتشجع الروح المؤسسية، وتساعد القطاع الزراعي العراقي في الارتقاء من نموذج مركزي إلى نموذج يركز إلى مبادئ السوق.

## ملخصات القطاعات

الجدول 9-2

نتائج برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية في العراق (IRDI)

إدارة المحاصيل وتربية المواشي	تم إظهار ازدياد بنسبة 40% في محصول القمح حسب منحنيات الاختبار لهكتار واحد في ثلاث محافظات شمالية باستعمال رزمة تقنية فعالة لناحية الكلفة <sup>(أ)</sup> غرس 43,500 شجرة نخيل أم في 13 بستان <sup>(ب)</sup>
ري الأراضي	إعادة بناء 58 عيادة بيطرية تخدم أكثر من 4.2 مليون حيوان و118,500 مزارع لتربية للمواشي <sup>(ج)</sup> ابتداءً من 1 أيار/مايو 2006، أفاد مكتب إدارة إعادة عمار العراق (IRMO)، في تقرير له، أنه جرى ري أو تجفيف 31 ألف هكتار من الأرض. إن هدف الولايات المتحدة للقطاع الفرعي للزراعة هو 422 ألف هكتار <sup>(د)</sup> . البنية التحتية للري المعاد تأهيلها تفيد 445 ألف نسمة من سكان المناطق الريفية يشغلون ما يقارب 320 ألف هكتار من الأراضي الزراعية <sup>(هـ)</sup> .
التدريب وتنمية القدرات	تدريب المنظمات العراقية على تشغيل وصيانة منظفات البذور. تستخدم هذه المنظمات مهاراتها الجديدة لتشغيل المنظفات للمزارعين العراقيين في كل محافظة. مكن هذا التدريب أكثر من 48 ألف مزارع من تنظيف بذورهم المحفوظة ومعالجتها بمبيدات الفطريات للمحافظة على صحة البذور. انتج هذا الجهد أكثر من 31,500 طن من البذور النظيفة، جرى بذرها لاحقاً في أكثر من 242 ألف هكتار <sup>(و)</sup> تدريب أكثر من 215 ميكانيكي، أغلبهم في المناطق الريفية، كجزء من برنامج تصليح الجرارات الزراعية لتحسين البنى التحتية لخدمات التصليح والصيانة للآليات الزراعية <sup>(ز)</sup> . إنجاز تدريب 12,600 مزارع، موظفين رسميين، وهيئات تدريس جامعي على تقنيات إنتاج المحاصيل الزراعية ذات المردود النقدي المرتفع، والحبوب، والمواشي <sup>(ح)</sup> . برامج لتنمية القدرات منجزة وقيد التنفيذ لتدريب أكثر من 800 موظف رسمي على تطوير الاستراتيجيات، واتخاذ القرارات، والمسح الإحصائي <sup>(ط)</sup> .

## ملخصات القطاعات

### الجدول 9-2 (تابع)

تنمية القطاع الخاص	نشاطات قيد التنفيذ للتنمية وتقوية قدرة 54 مؤسسة خاصة، وتعاونيات، ومنظمات غير حكومية لتنفيذ برامج مفيدة للقطاع الزراعي، بما في ذلك التدريب على التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع وتنفيذها، وإدارة الأعمال (ي).
التصليحات الميكانيكية	إنشاء نظام معلومات لأسعار الجملة في 18 سوق حضري (مدني) للبذور للمنتجين والتجار (ك).
	إعادة تأهيل 3,170 جرّار زراعي من أصل العدد المستهدف البالغ 5000 جرّار (ل).

- (أ) صفحة الوقائع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، حزيران، 2006.
- (ب) صفحة الوقائع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، حزيران، 2006.
- (ج) صفحة الوقائع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، حزيران، 2006.
- (د) مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مقياس قطاع المياه، 30 أيار/مايو 2006.
- (هـ) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "محفظة نمو الاقتصاد العراقي" 17 آذار/مارس 2006، صفحة 10.
- (و) مدخل العراق، "منظمات في العراق تتعلم تخطيط الأعمال الزراعية"، 25 حزيران/يونيو 2006.
- (ز) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ملاحظات التأكد، 18 تموز/يوليو 2006.
- (ح) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "محفظة النمو الاقتصادي العراقي"، 17 آذار/مارس 2006. معلومات محدثة مقدمة إلى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في 21 تموز/يوليو 2006.
- (ط) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، حزيران 2006، معطيات متابعة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية استجابة لطلب من مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في 21 تموز/يوليو 2006؛ وهي تعطي شرح أوفى لهذه النشاطات: "تشمل هذه النشاطات تدريب وكلاء خدمة المشورة لوزارة الزراعة (تدريب 172 وكيل من مختلف أنحاء العراق على إنجاز وتنفيذ خدمة المشورة الموجودة قيد التنفيذ؛ تدريب أخصائيين لإجراء مسح إحصائي (تم إنجاز عدة دورات تدريب ومسح في جميع أنحاء العراق)؛ العمل مع عدة وزارات لتزويد الموظفين بالتدريب المناسب من أجل أن ينفذوا برنامج لوضع خرائط بيئية- زراعية مناطقية وشبكة زراعية مناخية محسنة (التدريب والتنفيذ قيد العمل؛ يلامس هذا النشاط كل أنحاء العراق)، والعمل مع عدة وزارات لتوفير التدريب اللازم والتنمية لموارد المياه والتربة في العراق.
- (ي) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "محفظة النمو الاقتصادي العراقي" 17 آذار/مارس 2006، صفحة 10؛ والاستجابة لمعطيات المتابعة، 21 تموز/يوليو 2006.
- (ك) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، صفحة الوقائع الزراعية، حزيران/يونيو 2006.
- (ل) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ملاحظات التأكد، 18 تموز/يوليو 2006.



## ملخصات القطاعات

### نتائج المشاريع الزراعية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

يعمل برنامج إعادة الإعمار للتنمية الزراعية للعراق (ARDI) مباشرة مع موظفين من وزارة الزراعة لتقديم "وجه عراقي" للبرامج بهدف إبقاء كلفة حفظ الأمن مخفضة<sup>124</sup>.

وفقاً للموظفين الرسميين للوكالة الأميركية للتنمية الدولية يضمن برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية برنامج لزيادة التوظيف والدخل الأمر الذي أفاد مباشرة أكثر من 1.6 مليون نسمة<sup>125</sup>. ويوفر برنامج إعادة الإعمار للتنمية الزراعية للعراق أيضاً فرص عمل إلى ما يقارب 29,000 نسمة من سكان المناطق الريفية. يبين الجدول 9-2 نتائج نشاطات برنامج إعادة الإعمار للتنمية الزراعية للعراق (ARDI).

### حاصل المشاريع الزراعية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

من الصعب تقييم حاصل المشاريع في قطاع الزراعة لأن تأثيرات هذه النشاطات لن تظهر إلا على المدى البعيد. سيحتاج الموظفون الرسميون العراقيون والمزارعون إلى اتخاذ قرارات حول أفضل الطرق لاستعمال الموارد الزراعية العراقية. أظهرت مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أن تحقيق التحسن اللافت أمر ممكن، مثلاً، الازدياد الكبير في إنتاج القمح بالهكتار منحنيات الاختبار في ثلاث محافظات شمالية. أن زيادة إنتاج القمح يساعد العراق في التقليل من اعتماده على القمح المستورد. مع ذلك، فإن قلة معدات التشغيل تجعل من الصعب تحسين الإنتاج الزراعي على المدى القصير. أصبحت معظم المعدات والبنى التحتية بالية (مضى عليها الزمن) ولم تجر خدمتها أو صيانتها لسنوات. ولذلك فإن التجديد يبقى إجراءً أساسياً من أجل زيادة الإنتاجية.

### التحديات

#### إعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية والإنتاج الزراعي

خُصص لحفظ الأمن فقط 5-8% من الموازنة الإجمالية لبرنامج إعادة الإعمار للتنمية الزراعية للعراق (ARDI)، جزئياً بسبب كون موظفي البرنامج جميعهم عراقيين تقريباً في مختلف مواقع مشاريعه. مع هذا، فإن البيئة الخطرة الأمنية أبطأت معدل الاستثمار في هذا القطاع.

#### تطوير قوانين وسياسات صديقة للسوق

إثناء نظام الحكم السابق، كانت إدارة الزراعة مركزية، مما جعل هذا القطاع الفرعي غير كفوء. ان الانتقال إلى نظام يحركه السوق يتطلب تدريب مكثف، تنسيق، بناء القدرة، واستثمارات، وتطوير للبنى التحتية. يجري الآن تناول هذه المسألة جزئياً مع انتقال الحكومة العراقية إلى خفض الدعم الغذائي تدريجياً، كما مطلوب في التسهيلات المالية الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي (IMF) <sup>127</sup>. إن خفض هذا الدعم يجب ان يساعد في خلق سوق معقول أكثر للمنتجات الزراعية ويسمح للمزارعين الاستجابة لطلبات السوق عن طريق زيادة إنتاجهم حسب هذه الطلبات. ويجب ان يتبع ذلك زيادة في فرص العمل في الصناعات الغذائية والتوضيب الزراعي <sup>128</sup>.

### الديمقراطية

تستدعي "استراتيجية النصر" (تشرين الثاني/نوفمبر، 2005) وجود وطن عراقي مستقل يستطيع حفظ أمنه بنفسه والقضاء على المجموعات الإرهابية الإسلامية. يفيد تقرير قسم تموز/يوليو، رقم 2207 أنه تم تخصيص أكثر من مليار دولار بقليل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) لنشاطات بناء الديمقراطية وقد تم إلزام معظم هذا المبلغ تقريباً <sup>129</sup>.

## ملخصات القطاعات

وفي السنة المالية 2006 تم منح مبلغ 50 مليون دولار تكميلي كتمويل دعم طارئ (ESF) لتعزيز الديمقراطية، ولحكم القانون، وللإصلاحات. كما أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) قد مُنحت 50 مليون دولار إضافي كأموال الدعم للطوارئ لدعم متواصل لبرنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) في العراق. من مبلغ الـ 50 مليون سوف تُعطى 5 ملايين دولار لصندوق "مارلا روزيكا" لضحايا الحرب العراقية<sup>130</sup>.

### مشاريع الديمقراطية

جرى استعمال معظم تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لهذا القطاع الفرعي لدعم الانتخابات القومية، ووضع الدستور، وإجراء الاستفتاء على الدستور. وفي الوقت نفسه، بُذلت جهود لتقوية ديمقراطية العراق الجديدة على المستوى الشعبي عن طريق تقوية شرعية (قانونية) النظام السياسي وتطوير القدرات المؤسسية، وبناء إعلام مستقل وحر في<sup>131</sup>، وتقوية منظمات المجتمع المدني.

في ربع السنة هذا، تواصل الولايات المتحدة دعم مبادرات بناء الديمقراطية المحلية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) والعمل مع اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC)، المدعومة من الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار (PRTs). تضم اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار المسؤولين المحليين وقادة المجتمع في 15 محافظة لديهم سلطة اتخاذ قرارات تتعلق بأولويات إعادة الإعمار المحلية. تساعد الفرق الإقليمية (PRTs) في بناء قدرات الموظفين الحكوميين على تخطيط وتنفيذ ومراقبة وتقييم نشاطات الحكومة<sup>132</sup>.

هناك خمس فرق إقليمية لإعادة الإعمار تعمل في نينوى، وبابل، وبغداد، ومحيط الأنبار<sup>133</sup>. ومن المتوقع أن تبدأ ثلاثة من هذه الفرق العمل خلال الستة أشهر القادمة في أربيل، وذي قار، والبصرة بقيادة كورية وإيطالية وبريطانية على التوالي<sup>134</sup>.

### نتائج مشاريع الديمقراطية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

إن تأخير انتشار الفرق الإقليمية (PRTs) في كل المحافظات المنتمية للبرنامج أضّر جهود تنمية قدرات الحكومات الإقليمية. يستمر الوضع الأمني بفرض تحديات كبيرة في عملية نشر هذه الفرق، بالأخص في المناطق التي يمكن أن تستفيد أكثر من غيرها من وجود هذه الفرق <sup>135</sup>.

أثبتت الجهود المبذولة على مستوى الحكم المحلي أنها أكثر نجاحاً. فمثلاً، يجري العمل ببرنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) في كافة أنحاء العراق من العام 2003 لتعزيز الديمقراطية والمساعدة في تخفيف النزاعات الإقليمية على المستوى المحلي. لقد حقق هذا البرنامج أكثر من 1300 مجموعة عمل اجتماعي (CAG) في أنحاء البلاد، مما أوجد مليوني وظيفة قصيرة الأمد <sup>136</sup>.

يشدد برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) على الانخراط المباشر للعراقيين المحليين. وتحدد مجموعات العمل الاجتماعي (CAG) التي يتألف كل منها من 10-12 مواطناً، المشاريع التي يُفضل تنفيذها بالنسبة إلى مجتمعاتهم، وهم أيضاً يشرفون على العملية بمساعدة مستشارين خارجيين من برنامج عمل المجتمع المحلي.

## ملخصات القطاعات



مزارع عراقي يعمل في حقوله خارج سمراء

أصدر برنامج المجتمع المدني العراقي (ICSP) 500 منحة صغيرة مجموعها أكثر من 7 ملايين دولار، من أجل مبادرات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والتعليم المدني، ومكافحة الفساد، ومناصرة قضايا المرأة<sup>137</sup>. ركز العديد من المبادرات على تطوير إعلام عراقي قوي. فمثلاً، تلقى 1037 صحفي و20 مدير إعلامي، و9 اتحادات صحفية، تدريباً من برنامج المجتمع المدني العراقي لمساعدتهم في تحسين قدراتهم على إعداد التقارير الصحفية<sup>138</sup>.

في منتصف أيار/مايو 2006، درّب المعهد الوطني للديمقراطية (NDI) أعضاء البرلمان وموظفيه على الإجراءات البرلمانية الأساسية، وهيكلية اللجان، ومسائل تتعلق بالفيديالية<sup>139</sup>. بنهاية أيار/مايو 2006، أقام المعهد الوطني للديمقراطية عدة ندوات تدريبية للموظفين الرسميين العراقيين وأعضاء في المنظمات غير الحكومية<sup>140</sup>.

مثله مثل المعهد الوطني للديمقراطية (NDI)، يخطط المعهد الدولي الجمهوري (IRI)، في برنامج للديمقراطية المتعددة الأوجه في العراق، 2006. وخلال ربع السنة هذا أقام شركاء للمعهد الدولي الجمهوري من المجتمع المدني حملة وطنية للترويج للإصلاح، وقد تضمنت هذه الحملة ورش عمل، وتوزيع مواد مطبوعة، وإجراء مقابلات صحفية إعلامية. تابع برنامج إدارة الدولة التابع للمعهد الدولي الجمهوري دعمه لمجلس النواب العراقي<sup>141</sup>.

حاصل مشاريع الديمقراطية الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

بنهاية العام 2005، وصل العراق إلى معلم سياسي مهم سمي "القانون الإداري الانتقالي" (ITAL)، حيث شمل:

- انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية العراقية.
- الاستفتاء القومي حول الدستور
- انتخابات كانون الأول/ديسمبر القومية<sup>142</sup>.

## ملخصات القطاعات

الشكل 2-23

معالم التقدم نحو عراق ديمقراطي

المصدر: 22/4، 22/5، وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 أيار/مايو 2006، صفحة 8.

5/3: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي، 3 أيار/مايو 2006، صفحة 8.

8/6: وزارة الدفاع، تحديث في 8 حزيران/يونيو 2006، كل الضغوطات الأخرى، تقرير وزارة الدفاع رقم 9010، تاريخ شباط/فبراير 2006.



\* تطبيقاً لقانون الإدارة الانتقالي (TAL) مددت الجمعية الوطنية الانتقالية المهلة الأخيرة من 15 آب/أغسطس حتى 22 آب/أغسطس.

## ملخصات القطاعات

استمرت التقدم في ربع السنة هذا وفي الربع الذي سبق: ففي 22 نيسان/أبريل انتخب مجلس النواب الرئيس ونائب الرئيس وسمى مجلس الرئاسة رئيس الوزراء المعين<sup>143</sup>. وفي 3 أيار/مايو 2006، اجتمع المجلس التشريعي (مجلس النواب) في أول نصاب مكتمل له<sup>144</sup>، وفي 20 أيار/مايو سمي رئيس الوزراء المكلف أعضاء حكومته وحاز على ثقة البرلمان لكافة الوزراء باستثناء وزراء الدفاع والداخلية والأمن القومي<sup>145</sup>. جرى تعيين وزراء هذه الوزارات في 8 حزيران/يونيو 2006<sup>146</sup>. ساهمت برامج الديمقراطية الممولة من الولايات المتحدة ومن مانحين آخرين بشكل كبير في هذا التقدم. يبين الشكل 2-23 معالم تقدم الديمقراطية في العراق.

أما المعالم المستقبلية فتشمل تحقيق مخطط إصلاح قومي شامل، وإصدار قوانين تشريعية جديدة، وإجراء تعديلات دستورية، وإجراء انتخابات للأقاليم العراقية<sup>147</sup>.

### مجالات التحدي الحكم بفعالية وتعاون

خلال السنة الحالية، حدد مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO) خمسة تحديات تواجه الحكومة الجديدة: "بناء حكومات إقليمية وقومية فعّالة، الحد من الفساد، حل المليشيات، حل النزاعات الحدودية، وملكية حقول النفط المستقبلية"<sup>148</sup>.

أشار مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO) أيضاً، إلى أنه بالرغم من أن تقوية المؤسسات الإقليمية والقومية تُشكّل خطوة أساسية على طريق تحسين إدارة الحكم ودعم جهود بناء قدرة اعتماد العراق على نفسه والتغلب على التمرد"، يبين التقييم الذي أجراه الائتلاف أن الوزارات العراقية لا تملك إلا قدرات محدودة لتوفير الخدمات الحكومية للناس. أظهرت هذه التقييمات "المحدودة في مهارات وتدريب الإداريين، إضافة إلى قلة الخبرة، وإجراءات العمل البالية (غير المحدثة)، وعدم القدرة على تعيين وتوضيح الأولويات الاستراتيجية". إضافة إلى أن الأقاليم العراقية تعاني هي أيضاً من القدرة المحدودة على توفير الخدمات الحكومية لسكان الأقاليم.



### الأمن

لقد آخّر الوضع الأمني المتردي التقدم في كافة جهود تحقيق الديمقراطية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). وتبقى المشكلة الأمنية بالنسبة إلى الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار (PRT) عامل تقييد أساسي لنشاطات بناء الديمقراطية في كافة أنحاء العراق. فمثلاً، أُجبر أحد المتعاقدين، وهو مكلف بتعزيز الانخراط المدني في إعادة الإعمار والتنمية المحلية، على ترك البصرة في 31 آذار/مارس 2006 بسبب تهديدات أمنية تلقاها عمّاله. كما وأفاد المعهد الوطني للديمقراطية (NDI) في تقرير له أن ثلث تمويله يجب أن يذهب إلى حاجات حفظ الأمن<sup>150</sup>.

### التعليم

يقدم هذا القسم المشاريع الرئيسية والنتائج، والتحديات، في قطاع التعليم.

#### مشاريع قطاع التعليم المنجزة وقيد التنفيذ

أفادت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أن مشاريعها غير الإنشائية في العراق نفذ منها التمويل في حزيران/يونيو 2006. والبرامج الوحيدة التي ستنابع هي برنامج التعليم المُسرّع (ALP) وبرنامج مهارات وظائف التعليم للشباب. وكما أفاد تقرير في ربع السنة الماضي، ركّزت نشاطات التعليم سابقاً على بناء المدارس، تدريب المعلمين وتوزيع الكتب المدرسية. مع إنجاز هذه المشاريع، تُركّز نشاطات التعليم الآن على بناء قدرة الوزارة، وهذا جزء من استراتيجية الولايات المتحدة الإجمالية<sup>151</sup>. إن تمويلات ونشاطات هذا القطاع ستأتي في المستقبل من طريق غير مباشر من تمويل تنمية القدرات.

#### نتائج مشاريع التعليم الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

حتى الثمانينات من القرن المنصرم، كان يُعتبر نظام التعليم في العراق نموذجياً، في المنطقة كلها. ولكن هذا النظام تدهور كثيراً بسبب نقص الموارد وتسييس نظام التعليم<sup>152</sup>.

## ملخصات القطاعات

قبل حرب 2003، كان هناك أكثر من 14 ألف مدرسة في العراق. وكان حوالي 11 ألف منها بحاجة إلى أعمال تصليح أو إعادة تجهيز.

ابتداءً من 30 حزيران/يونيو 2006، أنجز مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) أعمال إعادة التأهيل في 803 مدارس. أفاد تقرير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أنه قد تمّ إنجاز 741 مدرسة حتى تاريخه بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) وهذا العدد من المدارس يزيد بـ 156 مدرسة عن ربع السنة الماضية<sup>153</sup>. لذلك أصبح عدد المدارس المنجزة بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2، 1544 مدرسة، بينما بلغ عدد المدارس المنجزة بتمويل من مصادر أخرى (صندوق تنمية العراق (DFI)، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، إلخ) 5263 مدرسة. أنظر الجدول 2-10 للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه المشاريع.

يُشكّل التدريب جزءاً رئيسياً من مشاريع التعليم. ففي ربع السنة الماضي أفاد تقرير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أنها قامت بتدريب 47,695 معلم منذ العام 2003. كما وتلقى 60,754 معلماً تدريباً من ضمن هذا البرنامج البالغ تمويله 5.6 مليون دولار<sup>154</sup>. ولقد جهزت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) المدارس العراقية بمئات الآلاف من المناضد والمقاعد وألواح الكتابة، وأكثر من ثلاثة ملايين علبة أدوات مدرسية<sup>155</sup>.

### التحديات في قطاع التعليم

يواجه هذا القطاع عدة تحديات:

- يبقى موضوع الأمن تحدّياً دائماً. قال المفتش العام لوزارة حقوق الإنسان في مقابلة مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق، أن 191 أستاذ جامعي قتلوا و85 آخرين خطفوا.
- الصعوبة المتواصلة لتنسيق جهود الإغاثة وإعادة الإعمار التي يقوم بها العديد من الوكالات.

- انتهاء معظم التمويل في ربع السنة هذا، إذ أن أولويات الولايات المتحدة حولت التركيز من البرامج الخاصة بالتعليم إلى جهود تنمية قدرات الحكومة<sup>157</sup>.

### اللاجئين، وحقوق الإنسان، ونظام الحكم

بعد الحرب، كان يقدر أكثر من 500 ألف عراقي يقيمون في البلدان المجاورة، وبأن يكون قد نزح أكثر من مليون عراقي داخل البلاد<sup>158</sup>. خصصت الولايات المتحدة، عبر صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، 186 مليون دولار لمساعدة اللاجئين والنازحين. وبنهاية ربع السنة هذا كان قد تمّ إلزام 167 مليون دولار. ويستخدم التمويل حالياً لسدّ حاجات اللاجئين وضحايا نزاعات غيرهم بمن فيهم الناس النازحين داخلياً.

يساعد كل من مفوض الأمم المتحدة للاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية في بناء قدرة المؤسسات العراقية بمن فيهم وزارة الهجرة والنزوح. في ربع السنة هذا جرت الموافقة على تمويل ثمانية مشاريع جديدة يبلغ مجموع قيمتها 15 مليون دولار. توفر هذه المشاريع مساعدة حيوية للاجئين والعائدين إلى منازلهم والعديد من النازحين الآخرين<sup>160</sup>.

كما وخصصت الولايات المتحدة عشرة ملايين دولار لدعم لجنة حلّ نزاعات الأملاك العقارية<sup>161</sup>. كذلك الأمر، خصصت الولايات المتحدة 15 مليون دولار لتعزيز حقوق الإنسان في العراق؛ وحتى الآن جرى إلزام 13 مليون دولار منها.

### تنمية القطاع الخاص

يقدم هذا القسم المشاريع الرئيسية لتنمية القطاع الخاص إضافة إلى نظرة شاملة على نتائج هذه المشاريع.

### المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ

تم تخصيص 805 ملايين دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتطوير القطاع الخاص، 360 مليون دولار من هذا التخصيص كان مطلوباً لتعويض دين أعفي منه العراق من قبل الولايات المتحدة. من الـ 454 مليون دولار الباقية جرى تخصيص 100 مليون دولار للقطاع الزراعي، وذهب ما تبقى إلى برامج إدارة الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص. قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بإدارة أغلب التمويلات في كل هذه القطاعات الفرعية الثلاث. وتركزت تمويلات تنمية القطاع الخاص (غير تمويل القطاع الزراعي) في عقدين رئيسيين: واحد لإدارة الاقتصاد والثاني لتنمية القطاع الخاص.

جرى تخصيص 64 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) إلى مكتب تنمية القطاع الخاص (OPSD) التابع لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، والذي جرى إنشاؤه بظل سلطة الائتلاف المؤقتة. بعض هذه التمويلات جرى استخدامها لدعم برنامج القروض الصغيرة جداً الذي أعطى 29 ألف قرض بلغ مجموعها 57 مليون دولار بفائدة أقل من واحد بالمئة. كما وعمل هذا المكتب أيضاً على عدد من مبادرات القطاع الخاص الأخرى، بما فيها لجنة الأمن العراقية وسوق الأسهم العراقية، ودراسة حول المناطق الاقتصادية<sup>164</sup>.

وفرت مؤسسة الاستشارات الخاصة عبر البحار مئة مليون دولار من تمويلها الخاص من أجل برنامج قروض للسوق المتوسط بإدارة منظمة غير حكومية دولية، حيث أنفقت عبره 22.1 مليون دولار، كما وافقت على مبلغ 10.7 مليون دولار إضافي<sup>165</sup>.

### إدارة الاقتصاد

تم تصميم نظام الحكم الاقتصادي (EG) للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) للمساعدة في "خلق بيئة تمكين مناسبة لتنمية القطاع الخاص"<sup>166</sup>. وهذا الأمر مهم بشكل خاص لاقتصاد مثل اقتصاد العراق، الذي كان لفترة طويلة مقيداً بالدعم الحكومي والسلع والحاجيات كما للمؤسسات التي تملكها الدولة. كان من المقرر أن يدوم عقد الـ 103 ملايين دولار حتى أيلول/سبتمبر 2007، ولكن الإنفاق الحاصل بالمعدل الحالي سوف يؤدي إلى نفاد هذا المبلغ في آب/أغسطس 2006<sup>167</sup>.

## ملخصات القطاعات

الجدول 10-2 المدارس التي جرى ترميمها عبر مشاريع الولايات المتحدة لإعادة الإعمار

مجموع المدارس (2003)	المدارس التي كانت بحاجة للترميم (2003)	المدارس المنجزة	المدارس قيد التنفيذ	المدارس التي لم يبدأ العمل عليها
14,121	11,000	2358-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1
		741-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2	77-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2
		803-مكتب المشاريع والعقود، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2	1-مكتب المشاريع والعقود	1-مكتب المشاريع والعقود وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2
		1365-القوات المتعددة الجنسيات في العراق	غير متوفر-القوات المتعددة الجنسيات في العراق	غير متوفر-القوات المتعددة الجنسيات في العراق

المصدر: وزارة الخارجية، القسم 2207، الملخص التنفيذي تموز/يوليو 2006، الصفحة 17 (مجموع المدارس والمدارس التي كانت تحتاج إلى ترميم، معطيات نظام إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMS) كما هي بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2006 (مشاريع مكتب المشاريع والعقود (PCO)؛ استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب معطيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في 21 تموز/يوليو 2006 (كل المقاييس الأخرى)

يشمل نظام الحكم الاقتصادي (EG) العمل مع الوزراء العراقيين لمساعدتهم في إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي التي مضى عليها الزمن، المالية، والضرائب، والجمركية، والموازنة، والتأمين وغيرها. يتضمن البرنامج أيضاً، تنمية قدرات الموظفين الرسميين العراقيين. تصب هذه الجهود في الهدف الكلي لمساعدة العراق في الإيفاء بمتطلبات التسهيلات المالية الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي. كما يضم نظام الحكم الاقتصادي 35 مستشاراً دولياً وأكثر من مئة مستشار عراقي وهم يعملون مباشرة مع رسمي الوزارة. إن خطة تحديث الجمارك، التي حازت على موافقة وزير المالية العراقي مؤخراً وأصبحت جاهزة للتنفيذ من قبل الهيئة العامة للجمارك، كانت، إلى حد بعيد، نتيجة لعمل خبراء الولايات المتحدة مع زملائهم العراقيين بظل نظام الحكم الاقتصادي<sup>169</sup>.

### برنامج تنمية القطاع الخاص (ازدهار)

يركز برنامج تنمية القطاع الخاص المعروف أيضاً باسم "ازدهار" على السياسة التجارية، وبناء القدرات في مؤسسات الأعمال، وفي القطاع المصرفي، والترويج للاستثمارات، والمحاسبة والتدقيق، وأسواق رأس المال، ونشاطات التمويل الصغير جداً. وبشكل مشابه لنظام الحكم الاقتصادي (EG)، يقوم خبراء ازدهار بإسداء النصيحة إلى الوزراء العراقيين<sup>171</sup>.

نفذ "ازدهار" برامج لزيادة فرص حصول العراقيين على قروض. وقد ساعدت هذه البرامج على إنشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية (ICBG)، التي سوف تقدم كفالات القروض للمصارف الخاصة. حتى الآن منح برنامج "ازدهار" ما يقارب 9 ملايين دولار من 17 مليون دولار كمنح لمؤسسات التمويل الصغير جداً<sup>172</sup>.

### نتائج مشاريع الولايات المتحدة في تنمية القطاع الخاص

ولدت مشاريع الولايات المتحدة بعض النتائج الواضحة في القطاع الفرعي هذا:

- كانت ترتيبات صرف العملات (2003) في العراق، بظل سلطة الائتلاف المؤقتة، بمثابة جهود مؤتلفة من العراق، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وقد أشير إليها كنجاح باهر عالمياً. وكجزء من عقد إدارة الاقتصاد (EG) الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 1 (IRR-1)، نُفذ متعاقدون من الولايات المتحدة العديد من لوجستيات طباعة العملة ونشرها في البلاد وتوزيعها إلى المصارف المحلية<sup>173</sup>.
- يتابع العراق إيفاءه لشروط التسهيلات المالية الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي (IMF)، التي تتطلب سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها الإلغاء التدريجي لدعم أسعار النفط، والكهرباء، والغذاء. ساعد خبراء في برامج إدارة الاقتصاد و"ازدهار" الحكومة العراقية في تطوير استراتيجيات الإيفاء بشروط حقوق السحب الخاصة (SBA) لدى صندوق النقد الدولي.

خلال السنوات الثلاث الماضية، ازداد دخل الفرد والناتج القومي الإجمالي بنسبة كبيرة، كما وأن التضخم ينخفض حالياً، ويرتفع عدد شركات الأعمال الجديدة المسجلة. مع ذلك، بقي معدل البطالة، أحد الأهداف الرئيسية لبرامج الولايات المتحدة، مرتفعاً.

### تحديات تنمية القطاع الخاص

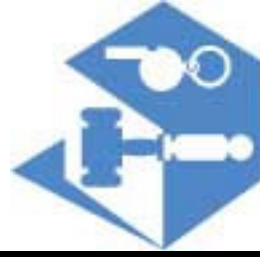
أصبحت عملية تحفيز القطاع الخاص أكثر صعوبة بسبب التحديات نفسها التي تواجه قطاعات البنى التحتية المهمة، وعلى وجه التخصيص حفظ الأمن، وتغيير القيادات، والسياسات المالية والاقتصادية البالية التي تحاول برامج تنمية القطاع الخاص إصلاحها.



مزروعات على طول تيجريس

- يؤثر الوضع الأمني على برامج القطاع الخاص بنفس طريقة تأثيره على إعادة تأهيل البنى التحتية: يجب على المتعاقدين التنقل في مواكب من أجل الوصول إلى الوزارات، وبالتالي يمكن أن يصبحوا أهدافاً مما يؤخر التقدم ويرفع الكلفة. ويشكل الوضع الأمني أيضاً عاملاً سلبياً على الاستثمارات الأجنبية التي يحتاجها العراق كثيراً، مما يؤخر حركة رأس المال واليد العاملة داخل البلاد أيضاً<sup>175</sup>. وتشير تقارير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) إلى هجرة كبيرة للعراقيين أنفسهم عن مجتمع الأعمال، وذلك بسبب الوضع الأمني إلى حدٍ ما. يأتي هؤلاء المهاجرون عادةً من الطبقة الوسطى المثقفة، وهم يشكلون شركاء وأول المتلقين لبرامج تنمية القطاع الخاص<sup>176</sup>.
- أدى تغيير الحكومات باستمرار إلى صعوبة استدامة أو تنفيذ إصلاحات اقتصادية. فمثلاً، انتهى العمل بوضع مخطط لتحديث الضرائب، حيث ساعد متعاقدون أميركيون في إنجازه منذ خريف العام 2004، وهو لم ينفذ حتى الآن.





## قطاع الأمن والعدل

تبحث مراجعة قطاع الأمن والعدل في الإنفاق الأميركي لدعم القوات العسكرية والشرطة العراقية ودعم البنية التحتية للعدل. إن فرض حكم القانون عامل مهم لنجاح جهود إعادة الإعمار في العراق. كما وأن قدرة العراق على نشر قوات جيش وشرطة متماسكة تحت إشراف وزيري دفاع وداخلية قادرين، أمر أساسي للاستقرار الاقتصادي والأمني للبلاد.

فيما يلي أهم نشاطات هذا القطاع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).

- تم تكريس مزيد من الأموال الأميركية إلى الأمن والعدل أكثر من أي قطاع آخر من قطاعات إعادة الإعمار. فقد تم تخصيص 12 مليار دولار تقريباً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).
- ابتداءً من 28 حزيران/يونيو 2006، جرى إنفاق 85% من أصل مبلغ 6.38 مليار دولار المخصص من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يبين الشكل 2-24 تمويل القطاع كنسبة مئوية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).
- ابتداءً من 25 حزيران/يونيو 2006، لم يكن قد أنفق إلا 52% من مبلغ 5.39 مليار دولار مخصص من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).

## ملخصات القطاعات

- جرى تخصيص مبلغ 3,007 مليار دولار إضافي إلى صندوق قوات الأمن العراقية ضمن التخصيص التكميلي الطارئ للسنة المالية 2006. سيبقى هذا التمويل متوفراً حتى 30 أيلول/سبتمبر 2007<sup>177</sup>.

- تم تدريب، وتجهيز، ونشر أكثر من 268 ألف عسكري وشرطي في ساحة القتال.

- تم إنجاز أكثر من 1200 مرفق بما فيها: مراكز الشرطة، محطات الإطفاء، دور المحاكم، حصون حدودية، ومرافق للجيش.

لدى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدد من التدقيقات قيد التنفيذ تتعلق بنشاطات هذا القطاع، بما فيها تدقيق واحد استجابة إلى طلب من رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، بهدف مراجعة القدرة اللوجستية لقوات الأمن العراقية. ويجري مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كذلك مراجعة حول معدات ودعم برنامج تدريب الشرطة العراقية بظل أمر المهمة رقم 0338.

### النشاطات في قطاع الأمن والعدل

مع اقتراب عدد القوات الأمنية العراقية المدربة والمجهزة من الهدف الموضوع لها من قبل الرسميين الانتلافيين والعراقيين، فإن النشاطات في هذا القطاع قد تحولت إلى تحسين القدرات اللوجستية والقيادية في وزارتي الداخلية والدفاع. أما تدريب قوات الشرطة فسوف يظل أولوية مهمة خلال العام 2006.

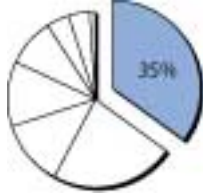
## ملخصات القطاعات

الشكل 2-24

قطاع الأمن والعدل كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من 18,44 مليار دولار

المصدر: تقرير وضع العراق الأسبوعي، وزارة الخارجية الأميركية في 2006/6/28.



الأمن والعدل 6.38

مليار دولار (35%)

### وضعية تمويل قطاع الأمن والعدل

ما يقارب 85% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) للقوات العسكرية والشرطة قد جرى إنفاقها. لكن جرى إنفاق 52% فقط من تمويل صندوق القوات الأمنية العراقية (ISFF) الأصلي بحلول تاريخ 25 حزيران/يونيو 2006. وقد وافق الكونغرس على تخصيص 3 مليارات دولار إضافية في الموازنة التكميلية للسنة المالية 2006 لصالح صندوق القوات الأمنية العراقية. أنظر الشكلين 2-25 و 2-26 للاطلاع على وضعية تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق القوات الأمنية العراقية.

### البرامج والنشاطات المنجزة وقيد التنفيذ

ركزت مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 على إنشاء المرافق وتجديدها. للاطلاع على لائحة بالمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2، أنظر الشكل 2-27.

### دعم وتطوير القوات العسكرية/الشرطة

ركز العمل في هذا القطاع على بناء قوات عسكرية وقوات شرطة. وقد نتج عن هذه الجهود أكثر من 268 ألف موظف عسكري وشرطة مدربين ومجهزين<sup>178</sup>. من المتوقع إنجاز مخططات القوات الأساسية لوزارتي الدفاع والداخلية بحلول نهاية العام 2006، حيث ستحول الجهود حينها إلى استبدال خسائر القوات.

## ملخصات القطاعات

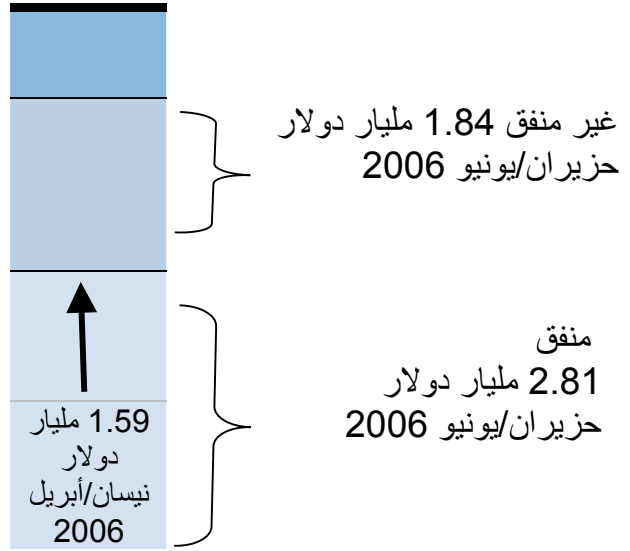
الشكل 25-2

وضعية أموال صندوق القوات الأمنية العراقية (ISFF) في قطاع الأمن والعدل

بمليارات الدولارات

المصدر: التحديث الأسبوعي المالي لوزارة الخارجية، 2006/6/25

مخصص 5.39 مليار دولار  
جرى إلزمها: 4.65 مليار دولار

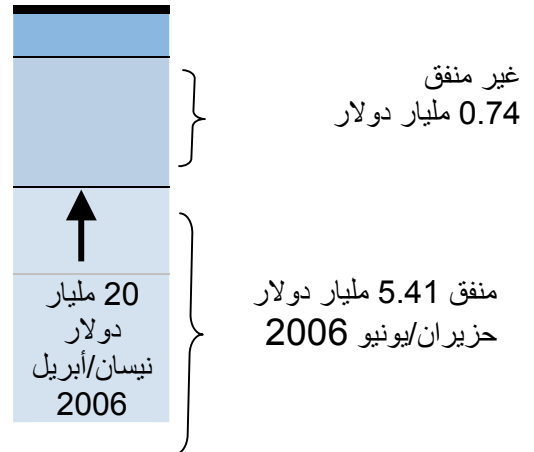


الشكل 36-2

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في قطاع الأمن والعدل

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي، 2006/6/28

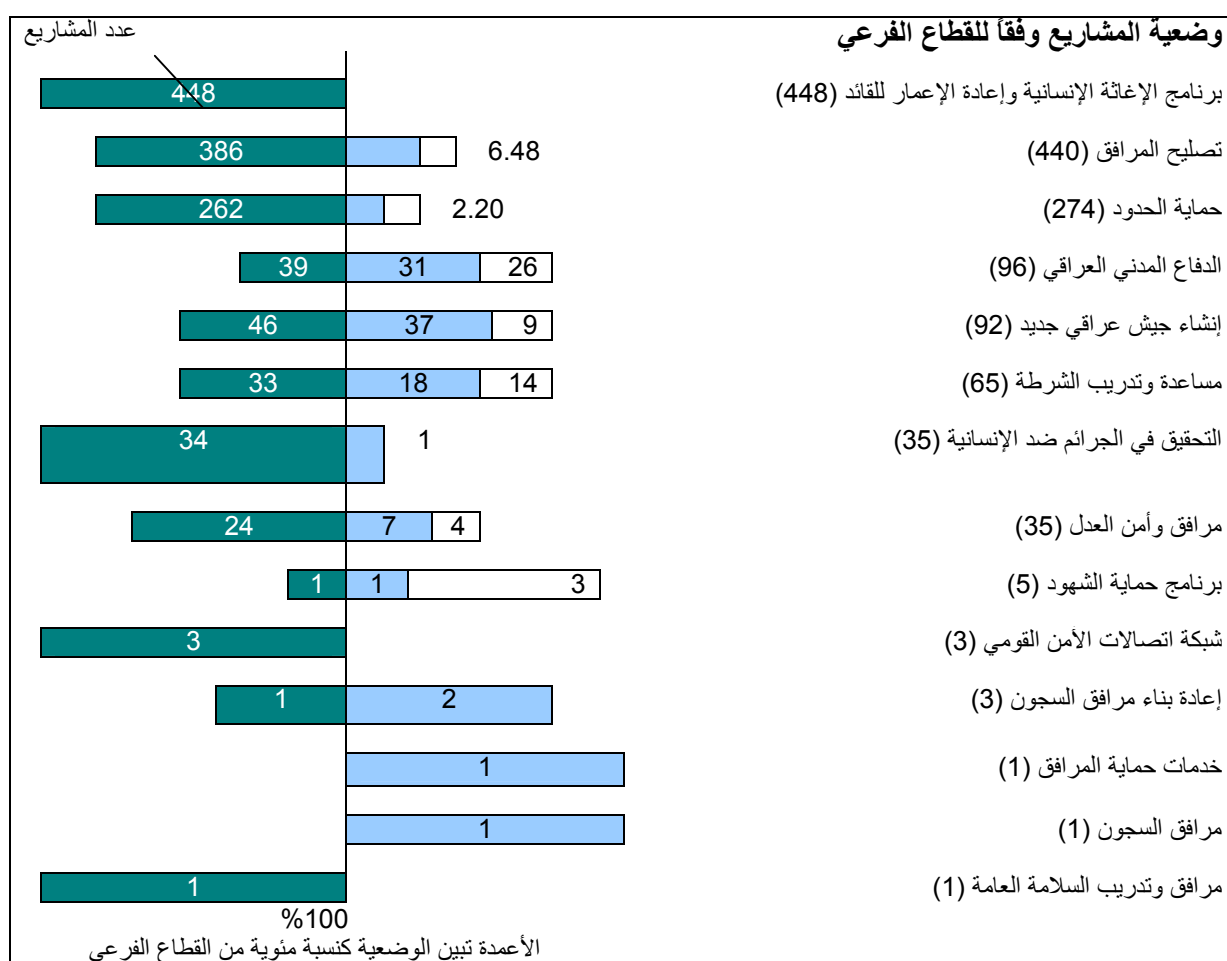
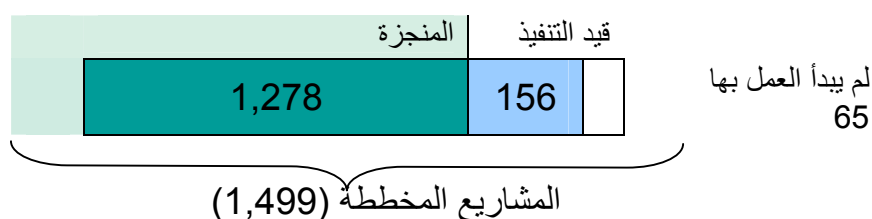
مخصص 6.38 مليار دولار  
جرى إلزمها: 6.15 مليار دولار



## ملخصات القطاعات

### الشكل 2-27 وضعية مشاريع الأمن والعدل

عدد المشاريع  
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ونظام إدارة إعادة الإعمار (IRMS)  
2006/6/30 IMRO وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) 2006/7/10



### إنشاء المرافق

مول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 إنشاء وإعادة تأهيل الحصون الحدودية، ومحطات الإطفاء، ومراكز الشرطة، وأكاديميات التدريب على الصحة العامة، والسجون والمرافق الإصلاحية، والمحاكم، ومرافق حماية الشهود<sup>180</sup>. من المخطط له أن يتم إنجاز آخر مشروع إنشاء ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الأمن والعدل في كانون الأول/ديسمبر 2007<sup>181</sup>. يبين الشكل 2-28 نشاط إعادة الإعمار في هذا القطاع حسب المحافظات.

أشغال البناء في المقر الرئيسي للشرطة الإقليمية في الموصل تعاني من تأخير كبير. فقد أخفق المتعاقد في تصحيح الأخطاء وإنجاز المهمات المحددة في العقد، والتي جرى تعليقها مؤخراً بانتظار إلغاء العقد بسبب التخلف عن الإيفاء بالعقد. من نيسان/أبريل، أشير إلى أن هذا المشروع قد أنجز بنسبة 98%، ولكن أفادت تقارير إلى أنه بحلول 14 تموز/يوليو لم يكن قد تم إنجاز 50% من الأشغال<sup>182</sup>. أعمال تجديد مركز الشرطة النسائية في كركوك أنجزت في ربع السنة هذا مما سوف يؤمن مزيداً من الأمن لمنطقة حيوية منتجة للنفط.

تم إنجاز العمل في كلية الشرطة ببغداد (سابقاً أكاديمية بغداد للتدريب على الصحة العامة) في 7 حزيران/يونيو 2006. كذلك، فإن أعمال التجديد في قصر عدل الزاب في كركوك التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2005 قد أنجزت بنسبة 99%<sup>184</sup>.

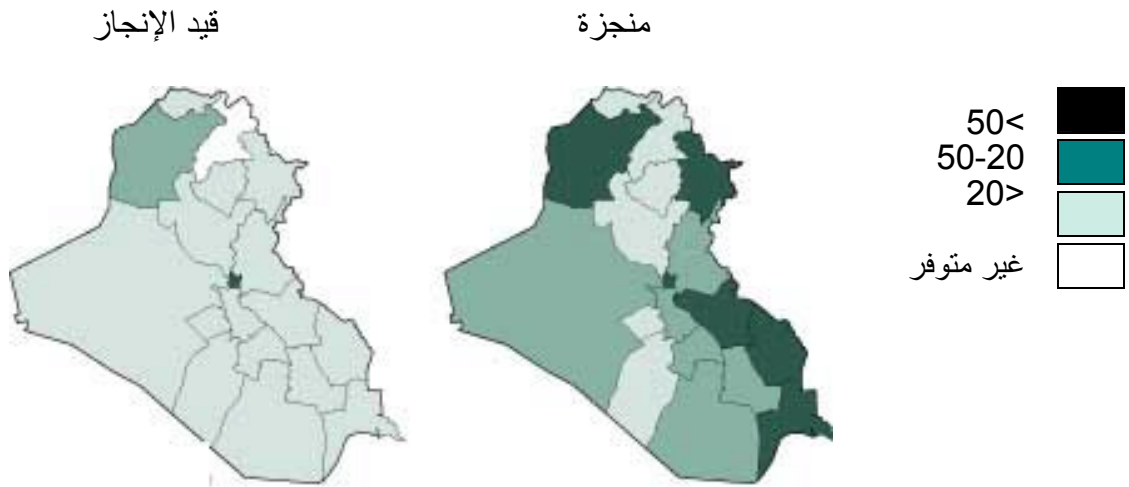
المرفق الإصلاحي (السجن) في الناصرية أنجز حالياً بنسبة 30% وقد واجه عوائق إنشاء متنوعة بسبب مستويات اليد العاملة غير الكافية، والمشاكل المالية، والهواجس الأمنية في الموقع. هذا المرفق مُعد لأن تكون له طاقة استيعاب بمعدل 4400 سرير ولكنه لاحقاً خفض إلى 800 سرير مع إمكانية الوصول إلى 1200 سرير. هذا المشروع كان من المتوقع أن يُنجز بحلول آب/أغسطس 2006، لكن هذا التاريخ جرى تأجيله إلى كانون الثاني/يناير 2007. وجرى إلغاء عقد التصميم والبناء لمشروع الناصرية في تموز/يوليو 2006 وسوف يُستدرج مجدداً كعقد بسعر ثابت<sup>185</sup>. المرفق الإصلاحي هذا هو موضوع عملية تفتيش يقوم بها مكتب المفتش العام لإغاثة وإعادة إعمار العراق، وهي العملية الملخصة في القسم الثالث من هذا التقرير.

الشكل 2-28

مشاريع الأمن والعدل بحسب المحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)  
تاريخ 2006/6/30 وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تاريخ 2006/7/10.



3 مشاريع في أنحاء البلاد منجزة المشاريع غير المنجزة في أنحاء البلاد

في 24 كانون الأول/ديسمبر 2004، بدأت الأعمال الإنسانية في سجن آخر، أي المرفوق الإصلاح في خان بني سعد الذي كان مصمم لإيواء 1800 سجين أمني كحد أقصى. مع إمكانية استيعابه حتى 3600 سجين. في وسط حزيران/يونيو، ألغى مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج عقد التصميم والبناء هذا بسبب التأخير المتواصل والتكاليف الإضافية الناتجة عن ذلك<sup>186</sup>. سوف يكمل متعاقدون عراقيون وينجزوا مرفق خان بني سعد على أساس عقد ثابت السعر ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ومن المتوقع إنجاز هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2007<sup>187</sup>.

## ملخصات القطاعات

حتى الآن تم إنشاء 262 حصن حدودي، 10 منها قيد التنفيذ، و2 لم يبدأ العمل بها بعد. أظهرت عمليات التفتيش المحدودة في المواقع التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق، مشاكل هامة تتعلق بنوعية العمل المنفذ ودقة صيانة المرافق. خلص هذا التفتيش إلى تقييم 12 حصن جديد و9 حصون حدودية للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I). للاطلاع على الخلاصات، أنظر القسم الثالث من هذا التقرير.

### المبادرات غير الإنشائية

هناك عدة مبادرات قيد التنفيذ لتعزيز الإشراف والشفافية في قطاع الأمن والعدل. وتشمل هذه المبادرات التمويل المتواصل والتنمية لهيئة النزاهة العامة (CPI)، المكلفة بمهمة الكشف عن والتحقيق في النشاطات والمنظمات غير المشروعة. تقوم هذه الهيئة بتنمية قدرة مكافحة الفساد من خلال 160 محقق نشط وأكثر من ألف موظف وأربعة مكاتب إقليمية<sup>188</sup>.

عملت وزارة العدل ولا تزال مع وزارة الخارجية لدعم عمل وتوسعة المحكمة الجنائية المركزية العراقية (CCCI) إضافة إلى إسداء النصح إلى القضاة وتدريبهم. في منتصف حزيران/يونيو وقررت جمعية المحامين الأميركيين تدريباً في القيادة القضائية وإدارة القضايا لعشرين قاض وإداري محاكم<sup>189</sup>.

مع أن هيئة النزاهة العامة قد حولت 1370 قضية إلى المحكمة الجنائية المركزية العراقية، فإن 40 من هذه القضايا فقط أدت إلى إدانات؛ وجرى رفض 106 قضية أخرى تقوم هيئة النزاهة العامة الآن باستئنافها<sup>190</sup>.

بدأ مكتب المفتش العام لإغاثة وإعادة إعمار العراق، مع مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية بعملية مسح للبرنامج المشترك لمكافحة الفساد<sup>191</sup>. تبين لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن الحكومة الأميركية عملت ولا تزال مع حكومة العراق لإنشاء منظمات، وأنظمة، ودورات تدريب، وبيئة مناسبة لزيادة الثقة بالحكومة العراقية ولرفع مستوى الشفافية والمساءلة المحاسبية لكل الأعمال التي تقوم بها الحكومة. مع ذلك، لم تكن هذه الجهود مركزة ولا منسقة جيداً وقد لاحظ مكتب المفتش العام أن مجموع تمويل المشاريع والنشاطات المتعلقة بمكافحة الفساد المخطط لها أو التي قيد التنفيذ،



## ملخصات القطاعات

غير كافية. بلغ تمويل النشاطات قيد التنفيذ والمخطط لها، 65 مليون دولار تقريباً حتى 15 حزيران/يونيو 2006، وهو مبلغ لا يصل إلى نسبة 0.003 بالمئة من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) حتى تاريخه. توجد هذه المراجعة في القسم الثالث من هذا التقرير.

إن شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN) معدة لدعم مبادرات الأمن العام في العراق. قدم مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي في العراق (DRSO) تقريراً إلى مكتب المفتش العام أفاد فيه بأن المشروع قد جرى تسليمه إلى وزارة الداخلية<sup>192</sup>. يشير تدقيق مكتب المفتش العام، في القسم الثالث من هذا التقرير أن نظامه يعاني من قصور أساسي<sup>193</sup>. فلم يتم مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (ARFN) بعد بإنتاج ما يلي:

- نظام استجابة أولى للاتصالات، وإصدار الأوامر، والتحكم على مستوى البلاد كلها.
- وسائل كفاءة لتوزيع وتوجيه الاستجابات الأولى على مستوى المحافظات.

**نتائج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)**

تم تدريب وتجهيز أكثر من 268 ألف عنصر من القوات العسكرية والشرطة من أجل القيام بمهام أمنية:

- 116,100 عنصر للجيش، والبحرية، وسلاح الطيران العراقي.
- 152,300 عنصر للشرطة، ودوريات الطرقات السريعة، وقوات وزارة الداخلية الأخرى<sup>192</sup>.

إن هدف قوات التحالف ووزارة الداخلية العراقية نشر 1800 عنصر أمني مدرب ومجهز بنهاية العام 2006<sup>196</sup>. تقترح خطة إنشاء قوات مسلحة عراقية لصالح وزارة الدفاع أن يكون العدد النهائي لهذه القوات حوالي 137,500 جندي<sup>197</sup>. لتحديد جهوزية قوات الأمن والشرطة العراقية، تستخدم قوات التحالف عملية "تقييم الجهوزية الانتقالية" (TRA)<sup>198</sup>.

ابتداءً من 26 حزيران/يونيو 2006، كانت، 106 كتائب من الجنود المقاتلين ومن جنود العمليات الخاصة، إضافة إلى 28 كتيبة شرطة تقوم بعمليات لمكافحة التمرد<sup>199</sup>. بالرغم من هذه الأعداد الواعدة، أفادت تقارير وزارة الدفاع الأميركية أنه سيتطلب الأمر وقتاً لا بأس به قبل أن يمكن تقييم عدد من هذه الوحدات بأنها مستقلة كلياً<sup>200</sup>.

### مبادرات التدريب

حققت خطة تدريب عام 2006 لوزارة الداخلية العراقية معايير قياسية مشتركة للتدريب، وهي قد شددت على المحافظة على حقوق الإنسان، والأخلاق، وحكم القانون. من المتوقع تسليم أكاديمية التدريب إلى السيطرة العراقية بنهاية العام 2006<sup>201</sup>. يتلقى متدربو الشرطة حالياً 32 ساعة تدريب في موضوع المحافظة على حقوق الإنسان وموضوع حكم القانون كجزء من مقرر أساسي للشرطة مدته 10 أسابيع. راجع الجدول 2-11 للاطلاع على تحديث للوضعية لعدد من برامج ومبادرات التدريب التي يجري تنفيذها حالياً.

من المقرر أن يصل برنامج تدريب القضاة إلى 1100 قاض بحلول كانون الثاني/يناير 2009، وهو أقل بمئة قاض عن العدد المعتقد أنه ضروري للعراق<sup>202</sup>. كذلك، من أجل التخفيف من التهديدات الموجهة إلى القضاة، يقوم المسؤولون الأمنيون الأميركيين بتدريب فرق الأمن العراقية لحماية أعضاء السلك القضائي<sup>203</sup>.

### حاصل البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISSF)

تبقى المشكلة الأمنية، إلى حد بعيد، التحدي الأهم الذي تواجهه كل قطاعات إعادة إعمار العراق. وقد أشار العديد من الدول المانحة إلى المخاطر المحدقة بالموظفين وأكلاف المحافظة على الأمن إلى أنهما يشكلان السببين الرئيسيين لتأخرهم في تنفيذ التزاماتهم.

### تنمية القدرات الوزارية

مع اقتراب إنجاز المخططات الأولية لتشكيل القوى الأمنية لصالح وزارتي الدفاع والداخلية، فقد تحولاً إلى التركيز على قدرة العراق المؤسساتية لتوجيهه، ودعم، واستدامة القوى الأمنية<sup>205</sup>. إن تنمية الوظائف المدنية في وزارة الدفاع أمر مهم، إذا ما كانت القوى العسكرية العراقية تأمل في أن تعمل وتستند من دون مساعدة ودعم قوات التحالف.

بحسب وزارة الدفاع الأميركية، "إن الجهد المتكامل والمنسق لضمان تطور الوظائف الوزارية الأساسية لتعادل تطور تلك العائدة للقوى المسلحة العراقية، قد أحرز تقدماً ملحوظاً خلال ربع السنة هذا"<sup>206</sup>. في شباط/فبراير، مُنحت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) عقداً لبناء القدرات الوزارية. مع أنه جرى بعض التقدم، فقد عاد وحصل تأخير لهذا التقدم بسبب العديد من العوامل الخارجية، ما أدى إلى نجاح متواضع فقط لهذه المبادرة. تعلقّت هذه العوامل الخارجية إلى حد بعيد بالوضع الأمني بما فيه إرهاب واغتيال الرسميين العراقيين.

### مكافحة الفساد

واجهت عدة تحديات مبادرات مكافحة الفساد التي قامت بها سفارة الولايات المتحدة والحكومة العراقية، وهي التحديات التي بحثها مخلص تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في القسم الثالث. شرح المفتش العام أنه بالرغم من تمكن المفتشون العامون من خفض مستوى الفساد إلى أدنى المستويات، في كل وزارات الحكومة، فإن مكافحة الفساد لا زالت تنقصها القوانين القوية لمكافحة الفساد بشكل فعال عند المستويات الأعلى<sup>207</sup>.

### أمن البنى التحتية

ساعد تشكيل كتائب البنى التحتية الاستراتيجية (SIB) في تحسين أمن البنى التحتية للنفط بتوفير بعض الوجود الأمني على طول خطوط الأنابيب الشمالية لمنع المخربين والمجرمين من القيام بأعمالهم. ومع البدء بترتيبات الشراكة مع قوات التحالف وقوات الجيش العراقي، تحسّنت قدرات كتائب البنى التحتية الاستراتيجية بشكل كبير خلال ربع السنة الماضي.

## ملخصات القطاعات

### الجدول 11-2 برامج تدريب الشرطة العراقية

البرنامج	الوضعية
أكاديمية الشرطة الأساسية (BPA)	أكمل أكثر من 9500 متطوع برنامج أكاديمية الشرطة الأساسي (BPA) (10 أسابيع) خلال ربع السنة هذا وتخرج حوالي 600 متطوع بعد برنامج الاندماج الانتقالي (TIP) الممتد على 3 أسابيع والذي درّب ضباط شرطة، خدموا أيام حكم نظام صدام حسين، على المهارات وزودهم بالتعليمات حول احترام حقوق الإنسان وحكم القانون.
تدريب 6 أشهر في أكاديمية ضباط الشرطة	لضباط الشرطة الحاليين الذين تلقوا علوم عالية: تخرج 285 شرطي جدد برتبة ملازم أول، في 30 آذار/مارس 2006.
تدريب 9 أشهر في أكاديمية ضباط الشرطة	لضباط الشرطة الحاليين؛ بدأت دورة التدريب هذه في 16 نيسان/أبريل مع 336 طالب ضابط.
تدريب 3 سنوات في أكاديمية ضباط الشرطة (3 سنوات)	سوف تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2006، مع حوالي 1000 مرشح ضابط جديد.
مقرر "للترفيع من رقيب إلى ضابط"	تخرج 100 تلميذ في 30 آذار/مارس 2006. بدأ مقرر جديد في نيسان/أبريل 2006.
مقرر دراسي للضباط السابقين (FOC)	مقرر لشهر واحد، يقدم التدريب حول حقوق الإنسان، والأخلاقيات وعمليات مكافحة التمرد. اكمل 1032 طالب البرنامج خلال فترة التقرير هذا. وسوف يتخرج 420 آخرين في فترة التقرير القادمة.
المصدر: تقرير القسم 2207 لوزارة الخارجية، ملحق 1 تموز/يوليو 2006.	

### التحديات

#### التمرد وعدم الاستقرار العام

في أواخر أبريل/نيسان، أشار تقرير لمكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO) أن "مع أنه من الصعب تحديد أرقام الاكلاف والتأخيرات الناتجة عن الوضع الأمني المتردي، فقد أكد مسؤولو كل من المتعاقدين والوكالات أن اكلاف الأمن قد حولت مبلغ مهم من موارد أعمال إعادة البناء وقد أدت أيضاً إلى إلغاء أو خفض نطاق بعض مشاريع إعادة الإعمار"<sup>208</sup>. أبلغ المفتش العام لوزارة حقوق الإنسان مكتب المفتش العام لإغاثة وإعادة إعمار العراق، أثناء مقابلة بينهما، أن أعمال الخطف، والقتل، والفساد والوضع الأمني الإجمالي يسوء أكثر فأكثر<sup>209</sup>. يؤثر هذا العنف، كل أوجه جهود إعادة الإعمار. أفاد تقرير للأمم المتحدة صادر في أيار/مايو 2006 أن 22 طبيب وممرضة وموظف غير طبي قتلوا و50 آخرين جرحوا. إن الهجمات المتواصلة ضد المعلمين، والأساتذة الجامعيين، والطلاب أدت إلى هجرة الأكاديميين والمتقنين من العراق. ونقلت الأمم المتحدة عن تقييم مجلس القضاء الأعلى أنه منذ نيسان/أبريل 2003 قُتل على الأقل 13 قاضٍ.

#### تصفية الميليشيات والتقرير الطائفي

إن الدور التهديمي الذي تلعبه مجموعات الميليشيات في المجتمع العراقي أصبح يُشكّل تحدياً جدياً للاستقرار القومي. أفاد تقرير لمكتب المساءلة المحاسبية الحكومية صدر في أواخر نيسان/أبريل:

بحسب مسح قامت به وزارة الخارجية الأميركية في آذار/مارس 2006، بدأ قلق العراقيين من نشوب حرب أهلية يتزايد بشكل كبير. إضافة إلى ذلك، فقد بدأ العراقيون في بغداد وفي المناطق السنية في الوسط وفي الشمال يفقدون الثقة بقدرة الجيش والشرطة على تحسين الوضع الأمني. في الوقت نفسه، فقد زاد الدعم للمقاومة المسلحة في بعض المناطق السنية، وقد أظهر العراقيون في المناطق الشيعية ثقة بمجموعتين مليشياويتين شيعيتين؛ منظمة بدر وجيش المهدي<sup>210</sup>.

في 30 أيار/مايو، أعلن رئيس الوزراء أن ميليشيات الأحزاب الموالية للحكومة لن تستثنى من خطته كل القوى المسلحة غير النظامية. وقد عرض معاملة أفضل للمجموعات المسلحة التي قاومت النظام السابق على المجموعات الأخرى التي تشكلت بعد آذار/مارس 2003. هناك خطة بدأت تتطور لمساعدة القيادة العراقية في تعاطيها مع مشكلة الميليشيا على الصعيد المحلي والإقليمي والقومي في الوقت نفسه<sup>212</sup>.

### أمن البنى التحتية

مع أن الهجمات ضد البنى التحتية الحرجة في الشمال قد خفت كثيراً، إلا أن هجمات المتمردين وعمليات التهريب أصبحت خطرة جداً على خطوط الأنابيب الشمالية. أصدر مكتب المفتش العام تقريراً حول أمن البنى التحتية، مفصلاً فيه التحديات التي تواجه قطاعي النفط والكهرباء في العراق ومقترحاً خطوات لتحسين أمن البنى التحتية.



## قطاع العناية الصحية

رکز إنفاق الولايات المتحدة لإعادة الإعمار على بناء، إعادة تأهيل، وتجهيز المرافق الطبية، وعلى تأمين مزيد من الخدمات الطبية مثل التلقيح والمناعة، والتدريب، وغيرها.

في ما يلي أهم النقاط الواردة في التقرير حول قطاع العناية الصحية:

- ♦ حصل القطاع على مخصصات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2)، قدرها 750 مليون دولار (أنظر الشكل 2-29) وكانت أكثر من 65% (490 مليون دولار) منها قد أنفقت بنهاية ربع السنة هذا. يبين الشكل 2-30 مواقع المشاريع الإنشائية قيد التنفيذ وتلك المنجزة في قطاع العناية الصحية بحسب المحافظات.
- ♦ تم إنجاز أكثر من 80% من المشاريع في هذا القطاع، لكن التقدم انخفض كثيراً بسبب المشاكل الأمنية والإدارية.
- ♦ من أصل 150 مركزاً للعناية الصحية الأولية المخططة بالأصل، 6 مراكز فقط تم تسليمها واثنتان فقط أصبحت قيد التشغيل كلياً.
- ♦ من أصل 25 مشروع لإعادة تأهيل المستشفيات المخطط لها، فقط 13 تم إنجازها<sup>214</sup>. وقد ألغيت عقود المشاريع الثمانية المتبقية، حيث سيتم إنجاز العمل بواسطة سلسلة من العقود الثابتة السعر جرى منحها لشركات عراقية.

## ملخصات القطاعات

الشكل 29-2

قطاع العناية الصحية محصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من 18,439 مليار دولار

المصدر: تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق- وزارة الخارجية الأميركية في 2006/8/26

العناية الصحية (4%)

0.75 مليار دولار



النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع العناية الصحية

بحلول الثامن والعشرين من حزيران/يونيو 2006، كان أكثر من 88% من أموال هذا القطاع قد تمّ إلزامها، كما أن 65% منها كانت قد أنفقت. يبين الشكل 2-31 وضعية التمويل في قطاع العناية الصحية في 653 مشروعاً من أصل 795 تم إنجازها، مع تصنيف أغلبية هذه المشاريع كمشاريع غير إنشائية<sup>215</sup>. إن معدل الإنجاز في هذا القطاع سبق أغلب القطاعات الأخرى، لكن الوضع الأمني وإخفاقات المتعاقد أخراً هذا التقدم كثيراً.

كان برنامج مراكز العناية الصحية الأولية أكبر برنامج إنشاءات في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRFF-2) لكن المشاكل بدأت تؤخره. هناك 6 فقط من أصل 135 مركزاً (خُفضت من 150) للعناية الصحية الأولية تم إنجازها<sup>216</sup>. ولقد جرى إلغاء معظم عقود التصميم والبناء لهذه المراكز في ربع السنة هذا ويتم الآن منحها لشركات عراقية بعقود ثابتة الأسعار.



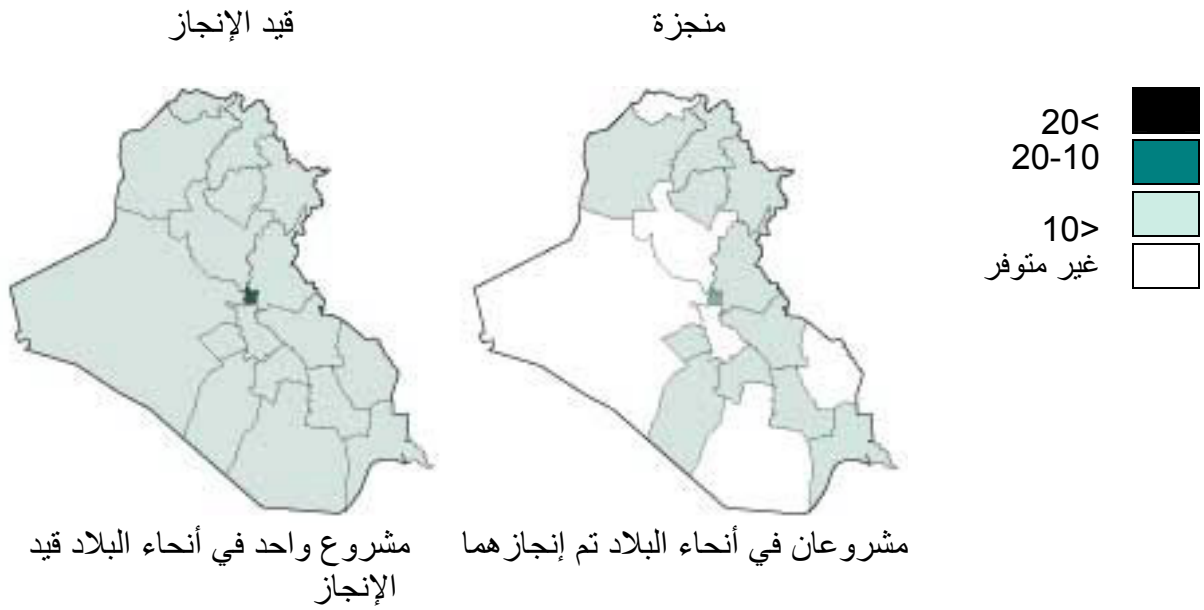
## ملخصات القطاعات

الشكل 2-30

مشاريع العناية الصحية الإنشائية بحسب المحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)،  
تاريخ 2006/6/30، وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تاريخ 2006/7/10.



يعكس القسم 2007 من تقرير تموز/يوليو 2006، إشارة الإدارة السابقة إلى الكونغرس نيته زيادة تمويل هذا القطاع مبلغ 62.3 مليون دولار من أجل سد النقص الحاصل في تمويل الأعمال الإنشائية<sup>217</sup>. يبين الشكل 2-32 وضعية المشاريع في قطاع العناية الصحية.

### المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ في قطاع العناية الصحية

أفاد تقرير صادر عن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ربع السنة الماضي أن هناك 150 مركزاً للعناية الصحية الأولية مخطط لها أصلاً في أرجاء العراق وهي ممولة من صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق رقم 2 (IRRF-2)، ولكن بسبب ارتفاع التكاليف تم خفض هذا العدد إلى 142 مركزاً

## ملخصات القطاعات

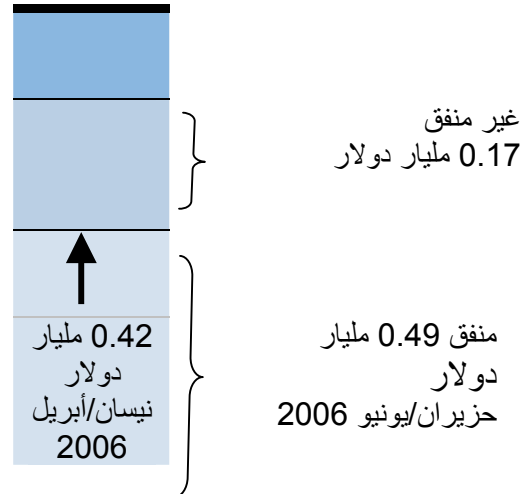
فقط. بعد إلغاء عقد التصميم والبناء لمراكز العناية الصحية الأولية، يبحث مكتب العقود والمشاريع عن تمويل بديل لإنجاز المراكز المنجزة جزئياً. سبعة من المراكز المتبقية سوف تمول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وسوف يتم إنجاز الـ 135 مركز الأخرى بالتمويل المتبقي في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2. خطط مكتب العقود والمشاريع لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، لإنجاز 20 مركزاً من الـ 135 بواسطة عقود التصميم والبناء الأصلية و 115 الأخرى بواسطة عقود ثابتة السعر جديدة<sup>218</sup>.

الشكل 2-31

وضعية أموال قطاع العناية الصحية

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي، وزارة الخارجية، 2006/6/28

مخصص 0.75 مليار دولار  
ملزم: 5.66 مليار دولار



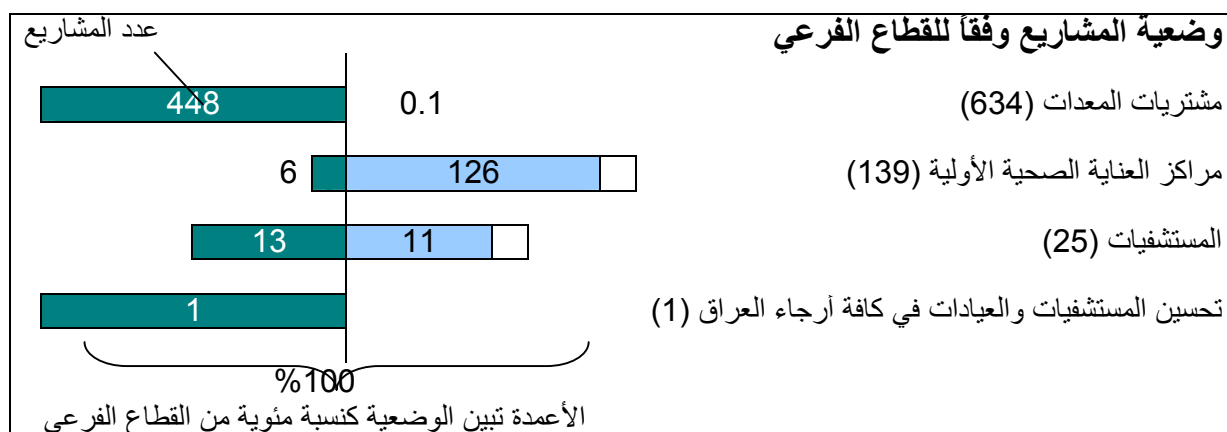
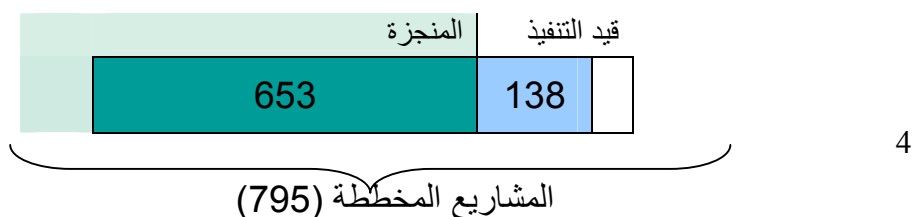
## ملخصات القطاعات

الشكل 32-2

وضعية مشاريع العناية الصحية

عدد المشاريع

المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ونظام إدارة إعادة الإعمار (IRMS) (2006/6/30 IMRO)، وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (2006/7/10)



أصدرت فرقة منطقة الخليج (GRD) استدرج عروض لـ 106 عقود بأسعار ثابتة<sup>219</sup>. من أصل المراكز الستة التي جرى تسليمها هناك فقط اثنان يخدمان المرضى حالياً<sup>220</sup>. أصبح تاريخ الإنجاز الآن لكل مراكز العناية الصحية الأولية حزيران/يونيو 2007<sup>221</sup>. يبين الشكل 33-2 وضعية إنشاءات مراكز العناية الصحية الأولية.

## ملخصات القطاعات

يواجه برنامج إعادة تأهيل المستشفيات العديد من المشاكل أيضاً. فقد كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج تجديد 17 مستشفى أطفال، لكن هذا العدد زيد إلى 20 في كانون أول/ديسمبر 2004<sup>222</sup>. تجري حالياً أعمال تجديد 20 مستشفى بإشراف مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، بينما يجري إنشاء مستشفى إضافي بإشراف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

في أيار/مايو 2006، أعلن مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، أنه جرى إنهاء جزئي لعقد التصميم والبناء للمستشفيات بسبب التقدم غير الكافي في الأشغال وارتفاع التكاليف مما دفع كلفة البرنامج إلى تجاوز التمويل المتوفر<sup>223</sup>.

مع أن أعمال التجديد قد أنجزت في 11 مستشفى، فقد جرى خفض نطاق أعمال التجديد في 8 مستشفيات أخرى من عقد التصميم والبناء الأصلي. سوف تنجز هذا الأعمال بواسطة عقود ثابتة السعر. من المتوقع أن ينتهي برنامج تجديد المستشفيات لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) بحلول نيسان/أبريل 2007<sup>224</sup>.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، تم تخصيص 50 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لصالح مستشفى الأطفال في البصرة. دخلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في مذكرة تفاهم مع مشروع فرص الصحة للبشر في كل مكان (HOPE)، حيث يوفر هذا المشروع، بحسب مذكرة التفاهم، جزء مهم من تجهيزات المستشفى ويتحمل مسؤولية تدريب الموظفين الطبيين والإداريين. وبطلب من وزير الصحة العراقي، عدلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نطاق العمل في تموز/يوليو 2005 لزيادة عدد الأسرة إلى 94 ولرفع مستوى هذا المرفق ليحتوي على مركز للأورام السرطانية.

يتطلب العقد مع شركة بكتل، المتعاقد الرئيسي، إنجاز المستشفى في 31 كانون الأول/ديسمبر 2005. إلا أنه جرى تأخير تاريخ الإنجاز هذا عدة مرات، وفي 26 آذار/مارس 2006، أعلنت شركة بكتل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن أعمال المستشفى لن تنجز حتى 31 تموز/يوليو 2006. حدد تقييم أجري مؤخراً عدد خيارات لإنجاز أعمال هذا المستشفى تراوحت بين 90 مليون و131 مليون دولار، لا تشمل المعدات الطبية. أما الخيار المقترح فكان إيقاف شركة بكتل عن القيام بدور المتعاقد الرئيسي وتعيين

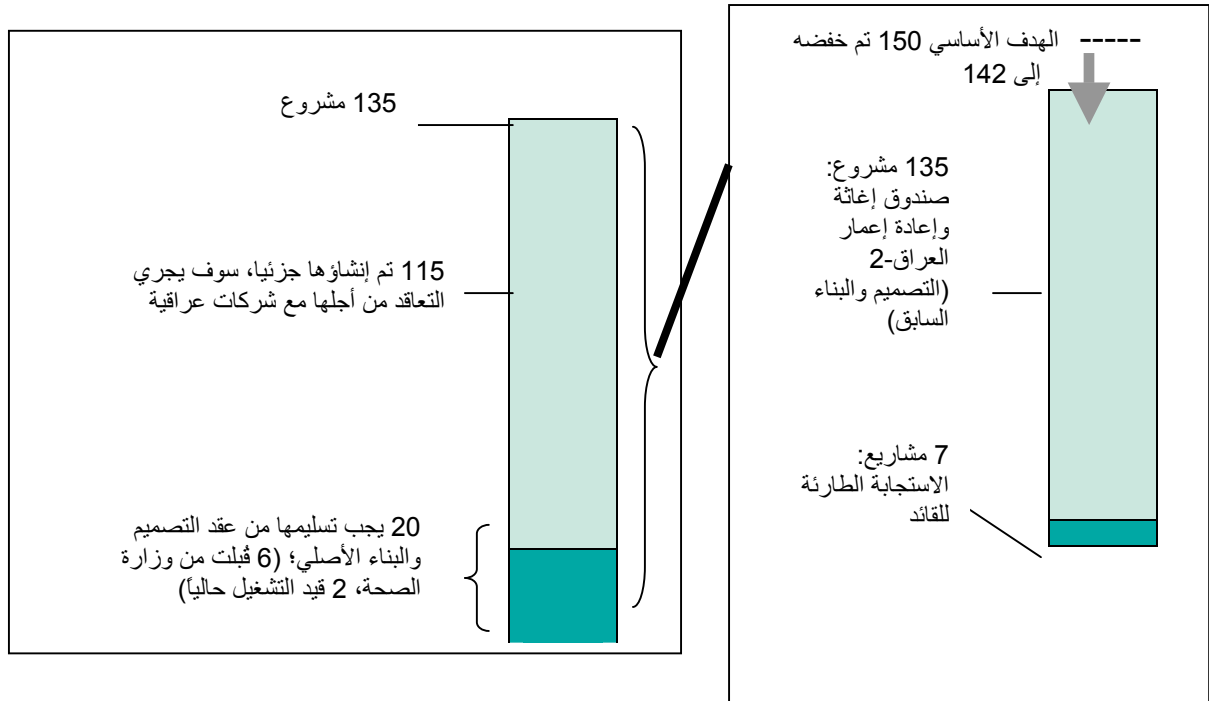
## ملخصات القطاعات

وتحويل المسؤولية إلى سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي لدى فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD). يمكن لهذا الخيار ان يخفض الكلفة إلى حوالي 90 مليون دولار زائد كلفة المعدات الطبية. أنجز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تدقيقاً لهذا المشروع، ويمكن الاطلاع على تلخيصه في القسم الثالث من هذا التقرير.<sup>225</sup>

سوف تُنجز مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في قطاع العناية الصحية بنهاية فترة التقرير هذه<sup>226</sup>، تاريخ الإقفال الاكلاف المتوقع بحلول آب/أغسطس<sup>227</sup>. ركزت هذه المشاريع على برامج التلقيح والتدريب. وقد خصصت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مبلغ 10 ملايين دولار لنشاطات تنمية القدرات لمزودي العناية الصحية في وزارة الصحة<sup>228</sup>، و4.5 ملايين لتدريب موظفي الوزارة في الحقلين التقني والإداري من اجل تقوية التخطيط، والتنفيذ، والإشراف لبرنامج العناية الصحية الأولية.

### مشاريع مراكز العناية الصحية الأولية، الوضعية والتمويل عدد المشاريع

المصدر: ملفات نظام إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب إدارة إعمار العراق (IRMS-IRMO)، تاريخ 2006/6/30؛ تقارير التحديث الأسبوعية لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)



### نتائج مشاريع العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

#### مرافق العناية الصحية

أدار عقد من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق عملية إمداد مجموعات معدات طب الأسنان ومعدات طبية أخرى لكل من مراكز العناية الصحية الأولية (PHCs) المئة وخمسين. فقد جرى إيصال ست مجموعات معدات للعناية الصحية الأولية مع موادها المستهلكة إلى مراكز العناية الصحية الأولية الستة المقبولة، بينما تم تخزين المجموعات المتبقية في "أربيل" و"أبو غريب" وسوف تستعمل تبعاً للمراكز التي يكتمل بناؤها لاحقاً<sup>230</sup>.

مع أنه جرى خفض عدد مراكز العناية الصحية الأولية، لم تقم حكومة الولايات المتحدة بتعديل عدد مجموعات المعدات الطبية المطلوبة. وقد تم التحديد النهائي لهذه الاكلاف بما قيمته 70,359,014 وهي تشمل تركيب واختبار المعدات، وتدريب موظفي العيادات على استعمال المعدات، والحصول على 12 شهر كفالة للمعدات المركبة. من أجل الحصول على خلاصة تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لهذا العقد، راجع القسم الثالث من هذا التقرير. يقدم الجدول 2-12 معلومات إضافية حول المشاريع الاعمارية في قطاع العناية الصحية.

## ملخصات القطاعات

الجدول 2-12

المشاريع الإنشائية الحالية والمخططة في قطاع العناية الصحية

مرافق العناية الصحية  
الوضع الحالي، حتى 6/30/2006  
الوضع النهائي حسب تخطيط صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

20	11	المستشفيات المعاد تأهيلها <sup>1</sup>
1	قيد التنفيذ	المستشفيات المبنية <sup>2</sup>
147	147	مراكز العناية الصحية الأولية المعاد تأهيلها <sup>2</sup>
600	600	مراكز العناية الصحية الأولية المجهزة بمعدات <sup>2</sup>
6	6	مراكز العناية الصحية الأولية الصغيرة المبنية والمجهزة بمعدات <sup>2</sup>
135	2	مراكز العناية الصحية النموذجية المنجزة حتى مرحلة التشغيل <sup>1</sup>

المصدر: معطيات نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، كما هي في 2006/6/30 (الوضع النهائي لمراكز العناية الصحية الأولية النموذجية)؛ تقرير القسم 2207، الجدول 5 (لمقاييس منتقاة)، تموز/يوليو 2006، صفحة 16 (لكل المعطيات الأخرى)؛ <sup>1</sup> يمثل العمل الذي أشرف عليه مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)؛ 2 يمثل العمل الذي أشرفت عليه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

العدد الحالي من مراكز العناية التي سيتم إنجازها هو 142 مركزاً؛ من أصل هذه، 20 مركزاً سيتم إنجازها عبر عقد التصميم والبناء الأصلي؛ 115 مركزاً سيتم إنجازها عبر عقود بأسعار ثابتة، بما فيها مركز واحد كان دائماً مسجلاً لأن يتم إنجازها عبر طريقة التعاقد هذه؛ وسبعة مراكز ستنفذ عبر برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

### المشاريع غير الإنشائية

دعمت الولايات المتحدة مدى واسع من النشاطات غير الإنشائية، شملت حملات تلقيح ضد الحصبة، والتهاب الغدد (أبو كعب) والحصبة الألمانية (الحميراء) وشلل الأطفال، إضافة إلى تزويد لقاحات لتأمين توفر المناعات الروتينية. يبين الجدول 2-13 الأرقام المتعلقة بهذه البرامج.

تشمل البرامج غير الإنشائية ما يلي:

- تأخير الفيتامين "أ" والحديد لمليون أم مرضعة وطفل<sup>231</sup>.
- تدريب مرشدين صحيين في أكثر من 2000 وحدة عناية بالطفل لإجراء مراقبة نمو وإدارة سوء التغذية بما في ذلك عمليات فحص لأكثر من 1.3 ملايين طفل<sup>232</sup>.

### حاصل مشاريع العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

إن استراتيجية الائتلاف الأصلية لقطاع العناية الصحية كانت نقل العراق من نظام يركز إلى المستشفيات إلى نظام عناية صحية أولية محلية أكثر. كان تصور المخطط تطوير نظام عناية صحية يمكن الوصول إليه بطريقة أسهل يعتمد على مراكز للعناية الصحية الأولية (PHCs) لتحسين الخدمات لكل العراقيين خاصة الموجودين في المناطق الريفية<sup>233</sup>.

إن إخفاق برامج المستشفيات ومراكز العناية الصحية الأولية في الإيفاء بجدولها الزمنية قد جعل تقدم العمل فيها محدوداً جداً. لكن، نتائج حملات التلقيح كانت إيجابية وهامة جداً. ويمكن القول إن كل الأميركية العراقيين تقريباً قد تلقوا تلقيحاً ضد الحصبة، والتهاب الغدة (أبو كعب) والحصبة الألمانية (الحميراء) وشلل الأطفال. وبين 2004 و2005، انخفضت إصابات الحصبة المؤكدة في المختبرات بنسبة 90% ولم تسجل أية إصابات بشلل الأطفال منذ 2003<sup>234</sup>.



## ملخصات القطاعات

الجدول 13-2  
برامج التلقيح والتدريب

مقاييس النتائج	الوضعية، كما هي في 2006/6/30
برامج التلقيح	<ul style="list-style-type: none"> <li>• 3.6 مليون طفل ملقحين ضد ال MMR (الحصبة والحصبة الألمانية وأبو كعب)</li> <li>• 4.6 مليون طفل ملقحين ضد شلل الأطفال (97% من عدد الأطفال المستهدفين)</li> </ul>
عدد مهنيي وزارة الصحة المدربين على تقديم خدمات صحية للأطفال والأمهات.	3.707 (3200 من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
قادة المجتمع المحليين وغيرهم من غير الموظفين في الوزارة المدربون على العناية الصحية الأولية	3.100 (تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 1 )

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، الاستجابة لطلب المعطيات من مكتب المفتش العام، تاريخ 7/3/2006.



## قطاع النقل والاتصالات

يبحث هذا القسم في تقدم إعادة الإعمار في قطاع النقل والاتصالات (T&C). حسنت المشاريع في هذا القطاع أنظمة النقل في العراق، مثل المرفأئ وسكك الحديد، والطرق، والجسور، والمطارات. كذلك يشمل هذا القطاع مشاريع الاتصالات الممولة من قبل الولايات المتحدة<sup>235</sup>.

في ما يلي النقاط الرئيسية لمراجعة هذا القطاع:

- ♦ أنجز 54% من المشاريع في هذا القطاع، بإنفاق نسبة 60% من القيمة المخصصة لهذا القطاع والبالغة 803 مليون دولار، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2. يعني ذلك أن معظم المشاريع الكبيرة قد أنجزت. يبين الشكل 2-34 تمويل القطاع كجزء من المخصصات الإجمالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2.
- ♦ مشاريع مرفأ أم قصر على الحدود العراقية أنجزت بنسبة 87% بنهاية ربع السنة التقريبي الحالي.
- ♦ مشاريع الولايات المتحدة أنجزت تقريباً عمليات التصليح في 82 محطة لسكك الحديد من أصل 98 محطة، لكن آثار هذه المشاريع تبقى غير ظاهرة حتى الآن. تعمل فقط 4% من القطارات كل يوم، وذلك بسبب المشاكل الأمنية. مع أن المعدل الأسبوعي للقطارات العاملة قد ازداد خلال ربع السنة هذا، إلا أن العدد الإجمالي للقطارات العاملة عبر كافة أرجاء البلاد لا يزال قليلاً بسبب المشاكل الأمنية المستمرة.

## ملخصات القطاعات

♦ تستمر خدمات الهاتف الثابت والهاتف الجوال بالتوسع. فقد أصبح عدد العراقيين الذين يستفيدون من خدمة الهاتف الجوال حالياً أكثر من سبعة ملايين.

يبين الشكل 35-2 المشاريع الإنشائية في هذا القطاع بحسب المحافظات.

الشكل 34-2

**قطاع النقل والاتصالات كجزء من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)**

النسبة المئوية من 18.44 مليار دولار

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي للعراق- وزارة الخارجية الأميركية، تاريخ 2006/6/28.

قطاع النقل والاتصالات (4%) 0.80 مليار دولار



**النشاطات الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النقل والاتصالات**

تركز المشاريع في قطاع النقل والاتصالات على خمسة مجالات رئيسية:

- ♦ الشحن البحري
- ♦ سكك الحديد
- ♦ النقل الجوي
- ♦ الطرقات والجسور
- ♦ الاتصالات السلكية واللاسلكية

## ملخصات القطاعات

يقدر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بأن كل المشاريع ستعجز في هذا القطاع بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. يُبين الشكل 2-36 وضعية المشاريع في قطاع النقل والاتصالات

في العام 2003، قدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي أن قطاع النقل والاتصالات في العراق يحتاج إلى 3.38 مليار دولار من الاستثمارات<sup>237</sup>. لقد تم تخصيص أكثر من 800 مليون دولار لهذا القطاع من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2، وقد تم تلزيم أكثر من 92% من تمويلات القطاع، حيث تم إنفاق 480 مليون دولار (يُبين الشكل 2-37 وضعية التمويل في قطاع النقل والاتصالات).

### الشحن البحري

#### مشاريع الشحن البحري الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

ركزت مشاريع الشحن البحري على مرفأ أم قصر. تم تخصيص 45 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 لأعمال إعادة التأهيل ومعدات جديدة لهذا المرفأ، مع تلزيم 43 مليون دولار بحلول نهاية ربع السنة التقريرية هذا<sup>238</sup>. أنجز مكتب المشاريع والعقود أربعة من ثمانية مشاريع في المرفأ<sup>239</sup>. وقد أصبح برنامج الإنشاءات في هذا المرفأ ككل منجزاً بنسبة 87% ومن المتوقع أن ينجز كلياً في تشرين الثاني/أكتوبر 2006<sup>240</sup>.

#### نتائج مشاريع الشحن البحري الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2)

نتيجة لمشاريع الولايات المتحدة، هناك الآن 16 رصيف بحري قيد العمل، في حين لم يكن يوجد إلا رصيف واحد يعمل في نهاية الحرب. تُركز مشاريع أخرى للمرفأ على زيادة القدرة على المناولة وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتعزيز الأمن مما سيؤدي بالإجمال إلى زيادة حركة دخول وخروج البضائع إلى هذا المرفأ<sup>242</sup>.

### حاصل مشاريع الشحن البحري الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2 (IRRF-2)

يبين الشكل 2-38 عدد البواخر الجديدة التي رست في مرفأ أم قصر من 18 كانون الثاني 2006 إلى 27 حزيران/يونيو 2006. وقد بلغ متوسط عمليات الرسو أكثر من 18 عملية بالأسبوع في ربع السنة هذا، وهو يُشكّل زيادة عن المعدل السابق الذي كان 14 عملية رسو في الأسبوع.

### سكك الحديد

#### مشاريع سكك الحديد الرئيسية والمنجزة وقيد التنفيذ

المخصصات المالية للقطاع الفرعي هذا يبلغ 198 مليون دولار، وقد ألزم 183 مليون منها بنهاية ربع السنة الحالي<sup>243</sup>. في جزء كبير منها، ركزت المشاريع الإنشائية في القطاع الفرعي هذا على إعادة تأهيل محطات سكك الحديد.

أعاد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) تأهيل 82 محطة سكة حديد من أصل 98 محطة، كجزء من برنامج تصل قيمته إلى 51 مليون دولار<sup>244</sup>. زار المفتش العام لإعادة إعمار العراق محطة سكة حديد بغداد المركزية في ربع السنة الحالي. تبين لتقييم المفتش العام ان محطة سكة حديد بغداد قد أنجزت بمعظمها وهي التي تبدو صالحة باستثناء بعض بنود قوائم الإنهاء وبعض الأعمال المضافة بسبب بعض التعديلات التي كانت معلقة. أجرى المفتش العام أيضاً تفتيش محدود في الموقع في محطة سكة حديد ذي قار وتبين له ان المشكلة الوحيدة هي التأخير. يمكن الاطلاع على ملخصات أعمال التفتيش في القسم الثالث من هذا التقرير.

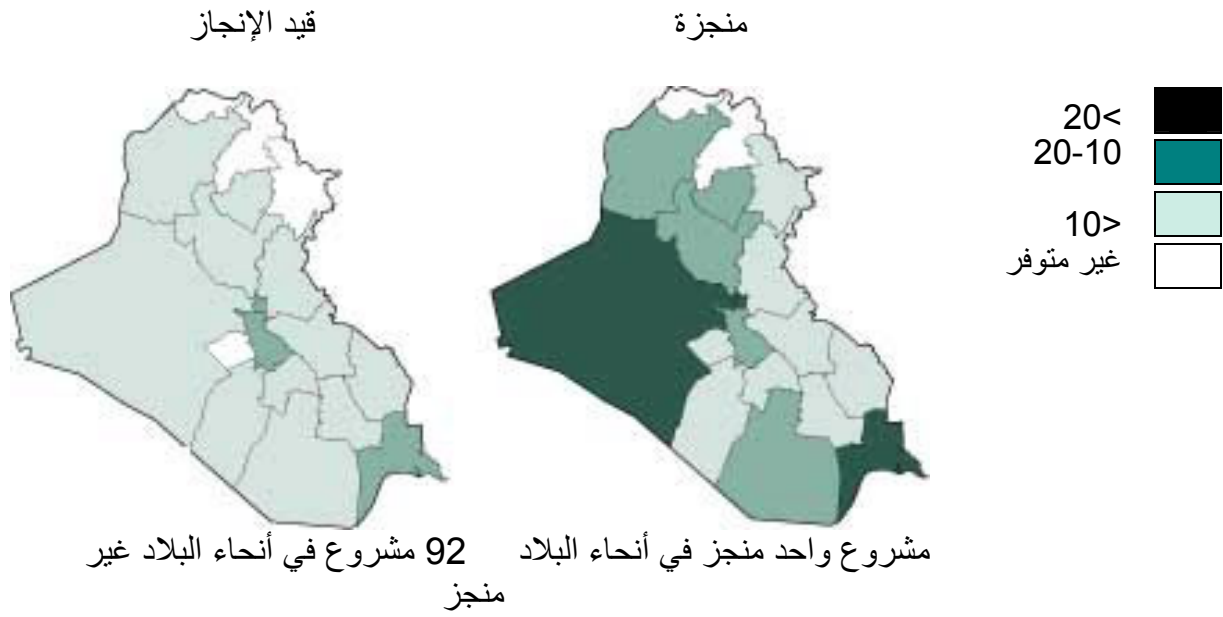
## ملخصات القطاعات

الشكل 2-35

مشاريع النقل والاتصالات حسب المحافظات

عدد المشاريع

المصدر: ملف نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) - تاريخ 2006/6/30، وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تاريخ 2006/7/10.



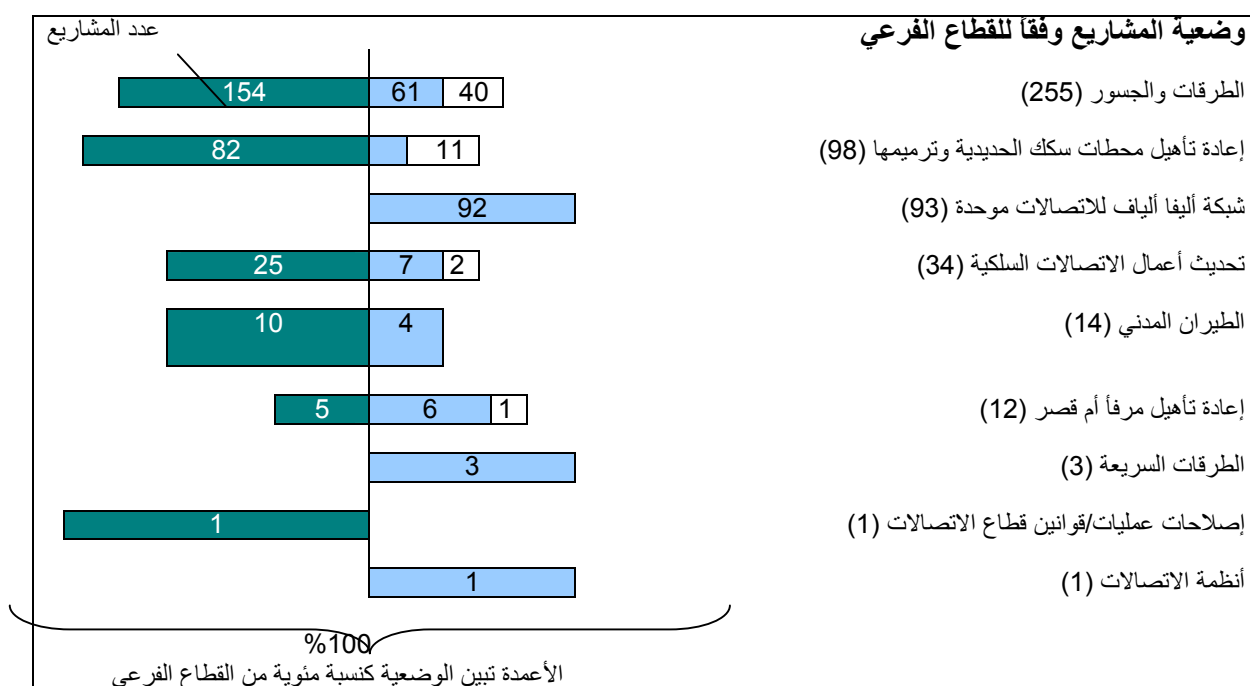
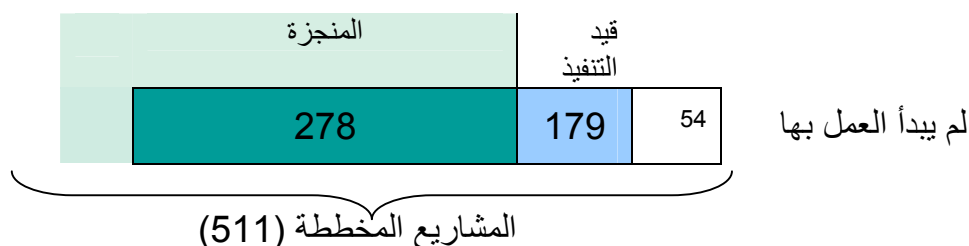
## ملخصات القطاعات

الشكل 2-36

وضعية مشاريع النقل والاتصالات

عدد المشاريع

المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ونظام إدارة إعادة الإعمار (IRMS) (2006/6/30 IMRO)، وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (2006/7/10)

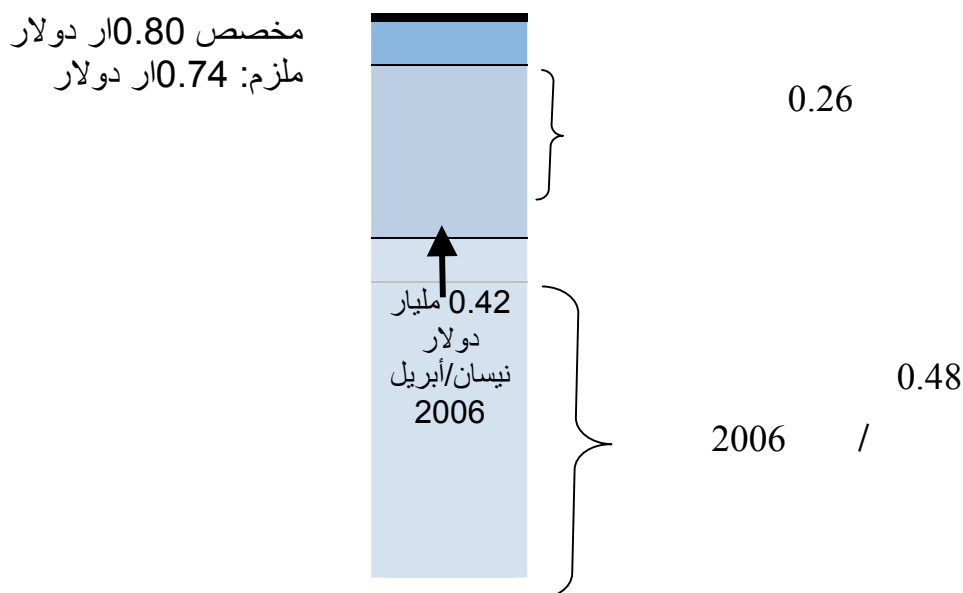


## ملخصات القطاعات

الشكل 37-2

وضعية أموال قطاع النقل والاتصالات

المصدر: التحديث الأسبوعي لوزارة الخارجية، 2006/6/28



الشكل 38-2

البواخر الراسية في أم قصر

عدد البواخر

المصدر: تقارير الوضعية الأسبوعية لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تاريخ 12/21

2005 و 2 حتى 2006/6





## ملخصات القطاعات

كانت معظم الانفاقات في القطاع الفرعي هذا، البالغة 125 مليون، للمواد غير الإنشائية. وقد ذهب معظم هذا التمويل لصيانة آلات السكك، وقطع الغيار والعدد والمواد<sup>245</sup>. يوفر أحد أكبر هذه المشاريع الاتصالات لنظام التحكم بالقطارات اللازم لتشغيل مستدام لشبكة سكك الحديد. من المتوقع إنجاز مشروع الـ 60 مليون دولار هذا العام 2007<sup>246</sup>. تقوم الولايات المتحدة أيضاً بمساعدة سكة حديد الجمهورية العراقية (IRR) في تطوير خطة عمل استراتيجية طويلة الأمد.

### نتائج مشاريع سكك الحديد الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRFF)

ساعدت مشاريع الولايات المتحدة في رفع عدد القطارات إلى 125 قطار (من 25 قطار مباشرة بعد الحرب)<sup>247</sup>. ومع أن معظم التمويل، كما سبق ذكره، ذهب إلى مشاريع غير إنشائية، يقوم مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) بتصليح 98 محطة في كافة أرجاء العراق.

### حاصل مشاريع سكك الحديد الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

يبين الشكل 2-39 حركة سير القطارات الأسبوعية للعام 2006. سجل ربع السنة هذا أظهر معدل حركة سير للقطارات بلغ 15.2 قطار بالأسبوع وهو ارتفاع بسيط فوق المعدل المسجل في ربع السنة الماضي البالغ 13 قطار بالأسبوع.

الوضع الأمني يستمر في إعاقة حركة سير القطارات في العراق. فلم يسير أي قطار على خط بغداد-البصرة-أم قصر منذ شباط/فبراير 2006<sup>248</sup>.

## ملخصات القطاعات

### النقل الجوي

#### مشاريع النقل الجوي الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

جرى إلزام 56 مليون دولار من مخصصات قدرها 67 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 للملاحة الجوية المدنية<sup>249</sup>. ركزت مشاريع الولايات المتحدة على رفع مستوى المطارات الدولية الرئيسية الثلاثة في العراق إلى معايير منظمة الملاحة المدنية الجوية الدولية، أما المطارات الثلاثة فهي: مطار بغداد (BIAP)، ومطار البصرة (BIA)، ومطار الموصل<sup>250</sup>. لم يكن أي من هذه المطارات شغلاً بنهاية الحرب في العام 2003<sup>251</sup>. أما الآن، فهناك عمليات طيران تجارية قائمة في كل منها. كما أن العمليات نشطة في كل من مطاري كركوك واربيل.

الشكل 2-39

#### حجم حركة سير القطارات

المعدل الأسبوعي لحركة القطارات

المصدر: تقارير الوضعية الأسبوعية لمكتب إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMO)، تاريخ 2/28

2006 حتى 2006/6/27



## ملخصات القطاعات

يبين الجدول 2-12 ملخص العمل المنجز في مطار بغداد الدولي ومطار البصرة الدولي ومطار الموصل الدولي. كما ويبين جهود الولايات المتحدة لإعادة الإعمار في القطاع الفرعي هذا، وهي تبدو منجزة كلياً تقريباً. كان العمل في مطار البصرة الدولي مجدول أصلاً لينجز بحلول أيار/مايو 2006. لكن هذا التاريخ جرى تأخيرته. أنجز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقييماً لمشروع مطار البصرة الدولي وقد استنتج أن أشغال العقد في البصرة كان متوافقة مع متطلبات العقد (مع أن الأهداف المرسومة أولاً لم تكن قد تحققت بعد في وقت إجراء التقييم). للاطلاع على ملخص حول التقييم المذكور، انظر القسم الثالث من هذا التقرير.

### نتائج مشاريع النقل الجوي الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

ساعدت مشاريع الولايات المتحدة في إعادة تأهيل خمسة مطارات في العراق لم تكن تعمل بنهاية الحرب<sup>254</sup>. ركزت المشاريع بشكل رئيسي على تحسين البنية التحتية لثلاث مطارات في بغداد والبصرة والموصل، ومن المتوقع إنجاز هذه المشاريع بحلول آب/أغسطس 2006. يتوافق العمل المنفذ مع معايير منظمة الملاحة المدنية الجوية الدولية<sup>255</sup>.

### حاصل مشاريع النقل الجوي الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

أثناء ربع السنة الحالي، سجل مطار بغداد الدولي معدل وسطي بلغ 414 عملية جوية مدنية بالأسبوع وهذا يُشكّل زيادة عن ربع السنة الماضي حيث بلغ المعدل 371 عملية بالأسبوع. يبيّن الشكل 2-40 عدد الرحلات الجوية التجارية يومياً في مطار بغداد الدولي من 4 نيسان/أبريل إلى 27 حزيران/يونيو 2006.

## ملخصات القطاعات

الجدول 2-14  
وضعية المشاريع التي تقودها الولايات المتحدة في مطار بغداد الدولي

المطار	حجم العقد	عدد المشاريع	تاريخ الإنجاز المتوقع	الوضعية كما هي في 2006/6/19
مطار بغداد الدولي (BIAP)	17 مليون	6	أب/أغسطس 2006	منجز بنسبة 85 %
البصرة الدولي (BIA)	7 مليون	7	تموز/يوليو 2006	منجز بنسبة 96 %
الموصل	10 ملايين	1	أب/أغسطس 2006	منجز بنسبة 89 %

المصدر: مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، وطلب المعطيات من مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، المرسل من جانب وزارة الخارجية، صفحة الأعمال المفصلة على برنامج أكسل (Excel)، 19 حزيران/يونيو؛ قام بتحديثها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، استجابة التحقق، 18 تموز/يوليو 2006

## الطرق والجسور

### مشاريع الطرق والجسور الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

لن تنجز المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في هذا القطاع حتى كانون الأول/ديسمبر 2008. وقد ركزت هذه المشاريع على الطرق القروية الصغيرة وعلى عدة طرق سريعة مهمة للتجارة والنقل العام وعلى الجسور<sup>256</sup>. بنهاية ربع السنة هذا تم إلزام 189 مليون دولار من أصل 209 مليون دولار مخصصة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق<sup>257</sup>.

## ملخصات القطاعات

كانت طرق العراق بحالة سيئة بنهاية حرب العام 2003، ليس بسبب العمليات العسكرية الأميركية، إنما بسبب الإهمال المتواصل للبنى التحتية العراقية. قُيّمت الأمم المتحدة والبنك الدولي أنه كانت هناك فقط 50% من الطرق السريعة و20 إلى 30% من الطرق القروية الأصغر بحالة "جيدة" في العام 2003.

سيتم رفع مستوى الطريق السريع بين بغداد وكركوك ليضم أربعة خطوط سير بحلول كانون الأول/ديسمبر 2008 بكلفة تبلغ 27.9 مليون دولار؛ وقد تم إنجاز نسبة 6% من هذا المشروع. سوف يتم وصل الديوانية وسماعة ببعضها في طريق سريع محسّن رباعي الخطوط. إن مشروع ال 15.5 مليون دولار هذا، المجدول للإنجاز بحلول كانون الثاني/يناير 2008، أنجز منه حتى الآن نسبة 24%<sup>258</sup>. هناك مشاريع لإعادة بناء خمسة جسور أصبحت منجزة بنسبة 13% وسوف تنجز بحلول كانون الثاني/يناير 2008.

يبدو أن العمل على الطرق القروية الصغيرة قد تأخر عن موعد إنجازه بسبب النقص في الوقود والإسفلت<sup>259</sup>. سوف يحسّن برنامج طرق القرى، البالغة ميزانيته 38 مليون دولار، 263 ميل (424 كلم) من الطرق عبر 15 محافظة عراقية<sup>260</sup>. كان من المتوقع إنجاز هذا المشروع بحلول آب/أغسطس 2006، إلا أنه أصبح من المتوقع أن يتأخر هذا الموعد إلى آذار/مارس 2007. بنهاية ربع السنة هذا تم إنجاز 135 ميل من هذه الطرق<sup>262</sup>. تبين من خلال تقييم للمشروع قام به مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، خلال ربع السنة هذا، أن القسم الرابع من طريق قرية المثنى أصبح منجزاً بنسبة 50%، لكنه متأخر عن موعد الإنجاز الأصلي مدة خمسة أشهر. منعت الظروف الأمنية فريق التقييم من زيارة موقع المشروع، مما يدل على أن الوضع الأمني هو الذي أعاق تقدم العمل في المشروع. قام مكتب المفتش العام أيضاً بمعاينة محدودة في الموقع لمشروع إنشاء طريق في البصرة وتبين أن العمل متوافق مع متطلبات التصميم.

## ملخصات القطاعات

المشاريع التي يتم إصدارها عبر اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار (PRDCs) تتقدم نحو الإنجاز. اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار، التي أقرّت ميزانية بلغت 52 مليون دولار للطرق، أعطت الأولوية لمشاريع أقاليمها<sup>260</sup>. وبنهاية ربع السنة الماضي، حاز 59 مشروع على الموافقة بقيمة 49.2 مليون دولار<sup>264</sup>.

### نتائج مشاريع الطرق والجسور الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

مشاريع الولايات المتحدة للطرق والجسور في العراق ستقوم بتصليح ورصف 405 أميال من الطرق، بما فيها 263 ميل من الطرق القروية، و125 ميل من الطرق السريعة للمدن و17 ميل من الطرق الرئيسية<sup>265</sup>. سيتم تصليح عشرة جسور بنهاية برنامج إعادة الإعمار لهذا القطاع، خمسة جسور منها ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وخمسة ممولة من صندوق تنمية العراق (DFI)<sup>266</sup>.

### الاتصالات السلكية واللاسلكية

يتابع هذا القطاع الفرعي نجاحاته الحاصلة من مشاريعه: ارتفاع عدد العراقيين المستفيدين من الهاتف بشكل كبير بسبب تنمية القطاع الخاص.

### مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

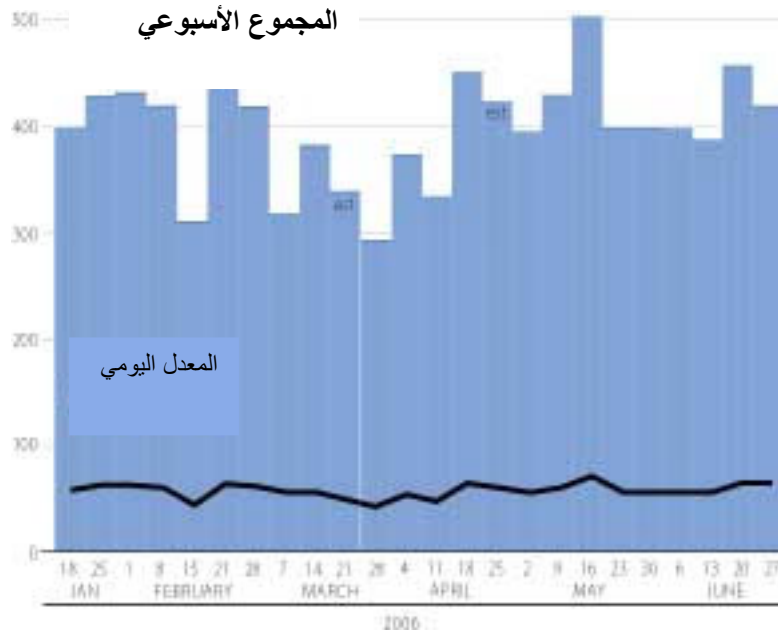
تم إنجاز شبكة الألياف البصرية الموحدة (CFN) البالغة قيمتها 70 مليون دولار. كما جرت اختبارات بدء تشغيلها في ربع السنة هذا<sup>267</sup>. لقد أنجز هذا المشروع قبل موعد الإنجاز المحدد سابقاً وبميزانية أقل. وسعت شبكة الألياف البصرية الموحدة وشبكة الألياف البصرية الموجودة لشركة الهاتف والبريد العراقية (ITPC)، وهي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الاتصالات. سيسمح هذا التوسيع لموظفي وزارة الكهرباء مراقبة شبكتهم الكهربائية والتحكم بها من موقع مركزي، مما يساعد على خفض انقطاعات الكهرباء والأعطال غير المسيطر عليها. لضمان الحصول على نظام مستدام، تضمنت نشاطات الشبكة تدريب مكثف لموظفي الوزارة على تشغيل وصيانة المعدات الجديدة<sup>268</sup>.

## ملخصات القطاعات

الشكل 2-40

الرحلات الجوية من مطار بغداد الدولي  
عدد الرحلات الجوية

المصدر: التقارير الأسبوعية للوضع من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، تاريخ 1/18/2006 حتى 2006/6/27



تم تخصيص 21 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتحديث شركة الهاتف والبريد العراقية (ITRC) وجرى تلزيم 19 مليون دولار حتى تاريخه<sup>269</sup>. يشمل ذلك 34 مشروع تبلغ قيمتها 3 ملايين دولار تقريباً، ركزت على أعمال إنشائية وترميم لمكاتب البريد. بنهاية ربع السنة هذا أنجزت هذه الأعمال بنسبة 60%، مرتفعة من 41% في ربع السنة الماضي<sup>270</sup>. عند إنجازها ستوفر هذه المشاريع خدمة بريدية إلى مليون عراقي<sup>271</sup>.

حاز نظام الاتصالات العراقي على مخصصات تبلغ 48 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، ويمكن القول أن كل هذا المبلغ تقريباً جرى إلزامه بنهاية ربع السنة هذا<sup>272</sup>. يجري استعمال التمويل لإنشاء مرفق تحويل رئيسي في المأمون وشبكة اتصالات عريضة النطاق لاسلكية. أصبح مرفق التحويل في المأمون، البالغة كلفته 26 مليون دولار منجز بنسبة 8%، ومن المتوقع إنجازها كلياً بحلول تموز/يوليو 2007<sup>273</sup>.

## ملخصات القطاعات

يقوم مشروع ال 15 مليون دولار لإنشاء شبكة اتصالات لاسلكية عريضة واسعة النطاق في بغداد بتوفير اتصالات صوتية وللمعطيات بقدرة عالية ل 35 موقع حكومي في بغداد <sup>274</sup>.

شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN)، مشروع ضخ مصمم ليوثر اتصالات طوارئ للمستجيب الأول لقوات الأمن، لكنه أخفق في موافاة التوقعات. أنجز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تدقيقاً لهذا المشروع، وهو ملخص في القسم الثالث من هذا التقرير.

### نتائج مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

استخدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتصلح محطات تحويل الهاتف الثابت ال 12 التي ضربت وأصبحت خارج الخدمة أثناء الحرب <sup>275</sup>. في أواخر العام 2003، منحت وزارة الاتصالات العراقية ثلاث إجازات لسنتين للنظام العالمي للاتصالات المحمولة (GSM) <sup>276</sup>. في أواخر العام الماضي، تم تقديم طلبات لإجازات جديدة للهاتف الخليوي وأستجيب لعشرة طلبات منها في كانون الثاني/يناير 2006. انتهت صلاحية إجازات السنتين بنهاية العام 2005، وتم تمديد تاريخ صلاحيتها إلى حزيران/يونيو 2006 <sup>277</sup>. وتم مؤخراً تمديد هذه الصلاحيات مرة أخرى إلى أيلول/سبتمبر 2006 <sup>278</sup>.

### حاصل مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

يبين الجدول 2-15 العدد الحالي لمشاركي الهاتف وأعداد ما قبل الحرب. يتواصل ارتفاع عدد مشاركي الهاتف المحمول (النقال) بمعدل سريع، من 5.3 مليون مشترك في ربع السنة المنصرم إلى 7 مليون مشترك في ربع السنة هذا. أتى معظم التطوير في البنية التحتية للهاتف المحمول من القطاع الخاص. ومع أن الولايات المتحدة وفرت التمويل لإجازات الهاتف اللاسلكي، فإن الارتفاع الضخم في عدد المشاركين، لا يمكن نسبه مباشرة للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.



## ملخصات القطاعات

حالياً، هناك حوالي 208 آلاف مشترك إنترنت في العراق، جميعهم يستعملون شركة الدولة لخدمات الإنترنت (SCIS). يدخل معظم العراقيين إلى شبكة الإنترنت العالمية عبر مقاهي الإنترنت والفنادق<sup>279</sup>. هناك مئات الآلاف من العراقيين يستخدمون مقاهي الإنترنت والنقاط العمومية للدخول إلى شبكة الإنترنت، والتي لم يجر تمويلها من الولايات المتحدة<sup>280</sup>.

### الجدول 15-2

مشتركو الهاتف الحاليون مقارنة مع مشتركين ما قبل الحرب

مقياس النتائج	مستوى ما قبل الحرب (2003)	وضعية ربع السنة المنصرم كما هي في 2006/3/28	الوضعية الحالية كما هي في 2006/6/27
مشتركي الهاتف الثابت	833,000	1,036,854	1,250,000
مشتركي الهاتف المحمول	80,000	5,261,789	7,046,526

المصادر: مستوى ما قبل الحرب: وحدة مجلة الايكونوميست للاستخبارات، تقارير أوضاع الدول-العراق 2005، الصفحة 34؛ الاتحاد الدولي للاتصالات، الاتصالات العالمية/مؤشرات ICT، دون تاريخ، الصفحة 30. متوفر على شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني

[http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/at\\_glance/cellular03.odf](http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/at_glance/cellular03.odf)

وضعية ربع السنة المنصرم: تقرير الوضعية الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تاريخ 28 آذار/مارس 2006، صفحة 18.

الوضعية الحالية: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، تقرير الوضعية الأسبوعي، 28 آذار/مارس 2006، الصفحة 19.

### تحديات قطاع النقل والاتصالات

الوضع الأمني هو التحدي الأكبر الذي يعيق قطاع النقل في العراق. فمعظم القطارات لا تعمل بسبب الأوضاع الأمنية. إضافة إلى ذلك تستمر وزارة الخارجية الأميركية في إعلان تحذيرات السفر عبر وسائل الملاحاة الجوية المدنية من وإلى العراق وعبر وسائل النقل البري في كافة أرجاء العراق<sup>281</sup>.

أفادت تقارير صادرة عن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) أن التحدي الكبير يكمن في توفير التدريب على أساس المعايير الدولية لموظفي سلطات الملاحاة الجوية المدنية. فقد كان من الصعب الحصول على أذونات للسفر من وزارة النقل وفي تأمين تأشيرات للدخول إلى البلدان التي يجري فيها التدريب<sup>282</sup>. يواجه قطاع سكك الحديد التحديات نفسها.

## العقود

في ربع السنة الحالي، تم إلزام 400 مليون دولار من تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) مما رفع الالتزامات المترتبة إلى 16.7 مليار دولار. وارتفع الإنفاق المتراكم بمقدار 1.34 مليار دولار إلى 12.71 مليار دولار.

من أجل احتساب المجاميع التراكمية هذه خلال ربع السنة هذا، اعتمد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق مقارنة جديدة لتسجيل معطيات العقود في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS). كان يتم في السابق إدخال نشاطات التعاقد إلى نظام معلومات إعادة إعمار العراق بواسطة المسح الإلكتروني للمستندات أو بواسطة إدخال المعطيات يدوياً نقلاً عن نسخ (صور طبق الأصل) لمستندات العقود مرسلة بالفاكس لتكون مصدر لهذه المعطيات. فالسجلات الإلكترونية غير المكتملة للعقود والنقص في تحديث المعلومات في الوقت الحقيقي منع إعداد تقارير مستدامة بمعلومات مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ومن أجل معالجة هذا القصور، أصدر مكتب المفتش العام طلبات للحصول على المعطيات إلى الوكالات الفدرالية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2). جرى توحيد وتسجيل الاستجابات التي وردت رداً على الطلبات في نظام معلومات إعادة إعمار العراق، الذي استوعب حتى الآن 80% من الالتزامات والإنفاقات في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، الواردة في تقارير ربع السنة هذا.

حتى تاريخه، أدخل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) أكثر من 6000 نشاط تعاقدي لتلزيما بلغت 13.45 مليار دولار وإنفاقات بلغت 9.99 مليار دولار. سيتابع مكتب المفتش العام جهوده لاحتساب كل النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2. يبين الجدول 2-16 مقارنة بين ملخص مالي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 الصادر في تقرير لوزارة الخارجية، للشهر المنتهي في حزيران/يونيو 2006، مع تلك الواردة في ملف جمع معلومات العقود الممولة من الصندوق في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS)

## ملخصات القطاعات

الجدول 2-16

مجاميع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2) الواردة في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) مقابل المجاميع الفعلية للصندوق

المصدر	ملزمة	منفقة
الملخص المالي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2	16,704,070,000.00	12,710,220,000.00
نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS): مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)	10,708,346,576.99	7,824,842,302.17
نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS): الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	2,742,375,813.28	2,162,904,361.10
المجموع في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS)	13,450,722,390.27	9,987,746,663.27
غير محتسبة في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS)	3,253,347,609.73	2,722,473,336.73

## ملخصات القطاعات

### تحليل المتعاقدين

يبين الجدول 17-2 أكبر عشرة متعاقدين مصنفين حسب مبالغ الإلزام كما هي واردة في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) ١. يسجل عقد شركة "بكتل" SPU-00-04-00001-21 أكبر مجموع إلزام حيث تجاوز مليار دولار. أكثر من 75% من المجموع تم إنفاقه. أما نشاطات هذا العقد فهي في قطاعات الكهرباء، والمياه، والنقل، والاتصالات. شركة كيلوغ براون أند رول سرفيسز (KBR) واتحاد شركات بارسونز. العراق (PIJV) فإنهما تسجلان النسبة المئوية الأعظم للتمويل غير المنفق في عدد من المشاريع الموجودة قيد التنفيذ في قطاع النفط والغاز.

### الجدول 17-2 أكبر عشرة متعاقدين

المتعاقدين	ملزمة	منفقة	غير منفقة	% غير منفقة
شركة بكتل	1,197,911,678.00	919,352,791.00	278,558,887.00	23%
فلور أميك المحدودة	957,718,894.00	776,346,176.34	181,372,718.48	19%
بارسون غلوبال سرفيسز	788,360,471.09	588,783,695.02	199,576,776.07	25%
كيلوغ براون أند روت سرفيسز	578,960,491.43	335,894,549.03	243,065,942.40	42%
اتحاد شركات بارسونز العراق	547,259,610.80	331,183,783.48	216,075,827.32	39%
واشنطن غروب انترناشيونال	460,875,943.78	360,259,633.04	100,616,310.74	22%
إنفيرومنتال كميكال كوربوريشن	351,891,619.00	344,651,135.73	7,240,483.27	2%
ديفلوبمنت الترانزيتيف المحدودة	345,019,836.50	336,374,960.71	8,644,875.79	3%
اتحاد شركات انهام	259,132,716.23	258,207,373.19	925,343.04	004%
RTI	235,228,451.21	166,068,970.88	69,159,480.33	29%

## ملخصات القطاعات

### ملخص العقود

يفصل الجدول 18-2 نشاطات العقود بحسب قيم الإلزام. مع أن عدد النشاطات المتعاقد عليها التي بلغت قيمتها أكثر من 5 ملايين دولار تمثل النسبة المئوية الأصغر من العدد الإجمالي للعقود، فإن هذه العقود الكبيرة تستحوذ على 80% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) الملزمة.

### الجدول 18-2

### ملخص العقود

المبلغ بالدولار	العدد	ملزمة	% من مجموع الإلزام	% من مجموع العقود
أكثر من أو يعادل ملايين دولار	440	10,789,050,000.25	80%	7%
أكثر من أو يعادل مليون دولار، ولكن أقل من 5 ملايين دولار	786	1,814,609,550.78	13%	12%
أكثر من أو يعادل 500 ألف دولار، ولكن أقل من مليون دولار	550	400,571,709.94	3%	8%
أكثر من أو يعادل 250 ألف دولار، ولكن أقل من 500 ألف دولار	648	236,185,251.92	2%	10%
أكثر من أو يعادل صفر دولار، ولكن أقل من 250 ألف دولار	3,425	210,405,877.38	2%	52%
غير متوفر	737	غير متوفر	غير متوفر	11%
<b>المجموع</b>	<b>6,586</b>	<b>13,450,722,390.27</b>	<b>100%</b>	<b>100%</b>

## ملخصات القطاعات

### عقود أنهيت (فسخت)

منذ 30 حزيران/يونيو 2006، جرى إنهاء 62 من الأعمال، معظمها في قطاع النفط والغاز، تحت عقد شركة كيلوغ براون أند روت. يبين الجدول 19-2 كافة النشاطات التي جرى إنهاؤها (فسخها) كما هي مسجلة في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS).

وكما مطلوب في القانون العام 106-108، القسم 3001 (F) (1) (i)، بعد تعديله، يُدرج الملحق "ح" نشاطات التعاقدات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي جرى تسجيلها في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS).

### الجدول 19-2 العقود التي جرى إنهاؤها (فسخها)

رقم العقد	أمر المهمة	CLIN	المتعاقد
W91GXY-06-D-0003	غير متوفر	غير متوفر	متعاقد عراقي-4254
W91GXY-06-M-0052	غير متوفر	غير متوفر	متعاقد عراقي-4732
W91GXY-06-C-0046	غير متوفر	غير متوفر	VTDS.
قطاع النفط			
W9126G-04-D-0001	1	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	2	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	5	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	7	2	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	7	3	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)

## ملخصات القطاعات

الجدول 19-2 (تابع)

رقم العقد	أمر المهمة	CLIN	المتعاقد
W9126G-04-D-0001	7	4	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	7	5	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	9	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	13	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	14	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	15	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	16	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	17	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	18	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	19	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	20	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	21	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	12	22	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)



## ملخصات القطاعات

الجدول 19-2 (تابع)

رقم العقد	أمر المهمة	CLIN	المتعاقد
W9126G-04-D-0001	12	23	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	18	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	19	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	21	2	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	21	3	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	21	4	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	21	5	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	21	6	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	24	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	25	الجميع	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	26	2	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	26	3	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	26	4	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	26	5	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)

## ملخصات القطاعات

الجدول 19-2 (تابع)

رقم العقد	أمر المهمة	CLIN	المتعاقد
W9126G-04-D-0001	26	6	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0001	26	7	شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR)
W9126G-04-D-0002	7	غير متوفر	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W9126G-04-D-0002	20	غير متوفر	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W9126G-04-D-0002	18	4	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W9126G-04-D-0002	18	11	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W9126G-04-D-0002	18	12	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W9126G-04-D-0002	10	3	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W9126G-04-D-0002	11	5	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W9126G-04-D-0002	13	3	اتحاد شركات بارسونز العراقية (PIJV)
W914NS-05-M-0045	غير متوفر	غير متوفر	شركة ديما يونيفرسال
قطاع المياه			
W914NS-04-D-0007	5	غير متوفر	واشنطن انترناشيونال/بلاك أند فيتش
W914NS-04-D-0007	6	غير متوفر	واشنطن انترناشيونال/بلاك أند فيتش
W914NS-04-D-0007	7	غير متوفر	واشنطن انترناشيونال/بلاك أند فيتش
W914NS-04-D-0007	10	غير متوفر	واشنطن انترناشيونال/بلاك أند فيتش
W914NS-04-D-0007	11	غير متوفر	واشنطن انترناشيونال/بلاك أند فيتش
W914NS-04-D-0008	3	غير متوفر	فلور اميك
W914NS-04-D-0008	12	غير متوفر	فلور اميك

## ملخصات القطاعات

الجدول 19-2 (تابع)

رقم العقد	أمر المهمة	CLIN	المتعاقد
W914NS-04-D-0022	4	غير متوفر	فلور اميك
W914NS-04-D-0022	5	غير متوفر	فلور اميك
W917BG-05-C-0029	صفر	غير متوفر	
قطاع الصحة			
W914NS-04-D-0009	غير متوفر	غير متوفر	بارسونز
W914NS-04-D-0006	3	غير متوفر	بارسونز
W914NS-04-D-0006	6	غير متوفر	بارسونز
W914NS-04-D-0006	8	غير متوفر	بارسونز
W914NS-04-D-0006	9	غير متوفر	بارسونز
W914NS-04-D-0006	10	غير متوفر	بارسونز
W914NS-04-D-0006	13	غير متوفر	بارسونز

### كلفة الإنجاز

تساعد معلومات كلفة الإنجاز (CTC) في تحديد قطاعات إعادة الاعمار الناقصة التمويل وتساهم في نفاذ إرهاب الموازنات قبل اكتمال المشاريع. تفوض الوكالات الأميركية المشاركة في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، بموجب القسم 2207 من القانون العام رقم 106-108، بإنتاج معطيات موثوقة حول كلفة الإنجاز. لإعداد هذه المعطيات، يجب أن تطرح الوكالات مجموع النفقات المتراكمة من الكلفة المقدرة للإنجاز. ولتقييم كفاية التمويل المتوفر، يجب أن تقارن الوكالات الكلفة المقدرة للإنجاز بالمبلغ المخصص به.

تم استخراج ملخص كلفة الإنجاز هذه من تقارير تقييم المشاريع (PAR) المقدمة في 30 حزيران/يونيو 2006 من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وهي تتضمن للمرة الأولى معطيات من القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I). وفي 27 كانون الثاني/يناير 2006، أفاد المفتش العام لإعادة اعمار العراق<sup>283</sup> بأن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لم تقدم تقرير تقييم المشاريع لضمه إلى تقرير نشاطات المشاريع الصادر في 30 أيلول/سبتمبر 2005، والذي يتضمن معطيات كلفة الإنجاز. ولم تزود أيضا هذه القيادة الأمنية الانتقالية تقارير كلفة الإنجاز للفترة اللاحقة التي سبقت تقارير تقييم المشاريع للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيو 2006. إن معطيات كلفة الإنجاز للقيادة الأمنية الانتقالية تزيد من شمولية تقارير تقييم المشاريع، من خلال الإبلاغ عن أموال إجمالية مخصص باستعمالها تبلغ قيمتها 1.651 مليار دولار، مع كلفة مقدرة للإنجاز بمبلغ مماثل، وكلفة لازمة للإنجاز تبلغ 160 مليون دولار.

لا يتضمن تقرير تقييم المشاريع (PAR) معلومات حول مصدر تمويل هذه المشاريع. على الرغم من أن المفتش العام لإعادة اعمار العراق كان قادراً أن يتبين بأن معظمها ممولة من صندوق إعادة اعمار العراق. ومن الممكن أن يتضمن تقرير تقييم المشاريع أيضاً مشاريعاً ممولة من مخصصات أخرى.

## ملخصات القطاعات

فيما يلي النقاط الهامة الحالية التي تعكسها معلومات كلفة الإنجاز الموحدة المأخوذة من تقارير تقييم المشاريع، كما هي في 30 حزيران/يوليو 2006:

- بالإجمال، فإن مجموع تكاليف الإنجاز لجميع القطاعات كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006 كانت 3.769 مليار دولار، أي 40% من الأموال المرخص باستعمالها.
- التقدير الإجمالي للإنجاز يزيد عن المبلغ المرخص باستعماله بـ 187 مليون دولار، مع عجز قدره 246 مليون دولار في قطاع النفط والغاز، و 74 مليون دولار في قطاع الكهرباء، و 63 مليون دولار في قطاع العناية الصحية. أما القطاعات الأخرى فالتكاليف المقدرة لإنجاز المشاريع فيها تبقى ضمن التمويل المرخص باستعماله.
- التفاوت الإجمالي بين المبلغ المرخص باستعماله وتقدير كلفة الإنجاز انخفض قليلاً عن مجموع ربع السنة الثاني من 199 مليون دولار إلى 187 مليون دولار في ربع السنة هذا.
- قطاع الكهرباء يُظهر انخفاض قدره 65 مليون دولار في الأموال المرخص باستعمالها عن ربع السنة المنصرم، لكن الكلفة المقدرة للإنجاز ارتفعت بمقدار 94 مليون دولار.
- هناك زيادة كبيرة في قطاع الأمن والعدل عن تقرير ربع السنة المنصرم. فقد ارتفع مجموع القطاع من 1.059 مليار إلى 2.279 مليار دولار لأن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات للعراق (MNSTC-I) قد بدأت برفع تقارير معلومات المشاريع.

يوفر الجدول 2-20 المعلومات التقريبية الموحدة المبلغ عنها من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) في القطاعات التي يتضمنها تقرير تقدم العمل للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.

## ملخصات القطاعات

الجدول 20-2

معلومات كلفة الإنجاز الموحدة: تقارير تقييم المشاريع لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات للعراق كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006 (بالملايين)

القطاع	(أ) المبلغ المرخص به	(ب) تقدير كلفة الإنجاز	(أ-ب) التفاوت	(ج) النفقات المتراكمة	(ب-ج) كلفة الإنجاز
الكهرباء	3,540 دولار	3,614 دولار	(74 دولار)	1,896 دولار	1,718 دولار
المياه	1,793	1,722	71	995	727
النفط والغاز	961	1,207	(246)	553	654
الأمن والعدل	2,279	2,206	73	1,882	324
النقل والمواصلات	396	345	51	181	164
الزراعة، الديمقراطية، التعليم وتنمية القطاع الخاص	109	108	1	104	4
الرعاية الصحية	420	483	(63)	305	178
<b>المجموع</b>	<b>9,498 دولار</b>	<b>9,685 دولار</b>	<b>(187 دولار)</b>	<b>5,916 دولار</b>	<b>3,769</b>

المصدر: تلخيص المفتش العام لإعادة اعمار العراق من تقارير تقييم المشاريع، الصادرة في 30 حزيران/يونيو 2006 عن مكتب إدارة إعادة اعمار العراق لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، وعن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الانتقالية المتعددة الجنسيات للعراق.

- 1- مجاميع الدولارات مصنفة وفق القطاعات المحددة من المفتش العام لإعادة اعمار العراق.
  - 2- تقدير كلفة الإنجاز – تقدير كلفة المتوقعة للمشروع عند إنجازه.
  - 3- كلفة الإنجاز – الكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع ناقص الكلفة الحقيقية للأشغال المنفذة حتى تاريخه.
- ملاحظة: وجد المفتش العام لإعادة اعمار العراق خطأ في تقارير تقييم المشاريع للقيادة الأمنية المتعددة الجنسيات بالنسبة لإجمالي المبالغ المرخص بها المبينة على أساس 1,610,090,494 دولار والتي يجب أن تكون 1,651,034,749 دولار. وأيضاً في تقارير تقييم المشاريع لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بالنسبة لرمز المشروع رقم 62000، أي المياه، ورد بأن المبلغ المقدر للإنجاز هو 136,190,696 دولار ولكن في الواقع هو 86,476,914 دولار. هذان التصحيحان مذكوران في الجدول.

### مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

يفرض القانون العام 106-108، القسم 3001 (كما تمّ تعديله) على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) إعداد تقارير حول الإشراف الإجمالي على الأموال المنفقة على إغاثة وإعادة إعمار العراق وأن يكون مسؤولاً عن تقديم حسابات هذه الأموال. بالإضافة إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تدعم ثلاثة مصادر أولية للتمويل نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار:

- أموال إضافية مخصصة من الولايات المتحدة الأميركية
- الأموال المقدمة من مانحين دوليين
- الأموال العراقية.

اعتباراً من 30 حزيران/يونيو 2006، عيّن المفتش العام لإعادة إعمار العراق 36.206 مليار دولار على أنها أموال مخصصة من الولايات المتحدة "لإغاثة وإعادة إعمار" العراق. يتضمن هذا المجموع 20.914 مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق و15.292 مليار من أموال أخرى مخصصة من الولايات المتحدة. وبغياض تعريف معترف به دولياً لـ "الإغاثة وإعادة الإعمار" (IRRF)، يشمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق 26 نشاطاً من خارج صندوق إغاثة وإعادة الإعمار ولكن لها علاقة بالإغاثة وإعادة الإعمار، مثل بناء المنشآت العسكرية الأميركية التي ستسلم إلى العراقيين في نهاية الأمر.

يقدم الجدول 2-21 أفضل المعلومات المتوفرة للأموال الأميركية المخصصة ولكنه لا يوفر صورة كاملة حول جميع نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركية. لا يملك المفتش العام لإعادة إعمار العراق معلومات عن تمويل برامج بعض الوكالات التي تركز بشكل ضيق على مشاريع معينة، أو عن استعمال أموال الوكالات المخصصة لتشغيل المشاريع في العراق. وأخيراً، أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بعض التقديرات لمجموعة مختارة من الحسابات، وهي مذكورة في الملاحظات الواردة بنهاية الجدول.

## ملخصات القطاعات

اعتباراً من 30 حزيران/يونيو 2006، بلغت القيمة الإجمالية لتمويلات المانحين الدوليين مبلغ 14.576 مليار دولار، تمّ التعهد بتقديم مبلغ 13.593 مليار دولار منها في مؤتمر مدريد، أما مبلغ الـ 983 مليون دولار الباقي فقد جاء من تعهدات قُدمت بعد مؤتمر مدريد. وقد جرى إنفاق نسبة 25% من هذه التعهدات أي 3.5 مليار دولار.

تشتمل الأموال العراقية على الأموال المحتجزة والأموال المصادرة، إضافة إلى صندوق تنمية العراق (DFI) والموازنة الاستثمارية العراقية. شكلت الأموال العراقية مصدراً مهماً لتمويل جهود إعادة إعمار العراق بالأخص خلال تولي سلطة الائتلاف المؤقتة زمام الحكم في العراق. وفي 30 آذار/مارس 2006، بلغ إجمالي هذه الأموال 34.576 مليار دولار تضمنت:

- ♦ أموال محتجزة (مجمّدة) بقيمة 1.724 مليار دولار.
- ♦ أموال مصادرة، تشمل أموالاً نقدية وممتلكات مصادرة بلغ مجموعها 926 مليون دولار.
- ♦ أموال صندوق تنمية العراق (بما في ذلك الحساب الفرعي للفترة الانتقالية في صندوق تنمية العراق) الذي يستمد معظم تمويله من عائدات النفط ومن الأموال المستعادة إلى العراق البالغة 17.164 مليار دولار.
- ♦ تمويلات الموازنة العراقية البالغة 14.762 مليار دولار منذ عام 2004 إلى عام 2006 (رغم أنه تم بالفعل إنفاق مبلغ أقل من ذلك بكثير).

يبين الشكل 2-41 نظرة إجمالية حول كافة مصادر تمويل إعادة إعمار العراق. أعطيت في الملاحق (ج) و(د) و (هـ) تفاصيل أكثر حول ذلك.

### الأموال الأميركية المخصصة

منذ اندلاع الحرب في العراق عام 2003، صادق الكونغرس الأميركي على سبعة قوانين خصص بموجبها مبلغ 36.2 مليار دولار لإعادة إعمار العراق. وفي 15 حزيران/يونيو، وقع الرئيس على مخصصات إضافية طارئة (القانون العام 109-234) تزيد قيمتها عن 5.3 مليار دولار لإعادة إعمار العراق. للحصول على مزيد من التفاصيل حول هذا القانون، انظر قسم تحديث التشريعات الوارد في هذا التقرير.



## ملخصات القطاعات

---

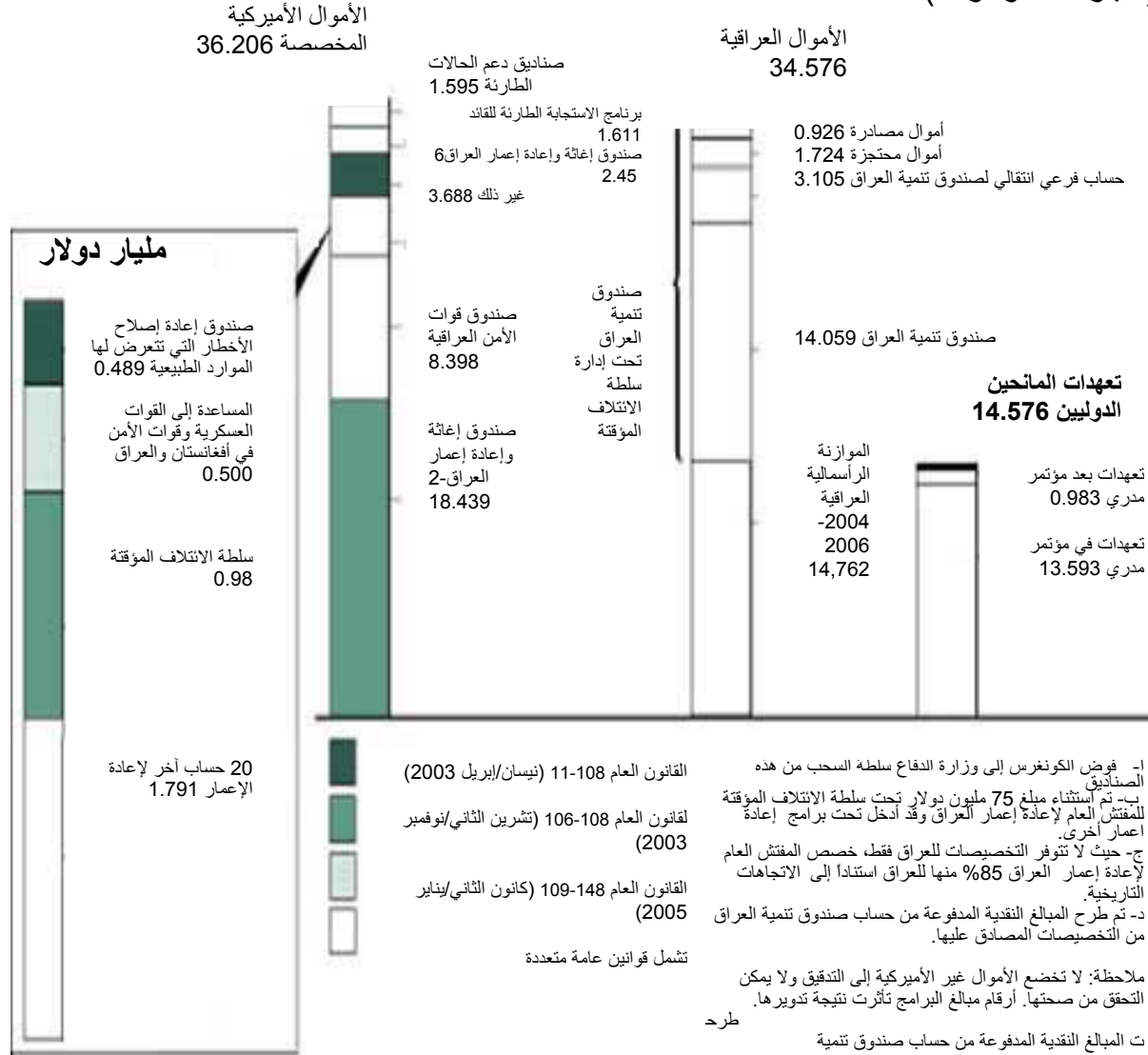
خلال السنوات الثلاث الماضية، جاءت أكثر من نصف أموال إعادة اعمار العراق الأميركية من صندوقي إغاثة وإعادة اعمار العراق (رقم 1 ورقم 2)، المنشأ بموجب القانون العام رقم 11-109 و 106-108.

تتضمن الوكالات المشاركة في إدارة أموال إعادة الاعمار: وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وغيرها. يُسلط الضوء على الأموال المخصصة في الجدول 2-21 وتتراوح هذه المشاريع من مشاريع تطوير البنية التحتية إلى مساعدة اللاجئين والمهجرين.

## ملخصات القطاعات

الشكل 2-41

مصادر تمويل إغاثة وإعادة إعمار العراق – 83.358 مليار (مليارات الدولارات)



## ملخصات القطاءعات

الجدول 21-2  
الأموال الأميركية المخصصة

آلية التمويل	مخصصات موحدة، 2003، قرار عام	قانون عام 2003، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب.	قانون عام 2004، مخصصات الطوارئ للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام 2005، مخصصات الدفاع	قانون عام 2005، مخصصات إضافية للدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا إعصار تسونامي	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات طوارئ تكميلية للسنة المالية 2006	إجمالي المخصصات
	القانون رقم 108-7	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-287	القانون رقم 109-13	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-102	القانون رقم 109-234	
	7 كانون الثاني/يناير 2003	16 نيسان/أبريل 2003	6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003	5 آب/أغسطس 2004	11 أيار/مايو 2005	4 كانون الثاني/يناير 2005	4 كانون الثاني/يناير 2005	15 حزيران/يونيو 2006	
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF2)			18,493,000,000						18,439,000,000
صندوق قوات الأمن العراقية					5,391,000,000			3,007,000,000	8,398,000,000
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 1 (IRRF1)		2,475,000,000							2,475,000,000
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)				140,000,000	718,000,000	408,000,000		345,000,000	1,611,000,000
صندوق الدعم الاقتصادي <sup>(1)</sup> (ESF)	40,000,000	10,000,000					60,390,000	1,485,000,000	1,595,390,000
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) <sup>(2)</sup>			908,000,000						908,000,000
مساعدة القوات العسكرية والأمنية في العراق وأفغانستان <sup>(3)</sup>						500,000,000			500,000,000

## ملخصات القطاعات

الجدول 2-21

### الأموال الأميركية المخصصة (تابع)

489.300.000									489.3000.000		صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)
376.800.000	34.900.000				341.900.000						الإنشاءات العسكرية (4)
210.000.000								210.000.000			الجيش العراقي الجديد (5)
200.000.000	200.000.000										مكتب المشاريع والعقود في وزارة الدفاع (6)
143.800.000									143.800.000		مساعدة الكوارث الدولية
127.500.000	21.250.000			21.250.000	21.250.000	12.750.000			29.750.000		صندوق مبادرة القائد للمحاربين (صندوق مبادرة القائد العام) (5)
124.400.000	79.000.000			24.400.000					21.000.000		اكتاف إدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
111.400.000	91.400.000								20.000.000		وزارة الخارجية، الوكالة الدولية لمكافحة المخدرات وفرض تطبيق القانون (DoS/INL)
106.567.000		56.908.000		49.659.000							برامج بيلوماسية وقنصلية (7)
99.000.000	24.000.000					75.000.000					المقتش العام لإعادة اعمار العراق (8)
90.000.000									90.000.000		المحافظة على بقاء وصحة الأطفال
68.000.000									68.000.000		القانون العام 480، العنوان الثاني، المساعدات الغذائية
50.000.000									50.000.000		عمليات حفظ السلام التطوعية

## ملخصات القطاعات

الجدول 2-21  
الأموال الأميركية المخصصة (تابع)

37.000.000									37.000.000				مساعدة طارئة للاجئين والمهجرين
17.000.000								17.000.000					المساعدات الخارجية الإنسانية للكرارث والحاجات المدنية <sup>(6)</sup>
13.000.000													المساعدة الفنية في الشؤون الدولية
7.900.000	13.000.000					2.500.000		1.900.000	3.500.000				الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام (USAID OIG)
5.000.000													مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
1.800.000													مكتب المفتش العام في وزارة المالية (رواتب ونفقات)
1.000.000													مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
1.000.000													النشاطات القانونية وضبط الشرطة
													الأميركيين (رواتب ونفقات)
36.206.857.000	5.309.350.000	1.271.150.000	000.6.206.809	371.250.000	19.453.650.000	3.369.350.000	108-106	108.000.000	108.000.000	37.000.000			المجموع

- (1) 40 مليون دولار من الحساب الأساسي من صناديق دعم الحالات الطارئة التي لم يعاد تسديدها، 10 ملايين من القانون العام 108-11  
(2) استنتي مبلغ 75 مليون دولار للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106  
(3) زود الكونغرس وزارة الدفاع بسلطة سحب مبالغ من هذه الصناديق،  
(4) كما تم تعيينها في التقارير نصف الشهري الصادرة عن مكتب المشاريع وخصص تاريخية، 109-234.  
(5) حيث لم تتوفر المخصصات للعراق فقط واستناداً إلى اتجاهات تاريخية، خصص المفتش العام لإعادة إعمار العراق نسبة 85% للعراق ونسبة 15% لأفغانستان.  
(6) أعطى الكونغرس أموال لمكتب المشاريع والعقود في قوانين تخصيصات أخرى، ستوفر تفاصيل إضافية حولها في التقارير المستقبلية للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.  
(7) تتضمن رواتب ونفقات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وسفر البعثات، وبرامج الدبلوماسية العامة، ونفقات تشغيلية أخرى تتعلق بإعادة الإعمار.  
(8) النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون العام 106-108.

## ملخصات القطاعات

### أموال المانحين الدوليين

بقيت الأموال التي تعهد بها مانحون غير أميركيين بعد الحرب عند مستوى 14.58 مليار دولار في هذا الربع من السنة. يُعتقد بأن النفقات الإجمالية ستكون نوعاً ما فوق تقدير ربع السنة المنصرم أي مبلغ 3.5 مليار دولار ولكن كان من الصعب الحصول على الأرقام الدقيقة. طلب من البنك الدولي تحديث وضع النفقات من أموال تعهدات مدريد لكنه لم يستلم تقارير كافية من المانحين لكي يزود أرقام محددة أكثر. يبين الجدول 2-22 معلومات حول هذه التعهدات.

التطور الأبرز في ربع السنة هذا هو طلب الحكومة العراقية من الأمم المتحدة المساعدة في مناقشة "ميثاق" مع المجتمع الدولي. وبموجب هذا الميثاق تتعهد العراق بإجراء الإصلاحات مقابل الدعم السياسي والاقتصادي. "الهدف من هذا الميثاق هو التوصل إلى رؤية وطنية للعراق، تهدف إلى تدعيم السلام والسعي إلى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الخمس القادمة. سيكون التركيز الأساسي على بناء إطار للتحوّل الاقتصادي للعراق والتكامل مع الاقتصاد في المنطقة كما على الصعيد الدولي"، كما يقول نائب الأمين العام للأمم المتحدة، مارك مالوش – براون، في المؤتمر الصحفي الذي أجراه ببغداد في 6 تموز/يوليو 2006.

يعمل المسؤولون الأميركيون الكبار للحصول على دعم لهذا الميثاق. وكذلك كثفت الدبلوماسية العراقية نشاطها: ففي الأسابيع الماضية، سافر رئيس الوزراء المالكي إلى الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة للحصول على دعم لحكومته. وقد ناقش مع الجمعية العمومية للأمم المتحدة أمر الحصول على دعم للميثاق. يؤمل أن يتفق الفرقاء على نص الميثاق بغضون خريف 2006، وسيتبع ذلك مؤتمر أساسي للمانحين ينتج عنه تعهدات مالية مهمة لبرامج إضافية لإعادة اعمار وتنمية العراق.

## ملخصات القطاعات

في هذه الأثناء، فإن لجنة المانحين للصندوق الدولي لتمويل إعادة اعمار العراق (IRRFI)، التي تأسست عقب مؤتمر مدريد للمانحين والتي يديرها البنك الدولي والأمم المتحدة، لا تزال تعمل. في 24 أيار/مايو 2006، اجتمع المانحون في عمان بالأردن، لمراجعة نتائج التقييمات الخارجية لإدارة صندوق الائتمان. أعطى المقيمون صناديق الائتمان علامات إيجابية ولاحظوا أن سرعة المانحين في تسديد مبالغهم مرتفعة نسبياً. يبين الجدول 2-23 أعضاء لجنة الصندوق الدولي لتمويل إعادة اعمار العراق.

تلقت الأمم المتحدة، التي تنفذ مشاريع عديدة صغيرة نسبياً، الثناء لشفافيتها. مع ذلك، وافقت الأمم المتحدة على ضم العراقيين والمانحين الآخرين إلى اللجان التوجيهية لمختلف مجموعات البرامج لتأمين الانسجام مع أولويات العراقيين والتنسيق الأفضل فيما بين المانحين. وافقت الأمم المتحدة أيضاً على تبسيط نظام مجموعة برامجها. وقد لاحظوا أن التنفيذ عبر الموظفين المحليين، على الرغم من عدم كفاءته في بعض الأحيان، قد أدى إلى توفير كبير في الكلفة. أكد البنك الدولي على خطط وضع مدير في بغداد لتكثيف الحوار بشأن السياسة المتبعة مع الحكومة العراقية ولكي يكون له سلطة اتخاذ القرارات بشأن مسائل التنفيذ.

### الجدول 22-3

تعهدات بتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار العراق مصنفة حسب الدول، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

الدولة المانحة	التعهد الأصلي في مدريد تشرين الأول/أكتوبر 2003	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات 30 حزيران/يونيو 2006
استراليا	45,590,874	31,000,000	76,590,974
النمسا	5,478,165		5,478,165
بلجيكا	5,890,500		5,890,500
بلغاريا	640,000		640,000
كندا	187,466,454		187,466,454
الصين	25,000,000		25,000,000
قبرص	117,810		117,810

## ملخصات القطاعات

الجدول 22-3 (تابع)

الدولة المانحة	التعهد الأصلي في مدريد تشرين الأول/أكتوبر 2003	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات 30 حزيران/يونيو 2006
الجمهورية التشيكية	14,659,023		14,659,023
الدانمارك	26,952,384	40,000,000	66,952,384
استونيا	82,467		82,467
فنلندا	5,890,500		5,890,500
ألمانيا	10,000,000	10,000,000	10,000,000
اليونان	3,534,300		3,534,300
هنغاريا	1,237,005		1,237,005
أيسلندا	2,500,000		2,500,000
الهند	10,000,000		10,000,000
إيران	5,000,000	5,000,000	10,000,000
أيرلندا	3,534,300		3,534,300
إيطاليا	235,620,020		235,620,020
اليابان	4,914,000,000	50,000,000	4,964,000,000
كوريا الجنوبية	200,000,000		200,000,000
الكويت	500,000,000	65,000,000	565,000,000
ليتوانيا	30,000	30,000	30,000
لوكسمبورغ	2,356,200		2,356,200
مالطا	27,000		27,000
هولندا	9,424,801		9,424,801
نيوزيلندا	3,351,975	990,000	4,341,975
النرويج	12,867,617		12,867,617
عمان	3,000,000		3,000,000
باكستان	2,500,000		2,500,000
قطر	100,000,000		100,000,000
المملكة العربية السعودية	500,000,000		500,000,000
سلوفينيا	419,382		419,382



## ملخصات القطاعات

الجدول 22-3 (تابع)

الدولة المانحة	التعهد الأصلي في مدريد تشرين الأول/أكتوبر 2003	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات 30 حزيران/يونيو 2006
إسبانيا	220,000,000		220,000,000
سيريلانكا		75,500	75,500
السويد	33,000,000		33,000,000
تركيا	50,000,000		50,000,000
الإمارات العربية المتحدة	215,000,000		215,000,000
المملكة المتحدة	452,326,416		452,326,416
الولايات المتحدة	10,000,000		10,000,000
فيتنام		700,000	700,000
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>7,807,467,293</b>	<b>202,795,500</b>	<b>8,010,262,793</b>
المفوضية الأوروبية	235,620,000	480,000,000	715,620,000
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>8,043,087,293</b>	<b>682,795,500</b>	<b>8,725,882,793</b>
المؤسسات المالية الدولية			
صندوق النقد الدولي (المستوى الأدنى)	2,550,000,000		2,550,000,000
البنك الدولي (المستوى الأدنى)	3,000,000,000		3,000,000,000
بنك الإسلامي للتنمية		3,000,000,000	3,000,000,000
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>5,550,000,000</b>	<b>300,000,000</b>	<b>5,850,000,000</b>
<b>إجمالي مساعدات المانحين</b>	<b>13,593,087,293</b>	<b>982,795,500</b>	<b>14,575,882,793</b>

المصدر : وزارة الخارجية الأميركية  
ملاحظة: هذه البيانات لم تتم مراجعتها أو التدقيق فيها أو التثبت من صحتها بصورة رسمية  
التعهدات التي سبقت مؤتمر مدريد لتقديم مساعدات إنسانية لم تُذكر في هذا الجدول

## ملخصات القطاعات

### التنسيق بين المانحين

يستمر تحسين التنسيق بين المانحين في تشكيل أولوية عليا بالنسبة للولايات المتحدة ولدول مانحة أخرى مع استنفاد أموال إعادة الاعمار الأميركية وبروز ملامح جهود دولية أكبر. تواصل مجموعة بغداد للتنسيق ومجموعات العمل للقطاعات، في الاجتماع مع القيادة العراقية التي تصبح أقوى تدريجياً. وينتظر الشكل المستقبلي للتنسيق بين المانحين مناقشة الميثاق الجديد.

تواصل وزارة التخطيط في تعبئة قاعدة بيانات مساعدات المانحين (DAD)، فأضافت قيمة 100 مليون دولار من المشاريع منذ التقرير ربع السنوي الصادر عن المفتش العام لإعادة اعمار العراق في نيسان/أبريل 2006. ووفقاً للتقرير الثالث في قاعدة بيانات مساعدات المانحين، بلغ مجموع أموال المانحين 8.61 مليار دولار بحلول 5 أيار/مايو 2006، وهو يشكل فقط 38% من الأموال المتعهد بها من 2003 حتى 2006. قام البنك الدولي وصناديق الائتمان للأمم المتحدة واليابان والمانحين الصغار الثنائيين بتقديم البيانات حول معظم مشاريعهم إلى قاعدة بيانات مساعدات المانحين. أما المانحون الكبار الثنائيين فقد كانوا أبطأ في المشاركة. تم الإبلاغ عن نسبة 32% فقط من التعهدات الأميركية و 52% فقط من التعهدات البريطانية إلى قاعدة بيانات مساعدات المانحين.

إن المعطيات دقيقة من حيث تحديد القطاع الذي تتجه إليه المساعدة، لكن حوالي 25% من المشاريع لا تتضمن الموقع أو المنطقة المحددة للمشروع أو البرنامج. سيحتاج العراقيون إلى إجراء تحسين إضافي في طريقة جمع المعطيات قبل التمكن من استعمال قاعدة بيانات مساعدات المانحين لرصد، وتحليل، ووضع أولويات المساعدات إلى الحكومة العراقية.

تعمل وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) مع وزارات المالية، والكهرباء، والتعليم، والأشغال العامة، والصحة، والبلديات لتعليم الموظفين كيفية استعمال قاعدة بيانات مساعدات المانحين. سوف يؤدي مشروع تجريبي أولي في البصرة إلى بدء استلام المعطيات من المناطق لإدخالها في قاعدة البيانات، وهناك أيضاً مخططات لإدخال القروض، والهبات، والمشاريع الممولة من الموازنة القومية العراقية في قاعدة البيانات.

## ملخصات القطاعات

الجدول 23-2

أعضاء لجنة المانحين الدوليين لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

كندا (الرئيس)	الكويت
المملكة المتحدة	إيران
إيطاليا	النرويج
الهند	كوريا
تركيا*	قطر
السويد	إسبانيا
فنلندا*	المفوضية الأوروبية
اليابان	الولايات المتحدة
أستراليا	الدانمارك

\* أعضاء مداورون

### البرامج الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف

أوجز التقرير ربع السنوي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الصادر في 30 نيسان/أبريل 2006، البرامج المهمة للمانحين الثنائيين.

تواصل الولايات المتحدة تشجيع مانحين آخرين على تنفيذ التعهدات التي قدموها في مدريد. يُركز القسم التالي على التغييرات المهمة في برامج اليابان، وبريطانيا، والمفوضية الأوروبية في هذا الربع من السنة.

#### اليابان

من أصل تعهد اليابان في مؤتمر مدريد، البالغ 5 مليار دولار، تم إلزام الكامل مبلغ الـ 1.5 مليار دولار الذي جاء على شكل منح (زائد 50 مليون إضافية) منذ ما يزيد عن سنة. ذهب مبلغ 911 مليون دولار إلى مساعدات مباشرة بما في ذلك المساعدة الفنية، و 490 مليون دولار إلى صندوق الائتمان لإغاثة وإعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI)، و 116 مليون دولار مباشرة إلى منظمات دولية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، و 27 مليون دولار إلى منظمات غير حكومية (NGOs) و 10 ملايين دولار إلى مؤسسات تمويل دولية. جرى استعمال الأموال اليابانية في قطاعات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، والطرق والجسور، والتعليم، والثقافة، والأمن.

## ملخصات القطاعات

يوصل المسؤولون اليابان العمل مع المسؤولين العراقيين لتطوير مشاريع لبرنامج القرض الميسر البالغ 3.5 مليار دولار. اتفقت اليابان والعراق في ربع السنة هذا على مشروع بقيمة 28 مليون دولار للجسور والطرق في سماءه. وهناك مشاريع قيد التنفيذ حالياً لإعادة تأهيل مرفأ أم قصر (259 مليون دولار)، وتحسين أفضية الري (81 مليون دولار)، وإعادة تأهيل محطة توليد الكهرباء بالطاقة الحرارية في المسيب (315 مليون دولار)<sup>(284)</sup>.

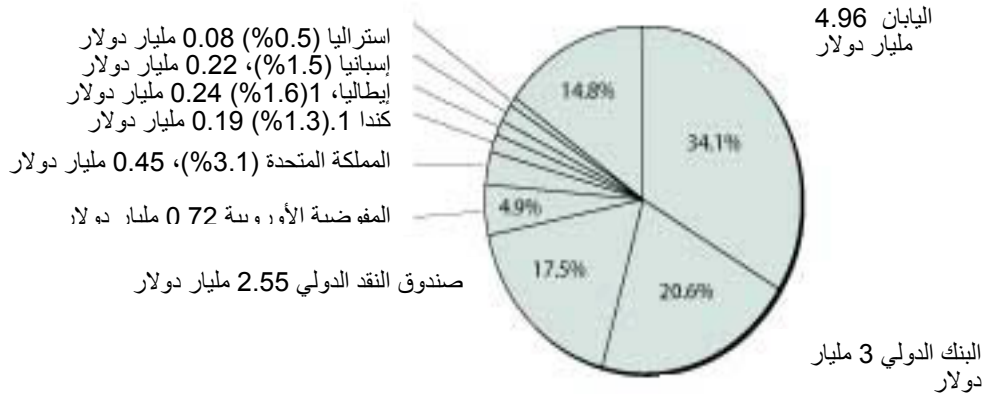
### الشكل 2-42

#### تعهدات من دول أخرى مانحة - 14.58 مليار دولار

الأرقام بمليارات الدولارات

كما هي في حزيران/يونيو 2006

المصدر: وزارة الخارجية



### المملكة المتحدة

بقيت تعهدات المملكة المتحدة، بما في ذلك تلك التي تعهدت بها في مؤتمر مدريد (452 مليون دولار) والمساهمات الإنسانية ما قبل الحرب (468 مليون دولار) عند مبلغ 920 مليون دولار. ومع استنفاد مبلغ 904 مليون دولار بحلول حزيران/يوليو 2006، شارفت المملكة على تحقيق التزاماتها. يبين الجدول 2-24 نفقات المملكة المتحدة مصنفة حسب البرامج. تتخبط الوكالة البريطانية للتنمية الدولية (DFID)، المسؤولة عن تنفيذ التعهدات البريطانية، في العديد من المشاريع من نفس النوع التي تموله الولايات المتحدة، ولكن على نطاق اصغر ومركزة أكثر في الجنوب:

## ملخصات القطاعات

- إعادة تأهيل الطاقة والمياه
- تنظيم مكتب رئيس الوزراء ومكاتب المحافظ في الجنوب
- تدريب موظفي مديرية الاتصالات الحكومية
- التخطيط وإعداد موازنات التطوير الاستراتيجي للمناطق الجنوبية
- التنسيق بين الوكالات الحكومية
- إصلاح الاقتصاد الكلي والموازنة
- تقوية البث الإذاعي المستقل
- تطوير وتنمية المجتمع المدني

### الجدول 2-24

#### تعهدات المملكة المتحدة، اعتباراً من 24 تموز/يوليو 2006

البرنامج الثاني للوكالة البريطانية للتنمية الدولية (DFID)	475 مليون دولار
صندوقاً إغاثة وإعادة اعمار العراق رقم 1 (IRFF1)	127 مليون دولار
مساهمة في برنامج المفوضية الأوروبية	113 مليون دولار
برامج مكتب العلاقات الخارجية والكمونلث	64 مليون دولار
مجموعة منع النزاعات العالمية	66 مليون دولار
المشاريع السريعة التأثير لوزارة الدفاع	59 مليون دولار
<b>المجموع</b>	<b>904 مليون دولار</b>

المصدر: رسالة إلكترونية من الوكالة البريطانية للتنمية الدولية في 24 تموز/يوليو 2006. سعر الصرف المستعمل: 1.69 دولار مقابل الجنيه الإسترليني.

تنفذ المملكة المتحدة أيضاً برنامج سريع التأثير تموله وزارة الدفاع، ولديه نفس المهمة مثل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

أبلغت الوكالة البريطانية للتنمية الدولية عن تحديات مشابهة: الوضع الأمني، التغيير المستمر للمسؤولين الحكوميين، وضعف قدرة الحكومة بشكل عام. سيركز برنامج الوكالة البريطانية للسنة 2006 – 2007 على الإصلاح الاقتصادي، وإمداد الطاقة والمياه وإجراء تحسينات في الجنوب، وفي نظام الحكم<sup>285</sup>، والبناء المؤسسي في بغداد والجنوب، ودعم المجتمع المدني والمشاركة السياسية، وبناء القدرات في وزارة الداخلية. يمول الصندوق البريطاني للتنمية الدولية مستشاراً من البنك الدولي في بغداد لتسريع المشاركة في مسائل النفط والكهرباء ولمساعدة الحكومة العراقية في إعداد خطة لقطاع الطاقة<sup>285</sup>.

## ملخصات القطاعات

### المفوضية الأوروبية

أصبح مجموع تعهدات الاتحاد الأوروبي في مجال المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار 840 مليون دولار، بما في ذلك التعهد الأخير بمبلغ 240 مليون دولار لعام 2006. تفيد المفوضية الأوروبية بأن جميع الموارد المالية المخصصة حتى الآن قد جرى إلزامها لمشاريع. وهذا لا يتضمن مبلغ 240 مليون دولار المُتعهد به لعام 2006.

وفي تموز/يوليو 2006، عينت المفوضية الأوروبية رئيس لبعثة المفوضية الأوروبية المنشأة حديثاً في العراق، لتقوية وجودها ولتعبيد الطريق أمام مشاركة أعمق في إعادة الإعمار والمسائل السياسية. تواصل المفوضية الأوروبية، وهي ثاني أكبر مانح لصناديق إغاثة وإعادة إعمار العراق بعد اليابان، في المناصرة القوية للمساعدات المتعددة الأطراف. ويتوقع أن تمر معظم تعهدات المفوضية الأوروبية للعام 2006 عبر صندوق ائتمان الأمم المتحدة على الرغم من أن مشاريعها الثنائية الأطراف ستتوسع أيضاً. سيركز برنامج 2006 على تعزيز الاستقرار على المدى الطويل في العراق وإنشاء مؤسسات قوية تفيد جميع المواطنين العراقيين.

### الجدول 2-25

إجمالي مساهمات المانحين إلى صندوق الائتمان الدولي لإغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRFI) ومخصصات صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006.

المانح	التعهدات	الإيداعات
	البنك الدولي	الأمم المتحدة
أستراليا	16,400,000	16,775,000
أستراليا (دائرة الهجرة)	-	3,292,000
النمسا	-	-
بلجيكا	-	1,321,000
كندا	22,300,000	26,400,000
الدانمارك	-	10,666,000
فنلندا	2,600,000	6,234,000
اليونان	-	3,630,000
أيسلندا	1,000,000	500,000

## ملخصات القطاعات

الجدول 25-2 (تابع)

الإيداعات	التعهدات	الماتح
5,000,000	5,000,000	5,000,000
-	-	-
1,226,000	1,226,000	-
29,782,000	-	29,782,000
360,951,000	130,000,000	360,951,000
11,000,000	4,000,000	11,000,000
5,000,000	5,000,000	5,000,000
200,000	-	200,000
200,119,000	-	2,119,000
6,697,000	6,200,000	6,697,000
3,365,000	-	3,365,000
7,009,000	6,700,000	7,009,000
5,000,000	2,500,000	5,000,000
20,000,000	20,000,000	20,000,000
2,380,000	-	2,380,000
10,622,000	5,800,000	10,622,000
200,000	1,000,000	200,000
55,542,000	71,400,000	55,542,000
5,000,000	5,000,000	5,000,000
24,978,000	-	24,978,000
6,937,000	7,307,000	-
266,805,000	149,800,000	283,724,000
918,631,000	545,400,000	935,920,000

المصدر: www.irffi.org

## ملخصات القطاعات

- سوف تكون الملكية والمشاركة العراقية المبدأ الموجه للبرنامج، الذي سيتضمن:
- المساعدة في إجراء مراجعة دستورية شاملة وتطبيقها (48 مليون دولار)
  - تعزيز الحكم الصالح عبر إصلاح الخدمة المدنية، وحكم القانون، والإدارة السليمة للمالية العامة (48 مليون دولار)
  - دعم استكشاف احتياطات الغاز الطبيعي (48 مليون دولار)
  - خدمات إعادة الإعمار (132 مليون دولار)

تخطط المفوضية الأوروبية (EC) إلى تركيز اهتمام خاص في تعزيز المؤسسات في قطاعي التجارة والطاقة، وللتمكن من التكيف بسرعة مع أولويات الحكومة الجديدة، كما وتخطط المفوضية الأوروبية للاحتفاظ بمبلغ 12 مليون دولار في الاحتياط<sup>286</sup>. (انظر الجدول 2-26 والشكل 2-43).

### البنك الدولي

بحلول 30 حزيران/يونيو، كان صندوق الائتمان للبنك الدولي مبلغ 454 مليون دولار من 17 دولة ومنظمة مانحة. ويمول هذا الصندوق 12 مشروعاً يبلغ مجموعها 400 مليون دولار، وحوالي نصف هذه الأموال (193 مليون دولار) قيد التعاقد أو المناقصة. يصل مجموع نفقات صندوق الائتمان حوالي 64 مليون دولار. وفي شهر حزيران/يونيو، وافق البنك الدولي على قرض للعراق من جمعية التنمية الدولية (IDA) تبلغ قيمته 135 مليون دولار لمشروع إعادة تأهيل الطرق الطارئ. وهو مبلغ إضافي لقرض المائة (100) مليون دولار المقدم لمشروع التعليم الطارئ الثالث الموافق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر. وتبقى الحاجة لبرمجة 265 مليون دولار من جمعية التنمية الدولية الميسرة المتعهد بها في مدريد.

تستمر مشاريع البنك الدولي بالحصول على موافقة مجلس المراجعة الاستراتيجي العراقي (ISRB). ويقوم هذا البنك حالياً بتوظيف مدير للعراق وعدد صغير من الموظفين الأجانب لمكتبة في المنطقة الدولية من أجل تمكين اتخاذ قرارات أكثر بشأن أولويات المشاريع في بغداد وتعميق الحوار مع الحكومة العراقية. لا يُتوقع أن يؤثر مدير العراق المعين في بغداد كثيراً على معدل الإنفاق على المشاريع، الذي يعتمد بشكل أولي على الموظفين العراقيين العاملين خارج المنطقة الدولية.



## ملخصات القطاعات

يستمر النقل المتكرر لموظفي الوزارات في تشكيل مشكلة كبيرة لسرعة التنفيذ، لكن هذه المشكلة يجب أن تخف بعد أن يستقر الوزراء الجدد في الحكومة الدائمة. استثمر البنك الدولي كثيراً بشدة في تدريب العراقيين، الذين ينفذون برامجهم في غالب الأحيان في عمان أو في مكان آخر في المنطقة. يقوم البنك الدولي بإعداد كتب ملخصات إرشادية للوزارات الجديدة بالتعاون مع وزارة التخطيط.

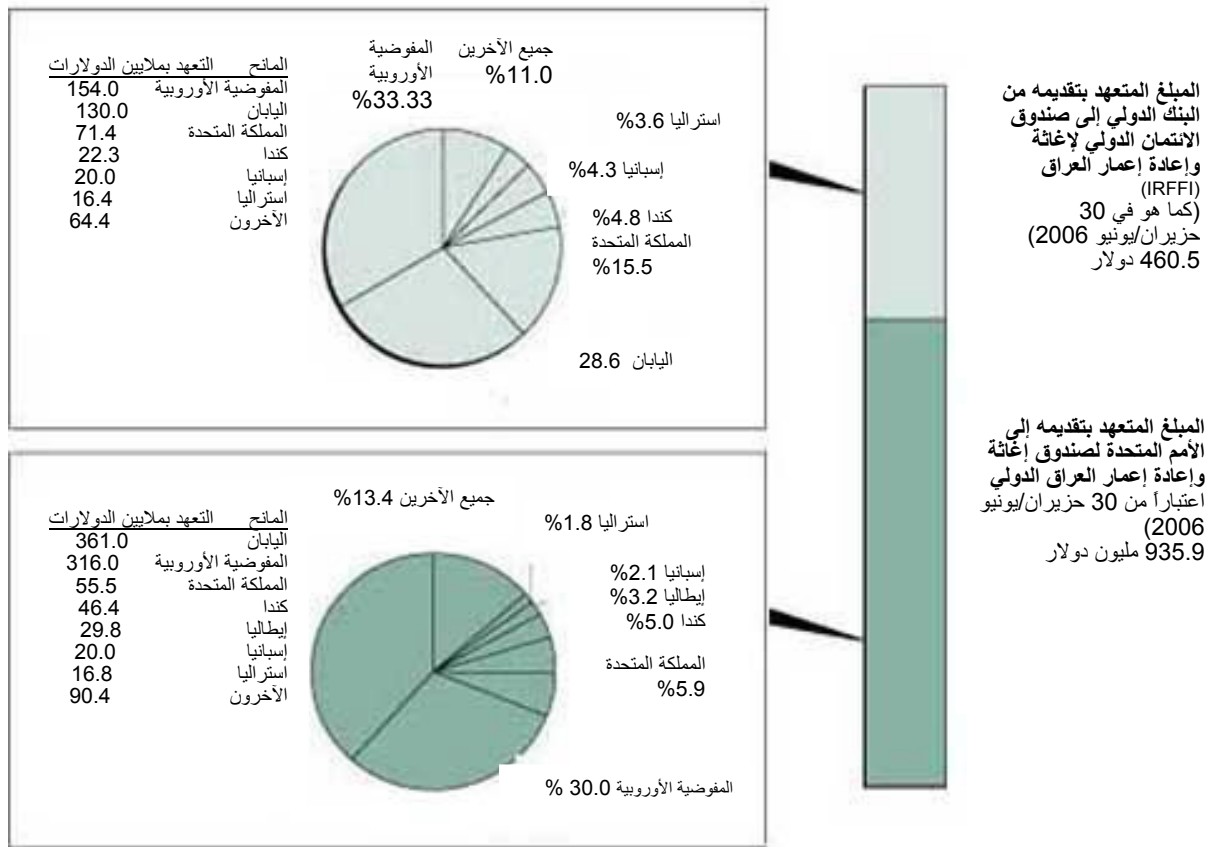
علم البنك الدولي بأن تصاميم بعض المشاريع السابقة كانت معقدة جداً وتحتاج للتبسيط، مثل مشاريع المياه والري. للمساعدة في رصد المشاريع، استعان البنك الدولي بمؤسسة تدقيق عراقية تستخدم مفتشين محليين من المناطق المجاورة للمشاريع للتحقق منها. يؤدي هذا الأمر إلى الحد من سفر قافلات الموظفين العراقيين.

### الشكل 2-43

مساهمات المانحين الدوليين إلى صندوق الائتمان الدولي لإغاثة وإعادة إعمار العراق (IRFFI)

كما هي في حزيران/يونيو 2006.

المصدر: [www.irffi.org](http://www.irffi.org)



## ملخصات القطاعات

وبعد إدراكه بأن الفساد المنهجي في العراق يضيف إلى الخطر الذي يتعرض له المانحون الدوليون في تنفيذ مشاريعهم، وضع البنك الدولي تدابير مختلفة لتخفيف الفساد. وقد أبطأت هذه التدابير عملية مشترياته في بعض الحالات. واستضاف البنك الدولي أيضاً مؤتمر مكافحة الفساد للعراق في دبي في أواخر حزيران/يونيو<sup>287</sup>.

تتضمن أولويات البنك الدولي للأشهر القادمة جهود مكافحة الفساد، والتنسيق بشكل أوثق مع البرنامج الأميركي لتجنب الازدواجية، والضغط لتحقيق تقدم في قطاع النفط، وبناء القدرات، والتي تتطلب تعاوناً وثيقاً مع الفرق الاستشارية للوزارات الأميركية. ولاستعمال الموارد بكفاءة، يعتقد البنك الدولي بأن العراقيين وجميع المانحين يحتاجون للاتفاق على مخططات القطاعات<sup>288</sup>.

### الأمم المتحدة

تبلغ حالياً الودائع الإجمالية في صندوق الائتمان للعراق لدى مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة 199 مليون دولار من 24 دولة ومؤسسة مانحة. يستطيع المانحون تخصيص مساهماتهم إلى صندوق ائتمان الأمم المتحدة. يشكل دعم العملية الانتخابية (24%) وإعادة تأهيل البنية التحتية (22%) مجموعات المشاريع الأكثر شعبية لدى المانحين. ومن أصل الأموال التي تمر عبر مجلس المراجعة الاستراتيجية للعراق (ISRB)، ذهب 25% لدعم العملية الانتخابية و 18% لإعادة تأهيل البنية التحتية. تتضمن القطاعات الشعبية الأخرى بالنسبة المانحين والعراقيين الزراعة والتعليم والصحة.

تنفذ 16 وكالة تابعة للأمم المتحدة 93 مشروعاً ممولة بمبلغ 802 مليون دولار. نالت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أعلى نسبة من الأموال الموافق عليها (28%) يتبعها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (16%) واليونيسيف (9%). من هذه الأموال الموافق عليها، تم إلزام مبلغ 622 مليون دولار (77%) وإنفاق 503 مليون دولار (63%). وقد تم إنجاز 14 مشروعاً.

ذكر موقع الإنترنت للأمم المتحدة بأن 459 مليون دولار منحت لعقود: 15% لليابان، 14% للعراق، 12% لبريطانيا و 10% للصين. أما الشركات الأميركية فقد نالت أقل من 5% من هذه العقود. لم يجد تدقيق خارجي أخير لبرنامج الأمم المتحدة مشاكل مالية ولكنه أوصى بطرق معينة لتنظيم مجموعات المشاريع وعملية الموافقة عليها بكفاءة أكبر. سوف تنشر نتائج هذا التدقيق<sup>289</sup>.

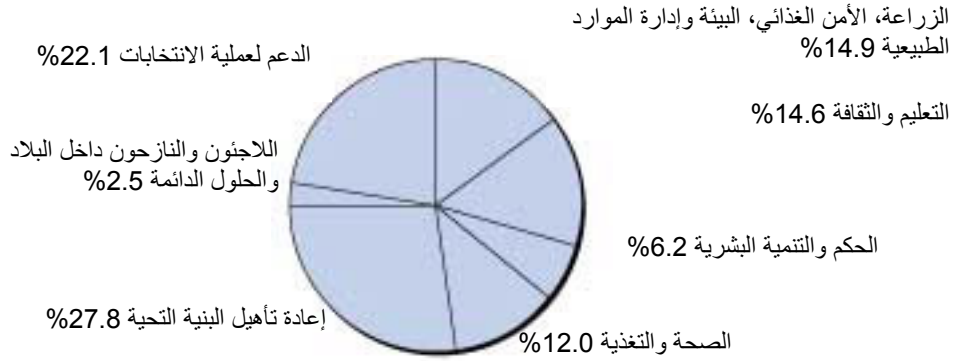
## ملخصات القطاعات

الشكل 2-44

صندوق الائتمان للعراق لدى مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG)

مشاريع مصادق عليها وممولة من مجموعة الأمم المتحدة 2006/6/30

المصدر: [www.irffi.org](http://www.irffi.org)



يستمر موظفو الأمم المتحدة بالعمل في عمان، والكويت، وقبرص، والبصرة، وأربل. وكذلك فإن عدد صغير من الموظفين المساعدين يشكل الآن جزءاً من حصة بعثة الأمم المتحدة في بغداد. لاحظ مسؤولو الأمم المتحدة بأن الحاجة لاستخدام موظفين عراقيين بشكل أولي قد خفضت تكاليف الموظفين إلى 5% من تكاليف البرامج الإجمالية وذلك نزولاً من نسبة 30% عندما كان الموظفون المستخدمون من الأجانب. تخطط الأمم المتحدة في اخذ هذا النموذج بعين الاعتبار للبلدان الأخرى<sup>290</sup>.

في شهر تموز/يوليو، سافر نائب الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق لمناقشة اهتمامات الحكومة الجديدة في إعداد ميثاق مع المجتمع الدولي لبناء إطار لتحويل الاقتصاد العراقي ودمجه مع اقتصاد المنطقة والاقتصاد العالمي. سيتولى نائب الأمين العام بالاشتراك مع نائب رئيس الوزراء العراقي رئاسة المجموعة التحضيرية لهذا الميثاق<sup>291</sup>.

زار أيضاً رئيس لجنة المانحين إلى صندوق الائتمان الدولي لإغاثة وإعادة اعمار العراق (IRFFI) بغداد لمناقشة مستقبل صناديق ائتمان إغاثة وإعادة اعمار العراق الدولية. وقد تمّ الاتفاق على أن تستمر هذه الصناديق في أن تكون آلية التمويل للتسليم السريع للخدمات الأساسية، لكن يجب أن تبدأ بالتركيز على دعم

## ملخصات القطاعات

المؤسسات العراقية التي ستطبق الإصلاحات الناتجة عن الميثاق. وتم أيضا الاتفاق على إعادة فحص وتنشيط فترة انتداب صناديق الائتمان لدعم أولويات الحكومة الجديدة. ستكون رئاسة لجنة المانحين جزءاً من ا لمجموعة التحضيرية للميثاق<sup>292</sup>. يبين الشكل 2-44 صندوق الائتمان للعراق لدى مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة (UNDG) بحسب مجموعات مشاريع الأمم المتحدة.

### صندوق النقد الدولي

تبقى أموال صندوق النقد الدولي البالغة 1.15 مليار دولار متوفرة لدعم ميزان المدفوعات:

- 430 مليون دولار من مجموعة المساعدات الطارئة لما بعد النزاعات (EPCA)
- 685 مليون دولار من حقوق السحوبات الخاصة (SBA)

حتى الآن لم تسحب العراق أي من هذه الأموال. ستكون المراجعة التالية لأداء العراق بموجب هذه التمويلات في آب/أغسطس 2006. هذه المراجعة مهمة بنوع خاص لأن الأداء الناجح هو شرط للمضي قدماً بتخفيف دين نادي باريس. يواصل صندوق البنك الدولي تدريب المسؤولين الماليين والاقتصاديين العراقيين<sup>293</sup>.

### الأموال العراقية

قدر المفتش العام لإعادة اعمار العراق في ربع السنة المنصرم بأن المساهمة العراقية في إعادة الاعمار بعد فترة سلطة الائتلاف المؤقتة كانت 14.762 مليار دولار، أي مجموع الموازنات الرأسمالية للأعوام 2004 – 2006. ليس لدى المفتش العام لإعادة اعمار العراق أي معلومات إضافية بشأن المبالغ المنفقة من هذه الأموال. تبدأ الآن الحكومة العراقية في التخطيط لموازنة 2007.

### القروض من مانحين دوليين

القروض المتوفرة من مانحين دوليين لم تتغير منذ التقرير ربع السنوي لشهر نيسان/أبريل الصادر عن المفتش العام لإعادة اعمار العراق:

## ملخصات القطاعات

- اليابان: 3.5 مليار دولار (مخصص منها 683 مليون دولار)
- المملكة العربية السعودية: 1.0 مليار دولار على شكل قروض وتسليفات تجارية.
- البنك الدولي: 3-5 مليار دولار على شكل قروض، 500 مليون دولار من اصلها على شكل قروض ميسرة (235 مليون دولار، من القروض الميسرة تم تخصيصها).

### الاقتراض التجاري

على الرغم من تحقيق تقدم هام في تسديد ديون عهد صدام حسين لكن الدين العراقي لا يزال يعيق قدرة العراق في الاقتراض من الخارج. هناك ثلاث فئات من مديني العراق:

دين نادي باريس، ودين من غير أعضاء نادي باريس، والديون التجارية. بحلول أواخر تموز/يوليو 2006، وقع 18 من اصل 19 دائن من أعضاء نادي باريس اتفاقات لتنفيذ التزام تشرين الأول/نوفمبر 2004 بإلغاء 80% من ديون العراق. أما الدولة المتبقية من دائني نادي باريس، وهي روسيا، فيتوقع منها توقيع الاتفاقية قريباً.

وقد كان التقدم أبطأ مع ديون الدول غير المنتمية إلى نادي باريس مثل المملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة. ليس هناك أدنى شك بأن المالكي رئيس الوزراء العراقي كان يحمل في مفكرته مسألة الدين خلال زيارته إلى الخليج، كما تتكثف الدبلوماسية الأميركية بشأن تخفيف الدين استباقاً للمفاوضات بشأن الميثاق. في حال استوفت العراق الشروط المتفق عليها، سوف يتم السماح بمبلغ 30 مليون دولار من الدين السيادي. وقد قام الدائنون التجاريون بتسديد 20 مليار دولار من اصل 22 مليار إلى الدائنين التجاريين. سيؤدي هذا إلى تخفيض دين العراق بقيمة 16 مليار دولار تقريباً.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

عمليات التدقيق لمكتب المفتش العام  
عمليات التفتيش لمكتب المفتش العام  
عمليات التحقيق لمكتب المفتش العام  
خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام  
مبادرة مكتب المفتش العام حول الدروس المكتسبة  
تحديث التشريعات  
مبادرة مقاومة الفساد

القسم

الثالث

### عمليات التدقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

خلال ربع السنة هذا استمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تنفيذ مقارنة متوازنة بهدف تزويد التبصر، والبصيرة البعيدة، والإشراف من خلال نشاطات التدقيق ونشاطات لا تتعلق بالتدقيق لمساعدة المنظمات التنفيذية في العراق وتلك التي تدعم هذه المنظمات من خارج العراق.

- ♦ توفر جهود/تبصر للمفتش العام لإعادة إعمار العراق المشورة إلى القيادات حول مسائل نظام الحكم، مع التشديد على خلق بيئة المساءلة، وحكم القانون، والثقة العامة في العراق.
- ♦ تستمر جهود/بصيرة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في التشديد على مسائل الحالات النهائية مثل حالات نقل الملكية، والاستدامة، وبناء القدرات.
- ♦ تؤمن جهود/الإشراف للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، الذي يُشكّل مجال تركيزه التقليدي، تحقيق العائدات القصوى من استثمارات دافع الضرائب الأميركي، وتعزيز الشفافية والمساءلة حول طريقة الإدارة الأميركية للموارد العراقية المستخدمة.

تقيم عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مجالات الاقتصاد، والفعالية، والكفاءة لمشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يعمل في المتوسط 26 مدققاً لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في بغداد ويعمل 11 مدققاً إضافياً في المركز الرئيسي في أرلينغتون، بولاية فرجينيا. يتألف فريق التدقيق من مدققي حسابات، ومقيمين، ومحليي إدارة وبرامج، واختصاصيين بالعقود، واختصاصيين بامتلاك البرامج. كما يملك المفتش العام أيضاً، من خلال العقود أو، استناداً إلى تفويض خاص، القدرة على إضافة خبراء إلى كل فريق تدقيق لأي منطقة تحت المراجعة.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

من الأول من أيار/مايو 2006 إلى 31 تموز/يوليو 2006، أكمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق عشرة تقارير نهائية مما رفع العدد الإجمالي لعمليات التدقيق التي نفذها المفتش العام منذ ابتداء عمله إلى 65 عملية تدقيق. في ربع السنة الحالية، عالجت عمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام مجموعة عريضة من المسائل، شملت مراجعة الموجودات النقدية من أكثر المشاريع أهمية في العراق من أجل تقييم مدى التقدم في القدرات الأمنية لحماية البنية التحتية العراقية، وفي مبادرات مكافحة الفساد.

أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً مسودتي تقريرين ولديه 14 عملية تدقيق جارية، و5 عمليات تدقيق مخطط تنفيذها خلال ربع السنة القادم. يؤدي المفتش العام أعمال التدقيق بموجب معايير تدقيق حكومية مقبولة بوجه عام فرضها المراقب المالي العام للمسائلة للولايات المتحدة.

تستمر عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق في اكتشاف أن مسألة الأمن لا زالت تمثل التحدي لجهود الإدارة والإشراف لمشاريع عديدة. لكن ما يُشكّل حاجزاً أكبر أمام الإدارة الفعالة هو عدم وجود منظمة فردية مسؤولة عن البرنامج الإجمالي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). يستمر المفتش العام في لحظ ورفع التقارير حول حالات القصور في المشاريع أو البرامج التي تحدث أحياناً كنتيجة مباشرة لعدم اتباع سياسة وأسلوب معالجة متماثلة عبر كافة الهيئات الحكومية الأميركية.

يشير تقرير المفتش العام رقم 2006-017، بعنوان "نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية"، إلى أنه رغم قبول الحكومة العراقية لسياسة مشتركة حول نقل الأصول فلا توجد عملية مقبولة بصورة مشتركة بين الهيئات الحكومية الأميركية للتعرف على ونقل الأصول إلى الحكومة العراقية. بالإضافة إلى ذلك، في التقرير رقم SIGIR-06-026، بعنوان "مراجعة إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمشروع مستشفى الأطفال في البصرة"، وجد المفتش العام إن هذه الوكالة لم تزود الوضوح المناسب لبرامجها إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) والمسؤول عن تسهيل حصول السفير الأميركي في العراق على معلومات إدارية وإشرافية. والآن بعد أن أصبح التمويل مورداً حيوياً فقد ازدادت ضرورة وجود منظمة مسؤولة فردية كما الحاجة إلى أن تستند القرارات إلى الأولويات القومية العراقية، وليس إلى الهيئات الفردية.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

نفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدداً من عمليات التدقيق خلال ربع السنة هذا تلبية لطلب أعضاء في الكونغرس، والسفير، والقيادة العليا في السفارة الأميركية في العراق، والقيادات التابعة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I). ترأس المفتش العام اجتماعين لمجموعة عمل المساءلة المحاسبية العراقية، ومكاتب الارتباط لمنظمات عديدة، وزملاء تدقيق، ومُقيمين للإدارة الداخلية الذين اجتمعوا لمناقشة الجهود الجارية والمسائل الناشئة. يقوم المفتش العام حالياً بعمليتي مراجعة مشتركتين مع المفتش العام لوزارة الدفاع والمفتش العام لوزارة الخارجية. كما أن المفتش العام يقوم بتنسيق عدة جهود أخرى مع مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO) ومع مختلف منظمات المساءلة التابعة للقوات المتعددة الجنسية في العراق والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I).

### المنتجات النهائية لعمليات التدقيق

مراجعة الجهود الهادفة لزيادة قدرة العراق على حماية البنية التحتية للطاقة  
التقرير رقم SIGIR-06-014، تموز/يوليو 2006

جرى تنفيذ هذه المراجعة تلبية لتعهد قدمه المفتش العام في جلسة استماع للجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية في 8 شباط/فبراير 2006، بإعداد تقرير حول قدرة الحكومة العراقية على حماية البنية التحتية لديها. هذا التقرير سري. للحصول على معلومات حول هذا التقرير، يرجى الاتصال بمدير الأمن لدى المفتش العام على الرقم 703-428-0442 أو على الإنترنت: stanley.pettermon@sigr.mil

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول 1-3

المنتجات النهائية لعمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق منذ 30 نيسان/أبريل 2006

رقم التقرير	عنوان التقرير	التاريخ إصدار التقرير	التوصيات المجموع	مغلق	قيد المعالجة
06-014	مراجعة الجهود الهادفة إلى زيادة قدرة العراق على حماية البنية التحتية للطاقة لديه (سري)	تموز/يوليو 2006	7	صفر	صفر
06-017	نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	تموز/يوليو 2006	6	صفر	6
06-018	مسح وضع التمويل للبرامج العراقية المخصصة لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القوانين في وزارة الخارجية كما كان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2005	تموز/يوليو 2006	3	1	2
06-019	مراجعة استعمال احتياجات التحديد النهائي للعقود المتعلقة بدعم إعادة إعمار العراق.	تموز/يوليو 2006	2	صفر	صفر
06-020	مراجعة مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN)	تموز/يوليو 2006	5	صفر	4
06-021	مسح مشترك لبرنامج مكافحة الفساد للسفارة الأميركية في العراق.	تموز/يوليو 2006	14	صفر	2
06-023	تغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2006.	تموز/يوليو 2006	صفر	صفر	صفر

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 1-3 (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	التاريخ إصدار التقرير	التوصيات المجموع	مغلق	قيد المعالجة
06-024	جردة مشتركة للنقد: البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة.	تموز/يوليو 2006	صفر	صفر	صفر
06-025	مراجعة المعدات الطبية المشتركة لمراكز العناية الصحية الأولية المترافقة مع خدمات شركة بارسونز غلوبال سرفيسز انك، رقم العقد W914NS-04-D-0006.	تموز/يوليو 2006	صفر	صفر	صفر
06-026	مراجعة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمشروع مستشفى الأطفال في البصرة.	تموز/يوليو 2006	7	صفر	7

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

نقل ملكية مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية  
التقرير رقم SIGIR 06-017، تموز/يوليو 2006

### المقدمة

ناقش هذا التقرير مسألة نقل المشاريع المكتملة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) إلى الحكومة العراقية. في كانون الثاني/يناير، 2006 ذكر المفتش العام في تقريره أن عام 2006 سوف يكون عام نقل البرنامج الأميري لإعادة إعمار العراق إلى العراق. تبع هذا التركيز على عملية النقل تقرير المفتش العام الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، 2005<sup>294</sup> حول برامج الاستدامة لأصول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لاحظ المفتش العام أن التقدم أعيق بسبب عدم وجود مكتب مركزي للاستدامة يملك السلطة والمسؤولية لإدارة الجهد تتجاوز حدود السلطات القضائية للوكالات العاملة. استجابة لذلك، أنشأ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مكتب لتنسيق الاستدامة بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2006، سوف تكون أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إما ملزمة بعقد أولي تكون متوفرة بعد ذلك لدعم مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق. ومع إنجاز عدد أكبر من المشاريع، يجب أن تستعد الوكالات والمنظمات الأميرية التي تدير وتنفذ جهد إعادة الإعمار لتطبيق استراتيجيات لنقل الأصول، والمشاريع، والبرامج إلى الحكومة العراقية<sup>295</sup>. تشكل عنصراً حاسماً لتحقيق الأهداف النهائية للمشاريع الممولة من الولايات المتحدة وجود خطة استراتيجية تضمن (1) تسليم المشاريع المنجزة والأصول المرتبطة بها إلى المسؤولين العراقيين المختصين، و(2) تأمين امتلاك الحكومة العراقية القدرة والموارد الضرورية لاستدامة هذه المشاريع.

يُشكّل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب العقود والمشاريع المنظمين الرئيسيين اللتين تديران، وتشرفان على، وتطبقان المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تم إنشاء هاتين المنظمتين في 11 أيار/مايو 2004، كمنظمتين مؤقتتين تعملان بموجب الأمر الرئاسي للأمن القومي رقم 36. حددت المسؤولية الرئيسية لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق بـ "تسهيل عملية النقل في العراق" وعُهد إلى مكتب العقود والمشاريع تزويد الدعم لتملك وإدارة المشاريع، ومن المقرر أن تنهي هاتان المنظمتان أعمالهما في 10 أيار/مايو 2007.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

درست هذه المراجعة بإمعان دقيق الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بضمنها نقلها واستدامتها على المدى القصير. كما درست الدعم المزود إلى الحكومة العراقية لتعزيز قدرتها على إدارة وتشغيل الأصول وسوف يكون للوكالات التي ستبقى في العراق بعد اكتمال الأعمال الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق دوراً لمدى أطول في تنمية القدرة واستدامة البنية التحتية مع تحول الدعم الأميركي لجهود إعادة الإعمار في العراق من المُنح إلى برامج مساعدات أجنبية تديرها وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. يناقش هذا التقرير الخطط الأميركية لتحقيق هذا التحول.

**الأهداف:** كانت أهداف هذا التدقيق الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- هل لدى كافة المكاتب الإدارية للحكومة الأميركية في العراق خطة استراتيجية جاهزة للتطبيق لنقل ملكية برامجها ومشاريعها المعنية بإعادة الإعمار؟
- 2- هل تتوفر موارد كافية لتشغيل وصيانة المنشآت والمعدات الجديدة المزودة من الحكومة الأميركية؟
- 3- هل خططت الحكومة العراقية وخصصت ميزانيات كافية لتشغيل وصيانة البنية التحتية الأساسية المزودة من قبل الحكومة الأميركية؟
- 4- كيف ستؤثر سرعة إعادة الإعمار وإكمال المشاريع على التخطيط وإكمال عملية النقل؟

**النتائج:** في 16 تموز/يوليو 2006، كان قد تمّ نقل 579 مشروعاً تقريباً بقيمة تبلغ 765 مليون دولار إلى وزارة المالية العراقية. استناداً إلى مسؤول في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق يمثل هذا العدد نسبة تبلغ حوالي 18% من العدد الإجمالي لمشاريع الإعمار المكتملة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. بوجه عام، أشارت المراجعة إلى أن المنظمات التي عهد إليها تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق شكلت عدداً في مجموعات العمل لمعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالنقل، لكن لم يتم حتى الآن إنهاء العمليات المنسقة لنقل أصول صندوق إغاثة

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية، بضمنها الاستدامة وبناء القدرات. وإلى أن يكتمل إعداد هذه الخطط، يبقى من غير المؤكد توفر موارد كافية لدعم الأصول. يقدر المفتش العام أن الحكومة العراقية سوف تحتاج إلى حوالي 828 مليون دولار لتمويل حصتها من أكلاف استدامة المشاريع الأميركية خلال السنة المالية 2007، كما يبقى تعهد الحكومة العراقية بدعم الأصول غير مؤكد، الأمر الذي يزيد من مخاطر عدم تلبية الأهداف النهائية.

فيما يلي الهواجس الأكثر تحديداً لعملية التدقيق:

- 1- لا توجد خطة استراتيجية إجمالية لنقل مشاريع وأصول إعادة الإعمار الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. تم تصميم عملية نقل للأصول ولكن تبقى خطط نشاطات الاستدامة وتنمية القدرة على شكل مسودات، ولا تزود سوى تفاصيل قليلة لتوجيه الوكالات. أيضاً، اختارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عدم المشاركة في عملية نقل الأصول التي تقودها وزارة الخارجية مما أوجد خطراً إضافياً في عدم تسليم الأصول في الوقت المناسب إلى العراقيين لتمكينهم من إعداد خطط دعمها.
- 2- الموارد الأميركية المتوفرة لدعم تشغيل وصيانة أصول المنشآت الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للمدى القصير بعد نقلها إلى السلطة العراقية قد لا تكون كافية لتلبية الاحتياجات، وعلى وجه الخصوص في حالة حصول تأخيرات في استلام الحكومة العراقية للأصول والتعرف عليها. يجب أيضاً ربط تمويل الاستدامة بنشاطات تنمية القدرة بغية تأمين توفر الأموال لدعم المشاريع إلى أن تصبح الوزارات العراقية مستعدة لتمويلها وتولي القيام بهذا الدور.
- 3- تبقى ملائمة الموارد الأميركية لنشاطات تنمية القدرة غير مؤكدة إلى أن يكمل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تقييمه الجاري لقدرات الوزارات العراقية. سوف يتم تجديد الموارد اللازمة استناداً إلى نطاق البرامج المطلوبة لتنمية القدرات الوزارية.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

4- يبقى تعهد الحكومة العراقية بتأمين استدامة الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق غير مؤكد نظراً لأن الحكومة العراقية لم تضع بشكل نهائي موازنتها للسنة المالية 2007. من الصعب إنهاء وضع ميزانية نظراً لعدم وجود إدراك شامل باحتياجات التشغيل والصيانة المترافقة مع الأصول.

5- لم يتم حتى الآن وضع برنامج عمل لإكمال المشاريع المتبقية وتدرس وزارة الخارجية تمديد فترة عمل المنظمات التي تدير وتشرف على، وتطبق حالياً المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. من الضروري وجود معلومات حول إنجاز المشاريع والوكالات التي سوف تكون مسؤولة عن النقل بغية التقييم الكامل لخطط وموارد النقل.

من المتوقع أن يتم خلال العامين 2006 و 2007 إنجاز معظم المشاريع المتبقية ونقلها إلى الحكومة العراقية. لكن لا يُعرف بالضبط عدد هذه المشاريع المتبقية. من المحتمل أن يمتد تنفيذ العدد النهائي إلى ما بعد 2007 نظراً لاحتمال استعمال الأموال غير أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لزيادة عدد المشاريع المرتبطة بصندوق إعادة إعمار العراق. بعد إكمال مشاريع البنية التحتية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق فإما ستوقف الوكالات الأميركية لإعادة الإعمار أعمالها أو تنتقل لتولي مسؤوليات جديدة:

- سوف يعاد تنظيم برنامج البنية التحتية الذي تنفذه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحت هدف استراتيجي جديد: "تحسين قدرة مؤسسات الحكومة القومية".
- سوف تحول القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق إلى مكتب للتعاون الأمني.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- سوف تتراجع تدريجياً مهمة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج وتتحول من مشاريع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الإنشاءات العسكرية ونشاطات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. سوف يقفل مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مكاتبه وينقل عمله إلى منظمات أخرى. في آذار/مارس 2006، أصدر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج خطة استراتيجية لتوجيه هذا الجهد وبيّنت المراجعة التي أجراها المفتش العام لهذه الخطة أنها شاملة ومرنة وتسمح بالتغييرات في المهمة وبإمكانية تقوية نسبة من البرامج.

سوف يقفل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مكتبه وينقل عمله إلى منظمات أخرى. لكن لم يعد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق خطة التحول حتى الآن.

من الجائز تحديد وضع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب المشاريع والعقود كمنظمتين مؤقتتين لمدة تصل إلى سنتين. رغم أن الأمر الرئاسي للأمن القومي رقم 36 نص على إنهاء مهمتهما في أيار/مايو، 2007.

**التوصيات:** أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يأمر السفير الأميركي في العراق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتولي تنفيذ الأعمال التالية:

- 1- تطوير عملية وحيدة موحدة للتعرف على الأصول ونقل كافة المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. على كافة الوكالات التي تنفذ مشاريع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أن تتبع هذه العملية، كما يجب تأمين موارد كافية لتطبيق العملية في الوقت المناسب لتمكين الحكومة العراقية من استعمال هذه الموارد عند تخطيط موازنتها.
- 2- تزويد تقرير كل أسبوعين يرفع إلى نائب رئيس البعثة حول التقدم والعوائق أمام تطبيق عملية التعرف على الأصول ونقلها.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

3- تطوير خطة استدامة لتوجيه النشاطات الأميركية ما بعد حزيران/يونيو 2007، تشدد على نشاطات تنمية القدرة، لتؤمن تنظيم عمليات إدارة البنية التحتية المقررة في الوزارات العراقية.

4- إكمال عملية تقييم لتحديد قدرة الحكومة العراقية على صيانة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

5- تطوير وتطبيق خطة كجزء من خطة الحملة المشتركة، ذات أهداف ومرامي واضحة لتنمية قدرات الوزارات العراقية.

6- تأمين ربط خطة تنمية القدرات ودعمها بإمداد الاستدامة اللازمة بغية ضمان قابلية الحياة لكافة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يجب أن تتضمن هذه الخطة مبلغ 134 مليون دولار المطلوبة لهذا الغرض في موازنة الولايات المتحدة للسنة المالية 2007. كما يجب أن تحدد أيضاً أية قصور وتأثيرات للقصور على استثمارات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

**تعليقات الإدارة:** اتفق رأي رئيس البعثة في السفارة الأميركية في العراق والمسؤولين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق حول النتائج والتوصيات. ويجري حالياً تطبيق ما تدعو إليه التوصيات. كانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

مسح وضع التمويل لبرامج العراق المخصص لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في وزارة الخارجية كما كان في 30 كانون الأول/ديسمبر، 2005  
التقرير رقم SIGIR-06-018 (تقرير مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية رقم -06-06-IQO/AUD  
30، تاريخ تموز/يوليو 2006

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**المقدمة:** يقدم هذا التقرير نتائج عملية المسح المشتركة لتمويل النشاطات المتعلقة بالعراق التي يقوم بها مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في وزارة الخارجية التي أجراها المفتش العام ومكتب المفتش العام في وزارة الخارجية. نفذت عملية المسح هذه لدعم المسؤولية المستمرة لمكتب المفتش العام في وزارة الخارجية في مساعدة الإدارة من خلال مراجعات مستقلة لعلميات وزارة الخارجية. كانت الأهداف الأولية (1) تحديد الأموال المستلمة والمنفقة من مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون المخصصة للعراق، و(2) تقييم إجراءات المحاسبة التي تتبعها مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون المخصصة للعراق والمتعلقة بهذه الأموال. غطت عملية المسح الأموال المستلمة، والملمزة، والمنفقة من الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2002، حتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2005.

**الأهداف.** كان الهدف الإجمالي لعملية المسح تحديد وتصنيف الأموال المخصصة لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون المخصصة للعراق للاستعمال في العراق، ومراجعة إجراءات المحاسبة المتبعة من قبل مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون المخصصة للعراق والمتعلقة باستلام، وتحويل الأموال، وإعداد التقارير الخاصة بها. شمل النطاق مبلغ 1,489,7 مليون دولار استلمه مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون من ثلاثة مخصصات تكميلية مستعجلة مخصصة لنشاطات متعلقة بالعراق.

**النتائج:** استناداً إلى مكتب إدارة الموارد في وزارة الخارجية استلمت وزارة الخارجية حتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2005، مبلغ يتجاوز 1.3 مليار دولار من تخصيصين تكميليين مستعجلين لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتأمين تمويل البرامج المخصصة لدعم النشاطات المتعلقة بالعراق<sup>296</sup>. استلم مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون من هذا المبلغ حوالي 957,5 مليون دولار، أو نسبة 74% من المبلغ الإجمالي الذي استلمته وزارة الخارجية لمشاريع المساعدة الأجنبية بموجب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى ذلك، زودت وزارة الدفاع مبلغ يقرب من 532.2 مليون دولار للمساعدة في تنفيذ برامج يديرها مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون<sup>297</sup> ما جعل المبلغ الإجمالي الموفر لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون المخصصة للعراق حوالي 1,489,7 مليون دولار.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2005، التزم مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون بموجب عقود بدفع مبلغ 1,312,2 مليون دولار أو حوالي نسبة 88% من التمويلات التي استلمها. وكانت النتيجة أن بقي لدى مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مبلغ 177.5 مليون دولار تقريباً لتسديد الالتزامات المتعلقة بالبرامج في العراق في حال بقيت الأموال متوفرة قبل انتهاء أجل استعمالها القانوني في نهاية السنة المالية 2006. علاوة على ذلك، أنفق مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مبلغاً يقرب من مليار دولار من التزاماته الجارية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2005، وبقي مبلغ 300 مليون دولار تقريباً موقوفاً للاتفاق على نشاطات برامج مختلفة في العراق. يمكن إنفاق هذه الأموال الموقوفة أو تصفيتها خلال مدة تصل إلى خمس سنوات بعد انقضاء فترة توفرها لتسديد الالتزامات.

تمكن مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون من تعقب أموال متعلقة بالعراق تم استلامها وتخصيصها إلى برامج وعمليات مشتريات رئيسية. وبصورة إجمالية، قام مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون باحتساب الأموال الملزمة ورصد النفقات وتصفيات الحسابات. رغم تعقيد عملية استخلاص المعلومات من نظام المحاسبة الذي يتبعه مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون للأموال المخصصة للعراق، حسب البرامج، والعقود أو غيرها من المستلمين الحكوميين أو الخاصين، فقد كانت المعلومات المالية المقدمة إلى مكتب إدارة الموارد دقيقة بصورة عامة.

مع ذلك، لم يزود بعض متلقي الأموال، وبصورة أولية وزارة العدل ووكالتها المستقلة، معلومات مالية ملائمة حول وضع إنفاق الأموال المستلمة من مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون بموجب مذكرات اتفاق. استناداً إلى مسؤول في مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون استمر هذا الوضع قائماً رغم جهود مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في العمل مع وزارة العدل لتصحيح هذه النواقص. أوصى فريق المسح أن يعدل مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مذكرات الاتفاق الموجودة والمستقبلية بحيث تبلغ بشكل أفضل التقارير المالية التي يقدمها المتلقون مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون حول الوضع المالي الفعلي لأي برنامج معين. أوصى الفريق أيضاً أن يجري مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون عمليات إسناد إلكترونية لسجلاته الحسابية الإضافية مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة وأن يوثق بدرجة متكاملة أكثر المستحقات وغير ذلك من التعديلات الحسابية المؤقتة.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**الاستنتاج:** في نهاية عملية المسح، وافق مسؤول كبير في مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون أن على المتلقين أن يتقيدوا بالكامل بمطلب إعداد تقارير حول وضع الأموال وخططهم لتلزييمها وإنفاقها.

استجابة إلى مسودة المناقشة لهذا التقرير في نيسان/أبريل 2006، ذكر ضابط يعمل في قسم إعداد موازنة مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون أنه كان يعمل مع موظفين من وزارة العدل لإدماج تقارير المستحقات المتراكمة في التقارير ربع السنوية المطلوبة منهم. كما أكد المسؤول المذكور أيضاً أنه تم إبلاغ النظراء في مكتب إدارة الموارد بشكل كامل حول الاختلافات وأنه تم تصحيح السجلات الحسابية المكتملة الرسمية في وزارة الخارجية و مكتب شؤون المخدرات، كما التقارير المطلوبة بموجب القسم 2207. يوافق مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية والمفتش العام لإعادة إعمار العراق على أن هذه الإجراءات التصحيحية كانت ملائمة ولكنهما يقترحان أن توثق بشكل أفضل السجلات الحسابية الإجمالية لدى مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مثل هذه النشاطات وقد يرغب متلقون في العراق لأموال وزارة الخارجية اتباع نفس هذه السياسة.

بصورة إجمالية، استنتج مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية أن بإمكان مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون أن يتعقب الأموال المتعلقة بالعراق التي يتم استلامها وتخصيصها إلى برامج ومشتريات رئيسية. لكن وجد مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، أن السجلات الحسابية التكميلية لدى مكتب شؤون المخدرات في أوراق العمل المفصلة في صفحة برنامج "إكسل" (Excel) كان يتم تحديثها باستمرار فيما يخص النفقات بينما لا يمكنها أن تزود تقارير واقعية عن الفترات الحسابية السابقة. تشكل عدم إمكانية إعداد تقارير حول الفترات السابقة ضعفاً محاسيبياً خطيراً لأن مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون قد يجد من الصعوبة بمكان الاستجابة إلى طلبات الحصول على معلومات مالية أو لاستدراك خطأ طارئ في نظام المحاسبة الآلية بواسطة الكمبيوتر. في الوقت الحاضر تتضمن السجلات التاريخية نسخاً ورقية فقط للتقارير التي تدعم تقارير القسم 2207 المزودة إلى مكتب إدارة الموارد.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**التوصيات:** يوصي مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية والمفتش العام لإعادة إعمار العراق و مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون القيام بما يلي:

- 1- وضع سياسات وإجراءات لتوثيق القرارات الإدارية المتعلقة بالمحاسبة أو بإعداد التقارير حول التمويل للعراق، بضمنها التنسيق مع هيئات أخرى لوزارة الخارجية كمكتب إدارة الموارد.
- 2- تعديل مذكرات الاتفاقات الموجودة والمستقبلية مع متلقي التمويل من غير وزارة الخارجية من أجل تزويد تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات كافية، كي يتمكن مكتب شؤون المخدرات الدولية، عند الضرورة، إضافة مستحقات إلى سجلاته المحاسبية التكميلية. بهذا، تستطيع التقارير التي يعدها مكتب شؤون المخدرات الدولية أن تعكس بصورة دقيقة أكثر الوضع المالي الفعلي لقطاع أي برنامج معين.
- 3- وكحد أدنى، الاحتفاظ إلكترونياً بنسخة عن السجلات المحاسبية التكميلية لاموال وزارة الخارجية لإعادة إعمار العراق في نهاية كل فترة ينص عليها تقرير القسم 2207.

**تعليقات الإدارة:** وافق المسؤولون في مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون على النتائج والتوصيات وتم اتخاذ إجراءات لمعالجة التوصية الثالثة التي تعتبر مغلقة. ويجري حالياً اتخاذ إجراءات لتطبيق التوصيتين المتبقيتين. كانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

**مراجعة استعمال متطلبات التحديد النهائي لعقود دعم إعادة إعمار العراق**  
التقرير رقم SIGIR-06-019، تموز/يوليو، 2006

**المقدمة:** خصص الكونغرس مبلغ 18.4 مليار دولار لمشاريع الأمن، والإغاثة، وإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار في العراق. وعُرف هذا التخصيص بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). بصورة إجمالية جرى تلزيم مبلغ 16.4 مليار دولار حتى نيسان/أبريل 2006، من أموال هذا الصندوق على شكل عقود، ومنح، ومشتريات محلية وتكاليف لتشغيل الوكالات. فيما يخص العقود، منحت الولايات المتحدة حتى نيسان/أبريل 2006، 1678 عقداً بقيمة 12.1 مليار دولار تقريباً من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. من بين هذه العقود، منحت وزارة الدفاع، بصورة رئيسية من خلال وزارة الجيش، 1647 عقداً بقيمة 7.5 مليار دولار تقريباً. إما النشاطات الأخرى الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كالمناح، والمشتريات المحلية، وتكاليف تشغيل الوكالات، فهي تخرج عن نطاق اهتمام هذا التقرير.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

استعملت أساليب تعاقد مختلفة في منح عقود إعادة الإعمار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بموجب هذا التفويض، بما في ذلك تلك العقود التي اعتبرها ملحق القانون الفدرالي للتملك الدفاعي (DEARS) على أنها "غير محددة نهائياً". يشير القانون الفدرالي للتملك (FAR)، الذي استند إليه القانون الفدرالي للتملك الدفاعي، إلى هذه العقود على أنها "عقود رسائل"<sup>298</sup>. يُستخدم هذا الأسلوب من التعاقد عندما لا يتم الاتفاق على شروط العقد، أو مواصفاته، أو قيمته قبل بدء التنفيذ<sup>299</sup>. يستخدم أسلوب "العمل بموجب عقد غير محدد نهائياً" في حالتين (1) عند عدم توفر وقت كافٍ للتفاوض حول عقد نهائي لتلبية احتياجات الحكومة، و(2) عندما تتطلب مصلحة الحكومة إعطاء تعهد ملزم كي يبدأ تنفيذ العقد فوراً<sup>300</sup>.

يفرض ملحق القانون الفدرالي للتملك الدفاعي (DEARS) أن يتم التحديد النهائي للعقد (الاتفاق على شروط العقد، ومواصفاته، وقيمه) قبل أحد هذين التاريخين: (1) 180 يوماً بعد إصدار أمر عمل بموجب عقد غير محدد نهائياً، أو (2) التاريخ الذي يعادل عنده المبلغ الملتزم بدفعه بموجب العقد نسبة تزيد عن 50% من الثمن المقرر عدم تجاوزه.

**الهدف:** كان الهدف الإجمالي لعملية التدقيق هذه تحديد ما إذا كانت عملية التحديد النهائي للعقود (بضمنها عقود الرسائل وأوامر المهمة) الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تتقيد بالأنظمة، والسياسات، والإجراءات المطبقة، وما إذا كان يتم التحديد النهائي لمثل هذه العقود بسرعة كافية. مع أن وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية تمنحان عقوداً باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، فلم تحدد أي واحدة منهما العقود الخاضعة للتحديد النهائي. لذلك تركزت المراجعة التي أجراها المفتش العام على العقود التي منحتها وزارة الخارجية.

**النتائج:** كان هناك نقص في الوضوح حول عما إذا كان الطلب النظامي للتحديد النهائي لأوامر المهمة ينطبق على العقود المصنفة كعقود على أساس "تسليم غير محدود وكمية غير محدودة" (IDIQ) من قبل منظمات الجيش الأميركي المهمة بمنح وإدارة العقود الخاصة بإعمار العراق. وافق مسؤولو المشتريات في الجيش مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، ومساعد نائب وزير الجيش للسياسة

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

والمشتريات في العراق/أفغانستان (ADASA) على أن نظام ملحق القانون الفدرالي للتملك الدفاعي (DEARS) للتحديد النهائي لا ينطبق على أوامر المهمة الصادرة بموجب عقود على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة. يعود أساس هذا التفسير إلى عدم وجود نص محدّد له لا في ملحق القانون الفدرالي للتملك الدفاعي (DEARS) ولا في القانون الفدرالي للتملك (FAR) لاشراك عقد على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة (IDIQ) لعقد خاضع للأحكام المتعلقة بعمل عقد غير محدد نهائياً. ولذلك، كان تطبيق متطلبات التحديد النهائي لأوامر مهمة صدرت بموجب عقود على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة طوعياً.

في 2 حزيران/يونيو 2006، ونتيجة لهذا التدقيق ومناقشات مع مسؤولين في الجيش حول ما يفرضه ملحق القانون الفدرالي للتملك الدفاعي (DEARS) للتحديد النهائي، أعاد مكتب المستشار القانوني العام للجيش سوية مع مساعد وزير الجيش للسياسة والمشتريات في العراق وأفغانستان دراسة هذه المسألة ويوافقان الآن على أن المادة الفرعية في ملحق القانون الفدرالي للتملك الدفاعي (DEARS) 74-217 "تشمل القاعدة لأعمال العقود غير المحددة نهائياً، والتي قد تشمل أوامر مهمة في حال عدم الاتفاق على الشروط، والمواصفات، أو القيمة قبل بدء التنفيذ بموجب أمر المهمة."

لم يتمكن المفتش العام لإعادة إعمار العراق من تحديد ما إذا كان الجيش يقوم بالتحديد النهائي في الوقت المناسب للعقود المحددة على أنها "أعمال عقود غير محددة نهائياً". وجدت مراجعة قام بها المفتش العام لنظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) وقواعد بيانات تقرير تقييم المشاريع (PAR)، والمستعمل كلاهما لتعقب أعمال العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنه بتاريخ 31 آذار/مارس 2006، كان قد تم تصنيف 194 أمر مهمة (بقيمة تقدر بـ 3.4 مليار دولار) "كأعمال عقود غير محددة نهائياً". لكن لم يكن محتوى قواعد البيانات هذه كاملاً، بضمنه الحقول الموضوعة لتسجيل وضع التحديد النهائي. لم تشر معظم هذه الحقول اللازمة لعملية الرصد والتحديد عما إذا كان قد جرى إدخال التحديد النهائي أم لا في قواعد البيانات بضمنه متى حصل ذلك. وماذا كانت قيمة التحديد النهائي قد تمّ وما إذا كان قد حصل ذلك ضمن شرط مهلة 180 يوماً. يعارض هذا ما جاء في أمر أصدره مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر، 2005 الذي يفرض من كافة الوكالات التي تنفذ مشاريعها بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إدخال معلومات كاملة ودقيقة في نظام إدارة إعمار العراق وتحديثها.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**التوصيات:** أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن ينفذ مساعد وزير الجيش للسياسة والمشتريات في العراق وأفغانستان الأعمال التالية:

- 1- إصدار توضيح خطي بشأن إمكانية تطبيق ملحق القانون الفدرالي للتملك الدفاعي (DEARS) للتحديد النهائي لأوامر المهمة الصادر بموجب عقود على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة بالتوافق مع رأي مكتب المستشار العام للجيش.
- 2- بالتوافق مع التوجيه الذي أصدره مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2005 حول إدخال كافة الوكالات التي تتفق حالياً أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لكافة بيانات المشاريع الممولة من الصندوق في نظام إدارة إعادة إعمار العراق، القيام بإصدار أمراً إلى القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) يطلب في كل منها الإدخال في قواعد بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) وتقرير تقييم المشاريع (PAR) معلومات كاملة ودقيقة لرصد أعمال العقود غير المحددة نهائياً وأن يفرض على كل منهما التأكد من أن التحديد النهائي لأعمال العقود غير المحددة نهائياً يحصل ضمن الأطر الزمنية المقررة.

**تعليقات الإدارة:** وافق المسؤولون في مكتب مساعد وزير الجيش للسياسة والمشتريات (ADASA)، في ما يخص فقط أعمال التعاقد للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، على النتائج وعلى التوصية رقم 1 ولكنهم لم يوافقوا على التوصية رقم 2 التي تدعو إلى تحديد قواعد بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق أو تقرير تقييم المشاريع نظراً لأن القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان تحتفظ بقاعدة بيانات خاصة بعقودها. استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً تعليقات فنية مماثلة من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تؤكد أنه يحتفظ بقواعد بيانات أخرى تحتوي على المعلومات المتعلقة بالمشاريع غير المحددة نهائياً والتواريخ المقررة لإكمال تحديدها النهائي. لا يوافق المفتش العام على عدم الاتفاق في الآراء وأشار إلى أمر أيلول/سبتمبر 2005، الصادر عن مكتب إدارة إعمار العراق إلى كافة الوكالات التي تتلقى أموالاً أو تدبير مشاريع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، والذي يفرض الإدخال في قواعد بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق وتقرير تقييم المشاريع معلومات كاملة ودقيقة. كانت التعليقات المستلمة حول التوصية رقم 1 متجاوبة بالكامل.



### مراجعة مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى التقرير رقم SIGIR-06-020، تموز/يوليو 2006

**المقدمة:** إدراكاً منها للبيئة الأمنية السائدة في العراق في نيسان/أبريل 2004، بادرت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بتنفيذ مشروع نشر شبكة اتصالات تمكن القيام باتصالات يُمكن وزارة الأمن الداخلي وقوات حفظ الأمن إجراؤها عبر كامل المناطق العراقية. كان القصد من وراء تنفيذ هذا المشروع الذي أُشير إليه بشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN) معالجة القدرات المحدودة للاتصالات لدى الشرطة العراقية، و فرق الإطفاء والموظفين الطبيين في الحالات المستعجلة. سوف يكلف مشروع تصميم وبناء شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN)، وشراء أجهزة اللاسلكي للاستجابة الأولى، وجهود الاستدامة اللاحقة، مبلغاً يصل إلى حدود 218,5 مليون دولار بنهاية السنة المالية 2006. تأمن التمويل لهذا المشروع من ثلاثة مصادر: 181.8 مليون دولار من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF) <sup>301</sup>، و 20 مليون دولار من صندوق دعم قوات الأمن العراقية (ISSF)، و 16.7 مليون دولار من صندوق تنمية العراق (DFI)

**الأهداف:** تطرق هذا التقرير إلى ما إذا كان الموظفون المسؤولون يديرون بكفاءة وفعالية مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN) الذي أنشئ لتزويد مركز الشرطة والإطفاء والوحدات الطبية للحالات المستعجلة العراقية بنظام قومي للاتصالات، وللقيادة، والمراقبة لضمان السلامة العامة. وبتجديد أكثر، عالج التقرير المسائل التالية:

- هل تزود شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى اتصالات فعالة في الحالات المستعجلة للمواطنين العراقيين، ودوائر الشرطة، والإطفاء، والعناية الطبية للحالات المستعجلة؛ ومنظمات القيادة والمراقبة المرتبطة بها؟
- هل أن أجهزة اللاسلكي المشتراة لتوزيعها على مراكز الشرطة، والإطفاء، والمنظمات الطبية للحالات المستعجلة جرى بصورة صحيحة احتسابها، ومراقبتها، ودعمها، ونقلها إلى وزارة الداخلية؟

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- هل تم تطبيق خطط واستعمال أموال الحكومة الأميركية بصورة صحيحة لتأمين استدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى، بانتظار تولي الحكومة العراقية لهذه المسؤوليات، وهل زود المسؤولون الأميركيون إلى الوزارة العراقية المسؤولية معلومات كافية حول متطلبات دعم التشغيل والصيانة؟
- هل تم التحديد النهائي الصحيح لأوامر مهمة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى وهل تقع مشتريات المعدات وخدمات المقاول ضمن نطاق العقد؟

**النتائج:** لم تقم الوكالات الأميركية التي عُهد إليها التطبيق للإدارة الفعالة والكافية لمشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى. إن الشروط التي تُقيد الفعالية مسائل أساسية ومهمة على مستوى المحافظات كما على المستوى الوطني لنظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى الذي يغطي العراق من البصرة في الجنوب إلى الموصل في الشمال. نتجت التقييدات على شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى بصورة رئيسية من افتراض الحكومة الأميركية أن البنية التحتية الموجودة للألياف الضوئية والكهربائية تستطيع أن تدعم فوراً متطلبات الاتصالات لمشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى. لكن لا توجد أية موصلية بين المناطق الثلاث التي يشملها نظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى. أكثر من ذلك، لا يمكن استلام نداءات مستعجلة من المواطنين في معظم مراكز إرسال الاستجابة الأولى. وأيضاً لا يوجد في منطقتين أي رصد على أداء الشبكة كما لا توجد مولدات إسناد كهربائية كافية لتغذية عناصر النظام المختلفة بالطاقة عند عدم توفر الطاقة التجارية، وأيضاً، حتى ولو كان من الممكن حل ظروف البنية التحتية للألياف الضوئية والكهربائية بصورة فعالة، يبقى من المحتمل أن يعمل النظام بشكل غير فعال نظراً لعدم وجود عدد كافٍ من الموظفين المدربين لتشغيل كافة مراكز الإرسال التسعة للاستجابة الأولى. وكانت النتيجة عدم إنتاج نظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى لما يلي:

- نظام قيادة ومراقبة فعال للاتصالات عبر البلاد للاستجابة الأولى.
- وسيلة فعالة لإرسال وتوجيه الاستجابة الأولى على مستوى المحافظات.
- القدرة على رفع الأحداث إلى المستوى القومي.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رغم أن مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى قد عزز القدرة على الاتصال بين منظمات الاستجابة الأولى نفسها، فلا يستطيع المواطنون العراقيون استعمال هواتفهم الخليوية أو النظامية للاتصال عبر نظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى لطلب المساعدة من مراكز الشرطة، أو الإطفاء، أو العناية الطبية في الحالات المستعجلة من سبعة من اصل تسعة مراكز إرسال قائمة في المحافظات.

كذلك، لا توجد مراقبة كافية للممتلكات تؤمن الإدارة الفعالة لما يزيد عن 30 ألف جهاز لاسلكي، تقدر قيمتها بأكثر من 24 مليون دولار، ولتوفير تأمين معقول بأنه جرت محاسبة، ومراقبة، ونقل الملكية لكافة الأموال إلى الحكومة العراقية. فعلى سبيل المثال تُظهر سجلات الملكية نقصاً مهماً لنوع من أجهزة اللاسلكي وزيادة فائضة لنوع آخر.

علاوة على ذلك، لم تتوقع الوكالات الأميركية متطلبات تمويل التشغيل والصيانة لتأمين استدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى للفترة اللازمة لكي تصبح الحكومة العراقية مستعدة للقيام بهذا الدور. لكن بعد أن تم تحديد هذه المتطلبات، جرى اتخاذ عمل تصحيحي لمعالجة النقص في التمويل. أشار مسؤولون في إدارة العقود أن أموال الاستدامة تأمنت من مختلف مصادر التمويل (صندوق تنمية العراق (DFI) وصندوق دعم قوات الأمن العراقية (ISSF)). كما ابلغ المفتش العام أيضاً بأن هذا التمويل شمل تمويل عمليات التدريب في المستقبل لموظفين إضافيين يلحقون بمراكز الإرسال لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى. رغم عدم تخصيص تمويل كافٍ، احتوت أوامر المهمة الصادرة عن عقد التصميم والبناء وعقد الاندماج أحكاماً تنص على تنمية قدرة الحكومة العراقية لصيانة نظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، زودت الوكالات الأميركية الحكومة العراقية بمعلومات تفيد أنه سوف يكون من اللازم تأمين مبلغ يقدر بحوالي 16.7 مليون دولار لتسديد الاكلاف السنوية للتشغيل والصيانة لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى.

أثناء المراجعة، قرر المفتش العام أنه تم التحديد النهائي لأوامر المهمة لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى بصورة صحيحة، وان مشتريات المعدات المتعلقة بالنظام والخدمات المقدمة من المقاول كانت ضمن نطاق متطلبات وشروط العقد.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**نقاط الضعف في مراقبة إدارة المواد:** كشفت مراجعة المفتش العام نقطة ضعف مادية في إدارة المواد فيما يخص المحاسبة في ملكية الحكومة الأميركية لأجهزة اللاسلكي الثلاثين ألف التي تم شراؤها خلال مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى.

**أعمال الإدارة:** بادر مسؤولون من الحكومة الأميركية بتنفيذ عمليتين خلال إجراء هذه المراجعة. أولاً، أضاف مسؤولون في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، شرطاً على المقاول الجديد في عقد الاستدامة الجديد الممول من صندوق تنمية العراق ينص على تقييم وتزويد تقرير خول "وضعية الشبكة" فيما يخص نظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى. وثانياً، ابلغ المفتش العام موظفين مسؤولين يعملون في فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (CPATT) ان الوثائق التي زودوها لا تقدم محاسبة دقيقة حول نقل أجهزة اللاسلكي للاستجابة الأولى إلى وزارة الداخلية. وكانت النتيجة ان بدأ الموظفون تحديد أية وثائق ناقصة تثبت عمليات نقل الأجهزة اللاسلكية إلى وزارة الداخلية. طلب موظفو فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT) وحصلوا على نسخ من وثائق النقل والاستلام من الوزارة وزودوا بالتالي صوراً عن هذه الوثائق إلى المفتش العام. لكن لم تحل الوثائق الإضافية الأمور المتعلقة بالمساءلة المحاسبية الموصوفة في هذا التقرير.

**التوصيات:** أوصى المفتش العام بأن تجري هذه الإدارة العمل التصحيحي لمعالجة موصلية وقدرة شبكة الألياف الضوئية اللازمة لتحقيق التشغيل بين مناطق شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى.

- يجب على اللواء القائد للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) أن يتأكد من أن على المقاول الذي يجري عملية تقييم لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى أن ينسق عمله مع وزارة الداخلية، وشركة البريد والهاتف العراقية في وزارة المواصلات، لتشخيص وإيجاد حل لسبب أو للأسباب الفنية المعينة التي تمنع وجود موصلية بين المناطق الثلاثة لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أوصى المفتش العام أيضاً اتخاذ هذه الإجراءات التصحيحية الإدارية لمعالجة قضية المساءلة المحاسبية عن الأجهزة اللاسلكية المشتراة لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (FRN).

1- يجب على اللواء القائد، القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) ان يأمر بتنفيذ الأعمال التالية:

- الطلب من وزارة الداخلية تزويد معلومات حول المخزون الحالي للأجهزة اللاسلكية للاستجابة الأولى لديها، حسب نوع الطراز.
- إصدار الأمر إلى موظفي فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة (CPATT) لإجراء جردة مادية للأجهزة اللاسلكية، حسب نوع الطراز، التي لم تنقل بعد إلى وزارة الداخلية.
- مطابقة كشوفات الجرد لدى وزارة الداخلية ولدى فريق التدريب للمساعدة المدنية للشرطة للتأكد من أنه تم تسجيل كافة الأجهزة اللاسلكية المشتراة، وتوثيق النتائج.
- المبادرة باتخاذ إجراءات للانصياع إلى سياسات الحكومة الأميركية المطبقة للمحاسبة الصحيحة ومراقبة كافة الأجهزة اللاسلكية.

**تعليقات الإدارة:** استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق تعليقات خطية على مسودة هذا التقرير من القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق. (IRMO) كما استلم المفتش العام تعليقات فنية من القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) ومن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج. لم يوافق المسؤولون في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على التوصية الأولى (لأسباب السلطة القضائية) ولكنهم وافقوا على التوصية الثانية. يوافق المفتش العام على حجة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بأن قطاع الاتصالات في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق كان مسؤولاً عن مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى، كما يثبتته أمر المهمة الأصلي لسلطة الائتلاف المؤقتة. لكن كانت توصية المفتش العام

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

موجهة بصورة صحيحة إلى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لسببين. الأول، نقل نظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى إلى سيطرة وزارة الداخلية العراقية في 26 حزيران/يونيو 2006 ، وثانياً، تولت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق المسؤولية عن ارتباط قوات الائتلاف بوزارة الداخلية في تشرين الأول/أكتوبر 2005. رغم أن المسؤولين لم يوافقوا بصورة محددة على التوصية الأولى، يعتقد المفتش العام أن جوهر تعليقاتهم يلبي بالكامل قصد التوصية، والعمليات التصحيحية هي إما قيد التنفيذ أو خطط لتنفيذها. وقد زودت أيضاً القيادة الأمنية الانتقالية تعليقات فنية على هذا التقرير وراجعها المفتش العام وأدمج التعديلات في التقرير النهائي حيث كان ذلك ملائماً.

اقترح مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) أن يطبق المفتش العام توصية "لجعل كافة مراكز الإرسال التسعة في المحافظات لشبكة الاستجابة المتقدمة الأولى تعمل، وموضوعة في الخدمة، ومجهزة بموظفين مدربين بالكامل من أجل تحقيق القدرة الكاملة للنظام". مع أن المفتش العام يدرك أهمية مراكز الإرسال في المحافظات بالنسبة لنظام شبكة الاستجابة فلم يزود هذه التوصية نظراً لأن عقد الاستدامة الممول من صندوق تنمية العراق يشمل التدريب، كما نوقش في هذا التقرير.

زودت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي – فرقة منطقة الخليج، تعليقات فنية أيضاً على هذا التقرير. راجع المفتش العام هذه التعليقات وادمج التغييرات في التقرير النهائي حيث كان ذلك ملائماً.

كانت كافة التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

عملية المسح المشترك مع سفارة الولايات المتحدة لبرنامج مكافحة الفساد في العراق  
التقرير رقم SIGIR-06-021، تموز/يوليو 2006

### المقدمة

يتمتع الفساد الموارد من الخدمات الحكومية المطلوبة ويخفض رغبة المستثمرين الدوليين. تم تحديد الفساد على أنه عقبة رئيسية أمام ترسيخ اعتماد وثقة المواطنين العراقيين لحكومتهم وتعزيز النمو الاقتصادي والازدهار في البلاد. وقد يتعرض للخطر الاستقرار السياسي للحكومة الجديدة في غياب إدخال إصلاحات. من خلال عملية مسح جارية، أي مؤشر الإدراك للفساد، الذي جمعت منظمة ترانسبارانسي انترناشيونال<sup>302</sup>، يحتل العراق المرتبة الواحدة والعشرين في قائمة الدول التي تعتبر الأكثر فساداً في العالم. جددت السفارة الأميركية في العراق مساعدة الحكومة العراقية في جهودها لتخفيض مستوى الفساد كواحدة من أعلى أولوياتها.

أطلق المفتش العام لإعادة إعمار العراق لدى وزارة الخارجية بصورة مشتركة عملية المسح هذه بموجب برنامج مكافحة الفساد للسفارة الأميركية في العراق نزولاً عند طلب السفير الأميركي في العراق. تم تنفيذ العمل مبدئياً في العراق وواشنطن العاصمة. يعطي هذا التقرير موقف المفتش العام حول نتائج العمل المشترك لمعالجة أهداف عملية المسح.

**الأهداف:** كانت أهداف عملية المسح ما يلي:

- 1- من هي وكالات الحكومة الأميركية المشاركة في تنفيذ برنامج مكافحة الفساد في العراق وهل لديها خطة استراتيجية منسقة ذات أهداف محددة؟
- 2- هل تم وضع نتائج ومقاييس للبرنامج من أجل قياس مدى التقدم والنجاح؟
- 3- هل تمّ التحديد بوضوح للأدوار والمسؤوليات التنظيمية وهل جرى تأمين الموارد لتحقيق أهداف البرنامج؟

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

علاوة على ذلك، كان على عملية المسح ان تحدد الممارسات الرئيسية الدولية من جانب منظمات أخرى تمكنت بنجاح من تخفيض مستوى الفساد. لم يقارن المفتش العام مبادرات السفارة الأميركية في العراق مع الدروس التي جرى تعلمها من هذه الممارسات الرئيسية نظراً لأن مجموعة العمل المشتركة الأميركية العراقية لمكافحة الفساد لا زالت في مرحلة التكوين. سوف يجري المفتش العام هذه المقارنة في مراجعة مستقبلية كما سوف يزود ملاحظات أخرى تتعلق ببرنامج مكافحة الفساد.

**النتائج:** منذ أن باشرت سلطة الائتلاف المؤقتة عملياتها في حزيران/يونيو 2004، عملت الحكومة الأميركية مع الحكومة العراقية على تأسيس منظمات، وأنظمة، وتدريبات وخلق بيئة لزيادة الاعتمادية والثقة لدى المواطنين بالحكومة العراقية، ولتعزيز الشفافية والمساءلة المحاسبية عن العمليات الحكومية الإجمالية. لكن بسبب وجود أولويات عديدة أخرى، لم يتم التشديد على هذه الجهود ولم يتم تأمين موارد القيادة الملائمة. أدركت الحكومة الأميركية هذه الظروف وبادرت السفارة الأميركية في العراق العمل لمعالجة هذه النواقص.

أكد المفتش العام أن مصاريف الحكومة الأميركية على نشاطات مكافحة الفساد كانت متواضعة بالمقارنة مع أجمالي الأموال المنفقة على إعادة إعمار العراق. بلغ التمويل الإجمالي للنشاطات الجارية والمخطط لتنفيذها لمكافحة الفساد في العراق حوالي 65 مليون دولار حتى 15 حزيران/يونيو 2006، أي أقل من نسبة 0.003% من إجمالي أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لكن لم يؤكد المفتش العام أيضاً ولا السفارة الأميركية في العراق بأنهم طالبوا الحصول على تمويل أكثر مما هو لازم لتحسين وضع التوظيف في القيادة الإجمالية للبرنامج وتأمين استمراريته.

في أواخر العام 2005، أعادت السفارة الأميركية في العراق تنظيم مجموعة عمل مكافحة الفساد (ACWG) وأطلقت خطتها الاستراتيجية الهادفة إلى تخفيض مستوى الفساد في العراق في كانون الأول/ديسمبر 2005. تضم مجموعة عمل مكافحة الفساد المنظمات التالية<sup>303</sup>:



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- المستشار الاقتصادي، السفارة الأميركية في العراق (رئيس مجموعة علم مكافحة الفساد (ACWG)).
- قسم الشؤون السياسية، السفارة الأميركية في العراق.
- قسم الشؤون السياسية-العسكرية، السفارة الأميركية في العراق.
- قسم الشؤون العامة، السفارة الأميركية في العراق.
- قسم التجارة الخارجية، السفارة الأميركية في العراق.
- هيئة الارتباط في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) مع هيئة النزاهة العامة.
- وزارة العدل الأميركية.
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).
- مكتب مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) في وزارة الخارجية.
- وزارة المالية الأميركية.
- المفتش العام لدى القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I).
- قسم التأثيرات الاستراتيجية، القوات المتعددة الجنسيات في العراق.
- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I).

تشدد الخطة الاستراتيجية لمجموعة العمل لمكافحة الفساد على ثلاثة مجالات هي: إصلاحات السوق، الشفافية المالية، والنزاهة العامة. وقت إعداد هذا التقرير، كانت مجموعة العمل لمكافحة الفساد تدرس إضافة مجال رابع، أي الإجراءات الفنية وفرض تطبيق القانون. تضع الخطة أيضاً أهدافاً محددة لكل مجال. فعلى سبيل المثال، تهدف بعض إصلاحات السوق إلى عكس اتجاه الرساميل إلى ترك البلاد والمساعدة في اقتصاد السوق من خلال التسعير السوقي للسلع والخدمات. تشمل النماذج الأخرى للأهداف الاستراتيجية في المجالات الأخرى، وضع ميزانية شفافة وإجراءات للمشتريات وزيادة عدد عمليات التحقيق في قضايا مكافحة الفساد.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بغية دعم هذه الاستراتيجية، وضعت مجموعة عمل مكافحة الفساد مؤشرات لقياس مدى التقدم في نشاطاتها المقررة. فعلى سبيل المثال، من أجل تأمين الشفافية المالية، سوف يركز عمل السنة الأولى على تنمية قدرة الحكومة العراقية في رصد المعاملات المالية داخل القطاعين العام والخاص. والمؤشر هنا هو التركيب على المستوى الحكومي الواسع لنظام المعلومات الإدارية المالية. بصورة عامة وجدت مراجعة المؤشرات المتعلقة بالأهداف والأغراض الفردية أنها كانت جيدة التحديد وقابلة للقياس. لكن لم يتم حتى الآن تحديد المؤشرات لقياس نتائج النشاطات الاستراتيجية الإجمالية لمجموعة عمل مكافحة الفساد (على سبيل المثال، تخفيض مستوى الفساد عبر مجمل المجتمع العراقي).

في الوقت الحاضر لا زال يُنتظر وضع حدود واضحة لأدوار مسؤوليات كل منظمة أميركية مشاركة بينما تقوم مجموعة عمل مكافحة الفساد بجمع وتصنيف البيانات حول البرامج والمشاريع الجارية لكل منظمة. كان لدى العديد من الوكالات المشاركة نشاطات جارية لمكافحة الفساد قبل إعادة إحياء مجموعة عمل مكافحة الفساد، وتقوم هذه المجموعة الآن بإجراء جردة بكافة نشاطات مكافحة الفساد الجاري تنفيذها لتحديد مجالات الازدواجية وتعيين الجوانب التي تحتاج إلى تنسيق إضافي. فعلى سبيل المثال، كان لدى ثلاثة أعضاء في مجموعة عمل مكافحة الفساد برامج ممتدة قد تكون زائدة عن الحاجة. استناداً إلى رئيس مجموعة عمل مكافحة الفساد، يعيق إلى حد ما تحديد الأدوار والمسؤوليات ونشاطات التنسيق عدم وجود تعاون وعدم رغبة بعض الأعضاء في مشاطرة المعلومات حول البرامج والمشاريع، كما كان يفتقر بعض الأعضاء إلى الالتزام تجاه تحقيق استراتيجية وهدف مشتركين.

رغم حصول بعض التحسين في مشاطرة المعلومات والتعاون، بصورة رئيسية عبر جهود رئيس مجموعة عمل مكافحة الفساد، يمكن القيام بأكثر من ذلك. في الوقت الحاضر لا يملك أي مكتب فردي سلطة أو مسؤولية الإشراف ولتأمين تنفيذ كافة جهود مكافحة الفساد بصورة فعالة تشدد على هدف مشترك. سوف يصبح غياب نقطة اتصال واحدة بين الوكالات الحكومية الأميركية أكثر إثارة للمشاكل مع تعزيز الحكومة العراقية لجهودها في مكافحة الفساد. من المهم ان يتم التنسيق الكامل مع الحكومة العراقية للمبادرات الواسعة النطاق التي ينفذها أعضاء مجموعة عمل مكافحة الفساد، أي القوات المتعددة الجنسيات في العراق، والسفارة الأميركية في العراق. يشمل هذا التنسيق تقديم مجموعة متماسكة من البرامج إلى رئيس الوزراء وإلى المسؤولين الذين يُعهد إليهم الاهتمام بهذه المسألة.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**التوصيات:** استناداً إلى نتائج عملية المسح، قدم المفتش العام التوصيات التالية إلى السفير الأميركي في العراق.

- 1- استجابة لطلب من المستشار الاقتصادي للسفارة الأميركية في العراق، يجب تزويد الموارد اللازمة لتأمين التوجيه والإشراف الكافيين على برنامج السفارة الأميركية في العراق لمكافحة الفساد، ويشمل ذلك تعيين قيادي رئيسي من وزارة الخارجية وضابط رئيسي من القوات المتعددة الجنسيات في العراق. يجب أن يشغل كلا المركزين موظفون يملكون الخبرة في تأمين القيمة لهذه المبادرات المعنية.
- 2- الاستمرار في تنفيذ الجهود الجارية لتوظيف عضو رئيسي مراقب لتأمين الدعم إلى مدير برنامج مكافحة الفساد الذي يعمل بدوام كامل. يجب على مثل هذا الموظف امتلاك المهارات اللازمة والمركز ليكون فعالاً في صياغة مبادرات مكافحة الفساد المشتركة الأميركية – العراقية.
- 3- إنشاء مجموعة توجيه تنفيذية مشتركة يرأسها مدير برنامج مكافحة الفساد تملك سلطة الإشراف على كافة برامج مكافحة الفساد التي تنفذها الحكومة الأميركية لتأمين عمل كافة المبادرات بصورة فعالة ومؤثرة تجاه تحقيق هدف مشترك.
- 4- إصدار الأمر إلى مجموعة التوجيه التنفيذية المشتركة لتزويد نائب رئيس البعثة بتقارير دورية (ربع سنوية على الأقل) حول التقدم، والعوائق، واحتياجات التمويل، وغير ذلك.
- 5- وضع سياسة تقرر على كافة المنظمات المشاركة التدقيق بكل مبادرة جديدة لمكافحة الفساد وباستشارة مجموعة التوجيه التنفيذية المشتركة الجديدة.
- 6- إصدار الأمر إلى مجموعة التوجيه التنفيذية المشتركة لإجراء مراجعة كاملة لكل برنامج من برامج مكافحة الفساد بتمويل أميركي وتقييم كيف يستطيع ذلك البرنامج أن يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة الأميركية المتعلقة بمكافحة الفساد.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- 7- إصدار الأمر إلى أعضاء مجموعة عمل مكافحة الفساد لتطوير خطط عمل لكل برنامج نشاط بالتوافق مع الأهداف الاستراتيجية الإجمالية.
- 8- وضع خط قاعدي لكل برنامج لمكافحة الفساد للمساعدة في قياس التقدم.
- 9- وضع أهداف مؤقتة وطويلة الأمد لكل برنامج لمكافحة الفساد يتماثل مع الاستراتيجية الإجمالية لبرنامج مكافحة الفساد.
- 10- توظيف نظراء عراقيين جدد لمكافحة الفساد داخل الحكومة الجديدة ووضع أسس لتشكيل مجموعة عمل أميركية - عراقية مشتركة لمكافحة الفساد.
- 11- تشجيع الحكومة العراقية الجديدة على إنشاء مجموعات عمل خاصة تعمل مع شركاء إقليميين ودوليين.

### التقرير والأعمال الإدارية السابقة المتعلقة بالتوصيات التي قدمت حول مبادرات مكافحة الفساد

في تشرين الأول/أكتوبر 2005، اصدر المفتش العام في وزارة الخارجية تقرير تفتيش حمل عنوان، "تفتيش برامج حكم القانون، سفارة بغداد". قدم التقرير 21 توصية لمبادرات حكم القانون. عالجت التوصية 20 من هذا التقرير مسألة مكافحة الفساد مباشرة:

" يجب أن تسعى السفارة الأميركية في بغداد، بالتنسيق مع مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لتأمين جهود عراقية وان تدعم هذه الجهود الهادفة إلى تصميم وإنشاء مرفق تدريب لموظفي مكافحة الفساد، وبدعم من كافة المؤسسات الثلاث العراقية في هيكلية مكافحة الفساد."

هذه المؤسسات هي: المجلس الأعلى للتدقيق (BSA)، والمفتشون العامون في الوزارات، وهيئة النزاهة العامة (CPI).

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أجابت السفارة الأميركية بأن هذه التوصية "تدعم بصورة عامة هذا المفهوم. لكن هذا الاقتراح يحتاج إلى قيام اتفاق بين عدة هيئات في الحكومة العراقية كما إلى تعهدات مهمة بالتمويل وتأمين موظفين. سوف تستمر السفارة في تقييم قابلية نجاح هذا المفهوم وفوائده المحتملة بالمقارنة مع اقتراحات أخرى."

أكدت مراجعة المفتش العام أنه رغم أن الحكومة العراقية زودت التمويلات الأولية إلى هيئة النزاهة العامة كي تنفذ هذه المبادرة، تواصل السفارة الأميركية في العراق تقييم هذه التوصية ولم يتحقق أي تقدم لاحق في الحصول على مرفق لهذه المؤسسات الثلاث لمكافحة الفساد.

**التوصيات:** استناداً إلى هذه المراجعة المسبقة ونتائج عملية مسح برامج مكافحة الفساد، أضاف المفتش العام لإعادة إعمار العراق التوصيات التالية إلى السفارة الأميركية في العراق:

### 1- تصميم وتطبيق خطة عمل من أجل:

- تعيين احتياجات التدريب لهيئة النزاهة العامة، والمجلس الأعلى للتدقيق، ومحكمة الجنايات المركزية، والمفتشون العامون في الوزارات مع تشديد خاص على الاحتياجات التي تنطبق على كافة المؤسسات الأربع.
- منح الأولوية لاحتياجات التدريب المعينة.
- تعيين حلول التدريب لتلك الاحتياجات التي يمكن أن تمر عبر مؤسسات متعددة وذلك لتجنب الازدواجية وتأمين الاستفادة القصوى من الموارد.

**تعليقات الإدارة:** تلقى المفتش العام لإعادة إعمار العراق تعليقات من السفارة الأميركية في العراق وافقت فيها على هذه النتائج والتوصيات. يجري تخطيط أعمال، أو هي في طور التنفيذ، لتطبيق هذه التوصيات. عينت السفارة موظفاً رئيسياً في الخدمة الخارجية للإشراف على برنامج مكافحة الفساد وإنشاء مجموعة توجيه تنفيذية مشتركة يكون لها حق الإشراف على كافة برامج مكافحة الفساد لدى حكومة لولايات المتحدة. يعتبر المفتش العام أن تعليقات السفارة كانت متجاوبة بالكامل مع تقرير المفتش العام.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

التغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2006.

التقرير رقم SIGIR 06-023، تموز/يوليو 2006

في كانون الثاني/يناير 2006، أعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقريراً حول التحديات التي تواجهها وزارة الخارجية في التوجيه والإشراف حول نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ركز التقرير اهتمامه على التغييرات التي حصلت في الخطط الأميركية الأصلية لإعادة إعمار العراق من تشرين الثاني/نوفمبر 2003 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2005. في نيسان/أبريل 2006، أصدر المفتش العام تقريراً ثانياً لتحديث التغييرات في المشاريع التي حصلت بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2005 و31 كانون الأول/ديسمبر 2005. يشمل هذا التقرير التغييرات التي حصلت بين 1 كانون الثاني/يناير 2006 و31 آذار/مارس 2006.

**المقدمة.** في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، خصص الكونغرس مبلغ 18.4 مليار دولار لنشاطات الإغاثة وإعادة إعمار البنية التحتية العراقية والحكم في العراق استناداً إلى قوائم لمخططات المشاريع حسب ما تمّ تطويرها خلال فصل الصيف لعام 2003. عالج تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل التغييرات المهمة في خطط إعادة الإعمار التي أكدها نقل الأموال على نطاق واسع بين القطاعات. حدد التقريران سوياً أن مبلغ 3,655 مليار دولار تم نقله بين القطاعات ومبلغ آخر بقيمة 2.258 مليار دولار تم نقله ضمن القطاعات. استناداً إلى هذين التقريرين تحركت الأموال لعدد من الأسباب:

♦ الإنفاق المتزايد بصورة دراماتيكية على احتياجات الأمن.

♦ التغييرات في الاستراتيجية نتيجة تجاوب سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ووزارة الخارجية مع البيئة المتغيرة في العراق.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- ◆ احتياجات زيادة الإنفاق من أجل تأمين الاستدامة.
  - ◆ الحاجة إلى نفقات إدارية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي لم تؤخذ في عين الاعتبار عند التخطيط الأصلي.
  - ◆ الخطط التي كانت قد صممت بدون فهم واضح للظروف الفعلية الحالية.
- وكانت النتيجة ان المفتش العام لإعادة إعمار العراق ابلغ في تقريره على ان العديد من الخطط الأصلية لم يتم إنجازها بشكل كامل في بعض القطاعات. حصلت اكبر التغييرات في قطاع الأمن وتطبيق القانون والعدل، والبنية التحتية للسلامة العامة، وقطاع المجتمع المدني، مما يشير إلى الأولوية العليا الممنوحة لهذه القطاعات. جاءت معظم هذه التمويلات من قطاعات الخدمات، والكهرباء، والموارد المائية، والصرف الصحي.
- الأهداف.** أهداف هذا التدقيق كانت: (1) تحديد التغييرات، ان وجدت، في خطط وزارة الخارجية لإغاثة وإعادة إعمار العراق من الأول من كانون الثاني 2006، وحتى 31 آذار/مارس 2006، و(2) تحديد الأسباب، ان وجدت، لتلك التغييرات.
- النتائج:** ظل تمويل القطاعات ثابتاً بدرجة معقولة خلال ربع السنة الأخير. تحرك فقط مبلغ 15.9 مليون دولار من التمويلات بين القطاعات وتحرك مبلغ 107.8 مليون دولار بين المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. فقط 4 من بين المشاريع إلى 72 الجاري تنفيذها حصلت فيها تغييرات تزيد عن 10 ملايين دولار وبوشر بتنفيذ مشروع واحد جديد (مما رفع العدد الإجمالي للمشاريع الجاري تنفيذها إلى 73).

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

ارتفعت أرصدة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أيضاً بقيمة 4.95 مليون دولار خلال ربع السنة فازدادت من 18,439 مليار دولار إلى 18,444 مليار دولار. أضيف التمويل الإضافي من خلال القانون العام 109-102، الذي نقل الأموال من صندوق الدعم الاقتصادي لوزارة الخارجية للسنة المالية 2006. خصص المبلغ 4.95 مليون دولار لصندوق مارلا روزيكا لضحايا حرب العراق.

من المحتمل عزو التعديلات الثانوية على نشاطات المشاريع إلى واقع ان نسبة 88.4% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تم الالتزام بها عند نهاية ربع السنة (16.3 مليار دولار من أصل 18.4 مليار دولار تم تخصيصها). بالإضافة إلى ذلك، نتجت نسبة 54% من الأموال التي تحركت خلال ربع السنة (58.6 مليون دولار من أصل 107.8 مليون دولار تم تحريكها) عن تحركات إدارية أكثر من تغييرات في نشاطات المشاريع. فعلى سبيل المثال، تحرك مبلغ 38.6 مليون دولار من مشروع حكم القانون في العراق إلى مشروع إعادة إعمار وتحديث مرافق الاعتقال لأن الأموال قد وضعت سهواً في الحساب الخاطئ في ربع السنة السابق. بصورة مماثلة، تم تحريك مبلغ 20 مليون دولار من مشروع نشاطات بناء الديمقراطية لاعطاء صندوق روزيكا مارلا لضحايا حرب العراق رؤية أعظم وتحرك المبلغ المتبقي بقيمة 49.2 مليون دولار بين القطاعات.

**التوصيات:** لم يقدم المفتش العام لإعادة أعمار العراق أية توصيات في هذا التقرير.

**الاحتساب النقدي المشترك: البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة**  
التقرير رقم SIGIR-06-204، تموز/يوليو 2006

طلب مدير البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة (INWCP) المساعدة من الملحق المالي في السفارة الأميركية في العراق لنقل أموال البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة إلى الحكومة العراقية التي تم جمعها لتسجيل الأسلحة. نتيجة ذلك، طلب الملحق المالي في السفارة الأميركية في العراق من المفتش العام إجراء احتساب لأموال البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة التي كانت تحت إشراف مدير البرنامج. طُلب من المفتش العام أيضاً تسوية حسابات الأموال، إلى الحد الممكن، مع سجلات بطاقات تسجيل الأسلحة التي يحفظها مدير البرنامج. انضم إلى المفتش العام ممثل للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لإجراء هذه المراجعة.



### البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة

تم إنشاء هذا البرنامج استجابة لهواجس الحكومة المؤقتة العراقية وسلطة الائتلاف المؤقتة حول العدد الكبير من الأفراد الذين يملكون ويحملون أسلحة في العراق بدون تأمين التسجيل والترخيص المناسبين عبر وزارتي الداخلية والتجارة. كما قلقت أيضاً الحكومة المؤقتة العراقية وسلطة الائتلاف بشأن الأسلحة غير المسجلة التي تنقلها الشركات الأمنية الخاصة (PSC) وموظفوها في العراق. من أجل معالجة هذه المشكلة، طلبت المذكرة رقم 17 الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة ان يتم تسجيل الأسلحة مع وبتنظيم من وزارة الداخلية<sup>304</sup>.

أعطت المذكرة رقم 17 الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الشركات الأمنية الخاصة آلية لتسجيلها، وتنظيمها، وفحصها داخل العراق. فطلبت من الشركات الأمنية الخاصة تقديم طلب الحصول على رخصة عمل إلى وزارة التجارة وإلى تقديم طلب الحصول على رخصة تشغيل إلى وزارة الداخلية. بعد حصولها على رخصة تشغيل موافق عليها تستطيع الشركات الأمنية الخاصة تقديم طلب إلى وزارة الداخلية للحصول على بطاقات أسلحة تخول موظفيها حمل الأسلحة كجزء من واجباتهم.

بموجب البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة (INWCP)، تم تحدد رسم التسجيل لبطاقة سلاح فردي ب 50 ألف دينار عراقي. لكن، استناداً إلى مدير البرنامج تم تزويد مكاتب معينة للحكومة المؤقتة العراقية ببطاقات أسلحة مجانية أو مقابل دفع رسم منخفض. فعلى سبيل المثال، استلمت مكاتب الرئيس العراقي ونوابه، ومكتب رئيس الوزراء، ومكتب كل وزير عراقي 20 بطاقة سلاح مجانية. وأيضاً استلم كل وكيل وزارة عراقية 10 بطاقات أسلحة مجانية. وفرض على مكاتب الحكومة المؤقتة العراقية التي طلبت عدداً من البطاقات يتجاوز العدد المجاني المخصص لها دفع رسم مقداره 25 ألف دينار عراقي عن كل بطاقة سلاح إضافية. في كانون الثاني/يناير 2006، نُقلت المسؤولية عن البرنامج بضمنها إصدار بطاقات التسجيل وتحصيل الرسوم إلى الحكومة العراقية المنتخبة حديثاً. ولم يجمع مدير البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة (INWCP) أية أموال نقدية بعد كانون الأول/ديسمبر 2005.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**تسوية حسابات السجلات:** قرر المفتش العام أن السجلات الحسابية المتوفرة تدعم بصورة إجمالية مبلغ أموال البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة (INWCP) الموجودة في حوزة المدير كما كانت في 19 و 20 أيار/مايو 2006. استناداً إلى سجلات البرنامج، تم إصدار 6247 بطاقة سلاح بضمنها بطاقات أعطيت مقابل رسم مخفض أو مجاناً. أبلغ مدير البرنامج المفتش العام إعادة إعمار العراق انه يُشكّل نقطة تحصيل رسوم التسجيل، ولكنه لم يحاول تسوية حسابات المبالغ المسلمة مقابل عدد بطاقات الأسلحة الصادرة.

وجدت المراجعة التي أجراها المفتش العام للسجلات المتوفرة انه لم يحفظ جردة ببطاقات الأسلحة كبنء مرقم أو مراقب. وجد المفتش العام أيضاً انه لم تحفظ سجلات توثق عدد بطاقات الأسلحة المطبوعة أو المسلمة إلى كل وزارة. وبدون وثائق تدعم عدد البطاقات المطبوعة والموزعة على مختلف الوزارات، لا يستطيع المفتش العام تحديد ما إذا كانت الأموال الموجودة لدى مدير البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة تمثل محاسبة كاملة لكافة نشاطات البرنامج. لذلك لم يتمكن من تسوية حسابات سجلات الأموال المتوفرة لدى البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة (INWCP).

**الاحتساب النقدي:** في 19 و 20 أيار/مايو 2006، وتحت إشراف مدير البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة (INWCP)، والمفتش العام لإعادة إعمار العراق، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) نفذت الاحتساب النقدي لأموال البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة التي تم جمعها تحت مسؤولية المدير حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2005، بالنسبة لتسجيل بطاقات الأسلحة. وجد المفتش العام أن لدى مدير البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة مبلغ 305,575,000 ديناراً عراقياً، أي ما يعادل 207,882,97 دولاراً أميركياً<sup>305</sup>. أظهرت التسوية المحاسبية وجود فرق بين المبلغ المتوقع لتسجيل كافة بطاقات السلاح التي بلغ عددها الإجمالي 6247 حسب الرسم الكامل وبين السجلات التي زودها مدير البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة. وجرى مقارنة كلا المبلغين مع نتائج الاحتساب النقدي للمبلغ الفعلي لدى مدير البرنامج.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لم يعتبر المفتش العام أي واحد من الاختلافين الذين جرى تحديدهما في الاحتساب النقدي على انهما مهمين أو غير معقولين لسببيين. أولاً، الفرق في الحالتين كان اقل من نسبة 1%. وثانياً، تم تزويد بعض البطاقات ال 6247 للأسلحة اما مجاناً أو مقابل رسم مخفض.

في 7 حزيران/يونيو، 2006 عقد المفتش العام مؤتمر خروج مع الملحق المالي في السفارة الأميركية في البناء الملحق بالسفارة في بغداد لتقديم نتائج الاحتساب النقدي المشترك ولمناقشة تحويل الأموال إلى الحكومة العراقية. طلبت وزارة المالية العراقية ان تنقل الأموال إلى فرع مصرف الرشيد في فندق الرشيد حيث يتسلم مدير الفرع هناك هذه الأموال ويودعها بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية لدى المصرف المركزي العراقي.

تمّ نقل الأموال في 19 حزيران/يونيو 2006، إلى فرع مصرف الرشيد. خلال النقل والاحتساب النقدي اكتشف مدير فرع المصرف ثلاثة أوراق نقدية مزورة<sup>306</sup> بقيمة 40 ألف دينار عراقي. أعاد مدير فرع المصرف هذه الأوراق النقدية المزورة إلى المفتش العام للحفظ. قبل مدير فرع المصرف المبلغ ووقع على إيصال بقيمة 305,535,000 دينار عراقي. جرت مناقشة حول كيفية التصرف بالأوراق النقدية المزورة الثلاث مع الوكيل الخاص في بغداد المسؤول عن تحقيقات المفتش العام الذي أوصى بان يحتفظ فريق التدقيق لدى المفتش العام بالأوراق النقدية المزورة كجزء من ملفات المفتش العام المتعلقة بعملية التدقيق هذه.

**التوصيات:** لم يقدم المفتش العام أية توصيات في هذا التقرير.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراجعة المعدات الطبية المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية مع شركة بارسونز غلوبال سرفيسز  
انك، رقم العقد W914 NS-04-D-006  
تقرير المفتش العام رقم SIGIR-06-025، تموز/يوليو 2006

المقدمة: في 25 آذار/مارس 2004، منحت شركة بارسونز ديلاوير انك العقد رقم W914 NS-04-D-006 على أساس الكلفة زائداً مكافأة. في 8 نيسان/أبريل 2005، تبديل اسم المقاول المنفذ بموجب تعديل للعقد إلى بارسونز غلوبال سرفيسز انك (بارسونز). بموجب هذا العقد، طلب من بارسونز إنشاء 150 مركزاً للعناية الصحية الأولية وتزويد وتركيب 156 مجموعة معدات طبية وطب الأسنان لكل واحد من مراكز العناية الصحية الأولية ولأكاديمية التدريب الطبي. بلغت الكلفة النهائية الإجمالية للمعدات حوالي 70 مليون دولار في نيسان/أبريل 2006، أعد المفتش العام تقريره حول مرحلة الإنشاء في هذا العقد وأصدر تقريراً مؤقتاً<sup>308</sup> حول المساءلة المحاسبية يحذر فيه الإدارة الأميركية المعينة من الهواجس المتعلقة بالمساءلة المحاسبية عن واستعمال المعدات الطبية بعد وقت قصير من بدء عملية التدقيق. فيما يلي الهواجس الرئيسية:

- 1- لم توجد خطط مكتوبة لقبول، وتخزين، واستعمال المجموعات الطبية الـ 131 المطلوب ان تسلمها بارسونز في نيسان/أبريل 2006. تجاوزت هذه المجموعات الاحتياجات الحالية لمراكز العناية الصحية الأولية نظراً لأن عدد المراكز المقرر إنشاؤها خُفض من 150 إلى 20 وبسبب عدم إنشاء أكاديمية التدريب الطبي. (التي لم يكن إنشاؤها يُشكّل جزءاً من عقد بارسونز).
- 2- طلبت الحكومة الأميركية التأكد من المساءلة المحاسبية عن المعدات عند تسليمها إلى مستودع وزارة الصحة العراقية في أربيل، بالعراق من جانب بارسونز.
- 3- لم تتمكن الحكومة الأميركية من تأمين الحماية المناسبة والمساءلة المحاسبية عن المعدات المطلوب تخزينها في مستودع عراقي.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**الأهداف:** كانت الأهداف الرئيسية لهذا التدقيق تحديد ما إذا كانت قد جرت المحاسبة الصحيحة للمعدات الطبية لمراكز العناية الصحية الأولية التي يشملها عقد بارسونز W914 NS-04-D-006 وتحديد تأثير خفض عدد مراكز العناية الصحية الأولية المنشأة بوجه خاص. عالج التقرير المسائل التالية:

- أين توجد مجموعات المعدات الطبية ومن هي المنظمات التي تمارس المراقبة المادية على هذه الأصول؟
- كيف ومتى سوف تنقل الحكومة الأميركية المعدات؟
- ما هي "الدروس التي جرى تعلمها" من إدارة وتنفيذ العملية اللا إنشائية والممارسات المتعلقة بالعقد؟

**النتائج:** تم تحديد مكان عشرين مجموعة من بين الـ 151 مجموعة من المعدات الطبية التي تم شراؤها في مواقع 20 مركزاً للعناية الصحية الأولية، التي أنشأتها بارسونز بالكامل أو جزئياً، في 15 آذار/مارس 2006، نقلت مجموعات معدات طبية لستة مراكز للعناية الصحية الأولية مع مرافقها إلى الحكومة العراقية. ولا زالت 14 مجموعة من المعدات الطبية لمراكز العناية الصحية الأولية في عهدة الحكومة الأميركية. قرر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، بالتنسيق مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، عدم تخزين أية مجموعات معدات طبية في مستودع وزارة الصحة بل الطلب من شركة بارسونز تسليم كافة المجموعات الـ 131 الإضافية لأي مستودع تشرف عليه الحكومة الأميركية في أبو غريب، العراق ويديره مقال، هو بابليك ويرهاوسنغ كومباني لوجستيكس (PWC). خفف هذا القرار الهواجس التي أثارها المفتش العام في تقريره المؤقت حول سلامة المعدات في حال تم تخزينها في مستودع عراقي.

في 10 أيار/مايو 2006، أجرى المفتش العام جرداً مادياً على مجموعات المعدات الطبية التي سلمتها بارسونز إلى مخزن المقال المذكور. وهكذا، يبحث هذا التقرير بعدد ووضع مجموعات المعدات الطبية الـ 71 التي فحصها المفتش العام خلال عملية الجرد. مع أن بارسونز سلمت بالكامل أو جزئياً مجموعات المعدات الطبية الـ 71 إلى مستودع أبو غريب، فقد وجد المفتش العام أن الحكومة الأميركية لم تطبق إجراءات محاسبية ملائمة في استلام، وقبول، أو تخزين هذه المجموعات لدى

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

وصولها إلى المستودع. ولم تتخذ القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان ولا مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أية خطوات لتأمين قيام مندوب حكومي أميركي بجرّد، وفحص، واستلام، ومحاسبة مجموعات المعدات الطبية التي سلمتها بارسونز إلى مستودع المقاول بابليك ويرهواوسينغ كومباني (PCW).

لم تفوض لا القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان ولا مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مسؤولية استلام وقبول عقد بارسونز إلى أي ممثل مخول للحكومة الأميركية وكانت النتيجة عدم تنفيذ أي عملية رسمية حكومية للقبول، والفحص، والاستلام عندما وصلت المعدات إلى المستودع. وهكذا كان في عهدة الحكومة الأميركية 71 مجموعة معدات طبية كاملة أو جزئية لمراكز العناية الصحية الأولية كانت قد سلمتها بارسونز إلى المستودع بحلول 10 أيار/مايو 2006، ولكن الحكومة الأميركية لم تضع أبداً نظاماً محاسبياً ملائماً للمعدات ولا تعرف بالكامل نوع، وكميات، وحالة بنود المعدات التي جرى استلامها.

لاحظ المفتش العام أن 33 من أصل 71 مجموعة (نسبة 46%) التي تم استلامها وتخزينها في المستودع كانت تشكو من بعض الأضرار المرئية أو نواقص أخرى لحظتها شركة بابليك ويرهواوسينغ عند وصولها. ولأن هذه الصناديق لم تفتح أو تفحص محتوياتها لا يعرف ما إذا كانت المعدات داخلها قد تضررت. في 11 حزيران/يونيو 2006، أشار النظام الآلي لمستودع الشركة المذكورة أن بارسونز سلمت 115 مجموعة معدات بالكامل أو جزئياً إلى المستودع في أبو غريب.

نسق مكتب إدارة إعمار العراق (IRMO) مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA)، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) للحصول على تمويل لمواصلة الإنشاء لمراكز العناية الصحية الأولية الإضافية التي لم تنجزها بارسونز. كانت مجموعات المعدات الطبية مخصصة لاستعمالها في هذه المراكز بعد أن يكتمل إنشاؤها. يتوقع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أن يتم تخصيص المجموعات المخزونة في المستودع إلى تلك المراكز الصحية المتبقية بعد أن يكتمل إنشاؤها وأن يتم توزيع أية مجموعات معدات متبقية على مراكز صحية أو مستشفيات طبية حسب الضرورة. لا توجد حتى الآن أي خطة كتابية رسمية مفصلة تضع نظام توزيع محدد لكافة المجموعات الـ 131 التي سوف تسلم إلى مستودع شركة بابليك ويرهواوسينغ كومباني لوجستيكس (PWC).

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يناقش هذا التقرير درساً مهماً جرى تعلمه لتطبيقه على العقود في المستقبل. يجب الأخذ بالاعتبار بعناية أكبر تأثير التغييرات في شروط العقد على الاحتياجات التشغيلية والمحاسبية. كما يعالج هذا التقرير الهواجس حول الضمانات للمعدات الطبية، والتدريب من قبل بارسونز على المعدات الجديدة ودقة المعلومات المالية حول المصاريف المتعلقة بالمعدات المسجلة في نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (CEFMS).

**أعمال الإدارة:** اتخذت الإدارة خطوات لمعالجة بعض المسائل التي حددها المفتش العام خلال إجراء عملية التدقيق:

- في 4 نيسان/أبريل 2006، اتخذ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج GRD-PCO بالتنسيق مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-1/A) قراراً ينص على عدم تسليم شركة بارسونز لأية مجموعات من المعدات الطبية إلى مستودع وزارة الصحة في أربيل بالعراق.
- يواصل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق التنسيق مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج للحصول على تمويل لمواصلة إنشاء المراكز الصحية المتبقية، ولوضع خطة لتوزيع المجموعات الـ 131 التي سوف تخزن في مستودع شركة بابلتيك ويرهأوسينغ كومباني لوجستيكس (PWC).

**التوصيات:** قدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق التوصيات التالية:

- 1- استمرار مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بالعمل مع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) لوضع خطة مكتوبة شاملة لاستعمال ونقل كافة المجموعات الطبية الـ 131 المخزونة في المستودع.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- 2- يجب أن ينفذ اللواء القائد، لسلح الهندسة، فرقة منطقة الخليج الأعمال التالية:
- بالتنسيق مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، أن ينظم في أقرب وقت ممكن عملية جرد وفحص كاملة لكافة المعدات الطبية المخزونة حالياً في مستودع شركة بابلوك ويرهوسنغ كومباني لوجستيكس (PWC) وأن يعد بعد إكمال هذه العملية، قائمة بالبنود الناقصة أو المتضررة.
  - التنسيق مع القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) أن يؤمن وجود ممثل خبير من شركة بارسونز أو من مصنع المعدات خلال فحص حالة المعدات نظراً للطبيعة الحساسة والتخصصية للمعدات الطبية.
  - أن ينظم التسجيل الصحيح للمعدات الطبية التي تم جردها في نظام إدارة أملاك الحكومة الملائم.
- 3- أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أيضاً بأن يقوم اللواء القائد، القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان:
- بالتنسيق مع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، لتنظيم عملية رسمية لفحص، وجرّد، واستلام المعدات الطبية المزودة من شركة بارسونز التي يستمر تسليمها إلى مستودع شركة بابلوك ويرهوسنغ كومباني لوجستيكس (PWC).
  - بالتنسيق مع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، للحصول على قائمة جرد كاملة بكافة بنود المعدات الطبية المخزونة حالياً في مستودع شركة بابلوك ويرهوسنغ كومباني لوجستيكس (PWC) واتخاذ إجراءات ملائمة لاستعادة ثمن كافة البنود التي تكون ناقصة أو متضررة من شركة بارسونز.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- بالتنسيق مع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، للعمل مع مصنعي المعدات الطبية والضامنين الفرعيين لجودتها لتوضيح وضع كفايات المعدات.

**تعليقات الإدارة:** وافق بصورة عامة مسؤولون في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، القيادة المشتركة لعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) على النتائج والتوصيات، كما جرت معالجة التعليقات المستلمة على مسودة هذا التقرير في التقرير النهائي حسب ما يلزم، ويجري على قدم وساق تطبيق التوصيات، كانت التعليقات المستلمة متجاوبة بالكامل.

**مراجعة إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمشروع مستشفى طب الأطفال في البصرة**  
التقرير رقم SIGIR-06-026، تموز/يوليو 2006

**المقدمة:** كجزء من برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق عهد إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تنفيذ مشروع إنشاء مستشفى حديث لطب الأطفال سعة 50 سريراً لتحسين نوعية العناية ورفع متوسط العمر المتوقع للنساء والأطفال في العراق. في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، خصص الكونغرس مبلغ 50 مليون دولار لهذا المشروع من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). وبدورها وقعت الوكالة مذكرة تفاهم مع مشروع فرص الصحة للبشر في كل مكان (هوب) (HOPE). تنص هذه المذكرة على أن يتولى مشروع هوب مسؤوليته تزويد قسم مهم من معدات المستشفى وتأمين تدريب الموظفين الطبيين والإداريين. نزولاً عند طلب وزارة الصحة، تم تعديل نطاق العمل في تموز/يوليو 2005، بزيادة عدد الأسرة إلى 94 ورفع مستوى المستشفى ليصبح مركزاً لعطب الأورام السرطانية. لم يطلب أي تمويل إضافي من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ولم ينتج عن هذا التغيير تمديد البرنامج الزمني للإنجاز.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أمر عمل لإنشاء المستشفى في آب/أغسطس 2004، إلى شركة بكتل ناشيونال انك (بكتل) وباشرت بكتل بتنفيذ النشاطات الأولية بضمنها إعداد موقع العمل ومنحت عقداً من الباطن للتصميم والبناء بمبلغ 37 مليون دولار في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2004. فرض أمر العمل على بكتل إنجاز المستشفى بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2005. لكن تأخر إنجاز المشروع عدة مرات خلال السنة التالية. الغرض من هذه المراجعة هو تحديد فعالية فرق التعاقد والإدارة الأميركية للمشروع في إنجاز هذا المشروع.

**الهدف:** أعلن عن بدء هذه المراجعة في 12 نيسان/أبريل 2006، بهدف تقييم إدارة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لمشروع مستشفى طب الأطفال في البصرة. فيما يلي أهداف هذا التدقيق:

- هل لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) سياسات وإجراءات وأنظمة مراقبة إدارية فعالة لتحقيق النتائج المتوقعة من المشروع؟
- هل لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أنظمة مراقبة مالية ملائمة للرصد الفعال للمشروع ولجمع ورفع التقارير حول الكلفة اللازمة لإنجازه؟
- هل لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) عمليات إدارية فعالة لرفع التقارير بغية تأمين الشفافية الفعالة للكلفة، والبرنامج الزمني للتنفيذ، ومستوى الأداء؟

في 26 آذار/مارس 2006، أبلغت شركة بكتل، إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بأن التاريخ المُقدر للإنجاز قد تأخر إلى 31 تموز/يوليو 2007، وإن الكلفة المقدرة للإنجاز ارتفعت إلى 98 مليون دولار تقريباً بسبب تأخيرات في المشروع إعادة توزيع تخصيصات الاكلاف غير المباشرة. علم المفتش العام لإعادة إعمار العراق بوضع هذا المشروع بعد بدء المراجعة وغيّر الأهداف لتحديد أسباب تأخير إنجاز المشروع والاكلاف المتزايدة. لذلك تم تعديل مراجعة المفتش العام للإجابة على الأسئلة التالية:

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- هل لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) عمليات فعالة لتعقب ورفع التقارير حول البرنامج الأمني لإنجاز مشروع مستشفى طب الأطفال في البصرة؟
  - هل لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) عمليات فعالة لتعقب ورفع التقارير حول كلفة مشروع مستشفى طب الأطفال في البصرة إلى الكونغرس وإلى رئيس البعثة؟
  - هل لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) سياسات، وإجراءات، وأنظمة مراقبة إدارية فعالة لتحقيق النتائج المتوقعة من المشروع؟
- النتائج:** كانت التقارير عن وضعية المشروع التي استلمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) من المهندس المخصص للعمل في الموقع من جانب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وشركة بكتل، المقاول الرئيسي للمشروع، تُعَيَّن بانتظام حالات التأخير في تنفيذ مشروع مستشفى طب الأطفال في البصرة. لكن لم يتم التحليل الفعال لهذه المعلومات أو إدخالها في التقارير المرسلة إلى وزارة الخارجية بموجب القسم 2207، في أو تقارير تقييم المشروع<sup>309</sup> وعلى وجه التخصيص:
- بسبب الهواجس المتعلقة بأداء المقاول من الباطن، أعلنت بكتل في تشرين الأول/أكتوبر 2005 ، انها تجري تقييماً خاصاً للبرنامج الزمني لإنجاز المشروع.
  - في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2005، ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي العامل في الموقع ان المشروع متأخر بمقدار 111 يوماً عن التاريخ الزمني لإنجازه في حين ذكر المقاول الرئيسي في تقريره حصول تأخير لمدة 45 يوماً. لكن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لم تذكر ذلك في كلا التقريرين، أي تقرير كانون الثاني/يناير 2006 إلى وزارة الخارجية، بموجب القسم 2207 لشهر كانون الثاني/يناير 2006، أو في تقرير تقييم المشروع.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- من 2 كانون الثاني/يناير إلى 22 آذار/مارس 2006، ذكرت بكتل في تقريرها وجود تأثيرات على البرنامج الزمني لإنجاز المشروع بسبب تأخر بين 25 و 77 يوماً. تفاوت عدد أيام التأخير حسب شركة بكتل بينما كان تعمل مع المقاول من الباطن لوضع خطط لتعويض التأخير.
- في آذار/مارس 2006، أجرى مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) "تقييماً بدون إشعار" لمستشفى طب الأطفال في البصرة، وحوالي 14 آذار/مارس 2006، خمن تاريخ الإنجاز في حزيران/يونيو 2006.
- في 26 آذار/مارس 2006، نشرت بكتل تقييمها الخاص الذي وصف المشروع على أنه متأخر بمقدار 273 يوماً عن التاريخ الزمني المقرر لإنجازه، أي تأخير بمقدار 197 يوماً عن مدة التأخير التي كانت مذكورة في تقريرها الصادر في 22 آذار/مارس 2006.
- في آذار/مارس 2006، ذكر المدير الذي عينته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في الموقع في تقريره الهواجس بشأن التاريخ الزمني. لكن في تقرير نيسان/أبريل 2006، المرفوع إلى وزارة الخارجية بموجب القسم 2207 لم تبلغ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن وجود أية مشاكل فيما يخص التاريخ الزمني لإنجاز المشروع.
- بعد انقضاء أسبوعين، أكدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أخيراً في تقرير تقييم المشروع لشهر نيسان/أبريل 2006، ان المشروع متأخر بمقدار 273 يوماً وأن التاريخ المُقدر لإنجازه أصبح 31 تموز/يوليو 2007.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

استناداً إلى مسؤول التعاقد في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) فإن التأخيرات سببتها عدة عوامل، كأخطاء في التصاميم المقدمة من المقاول من الباطن، وعدم تشديد المقاول من الباطن على نشاطات المسار الحرج وهواجس الأمن، التي لم تذكرها التقارير لأن المقاول قدم خططاً للتعويض عن التأخير. نتيجة ذلك، اعتقدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن بالإمكان الالتزام بالتاريخ المُقدّر للإكمال. لكن، استناداً إلى وثائق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، نفذ المقاول ثلاث خططاً للتعويض عن التأخير حتى كانون الأول/ديسمبر 2005، ولكن لم تنجح أي خطة منها في التعويض عن الوقت الضائع. ورغم ذلك، لم تذكر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في تقاريرها أية هواجس عند استمرار المشروع بالتأخر عن البرنامج الزمني المقرر لإنجازه.

رغم أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مسؤولة عن إنشاء المستشفى، لم يتم شمل تركيب المعدات الطبية في البرنامج الزمني المُقدّر لإنجاز المشروع أو لتكاليفه. واستناداً إلى مسؤول في مشروع هوب، لن يبدأ التركيب النهائي لبعض المعدات الطبية قبل أن تكتمل أعمال الإنشاءات، الأمر الذي سوف يؤخر أكثر تاريخ وضع المستشفى في الخدمة الفعلية. لم يعتقد مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق أن المطلوب من الوكالة تعقب أو إعداد تقارير حول المعدات الطبية. المطلوب من مشروع هوب تزويد ما يقرب من 30 مليون دولار من المعدات والتدريب وذكر مدير مشروع هوب في تقريره بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2006، أن مشروع هوب مستعد لتلبية كافة تعهداته في الوقت المناسب فيما يخص المعدات والنوعية والكمية المطلوبتين لدعم مركز للعناية الصحية الثالثة للأطفال من أحدث طراز. الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مسؤولة عن إبقاء الكونغرس ورئيس البعثة ملمين بدقة بوضع المستشفى. ذكر نائب رئيس البعثة في تقاريره أن تاريخ الإكمال الذي ذكرته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في تقاريرها لا يعكس حقيقة تسليم مشروع جاهز للعمل بضمنه المعدات الطبية.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الأنظمة والعمليات المحاسبية لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) غير كافية وفشلت في التحديد الدقيق لتكاليف مشروع المستشفى والإبلاغ عنه إلى رئيس البعثة والكونغرس. في تقرير نيسان/أبريل، 2006، بموجب القسم 2207، إلى الكونغرس، ذكرت الوكالة أن مشروع المستشفى سوف يكلف عند إنجازه مبلغ 50 مليون دولار مع أن بكتل قدرت الكلفة بما لا يقل عن 98 مليون دولار. ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في تقاريرها المبلغ الأقل لاعتقادها بعدم وجود مطلب ينص على شمول مبلغ 48 مليون دولار الذي يمثل التكاليف غير المباشرة للمقاول. رغم أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق لم يدقق السجلات المالية للوكالة، من المحتمل أن تكون هناك عناصر كلفة أخرى لم تذكر في التقارير، الأمر الذي يمكنه رفع التكاليف أكثر. تشمل هذه العناصر الحصة الصحيحة من كلفة "اتفاقية خدمة الوكالة المشاركة" المعقودة في أيار/مايو 2003، بين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وسلاح الهندسة في الجيش الأمريكي.

استناداً إلى بيانات الكلفة التي حصل عليها المفتش العام من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وبطل البنية الحالية للإدارة والتعاقد، سوف تتراوح الكلفة الفعلية للمشروع الجاهز للاستعمال ما بين 149.5 و169.5 مليون دولار، بضمنها تكاليف المعدات الطبية، وإدماج المعدات في المستشفى، وتدريب موظفي المستشفى والإدارة، وتمويل مواد الاستدامة الأولية، والمشتريات الأولية للتجهيزات الطبية المستهلكة. قامت دراسة تعاقدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على إجرائها باستكشاف خيارات أخرى مستقبلية للتعاقد والإدارة تكون لديها القدرة على تخفيض التكاليف. يعتقد المفتش العام أن التحري عن أساليب تعاقد بديلة يستطيع أيضاً أن يخفض التكاليف.

علاوة على ذلك، يعتقد المفتش العام أن المشروع سوف يحتاج ما بين 69.5 و89.5 مليون دولار كتمويل إضافي كي يكتمل. يستند هذا الاعتقاد على كلفة تقديرية لإنجاز المشروع تتراوح ما بين 149.5 و169.5 مليون دولار، ناقصاً مبلغ 50 مليون دولار من تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق و30 مليون دولار من مشروع هوب. لكن المفتش العام حذر أيضاً من أنه لا تتوفر حتى الآن صورة واضحة لمراقبة البرنامج الزمني، والأمن، ونوعية الإنشاءات، واستعمال خيارات بديلة للتعاقد والإدارة، التي تؤثر على الكلفة الحقيقية للإنجاز.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أعيق الإشراف على البرنامج الزمني وإدارته وعلى كلفة مشروع مستشفى الأطفال بسبب غياب إدارة فعالة للبرنامج والإشراف الفعال عليه من قبل وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). إن رئيس البعثة مسؤول عن مراقبة وتوجيه كافة برامج المساعدات الأميركية ولكنه لم يضع بنية إدارية لينفذ هذه المسؤولية. كما أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لم تضع بنية ملائمة لإدارة البرنامج. وعلى وجه التخصيص من أجل الإشراف على كامل برنامج الإعمار بقيمة 1.4 مليار دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتنفيذ حوالي 20 مشروع متوزع على 8 قطاعات<sup>319</sup>. اعتمدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على ضابط عقود إداري واحد وعلى ضابط فني مطلع واحد. لم تعين الوكالة أبداً مدير برنامج يملك المسؤولية الحصرية عن مشروع المستشفى ولم تؤسس أبداً مكتباً لأداء برنامج المستشفى.

**أعمال الإدارة:** في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2006، اتخذ نائب رئيس البعثة ومدير إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) عدداً من الخطوات لمراقبة العقد. وفي 19 أيار/مايو 2006، طلب نائب مدير مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن "تصدر أمراً إلى مقاولها بإيقاف العمل". في 6 حزيران/يونيو 2006، أمر نائب رئيس بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومدير إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) بأن تزود معلومات محددة حول: (1) الكلفة الحقيقية والبرنامج الزمني لإنجاز المشروع (حدد نائب رئيس البعثة الإنجاز على أنه يعني مستشفى عامل بالكامل)؛ و(2) ما قد يمكن تنفيذه باستعمال مبلغ الـ 50 مليون دولار المخصص عندما تكون التكاليف مقابل مبلغ 50 مليون دولار هذا قد استحققت بالكامل؛ و(3) الخيارات المتوفرة لإكمال المشروع بضمنها خيارات التحويل، والتعاقد، وإدارة المشروع، والإشراف عليه. في 14 حزيران/يونيو 2006، أمر مدير مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMO)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مجدداً بإصدار الأمر إلى شركة بكتل ناشيونال إنك بأن توقف فوراً أعمال الإنشاءات باستثناء تلك اللازمة لوضع الموقع تحت إشراف وكيل، والبدء بتسريح العاملين في موقع المشروع.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

**التوصيات:** أوصى المفتش العام لإعمار العراق بأن ينفذ سفير الولايات المتحدة في العراق الأعمال التالية:

- 1- الطلب من مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في العراق:
  - أن يصدر أمر وقف العمل إلى شركة بكتل ومقاوليها من الباطن إلى أن يتم وضع الخطط، والموارد والعمليات الكافية لتأمين إنجاز مشروع ناجح.
  - أن يعد تقريراً حول المشروع بمجمله، بضمنه نشاطات مشروع هوب، ضمن تقرير القسم 2207.
  - أن يزود مدير مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMO) بمعلومات دقيقة، وكاملة وفي الوقت المناسب حسب ما يكون لازماً لتأمين الإشراف المستقل على المشروع.
- 2- الطلب من مدير مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMO) ومدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في العراق تنفيذ الأعمال التالية:
  - إعداد تقرير بسرعة حول الأجوبة إلى الأسئلة التي طرحها نائب رئيس البعثة في 6 حزيران/يونيو 2006.
  - دراسة الأساليب البديلة للتعاقد والإدارة لإنجاز المشروع.
  - إنشاء بنية إدارية لتأمين نجاح المشروع.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يخطط المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإجراء مراجعة للعقد الإجمالي الذي منحتة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) إلى شركة بكتل وكافة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تديرها الوكالة بغية تحديد ما إذا كان قد تم حصول تقارير مماثلة.

**تعليقات الإدارة:** استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق استجابة موحدة من رئيس البعثة الأميركية في العراق على مسودة هذا التقرير. وافقت البعثة على كافة التوصيات وأبلغت المفتش العام أن السفير أنشأ مجموعة أساسية لإعادة الإعمار وترأسها، بحيث تشمل كافة الوكالات الأميركية المشاركة في إعادة الإعمار. صممت المجموعة الأساسية لإعادة الإعمار خطة لإكمال المشروع الذي نقلت إليه إدارة برنامج ومشروع مستشفى الأطفال في البصرة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) إلى مكتب المشاريع والقعود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-CPO). تخطط فرقة منطقة الخليج لإنشاء:

- مكتب خاص للمشاريع في البصرة تديره فرقة منطقة الخليج مع ممثلي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومشروع هوب.
- تجهيز الإدماج للمستشفى ومعدات تزوده فرقة منطقة الخليج لتأمين مزامنة الجهود.
- إضافات إلى ملاك إدارة البرنامج في مركز قيادة فرقة منطقة الخليج لتأمين وسائل المراقبة الملائمة خلال عملية التنفيذ.

يعتبر المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن هذا العمل وغيره من الأعمال المخطط تنفيذها استجابت بالكامل لتقرير المفتش العام.

## مسودات التقارير الصادرة

أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق مسودتي تقارير تدقيق حتى تاريخ إصدار هذا التقرير.

صفحة وقائع: إدارة ومسؤوليات المنظمات الحكومية الأميركية في نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR-06-022

كان الهدف من هذه المراجعة تحديد أدوار ومسؤوليات كل منظمة حكومية أميركية رئيسية لها نشاطات مبرمجة، تشغيلية و/أو إشرافية مالية في مجال إغاثة وإعادة إعمار العراق. كانت أهداف المفتش العام تحديد ما يلي:

- من هي المنظمات الحكومية الأميركية المخولة القيام بأدوار في حقل نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق، ومدى تعلق أدوارها بالمنظمات أخرى، وكيف يتم تنسيق السياسات، والإجراءات، والنشاطات بين المنظمات.
- من هي المنظمات الحكومية الأميركية التي لا تملك دوراً رئيسياً لكونها تزود الموظفين ضمن نطاق هذا الجهد.
- مبلغ ونوع التمويل المخصص لكل منظمة ولأي غرض.
- إعداد تقارير حول أداء كل منظمة.
- ما إذا كانت المنظمات قد وضعت خططاً للتوقف عن العمل أو التحول.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

التعاقد في إعادة إعمار العراق: التصميم والبناء مقابل التعاقد المباشر  
التقرير رقم SIGIR-06-027

كان الهدف من هذا التقييم فهم كيفية تنفيذ عقود الإنشاءات الرئيسية في العراق. قارن المفتش العام بين نظامي التسليم الرئيسيين المستعملين للمشاريع في العراق: التصميم والبناء أو التعاقد المباشر، مقابل الممارسات الرئيسية والصناعة الأميركية بغية تحديد الظروف التي تعزز أو تقيد إمكانية نجاحها.

### عمليات التدقيق الجارية

مراجعة أوامر المهمات الإدارية لعقود إعادة إعمار العراق  
التقرير رقم SIGIR-2005-019

بوشر بتنفيذ هذا التدقيق لتقييم فعالية إدارة المشاريع وأعمال الرصد والمراقبة التي يمارسها مسؤولو العقود الإدارية. على وجه التخصيص، فإن أهداف هذا التدقيق هي تحديد المدى الذي:

- تغيرت فيه أوامر المهمات الإدارية من مقاول تصميم وبناء إلى مقاول آخر.
- حققت أوامر المهمات الإدارية الغرض المقصود، أي معرفة التكاليف الإدارية الثابتة لمقاولي التصميم والبناء.
- أثرت الفترات المضافة أو المخصصة لأداء العقود وأوامر المهمات على قيمة كلفة أمر المهمة الإدارية.
- أثر تخفيض نطاق المشاريع على ضرورة تضمين تكاليف إدارية معينة في أمر المهمة الإدارية.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراجعة عمليات وإجراءات إقفال العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)  
التقرير رقم SIGIR-6006

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بضمنها أوامر المهمات، والمئج، والاتفاقات التعاقدية) يتم إقفالها في الوقت المناسب واما إذا كانت تلتزم بإحكام القانون الفدرالي للملك (A) 1 4808 وغير ذلك من القوانين، والسياسات، والإجراءات المعتمدة.

مراجعة شركة دين كورب، العقد رقم S-LMAQM-C-0030 وأمر المهمة 0338: دعم برنامج تدريب قوات الشرطة العراقية ومعداته  
التقرير رقم SIGIR 6017

سوف تركز هذه المراجعة بصورة أولية اهتمامها على المسائل التالية:

- ما هي الواجبات، والتكاليف، والالتزامات المحتملة المترافقة مع أمر المهمة 0338 وما هي أنظمة المراقبة الموضوعية؟
- ما هو وضع الملكية للمواد المشتراة بموجب أمر المهمة 0338؟
- ما هو وضع إنشاء مرافق لدعم برامج تدريب قوات الشرطة في المحافظات؟

مراجعة المخططات والعملية المتبعة لحماية استثمارات الحكومة الأميركية عند تقرير إنهاء برنامج مراكز العناية الصحية الأولية الذي تنفذه شركة بارسونز  
التقرير رقم SIGIR 6018

سوف تُقيم هذه المراجعة الأعمال التخطيطية والتنفيذية المتخذة من الحكومة الأميركية لإنهاء برنامج مراكز العناية الصحية الأولية الذي تنفذه بارسونز فيما يخص اتخاذ قرارات فعالة، وكفاءة، ومقتصدية. كما سوف يعالج المفتش العام أية دروس تم اكتسابها. تمثل هذه المراجعة تغييراً في أهداف المراجعة الأصلية لإعلان المشروع. أدخل هذا التعديل للتزويد الأفضل للمراجعة والتوصيات الفعالة للمدير الحكومي الأميركي المسؤول عن هذا البرنامج.

### مراجعة المساءلة المحاسبية لصندوق الحكومة العراقية المؤقتة

سوف تحدد هذه المراجعة أصل هذا الصندوق، والاستعمال التاريخي لأمواله، ووضعيته الحالية، ومن هو القيم الحكومي الأميري الحالي على هذا الصندوق. كما سوف يقيم المفتش العام أيضاً مدى ملائمة إجراءات المساءلة المحاسبية وأنظمة المراقبة المتبعة في هذا الصندوق.

### مراجعة القدرة اللوجستية لقوات الأمن العراقية

التقرير رقم SIGIR 6020

طلب رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي بأن يراجع مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GOA) والمفتش العام القدرات اللوجستية لقوات الأمن العراقية (ISF). تفرض مخططات ومسؤوليات المفتش العام في هذا المجال، إضافة إلى تعقيد هذه المسألة، والعدد الكبير للهيئات المحتمل مشاركتها في تنفيذ هذه المراجعة للبرنامج والتدريب اللوجستي لقوات الأمن العراقية، على المفتش العام لإعادة إعمار العراق وعلى المفتش العام في وزارة الخارجية إجراء هذه المراجعة بصورة مشتركة وبالتنسيق مع مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية. يجري أيضاً داخل وزارة الدفاع تنسيق هذه المراجعة مع وكيل وزير الدفاع للوجستيات والاستعداد التجهيزي، ومع المفتش العام لدى القيادة الوسطى الأميركية في القوات المتعددة الجنسيات، وموظفي التدقيق للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق. وكما أمر رئيس اللجنة، ووافقت على ذلك المنظمات المذكورة أعلاه سوف يتم تنسيق هذه المراجعة إلى الحد الأقصى الممكن بغية تأمين الاستعمال الأمثل للموارد والتقليل إلى الحد الأدنى من الازدواجية في الجهود المبذولة من فرق المراجعة.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراجعة أسلحة قوات الأمن العراقية التي زودتها وزارة الدفاع الأميركية  
التقرير رقم SIGIR 6021

طلب رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي إجراء هذه المراجعة التي تهدف إلى (1) تحديد أنواع، نوعيات وكميات الأسلحة المزودة إلى قوات الأمن العراقية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؛ و(2) تحديد مدى قدرة قوات الأمن العراقية على تأمين صيانة هذه الأسلحة بصورة مستقلة.

متابعة الأعمال التصحيحية المرتبطة بتوصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق المتعلقة بالمساءلة  
المحاسبية لصندوق تنمية العراق  
التقرير رقم SIGIR 6025

سوف تقيم مراجعة المتابعة هذه الأعمال التي قام بها ممثلو الحكومة الأميركية بشأن التوصيات التي وردت في تقارير تدقيق سابقة أعدها المفتش العام حول محاسبة العقود، والمنح، والمعاملات النقدية باستعمال أموال صندوق تنمية العراق. كما سوف يراجع المفتش العام أيضاً العمل المنفذ بموجب العقد رقم W91GXQ-05-C-0014 الذي مُنح استجابة لتوصيات المفتش العام في التعرف على السجلات المالية والوثائق الأخرى المتعلقة بالعقود الممولة من صندوق تنمية العراق. سوف يتم توثيق نتائج هذه المتابعة في تقرير تدقيق ويبلغ بصورة موجزة إلى مجلس الاستشارات والرصد الدولي للعراق.

المراجعة المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): الالتزامات غير المسددة  
رقم التقرير رقم SIGIR 6026

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق تحديد مبلغ الالتزامات غير المسددة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وما إذا كانت الوكالات الأميركية المسؤولة عن مشاريع إعادة الإعمار في العراق قد وضعت أنظمة مراقبة إدارية ملائمة للالتزامات غير المسددة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 1 (IRRF-1) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 2 (IRRF-2). ينوي المفتش العام الإجابة على الأسئلة التالية:

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- كم تبلغ الأموال المتبقية على شكل التزامات غير مسددة؟
- هل جرى إلغاء الالتزامات، أو التعهدات المتعلقة بالالتزامات غير المسددة والأموال المتعهد بتسديدها لإنجاز المشاريع، وهل تم نقلها لتغطية احتياجات أخرى غير ممولة؟
- ما هي أنظمة المراقبة الإدارية الموضوعة لرصد الالتزامات غير المسددة؟

### المراجعة المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: الدفعات غير المتكافئة التقرير رقم SIGIR 6027

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق تحديد مبلغ الدفعات غير المتكافئة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وما إذا كانت وكالات الحكومة الأميركية قد وضعت أنظمة مراقبة ملائمة على الدفعات غير المتكافئة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم 1 وصندوق إغاثة وعادة إعمار العراق رقم 2. ينوي المفتش العام الإجابة على الأسئلة التالية:

- كم تبلغ قيمة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي حُددت على أنها دفعات غير متكافئة؟
- ما هي وتيرة مراجعة المسؤولين الحكوميين للدفعات غير المتكافئة ومن يقرر ما إذا كانت الدفعة يجب ان تعتبر بمثابة نفقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- هل جرى التحديد اللاحق للدفعات غير المتكافئة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أنها تعود لمشاريع أخرى ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- ما هي أنظمة المراقبة الإدارية الموضوعة لإزالة وتسوية الدفعات غير المتكافئة؟

مراجعة الإتفاق بموجب عقد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مع شركة بكتل وتسجيل وإعداد تقارير التكاليف المترافقة  
التقرير رقم SIGIR 6028

هدف هذه المراجعة هو التحديد، بالتفصيل، للتكاليف التي تكبدها المقاول في إنجاز العمل بموجب عقود مختارة منحتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لمشاريع إعادة إعمار العراق كما الأساليب المستعملة لتسجيل وإعداد تقارير التكاليف المترافقة. ينوي المفتش العام الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو تفصيل الكلفة المضمنة في الفواتير والوثائق الاسنادية التي قدمتها شركة بكتل للحكومة؟
- ما هي التكاليف التي تكبدتها بكتل في تنفيذ واجباتها التعاقدية، بضمنها كلفة المواد، الأيدي العاملة، المصاريف العامة، والأمن، والعقود من الباطن، وكل التكاليف الأخرى؟
- كم يبلغ عدد طبقات العقود من الباطن التي منحتها بكتل لتنفيذ العمل المتعاقد عليه؟
- ما هي أنواع العقود (سعر ثابت، زائداً الكلفة، أو ترتيب آخر) التي استعملت في منح العقود من الباطن، وما هي التكاليف التي تمت فوترتها على المستوى التالي للمقاول من الباطن عند كل طبقة من التعاقد من الباطن؟
- ما هي الرسوم الإدارية التي فرضتها الوكالة المتعاقدة؟



### أمر المهمة 130 لمراجعة برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) التقرير رقم SIGIR-6029

طلب مكتب رئيس البعثة، السفارة الأميركية في العراق، إجراء هذه المراجعة. الهدف الإجمالي منها هو تحديد ما إذا كانت الحكومة الأميركية تستلم الخدمات المدفوعة ثمنها بموجب برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني، وما إذا كان الدعم المزود معقولاً، وفعالاً بالنسبة للكلفة. مُنح أمر المهمة 130 لتزويد خدمات ضرورية لدعم، وتشغيل، وصيانة سيارات رئيس البعثة وضباط القوات المتعددة الجنسيات في العراق في السفارة الأميركية في العراق. سوف يراجع المفتش العام مجالين من الخدمة هما بالأخص (1) خدمة وصيانة السيارات، و(2) شراء الوقود، وتسليمه، وتسعييره. سوف تجيب عملية التدقيق على الأسئلة التالية:

- هل أن كافة الاحتياجات، بضمنها تلك التي بادر بها المقاول مصدقة بصورة صحيحة.
- هل تنفذ عملية مراجعة صحيحة وملائمة لكافة الأعمال؟
- هل يقدم المقاول فواتير يمكن التدقيق فيها؟
- هل يتم تقييم كافة الأعمال بصورة صحيحة طبقاً للمعايير؟
- هل توجد أنظمة مراقبة ملائمة للأعمال المترافقة مع أمر المهمة هذا؟
- ما هي "الدروس المستخلصة" من إدارة وتنفيذ عملية وممارسات عقد الخدمة المتعلقة بأمر المهمة هذا؟

بالإضافة إلى ذلك، سوف يُقيّم المفتش العام ملائمة مواصلة ترتيبات عقد من نوع برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) لخدمات مختارة عندما تنتقل السفارة الأميركية في العراق إلى مجمعها الجديد. للإغراض التقارنية، سوف يفحص المفتش العام خدمات مماثلة تم تنفيذها، بالترافق مع تكاليفها المتكبدة، والتي كانت الوكالات الأميركية المسؤولة عن كل منطقة بموجب عقود سبقت برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني، إضافة إلى خدمات الدعم المعيشي المماثلة المزودة بموجب عقود أخرى في العراق.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مراجعة جهود المنظمات الحكومية الأميركية في إنشاء فرق إقليمية لإعادة الإعمار في العراق  
التقرير رقم SIGIR-6031

الأهداف الإجمالية هي (1) تحديد ما إذا كانت الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار (PRTs) تتمتع بالسلطة الكاملة، مجهزة بموظفين وبموارد تمكنها من تنفيذ مهماتها؛ و(2) تحديد أية حواجز أخرى تُعيق تنفيذ مهمة الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار. على وجه الخصوص، سوف تجيب عملية التدقيق على الأسئلة التالية:

- هل تتوفر موارد مالية وبشرية كافية لدعم مهمة الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار؟
- كيف تؤثر هواجس الأمن على عمليات الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار؟
- هل تخطط بصورة فعالة المنظمات المشاركة وتنسق برامجها ودعمها التشغيلي؟

الدروس المستخلصة من التحديات الإدارية والتنظيمية التي واجهت صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق  
التقرير رقم SIGIR 6032

يكمل هذا التقرير مراجعة المفتش العام رقم التقرير SIGIR 6012 حول كيف تم توزيع الأدوار والمسؤوليات لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. سوف يحدد هذا البحث الممارسات الرئيسية التي يمكن اعتمادها لإرشادات التفاعل بين منظمات متعددة مستقبلاً لأداء مبادرات مماثلة للإغاثة وإعادة الإعمار. الهدف من هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الهيكلية المثالية لمكتب إدارة إعادة الإعمار فيما يخص الأدوار والمسؤوليات عندما ينتقل من التدريب والتخطيط إلى دعم الانتشار، والأعمال السابقة للانتشار، و ثم الانتشار الفعلي وإعادة الانتشار؟
- ما هي مجموعة المهارات التنظيمية المطلوبة عند المرور عبر هذه المراحل؟
- ما هو الحجم النموذجي للتنظيمات خلال كل مرحلة من هذه المراحل وبالأخص خلال مرحلة الانتشار الكامل؟

## عمليات التدقيق المخططة

سوف يجري المفتش العام عمليات تدقيق للأداء تُقيّم الاقتصاد، الفعالية، والكفاءة، ونتائج برامج وعمليات إعادة إعمار العراق حسب اللزوم. سوف يتم إنجاز عمليات التدقيق هذه من خلال مشاريع تدقيق فردية لمسائل معينة، كما مجموعة من عمليات التدقيق التي ستُقيّم عدة مكونات لمواضيع متعلقة بها. سوف يتم الإعلان عن إجراء كل واحدة من عمليات التدقيق هذه قبل بدء أي عملية تدقيق ميدانية. أنظر موقع الإنترنت للمفتش العام [www.sigir.mil](http://www.sigir.mil) للحصول على النص الكامل لخطة التدقيق

### الجدول 2-3

وضعية توصيات عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	التوصيات		قيد المعالجة
			المجموع	مغلق	
06-016	تقرير التدقيق المؤقت حول مراجعة المعدات المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية المترافقة مع عقد بارسونز غلوبال سرفيسز، رقم العقد W914N5-04-D-006	4 نيسان/أبريل 2006	صفر	صفر	صفر
06-015	صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية: مراجعة العقود والمستندات المالية	28 نيسان/أبريل 2006	4	1	3
06-013	معلومات موجزة إلى المجلس الاستشاري والرصد الدولي للعراق: أنظمة المراقبة الإدارية على صندوق تنمية العراق	28 نيسان/أبريل 2006	صفر	صفر	صفر

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 2-3 (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	التوصيات المجموع	مغلق	قيد المعالجة
06-012	مراجعة المحاسبة للرصيد النقدي في صندوق تنمية العراق: مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق/الفلوجة.	28 نيسان/أبريل 2006	صفر	صفر	صفر
06-011	إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية	29 نيسان/أبريل 2006	7	صفر	7
06-010	مراجعة تسوية القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لحسابات صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية	28 نيسان/أبريل 2006	1	1	صفر
06-009	مراجعة برامج درع قوات مهمة الحماية	28 نيسان/أبريل 2006	8	4	4
06-008	مراجعة المحاسبة للرصيد النقدي في صندوق تنمية العراق: مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق	28 نيسان/أبريل 2006	3	صفر	3
06-007	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: إدارة نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	29 نيسان/أبريل 2006	1	صفر	1
06-006	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق: إدارة نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	29 نيسان/أبريل 2006	1	صفر	1
06-005	متابعة التوصيات الواردة في تقارير عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق المتعلقة بإدارة ومراقبة صندوق تنمية العراق	28 نيسان/أبريل 2006	صفر	صفر	صفر

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 2-3 (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	التوصيات المجموع	مغلق	قيد المعالجة
06-004	التغييرات في برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: النشاطات من تشرين الأول/أكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر 2005	28 نيسان/أبريل 2006	صفر	صفر	صفر
06-003	مراجعة إدخال البيانات وأنظمة المراقبة العامة في جمع وإعداد التقارير عن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	28 نيسان/أبريل 2006	9	صفر	9
06-002	قانون الدفع المستعجل: تحليل المصاريف المدفوعة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	3 شباط/فبراير 2006	1	صفر	1
06-001	إدارة برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: تطور نظام إدارة إعادة إعمار العراق	24 نيسان/أبريل 2006	3	صفر	3
05-029	التحديات التي تواجه تنفيذ نشاطات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	26 كانون الثاني/يناير 2006	صفر	صفر	صفر
05-028	إدارة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لنقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	24 كانون الثاني/يناير 2006	1	صفر	1
05-027	الأساليب المنهجية لإعداد تقارير تقديرات الكلفة للإنجاز	27 كانون الثاني/يناير 2006	14	صفر	14

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 2-3 (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	التوصيات المجموع	مغلق	قيد المعالجة
05-026	صفحة البيانات حول استعمال مبلغ 50 مليون دولار المخصص لدعم إدارة وإعداد تقارير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	27 كانون الثاني/يناير 2006	صفر	صفر	صفر
05-025	إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2005	23 كانون الثاني/يناير 2006	5	صفر	5
05-024	إدارة مشروع إعادة إعمار الشبكة الكهربائية في المنصورية	23 كانون الثاني/يناير 2006	صفر	صفر	صفر
05-023	إدارة عقود برنامج الاستجابة السريعة الإقليمية في جنوب-وسط العراق	23 كانون الثاني/يناير 2006	3	2	1
05-022	إدارة الاستدامة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	24 تشرين الأول/أكتوبر 2005	4	صفر	4
05-021	إدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	24 تشرين الأول/أكتوبر 2005	1	صفر	1
05-020	إدارة العقود، والمنح، والمشتريات الصغيرة جداً المستعملة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء	26 تشرين الأول/أكتوبر 2005	4	صفر	4
05-018	تملك العربات المدرعة المشتراة من خلال العقد W914N5-05-M-1189	21 تشرين الأول/أكتوبر 2005	5	صفر	5

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 2-3 (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	التوصيات المجموع	مغلق	قيد المعالجة
05-017	عملية منح المكافآت إلى المقاولين المشاركين في إعادة إعمار العراق	25 تشرين الأول/أكتوبر 2005	4	صفر	4
05-016	إدارة العقود والمنح المستعملة لإنشاء وتشغيل أكاديمية الشرطة في بابل	26 تشرين الأول/أكتوبر 2005	3	صفر	3
05-015	إدارة منح برنامج الاستجابة السريعة في جنوب-وسط العراق	26 تشرين الأول/أكتوبر 2005	3	1	3
05-011	تقديرات الكلفة للإنجاز وإعداد التقارير المالية لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	26 تموز/يوليو 2005	5	صفر	5
05-010	موجز معلومات مؤقت إلى مكتب المشاريع والعقود في العراق وللقيادة المشتركة للعقود في العراق حول تدقيق عملية منح المكافآت	26 تموز/يوليو 2005	5	صفر	5
05-008	إدارة العقود الممولة من صندوق تنمية العراق	30 نيسان/أبريل 2005	6	3	3
05-007	إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	30 نيسان/أبريل 2005	7	صفر	7
05-006	مراقبة النقد المزود إلى جنوب-وسط العراق	30 نيسان/أبريل 2005	6	5	1

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 2-3 (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	التوصيات المجموع	مغلق	قيد المعالجة
05-002	المحاسبة والمراقبة لأصول التجهيزات العسكرية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	25 تشرين الأول/أكتوبر 2004	3	1	3
04-011	تدقيق المحاسبة والمراقبة لأصول التجهيزات العسكرية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	26 تموز/يوليو 2004	2	1	1
04-001	تنسيق سلطة الائتلاف المؤقتة للأموال الممنوحة	25 حزيران/يونيو 2004	2	2	صفر



## عمليات التفتيش التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق

خلال ربع السنة هذا، استمرت عمليات التفتيش التي يجريها المفتش العام في مهمتها لحماية مصالح مكلفي الضرائب الأميركيين والشعب العراقي. أجرى مفتشو ومهندسو المفتش العام عمليات تقييم لمشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق عبر المناطق العراقية لتحديد ما إذا كانت مخططة ومبنية بصورة ملائمة.

قيّم المفتش العام عدداً من المشاريع من نوعية عالية. أظهرت هذه المشاريع أنها تطبق أنظمة مراقبة لجودة النوعية (QC) وبرامج ضمان جودة النوعية (QA)، أظهر بعض القطاعات تحسناً واضحاً. مع ذلك، وجد المفتش العام أن أداء مقاولين لا زال يُشكّل مصدراً للمشاكل. في عدة مواقع، كانت خطط مراقبة النوعية وبرامج الحكومة الأميركية لضمان جودة النوعية غير كافية. كان ينقص بعض المشاريع تصاميم ملائمة وكان ينقص بعضها الإشراف الملائم.

تستمر الرؤية الواضحة لعمليات التفتيش التي يجريها المفتش العام عبر العراق في خلق تأثيراً إيجابياً على عمليات إعادة الإعمار. فقد تعلم مجتمع المقاولين أن من المحتمل أن يصبح أي مشروع هدفاً للتقييم في موقع العمل من قبل المفتش العام، مع إشعار مسبق محدود. أكمل المفتش العام عمليات تقييم لـ 56 مشروعاً، و96 عملية تفتيش محدودة في موقع العمل و1712 عملية تقييم جوية، فأدت هذه النشاطات إلى تعزيز الإشراف الحكومي على مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار.

### تقييم المشاريع:

#### نظرة سريعة على النتائج

إنشاء البنية التحتية لمعابر الاقنية وإنشاءات خط أنابيب النفط (86.9 مليون دولار)

- لن يلبي المشروع أهدافه.
- كانت عمليات التحقق المستقل لاكتمال المشروع ونوعيته التي قامت بها الحكومة الأميركية غير كافية.
- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول غير كافية.
- كانت برامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية غير كافية.
- يُشكّل تسرب النفط من خطوط أنابيب مهترئة مخاطراً محتملة على السلامة.

مشروع مياه ام قصر (15.6 مليون دولار)

- لن تلبى لا الأهداف الأصلية ولا الأهداف المخفضة نطاقها.
- لم تحل مسائل الصيانة مع وزارة الموارد المائية
- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية ملائمة.

المطار الدولي في البصرة- إعادة تأهيل برج المراقبة وقاعة الانتظار (4.92 مليون دولار)

- كانت مرافق معالجة المياه غير شغالة، ولكن تم تلبية الأهداف الأخرى.
- كان التصميم كافياً
- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية ملائمة.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### المطار الدولي في البصرة- نظام إمداد الطاقة لجهة الطيران (27.8 مليون دولار)

- تقارير التصميم كانت كافية
- أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية كانت كافية.

### مركز شرطة سير الطرق العراقية السريعة إلى صفوان 404 (2.5 مليون دولار)

- المطلوب وضع تحليل إنشائي للمرفق لضمان كفاية تصميم الجدران المساندة لدعم هيكليّة البناء.
- من المفروض ان يلبي هذا المشروع أهدافه.

### مركز الإطفاء في الناصرية (0.5 مليون دولار)

- لم يكن تصميم المشروع مكتملاً وكانت تنقصه التفاصيل الوافية.
- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية كافية.
- لبي هذا المشروع أهدافه.

### مرفق سجن الناصرية (49.1 مليون دولار)

- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية كافية.
- كان التصميم كافياً.

### طرق قرية المثنى- القسم 4 (2.9 مليون دولار)

- لم يكن تصميم المشروع كاملاً وكانت تنقصه التفاصيل الوافية.
- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية كافية.

### حامية كتيبة الحرس الوطني العراقي 609 (10.7 مليون دولار)

- كان التصميم كافياً
- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية كافية.
- لبي هذا المشروع أهدافه.

### محطة القطار في بغداد (5.9 مليون دولار)

- كان التصميم كافياً
- كانت أنظمة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرامج الحكومية لضمان النوعية كافية.
- لبي هذا المشروع أهدافه.

### عمليات تفتيش محدودة في موقع العمل

#### 12 حصن حدودي جديد

- لدى المفتش العام هواجس حول نوعية الخرسانة
- كان ينقص بعض الحصون الحدودية الجدران المساندة
- كان 11 من اصل 12 حصناً حدودياً بدون سياج أمني محيطي
- كانت الطرق صعبة الوصول عبرها في موسم الأمطار والثلوج
- كانت كمية المياه غير كافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية
- توجد تشققات عديدة في الجدران الداخلية والخارجية نتيجة هبوط مستوى الاساسات

### 9 مراكز حدودية للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)

- وثائق العقود، وبيانات العمل، أو التصاميم، لم تكن متوفرة
- لم تظهر ثمانية من المشاريع التسعة أية إشارات تدل على صيانة حديثة لها.
- كانت أعمال التجديد من نوعية سيئة في كافة المخافر الحدودية التسعة.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- كانت خزانات حُفر المجاري الصحية مليئة، أو تطفح، أو غير جاهزة للاستعمال.
- كانت كمية المياه غير كافية للاحتياجات التشغيلية.

### 4 مرافق طبية

- لم توجد أية نواقص ذات أهمية في ثلاثة من المشاريع الأربعة.
- كان المشروع المتبقي من نوعية سيئة ويعاني من تسربات مياه وأضرار، وطلاء متقشر، ومزود بأبواب وأقفال من نوعية متدنية.

### مشروع كهربائي واحد

- لم يجد المفتش العام أية نواقص ذات أهمية.

### 13 مشروع للسلامة العامة

- وجد المفتش العام العديد من النواقص في الأنظمة الكهربائية، وأنابيب المياه، والتشطيب النهائي.

### مشروعان للنقل

- لم يجد المفتش العام أية نواقص ذات أهمية.

### مقاربة التقييم

خلال ربع السنة هذا قامت فرق المفتش العام ب 12 عملية تقييم لمواقع المشاريع المفصلة في الجدول 3-3. جمعت الفرق مواصفات التعاقد وسافر أعضاؤها إلى مواقع المشاريع وفحصوا التقدم في موقع العمل وراجعوا نتائجهم مع مدراء إعادة الإعمار. تكوّن كل فريق تقييم من مهندس ومدقق حسابات.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

في حين كانت فرق التقييم تُجري عمليات التقييم وتُخلص نتائج عمليات المسح المحدود للمشاريع، كان موظفون آخرون من مكتب المفتش العام يجرون عمليات تقييم أولية لـ 41 مشروعاً إضافياً. يشاطر المفتش العام هذه المعلومات مع موظفي إدارة المشاريع وذلك بهدف اختيار المشاريع التي يجب تقييمها بدرجة أعمق.

خلال الربع الثاني لسنة 2005، أنشأ المفتش العام عملية تصوير بواسطة الأقمار الصناعية لإجراء تحاليل باستعمال تقنية التصوير بواسطة الأقمار الصناعية على مشاريع بعيدة أو لا يمكن الوصول إليها بسبب هواجس الأمن. تساعد في هذه العملية أيضاً فرق تقييم المشاريع بتزويدهم بأبحاث أولية حول تقدم العمل في الموقع. استمر المفتش العام في توسيع عملية التصوير بواسطة الأقمار الصناعية خلال ربع السنة هذا وعمل مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (NGA) لإنتاج صور وعمليات تقييم. في ربع السنة هذا، قدم المفتش العام 33 منتجاً صورياً وزود 14 تقييماً صورياً كما أن الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي أنتجت 27 تقييماً صورياً للمفتش العام.

### التخطيط

اختار المفتش العام مقتطفاً نموذجياً في كل قطاع رئيسي لإعادة الإعمار بغية إجراء التقييم، والمسح والتحليل حول:

- مشاريع تتعلق بمرافق الماء، والكهرباء، والنفط، والنقل
- مشاريع تتعلق بعقود بمبالغ كبيرة وصغيرة
- مشاريع لمقاولين عامين مختلفين
- مشاريع في أجزاء مختلفة من البلاد
- مشاريع مشمولة في برامج كل وكالة أميركية رئيسية
- مشاريع أنجزت بالكامل ومشاريع أنجزت جزئياً
- مشاريع إنشائية وغير إنشائية

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### مقاربة برنامج تقييم المشاريع في موقع العمل

أنجزت عمليات التفتيش التي أجراها المفتش العام 56 تقييماً للمشاريع، بضمنها 13 تقييماً أجرته خلال ربع السنة هذا. كانت الأهداف العامة لعمليات تقييم المشاريع ما يلي:

- هل تم تصميم مكونات المشروع بصورة ملائمة قبل الإنشاء أو التركيب؟
- هل تلبي أعمال الإنشاء أو إعادة التأهيل بصورة ملائمة معايير التصميم؟
- هل تم بصورة ملائمة تنفيذ خطة المقاول لمراقبة النوعية والبرنامج الحكومي الأميري لضمان النوعية؟
- هل جرت المعالجة الملائمة لمسألة الاستدامة والفعالية التشغيلية؟
- هل تماثلت نتائج المشروع مع الهدف الأصلي؟

يظهر الجدول 3-3 نتائج تقييم المشاريع التي نفذت خلال ربع السنة هذا ويظهر الجدول 3-4 نتائج تقييم المشاريع التي أنجزت خلال أرباع السنة السابقين. يبين الرسم 1-3 الموقع الجغرافي التقريبي لكل مشروع.



منظر جوي لمعبر قناة زيغنون (تظهر بوضوح خطوط الأنابيب القديمة)

### عمليات تقييم المشاريع للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

مشروع خط الأنابيب من كركوك إلى بايجي ومعبرا القناتين 2 و3 لخط أنابيب النفط في كركوك عند موقعي الرياض وزیغتون، العراق  
التقرير رقم SIGIR PA-06-063  
التقرير رقم SIGIR PA-05-013  
التقرير رقم SIGIR PA-05-014

نفذ المفتش العام تقييماً لمشاريع قطاع النفط المترافقة مع إنشاء خط الأنابيب الجديد بقطر 40 بوصة (إنش) من كركوك إلى بايجي مشدداً على العمل السابق الذي أداره سلاح الهندسة في الجيش الأميركي عام 2003، وواصله حتى حزيران/يونيو 2006. راجعت عملية التقييم التي أجراها المفتش العام وثائق البرنامج ومستندات المشروع والعقد رجوعاً إلى عام 2003 وأجرى المفتش العام مقابلات مع موظفين رئيسيين شاركوا في تخطيط، وتصميم، وإنشاء خط الأنابيب وقيم ثلاثة معايير أمنية حرجية. وفرت هذه الجهود سرداً تاريخياً دقيقاً لثلاث سنوات لمشاريع قطاع النفط والقرارات التي اتخذتها هيئات حكومية أميركية وعراقية أثرت في إكمال خط الأنابيب من كركوك إلى بايجي. كان هناك هدفان لمشروع نزع الأنابيب القديمة واستبدالها بأنابيب جديدة بقطر 40 بوصة، تمتد مسافة 50 كيلو متراً بين كركوك وبايجي:

- 1- زيادة معدل تدفق النفط من حوالي 500 ألف إلى حوالي 800 ألف برميل يومياً، أي بزيادة تبلغ 300 ألف برميل يومياً. عندما اتخذ قرار استبدال خط الأنابيب عام 2003، كان عمر خط الأنابيب بقطر 40 بوصة حوالي 25 سنة، أي أنه بلغ نهاية عمره المقرر. شملت ثلاثة معايير قنوات حرجية لخط الأنابيب بطول 50 كيلو متراً: قناة الري في كركوك، وقناة الرياض، وقناة زيغتون.
- 2- إزالة ترسبات النفط من خط الأنابيب، وهو هاجس بيئي رئيسي بالأخص للمجتمعات الأهلية المحيطة بخط الأنابيب.





منظر جوي لتسرب النفط من خط أنابيب النفط من كركوك إلى بايجي

تقرر بالأساس إكمال مشروع خط الأنابيب الكامل بطول 50 كلم، بضمنه المعابر الثلاث للقنوات، بحلول 31 آذار/مارس 2004. أصدرت فرقة الجنوب الغربي في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أمر المهمة رقم 006 إلى شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR) لإعداد التصاميم وتنفيذ الإنشاءات وتقديم خدمات إدارة النوعية في إنشاء خط الأنابيب. نزولاً عند طلب وزارة النفط شمل نطاق أمر المهمة استعمال أساليب الحفر الاتجاهي الأفقي (HDD) لمعابر القنوات الثلاثة. كما طلب أمر المهمة من شركة كيلوغ، براون أند روت استعمال أسلوب الحفر الاتجاهي الأفقي لتمديد خطوط الأنابيب تحت نهر دجلة في منطقة الفتح. سمحت فرقة الجنوب الغربي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي بالنسبة لمعظم خط الأنابيب بطول 50 كلم للشركة العراقية العامة لمشاريع النفط<sup>312</sup> (SCOP) بإنشاء خط الأنابيب. أرادت سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة النفط من الشركة العراقية العامة لمشاريع النفط ان تنفذ مشروع خط الأنابيب كجزء من استراتيجيتها "لمساعدة

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

العراقيين على إصلاح بنيتهم التحتية بأنفسهم لا ان يقوم آخرون بذلك"، وذلك استناداً إلى أقوال مسؤول في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج. كما طلب أمر المهمة، 006 أيضاً من شركة كيلوغ، براون أند روت ان تزود الدعم الفني ومراقبة النوعية إلى الشركة العراقية العامة لمشاريع النفط خلال إنشاء خط الأنابيب.

طلبت فرقة الجنوب الغربي في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي من شركة كيلوغ، براون اند روت ان تكمل مشروع منطقة الفتح قبل بدء العمل على نقاط العبور الثلاث لقناة خط الأنابيب. مدد هذا القرار الفترة المقررة لتنفيذ الأعمال من 4 اشهر إلى 12 شهراً.

في حزيران/يونيو 2004، ألغت فرقة الجنوب الغربي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي المسؤولية المحدودة التي تتولاها شركة كيلوغ، براون اند روت للإشراف على أعمال إنشاءات الشركة العراقية العامة لمشاريع النفط على خط الأنابيب بقطر 40 بوصة، وأعدت تخصيص المبالغ إلى احتياجات أخرى مشمولة في أمر المهمة، 006. وكانت النتيجة عدم امتلاك الحكومة الأميركية لأية بيانات يعتمد عليها حول كمية ونوعية المشروع الإجمالي لخط الأنابيب.

في آب/أغسطس 2004، ألغت فرقة الجنوب الغربي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي أمر المهمة بكامله الممنوح إلى شركة كيلوغ، براون أند روت، نظراً لاستهلاك كامل مبلغ 75.7 مليون دولار المخصص لمشروع نقاط عبور النهر، وفق أسلوب الحفر الاتجاهي الأفقي عند منطقة الفتح بعد إكمال نسبة 28% فقط من أعمال الحفريات. في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، منح مكتب المشاريع والعقود عقد إكمال نقطة العبور عند منطقة الفتح ونقاط العبور الثلاث لقناة خط الأنابيب إلى واتحاد شركات بارسونز. العراق (PIJV). حدد تاريخ إكمال نقاط العبور الثلاث للقناة في شهر تشرين الأول/نوفمبر 2005. لكن لم يكتمل إنجاز نقطة العبور على قناة الري في كركوك إلا في نيسان/أبريل 2006، وبقيت نقطتا العبور لقناة خط الأنابيب في منطقتي الرياض وزیغتون غير مكتملتين.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لم يجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أية ضمانات معقولة في أن يلبي مشروع إنشاء نقطتي العبور لقناة خط الأنابيب في منطقتي الرياض وزیغتون معايير التصميم لأن خطة مراقبة النوعية لدى المقاول والبرنامج الحكومي لضمان النوعية لم يكونا فعالين. كانت النتيجة عدم إنجاز التصديق بصورة صحيحة على تطابق معايير التصميم ونوعية الإنشاءات الإجمالية والإكمال. وأيضاً ذكر قطاع النفط في مكتب المشاريع والعقود ونظام الإدارة المقيم لسلح الهندسة في الجيش الأميركي وضعاً مختلفاً لكل من الموقعين، في تقاريرها. يعتقد قطاع النفط في مكتب المشاريع والعقود أن الموقعين مكتملان بنسبة 80 %، بينما يشير تقرير نظام الإدارة المقيم إلى أن نقطة العبور في منطقة الرياض مكتملة بنسبة 40 % وأن نقطة العبور في منطقة زیغتون مكتملة بنسبة 38 %. لكن خمن موظفون من مكتب منطقة كركوك في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي الذين زاروا زیغتون في حزيران/يونيو 2006، أن نقطة العبور مكتملة بنسبة 10 % فقط.

استناداً إلى مسؤولين في قطاع النفط في مكتب المشاريع والعقود (PCO)، ورغم عدم نجاح المقاولين من الباطن الأربعة في إكمال نقطتي العبور لقناة خط الأنابيب المتبقيتين، أشار اتحاد شركات بارسونز العراق (PIJV) إلى استعداد مقاول خامس من الباطن لتنفيذ المشروعين. أرسل اتحاد شركات بارسونز العراق (PIJV) اقتراحاً إلى موظفي قطاع النفط في مكتب المشاريع والعقود يقول فيه أن الاتحاد مستعد لإكمال الأعمال إذا أمنت سلطة الائتلاف المؤقتة السلامة في موقع العمل. مؤخراً أكد مسؤول في قطاع النفط في مكتب المشاريع والعقود أن إشعاراً محدوداً ببدء العمل قد أرسل إلى الشركة الجيولوجية التي باشرت في توظيف الأيدي العاملة في موقعي العمل. بتفاؤل كبير، يعتقد اتحاد شركات بارسونز العراق (PIJV)، وقطاع النفط في مكتب المشاريع والعقود ومكتب منطقة كركوك لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي بأن هذا المقاول سوف يستطيع إكمال إنشاء نقطتي العبور بحلول أيلول/سبتمبر 2006.

في الأول من حزيران/يونيو 2004، ألغت الحكومة الأميركية مسؤولية كيلوغ، براون اند روت في إدارة النوعية بالنسبة للأعمال الإنشائية التي تقوم بها للشركة العراقية العامة لمشاريع النفط (SCOP) وكانت النتيجة أنه بات لا يعرف إلا القليل حول كمية ونوعية قسم نقطة العبور الذي لا يتعلق بقناة خط الأنابيب بطول 50 كلم. استناداً إلى مسؤولين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تعتقد



شريط الأنابيب الملحومة في قناة زيغتون

شركة نفط الشمال المستفيدة النهائية من والمشغلة لخط الأنابيب، ان القسم المتبقي من خط الأنابيب قد أنجز واصبح جاهزاً للتشغيل. لم يتم التصديق على هذه التأكيدات لكن أشارت وثيقة لدى قطاع النفط في مكتب المشاريع والعقود إلى ان شركة نفط الشمال قد حددت وجود ما لا يقل عن 14 عيباً في خط الأنابيب بحاجة إلى تصليح. يجب أيضاً أن يخضع خط الأنابيب بعد إكماله إلى ثلاثة اختبارات.

- غسل الأقطار من الأنابيب
- ملء الخط بالماء
- تكيف الضغط في الخط
- تحديد، والكشف عن وإصلاح أية عيوب في نقاط اللحام.

استناداً إلى ممثل قطاع النفط في مكتب المشاريع والعود سوف يتوجب على شركة نفط الشمال تنفيذ أعمال كبيرة قبل ان يصبح خط الأنابيب جاهزاً للتشغيل.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

نتج عن التأخيرات في إكمال نقاط عبور قناة خط الأنابيب وخط الأنابيب نفسه خسارة الحكومة العراقية لإيرادات محتملة تصل قيمتها إلى 14.8 مليار دولار<sup>313</sup> بسبب عدم توفر القدرة الإضافية لنقل النفط.

الموارد النقدية من الإيرادات النفطية ضرورية لتحسين وتنشيط الاقتصاد العراقي على المدى القصير وتعزز في نفس الوقت إمكانية استقرار الحكومة العراقية على المدى الطويل. تعتبر هذه المشاريع حاسمة في إصلاح البنية التحتية للنفط ولإعادة إنشاء التشغيل المتواصل لخط الأنابيب.

**تعليقات الإدارة:** لم يوافق مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على كافة استنتاجات مسودة التقرير واقترح إعادة تحرير التقرير كي "يعرض بدقة، وفعالية، وكفاءة تنفيذ مشاريع نقاط العبور الثلاث لقتال خط الأنابيب التي يقوم بها اتحاد شركات بارسونز. العراق (PIJV)، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، وسلاح الهندسة للجيش الأميركي. لكن وافق مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على توصيات التقرير.

يعتقد المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان التقرير يقدم صورة دقيقة لعملية تنفيذ كامل خط الأنابيب بطول 50 كيلومتر، بضمنه نقاط العبور الثلاث لقناة خط الأنابيب. لم تعالج بصورة دقيقة تعليقات مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، مع أنها كانت مستفيضة، المسائل المهمة التي أشارت إليها مسودة التقرير. فعلى سبيل المثال، لم يشرح مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج سبب الاختلافات في التقارير، أي بين مكتب المشاريع والعقود، ونظام الإدارة المقيم لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي ومكتب منطقة كركوك لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، حول النسب المئوية لإكمال نقطتي عبور قناة خط الأنابيب في منطقتي زيغتون والرياض.

يستجيب المفتش العام بالتفصيل في تقريره النهائي إلى كل تعليق قدمه مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لتقوية نتائج التقرير. سوف يعمل المفتش العام مع ممثلي مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لحل المسائل المتنازع حولها لكن لا يوجد أي جدال في ان تاريخ الإكمال، 31 آذار/مارس 2004، لمشروع خط الأنابيب الكامل بطول 50 كلم، بضمنه نقاط العبور الثلاث على قناة خط الأنابيب لم يتم تحقيقه ولا زال خط الأنابيب غير مكتمل في تموز/يوليو 2006.



منظر خارجي لمبنى صالة الركاب

### تجديد صالة الركاب وبرج المراقبة في مطار البصرة الدولي في العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-049

كلف مشروع تجديد محطة الركاب وبرج المراقبة في مطار البصرة الدولي مبلغ 5,044,988 دولار. صُمم بالأساس هذا المطار، الذي يُشكّل واحداً من المطارات الرئيسية الثلاثة في العراق، لمناولة ثلاثة ملايين مسافر سنوياً. ومع أن إنشائه اكتمل عام 1987 فلم يعمل المطار بكامل قدرته التشغيلية. عانت المرافق من الإهمال، والسرقة، وعدم الصيانة بسبب الحروب، والعقوبات الاقتصادية، والحصار. أكدت التقارير أن مطار البصرة الدولي كان، قبل تنفيذ المشروع، لا يوفر معايير الصحة والسلامة للمسافرين كما لموظفي تشغيل المطار.

شمل نطاق عمل المشروع تجديد برج مراقبة حركة الطيران، ومركز الإطفاء، مرفق الآلات والأجهزة، وصالة الركاب الرئيسية. شملت أعمال التجديد التنظيف والطلاء، إصلاح خطوط المياه وشبكة المجاري، إصلاح المصاعد والسلالم الدوارة، استبدال المصابيح الكهربائية، واستبدال وإصلاح وحدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. كان الهدف رفع المرافق إلى مستوى مقبول من الراحة، والسلامة والفعالية الوظيفية.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### ماذا وجدنا

استنتج المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن العمل المنصوص عنه في العقد اكتمل بصورة متماثلة مع شروط العقود رغم كون الأهداف الأصلية لم تكن قد تحققت وقت تقييم الموقع. مرفق معالجة المياه الذي يولد المياه المعالجة المطلوبة لأنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء ولمياه الشرب للمطار لم تكن عاملة وقت إجراء التقييم. كانت محطة معالجة المياه الذي تم تجديدها من خلال مشروع نفذته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) عام 2003، تشكو من مشاكل عديدة تتعلق بالمعدات والتشغيل. كما لم يتم شمل رفع مستوى نظام معالجة المياه في مشروع تجديد برج مطار البصرة. مع ان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أكد في عرض قدمه خلال اجتماع لبحث وضع المطار في 10 نيسان/أبريل 2005، "إن النوعية الرديئة للمياه المعالجة تعرض للخطر مبلغ 2.5 مليون دولار أنفق على أعمال التبريد، لم يكن يوجد، وقت إجراء التقييم، أي مشروع خصصت له ميزانية محددة لإصلاح مرفق معالجة المياه.



منطقة استلام حقائب السفر بعد أن تم تجديدها

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن يطور مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق جهداً شاملاً، ومنسقاً يشمل نطاق واحتياجات التمويل وطلبات التمويل.



تجديد مكتب إصدار بطاقات السفر

يجب أن يؤمن هذا الجهد لمطار البصرة الدولي مرفق لمعالجة المياه يعمل لتزويد مياه الشرب إلى صالة الركاب والمياه المعالجة الضرورية لتشغيل أنظمة التدفئة التهوية وتكييف الهواء.

لم يوافق مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على استنتاجنا وتوصيتنا. وافق فقط على أن تشغيل محطة معالجة المياه ملاحظة صحيحة لكن يجب مناقشتها كمسألة منفصلة عن عملية تقييم تجديد صالة الركاب. وافق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان من الضروري وجود محطة لمعالجة المياه تعمل بصورة صحيحة لدعم تصليح المعدات ولجعل المباني في مطار البصرة الدولي قابلة للسكن (غرف الاستراحة، وأنظمة تدفئة وتهوية وتبريد الهواء، والماء، والصحة). تم استدراج العروض لإصلاح محطة معالجة المياه عام 2005، لكن أعيد تخصيص التمويل من ميزانية النقل (الطيران) لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO). يتوفر حالياً لدى مكتب إدارة إعمار العراق



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

نطاق عمل يمكن استعماله ولكن عليه أن يخصص مبلغاً لا يقل عن 3.5 مليون دولار لتمويل إصلاح محطة معالجة المياه. يجب أن تعتبر إصلاحات محطات معالجة المياه أولوية في ميزانية النقل لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق للسنة المالية 2007، في حال توفر التمويل. وافق مكتب إدارة إعمار العراق (IRMO) على أن المسألة حرجية بالفعل لأن استعمال المياه غير المعالجة في المبردات سوف يلحق الضرر بالمعدات الحساسة.



ثلاثة أزواج من أبراج التبريد لنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء لصالة الركاب الرئيسية



منظر خارجي لمباني ثكنات شرطة طريق صفوان الدولية العراقية (IHP)

### مركز الشرطة- شرطة سير الطرق العراقية السريعة 404 في صفوان، محافظة البصرة، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-051

صمم مشروع مخفر شرطة سير الطرق العراقية السريعة 404 في صفوان لإنشاء مرفق عملي للقيام بالوظائف الإدارية لمخفر الطريق الدولية العراقية وللثكنات في محافظة البصرة. بلغت قيمة تمويل المشروع 2,550,841 دولار. تشكل شرطة الطرق الدولية جزءاً من مسؤوليات وزارة الداخلية والغرض منها توظيف حوالي 6300 عنصر لتنفيذ مهمة الوزارة في تأمين تطبيق القانون والأمن على امتداد الطرق الدولية والطرق الرئيسية في العراق.

تطلب نطاق عمل العقد إنشاء مرفقين للثكنات؛ مع جدران محيطية، وأنظمة إنارة، وأبراج حراسة؛ مع قوة حماية لمنطقة تفتيش الآليات؛ ونقطة تزويد للوقود؛ وبئر ماء مع مرشحات وشبكة توزيع المياه؛ ممرات للمشاة وطرق؛ ومساحات مغطاة ومكشوفة لإيقاف السيارات.

### ماذا وجدنا

تمثلت كافة الأعمال التي راقبها المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع شروط العقد وتمت تلبية أهداف المشروع وأمن برنامج ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي الالتزام بشروط العقد، والتصميم، والمواصفات. عولجت مسألة تأمين الاستدامة من خلال الشرط التعاقد الذي ينص على تزويد كتيبات تعليمات وتأمين التدريب في موقع العمل لعمال تشغيل المولدات، وأنظمة المياه، وغير ذلك من المعدات.



مرفق تناول الطعام داخل الثكنة

شكل تصميم مرفقي الثكنات إحدى النقاط التي أثارت هواجسنا. تستعمل بصورة منتشرة أعمدة وعارضات إنشائية من الخرسانة المسلحة في الإنشاءات لتحمل أثقال الأرضية والسقف المبنين بالخرسانة المسلحة. اشترط تصميم ثكنتي مخفر الطريق الدولية العراقية بناء جدران دعم للإنشاءات من الطوب لإسناد عارضات الخرسانة المسلحة، كما اشترط استعمال بلاطات من الخرسانة المسلحة للأرضية والسقف في المبنين المكونين من طابقين. لم تشتمل عروض التصميم على مواصفات الخصائص المطلوبة للطوب (قوة مقاومة الانضغاط). لم يطلب قسم جنوب منطقة الخليج في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إجراء تحليل أو مراجعة إنشائية-تصميمية كجزء من تقديم اقتراح التصميم وعملية الموافقة. لذلك لم يتمكن المفتش العام من تحديد ما إذا كان استعمال أعمدة من الطوب بدلاً من أعمدة الخرسانة المسلحة يمكن أن يسند مرفقي الثكنتين بشكل كافٍ.

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن تؤمن المقاطعة، والمنطقة أو المكاتب التابعة للمهندسين المقيمين من فرقة جنوب منطقة الخليج في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، إكمال تحليل تصميم المرافق. وافقت فرقة منطقة الخليج في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي على التوصية وأكملت تحليلاً إنشائياً للمرافق.



أعمدة إنارة، وجدران محيطية، ومساحة مغطاة لإيقاف السيارات

مطار البصرة الدولي – إمداد الطاقة- جهة الطيران إلى أنظمة المساعدة الملاحية (NAVAIDS) وأنظمة المساعدة البصرية (VISAIDS) في البصرة، العراق  
التقرير رقم SIGIR-PA-06-050

شكل إمداد الطاقة لجهة الطيران إلى أنظمة المساعدة الملاحية (NAVAIDS) وأنظمة المساعدة البصرية (VISAIDS) في البصرة، العراق مشروعاً بقيمة 383.043 دولار في مطار البصرة الدولي. لم تكن أنظمة التوزيع الكهربائي تعمل نظراً لعدم إجراء الصيانة الصحيحة للأنظمة خلال فترة حكم النظام السابق وكانت الأنظمة الكهربائية مصابة بأضرار ونهبت أو نزع وسرقة أجزاء منها.



معدات إلكترونية ناقصة في محطة التحويل الكهربائية للمدرج

كان الهدف تحديد النطاق والتكاليف العائدة لنشاطات إنشائية في المستقبل ضرورية لتزويد طاقة موثوقة لشبكة الفولتية الكهربائية المتوسطة، للمعدات الخاصة التي سوف تتركب خلال مشاريع الطيران المستقبلية ولأي بنية تحتية حيوية أخرى للطيران في مطار البصرة الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تضمن العقد المحدد لهذا المشروع اختيار، وتقييم، وتنفيذ أعمال هندسية وإجراء تحاليل لتكاليف إنشاء شبكة توزيع كهربائية بطاقة 33 كيلو فولت و 11 كيلو فولت في مطار البصرة الدولي من أجل تزويد طاقة يعتمد عليها لمرافق الطيران، وتؤهّلها للحصول على شهادة صلاحية من المنظمة الدولية للطيران المدني.

كان هدف هذا المشروع تقييم وتصميم الخدمات، ولم يتضمن جزءاً مكوناً إنشائياً.

### ماذا وجدنا

تظهر مراجعة التقارير المؤقتة، ومسودات التقارير، والتقارير النهائية للتصميم الأولي انها كانت متماثلة مع شروط العقد. تبدو تقارير التصميم الأولية، والصور المرافقة، وبيانات الاختبارات، والرسوم البيانية انها مفصلة ومحددة بدرجة كافية لإرشاد أعمال التعاقد في المستقبل ولتلبية الأهداف المقررة. لم يشمل تقرير تقييم المشروع أية توصيات ووافق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي على النتائج التي توصل إليها المفتش العام.

مشروع مياه أم قصر، محافظة البصرة، العراق  
التقرير رقم SIGIR-PA-05-028

جرى تمويل مشروع مياه أم قصر في جنوب شرق العراق بمبلغ 15,247,831 دولار. ينقل هذا المشروع بطول 238 كيلو متراً، ويشار إليه أيضاً باسم قناة المياه العذبة، المياه من جنوب مدينة الكوت إلى مدينة البصرة حيث يصبح مصدر المياه مشوباً بمستويات مرتفعة كم إجمالي الأملاح الصلبة المذابة. لنظام القناة أقسام مكونة من اقنية مكشوفة مبطنة وغير مبطنة بالخرسانة، ومحطات ضخ، ونقاط عبور.

كان القصد من نطاق عمل العقد ما يلي:

- تنفيذ إصلاحات فورية لقناة المياه العذبة.
- تأمين إمداد طاقة دائمة لمحطة الضخ رقم 2.
- تنمية قدرات موظفي الوزارة المحليين كي يتولوا مسؤولية صيانة القناة.
- تطوير وتطبيق جزء من حل المدى المتوسط (عشر سنوات) للقناة.
- الاستفادة القصوى من المقاولين، والموردين، والحرفيين، والعمال في المناطق حيث يتم تنفيذ الأشغال.

### ماذا وجدنا

نظراً للخفض الكبير في نطاق المشروع، لم يتم إكمال نظام إمداد الطاقة الدائمة إلى محطة الضخ رقم 2 (التصميم فقط). كما تم أيضاً تخفيض نطاق الحل المتوسط ليشمل فقط عملية مسح تقنية جغرافية لقسم القناة المتضررة بطول 20 كيلو متر. بالإضافة إلى ذلك، ورغم تزويد معدات كثيرة وتأمين التدريب الواسع لموظفي وزارة الموارد المائية، لم يلاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق أي دليل يؤكد تنفيذ نشاطات صيانة. لا يبدو أنه تمت تلبية الأهداف الأصلية وأهداف النطاق المنخفض. بدت تقديرات التصميم ملائمة لإرشاد النشاطات الإنشائية المحدودة المنجزة في هذا العقد وللتركيب المستقبلي لنظام إمداد طاقة دائمة.



خريطة عامة لمواقع قناة المياه العذبة

بدت كافة الأشغال التي جرت مراقبتها أنها تتوافق مع قصد المشروع. وكان جزء الأشغال الميدانية لهذا المشروع قد أنجز قبل تقييم الموقع؛ لذلك استند التحقق من إجراء إصلاحات مستعجلة على القناة إلى تقارير مراقبة النوعية وتسجيلات الصور. رغم أن القناة تظهر إشارات تدل على استمرار التلف، يمكن عزو ذلك إلى عدم تنفيذ صيانة متواصلة. بصورة إجمالية، كان برنامج ضمان النوعية كافياً.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

استلمت وزارة الموارد المائية معدات ثقيلة وأمن المقاول التدريب على إجراءات الإصلاح المستعجل للمعدات الثقيلة المخصصة للقناة، باص ماركة نيسان W41، ومولدات كهربائية، وشاحنات صهاريج وقود. مكنت المعدات الثقيلة التي استلمتها وزارة الموارد المائية والتدريب الذي تلقاه موظفوها تنفيذ إصلاحات مستعجلة وعمليات صيانة روتينية على القناة.



محطة الضخ رقم 2، قناة أم قصر

خلال زيارة الموقع، لم يلاحظ فريق التقييم التابع للمفتش العام لإعادة إعمار العراق تنفيذ أية صيانة روتينية أو أي دليل يؤكد إجراء إصلاحات مستعجلة. نص قسم رئيسي من العقد على تنفيذ عملية بناء القدرات لتأمين امتلاك وزارة الموارد المائية المعدات وحصولها على التدريب الضروريين لتنفيذ الصيانة المتواصلة للقناة. رغم تزويد الوزارة بمعدات كثيرة وتأمين تدريب موظفيها، لم يظهر ما يؤكد أنه تم تنفيذ نشاطات صيانة.

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يحدد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) اسم الوزارة العراقية المسؤولة حالياً عن صيانة قناة المياه في ام قصر وان يتساءل عن سبب عدم استعمال المعدات المزودة لصيانة القناة في العمل المطلوب منها. وافق سلاح الهندسة في الجيش



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الأميركي بصورة عامة على استنتاجات هذا التقرير، مع ذلك، ذكر انه تم تخفيض حالات قصور القناة بدرجة مهمة مما سمح بالتشغيل المتواصل لها عند معدل بين متر واحد ومترين مكعبين من المياه في الثانية. لاحظ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي انه جرى اقتراح مشروع بديل للمياه ليحل محل قناة أم قصر.

جدّد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تعليقات سلاح الهندسة في الجيش الأميركي حول الزيادة المحققة في معدل الانسياب قائلاً:



المياه المناسبة من كافة خطوط الأنابيب الثلاثة من محطة الضخ رقم 2 إلى قناة أم قصر



نموذج لكسر سفلي حصل في القناة

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بالإضافة إلى ذلك، سوف يكتمل تركيب نظام إمداد طاقة كهربائية دائمة لمحطة الضخ رقم 2، مع أن هذا العمل الغي من العقد الذي قُيِّمه المفتش العام لإعادة إعمار العراق على أساس أمر مهمة مستقل. تم شراء معدات ثقيلة بقيمة 4.2 مليون دولار تقريباً للوزارة وتم تنفيذ عمليات التدريب على إجراءات الإصلاح المستعجل في أيلول/سبتمبر 2005. كما تم تزويد تدريب إضافي على صيانة واستعمال المعدات الثقيلة بموجب نفس العقد من كانون الثاني/يناير 2006، إلى حزيران/يونيو 2006. مع أن من الضروري الاستمرار في تحسين قدرات الوزارة، فقد تم إنجاز هدف تحسين قدرات الوزارة إلى حد كبير. اتخذت الوزارة خطوات أخرى لتحسين قدراتها على تنفيذ أعمال صيانة روتينية على القناة شملت إنشاء مكتب مسؤول عن عمليات التشغيل والصيانة اليومية للقناة. كما تكس الوزارة أيضاً مواداً من الطين لإصلاح القسم التالف من القناة. أظهرت الوزارة استعدادها لتنفيذ الصيانة الروتينية كما الإصلاحات المستعجلة على القناة. في كانون الأول/ديسمبر 2005، أكملت الوزارة بنجاح إصلاحاً مستعجلاً لكسر في القناة، حيث شارك موظفوها الذين دربتهم الحكومة الأميركية في تنفيذ هذه الإصلاحات باستعمال المعدات المزودة من قبل الحكومة الأميركية. تقوم الوزارة حالياً بإزالة الرواسب المتراكمة في منطقة التخزين عند طرف أسفل المجرى للقناة، بغية تزويد إمداد مستعجل من المياه غير المعالجة (إمداد لمدة 3-5 أيام للبصرة).

أوصى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ووافق المفتش العام، على أنه كجزء من عمله الميداني، يجب عقد اجتماع مع ممثلي الوزارات المعنية لبحث هذه الأنواع من المسائل مباشرة مع السلطات المسؤولة.

### مركز الإطفاء في الناصرية، محافظة ذي قار، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-053

كان الهدف من مشروع مركز الإطفاء في الناصرية إنشاء مركز إطفاء في مدينة الناصرية لاستيعاب 20 إطفائي و 11 موظف إداري يعملون أثناء النهار تابعين لمديرية الدفاع المدني العراقي. منحت فرقة منطقة الخليج لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي عقداً بسعر ثابت لا يتغير بمبلغ 508,800 دولار لتصميم وإنشاء مركز الإطفاء. وقت إجراء المفتش العام لعملية التقييم كان المشروع مكتملاً بصورة أساسية: لم تبقى سوى بنود قائمة المعاينة.



المنظر الخارجي لواجهة مركز الإطفاء (زود الصورة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي)

### ماذا وجدنا

طلب نطاق عمل العقد من المقاول أن يصمم وينشئ مركز إطفاء يستند إلى مخططات خريطة الأرضية التي زودها قسم جنوب منطقة الخليج في فرقة منطقة الخليج لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي. لكن لم يكن تصميم المقاول كاملاً وكان ينقصه تفاصيل كافية. بالإضافة إلى ذلك، لم يجد فريق التقييم لدى المفتش العام أية وثيقة تؤكد مراجعة التصميم والموافقة عليه من جانب مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أو لدى قسم جنوب الخليج في فرقة منطقة الخليج لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

رغم عدم كفاية التصميم وعملية المراجعة، فقد رصد البرنامج الحكومي لضمان النوعية بصورة فعالة برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول وإنشاء مركز الإطفاء. جرى الاحتفاظ بنجاح بسجل النواقص في برنامج الحكومة لضمان النوعية لرصد عملية الإنشاء. سجلت خلال المراحل المبكرة من الإنشاء، نواقص في الأشغال الخرسانية وأصدر ضابط العقود في قسم جنوب منطقة الخليج أمراً بوقف العمل. أجرى المقاول عقب ذلك التصحيحات الضرورية.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

خلال تنفيذ المشروع، قام ممثل ضمان النوعية في سلاح الهندسة للجيش الأميركي والمهندس المقيم باكتشاف النواقص المحتملة في الإنشاء، وتقدير قيمتها، وتصحيحها بصورة ملائمة، وفي الوقت المناسب. وقام برنامج الإدارة بالضمان الفعال بأن نتائج المشروع تماثلت مع الهدف الأصلي للعقد. أوصى المفتش العام بأن تتأكد فرقة منطقة الخليج لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فيما يخص المشاريع في المستقبل، من ملائمة التصميم وبأن تحتفظ بسجل مراجعة التصميم وعملية الموافقة. وافقت فرقة منطقة الخليج لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي على التوصية.

### تأمين الاستدامة

عولجت مسألة تأمين الاستدامة في شروط العقد. طلب بيان العمل للعقد من المقاول تزويد وتصديق الكفالات باسم الوزارة المعنية بالنسبة لكافة المعدات، بضمنها أية أجهزة ميكانيكية، وكهربائية وإلكترونية، وكافة عمليات التشغيل لمدة 12 شهراً بعد صدور شهادة الاستلام النهائية. كما زود المقاول كتيب تعليمات التشغيل والصيانة للمولد الكهربائي للمبنى بطاقة 50 كيلو فولت أمبير.

### سجن الناصرية، محافظة ذي قار، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-054

كان هدف المشروع زيادة عدد الاسرة في خدمة الإصلاحية العراقية لوزارة العدل من خلال بناء سجن جديد. شمل الهدف المحدد تصميم وإنشاء سجن جديد ذو درجة أمن قصوى ودنيا يتسع لأربعة آلاف سجين في جنوب شرق العراق، كاملاً مع كافة الأثاث، والتجهيزات، المعدات، والمباني الأخرى اللازمة للتشغيل المستدام.

صدر أمر المهمة رقم 008 للعقد W914NS-04-D-009 إلى شركة بارسونز غلوبال سرفيسز انك في 11 أيار/مايو 2004، لتصميم وإنشاء السجن، وبنتيجة تخفيض لاحق لنطاق العقد بسبب تقييدات الكلفة جرى تنزيل سعة السجن إلى 800 سرير يمكن توسيعها لتشمل 400 سريراً آخر.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يقع السجن في محافظة ذي قار ويبعد حوالي 10 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة الناصرية في منطقة غير كثيفة السكان. لم تكن المرافق متوفرة في موقع السجن ولذلك شمل نطاق العمل تصميم وبناء محطة في موقع العمل لتوليد الكهرباء، ومحطة لمعالجة المياه، ومرفق موحد لمعالجة المياه المعدومة.



الجدار المحيطي للسجن، والسياج الداخلي، وأبراج الحراسة في سجن الناصرية

### ماذا وجدنا

عندما قام المفتش العام بتفتيش موقع المشروع في 10 نيسان/أبريل 2006، حددت قاعدة البيانات في مكتب المشاريع والقعود لدى فرقة منطقة الخليج تاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 كتاريخ لبدء تنفيذ المشروع. وتاريخ 30 آب/أغسطس لإكماله. وقت إجراء التقييم كان المشروع كاملاً بنسبة 28% فقط مع ان الجدار المحيطي، وأبراج الحراسة والسياج الأمني الداخلي للجدار المحيطي كانوا كاملين إلى حد كبير. صممت كافة المباني والمرافق التي يشملها المشروع بصورة ملائمة قبل البدء بإنشاء السجن وفقاً لنطاق عمل العقد. بالإضافة إلى ذلك، زودت الخطط والمواصفات وصفاً دقيقاً لتكيف التصميم مع ظروف الموقع. أخذ التصميم في اعتباره أيضاً الانسجام الهندسي لمرافق السجن والخطط المستقبلية لتوسيعه.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق



الإطار الإنشائي للمطبخ وحجرة غسل الملابس



إحدى وحدات إسكان السجناء قيد الإنشاء

رصد البرنامج الحكومي لضمان النوعية بصورة فعالة برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول. وأضاف ممثل ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إلى التقارير اليومية صوراً فوتوغرافية مفصلة عززت المعلومات الوصفية المزودة في التقارير. كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية لتأمين الارشاد الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول. علاوة على ذلك، احتوت التقارير اليومية لبرنامج مراقبة النوعية لدى المقاول على المعلومات اللازمة حول المشروع ونشاط العمل لتوثيق التقدم في الإنشاء وتحديد المشاكل والأعمال التصحيحية المطلوبة. احتفظ المقاول أيضاً بتقارير عدم التماثل لتوثيق المشاكل الملحوظة حول أعمال الإنشاء والتجديد.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لبت كافة الأعمال الإنشائية المترافقة مع مشروع السجن معايير التصميم. وجاء التصميم ومهارة البناء لسجن الناصرية حتى اليوم متوافقاً مع شروط أمر المهمة. قام المهندس المقيم من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بدور فعال جداً في إدارة المشروع لتأمين جودة النوعية والالتزام بشروط نطاق العمل المحددة في أمر المهمة.

### أعمال تعاقدية تالية لتقييم المفتش العام لإعادة إعمار العراق

أصدرت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) رسالة "لإظهار الأسباب" إلى شركة بارسونز غلوبال سرفيسز انك في 16 حزيران/يونيو 2006، حول عدم تحقيق تقدم في الإنشاء، التقيد بالجدول الزمني، ومراقبة الكلفة. بعد هذه الرسالة أعلنت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان في 12 تموز/يوليو 2006، أنها قررت إنهاء العقد الموقع مع شركة بارسونز المتعلق بسجن الناصرية. استندت هذه القيادة في قرارها إلى تخلف المقاول عن تحقيق جدول تواريخ الإكمال الجوهرية والتي نتج عنها زيادة في الكلفة لا يمكن تحملها. نتج عن التأخيرات في تنفيذ أشغال الإنشاءات خلال مسار المشروع تغيير في الجدول الزمني بلغ 410 أيام، وتجاوز للكلفة المقررة بلغت 23 مليون دولار.

سوف تستمر أعمال إنشاء السجن عبر عقد مُكَمَّل منحتة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان مباشرة إلى الشركة العراقية التي تنفذ في موقع العمل معظم أشغال الإنشاءات لحساب شركة بارسونز.

### القسم الرابع من طرق قرى محافظة المثنى، محافظة المثنى، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-055

كان الهدف من مشروع القسم الرابع إنشاء طرق معبدة بطول 34 كلم بين القرى الواقعة شمال مدينة السماوة في الجزء الشمالي من محافظة المثنى. كان موقع هذا المشروع مدرجاً في قائمة الطرق غير المعبدة ذات الأولوية التي وضعتها اللجنة الحكومية العراقية للطرق والجسور (SCRB) التي تحتاج إلى رفع مستواها لتلبية احتياجات المزارعين المحليين الذين يواجهون صعوبة في نقل محاصيلهم الزراعية إلى مدينة السماوة.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تم التعاقد في الأصل على تنفيذ هذا المشروع على امتداد 365 يوماً بمبلغ 2,888,268 دولار. كان هذا المشروع وقت إجراء المفتش العام لإعادة إعمار العراق لعملية التقييم منجزاً بنسبة 50% ولكن المقاول كان متأخراً عن التاريخ الأصلي المحدد للإكمال حوالي خمسة أشهر. منعت الظروف الأمنية فريق التقييم من زيارة موقع المشروع ومراقبة أي إنشاء نفذ في موقع العمل.

### ماذا وجدنا

بدأت الإنشاءات متماثلة مع قصد المشروع استناداً إلى مراجعة فريق التقييم لدى المفتش العام لملف العقد والمقابلات مع مسؤولين في قسم جنوب منطقة الخليج لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي وموظفي مكتب المهندس المقيم. كان البرنامج الحكومي لضمان النوعية فعالاً في رصد برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول وكانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية مع أن المقاول لم يقدم تقارير مراقبة النوعية أو يحتفظ بتسجيلات للنواقص لتوثيق المشاكل التي لوحظت في أعمال الإنشاء والتجديد.



إنشاء مجرى سفلي ذو منفذ مستطيل (زود الصورة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي)



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

لم تبدو المعلومات المتعلقة بالتصميم على أنها تتحول بصورة صحيحة ما بين المهندس المقيم في المثنى وقطاع النقل والمرافق العامة في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج. كان ينقص التصميم الذي تم تزويده إلى المهندس المقيم في المثنى تفاصيل حول المجاري السفلية ذات المنفذ المستطيل المبنية بالخرسانة المسلحة ولم يعطي للمهندس المقيم رسوم محور الطريق ومخطط المقطع الطولي للمشروع.

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن على مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، بالنسبة للمشاريع المستقبلية لإنشاء طرق القرى، أن يزود المكاتب الميدانية برسوم محور الطريق ومخطط المقطع الطولي المناسبة التي يعدها SCRB وبالرسوم المفصلة القياسية للمجاري السفلية ذات المنفذ المستطيل أو تلك المصنوعة من الخرسانة المسلحة المخصصة للمشروع. وافق مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على التوصية.

بغض النظر عن التأخيرات في البرنامج الزمني التي سببها المقاتل، في حال حافظ مكتب المهندس المقيم في المثنى التابع لفرقة منطقة الخليج على المستوى الحالي للإشراف، من المفروض أن يلبي المشروع عند إنجازه الأهداف الأصلية للمشروع وأن يزود السكان المحليين بطرق مرصوفة (معبدة) بمسارين بطول 34 كلم.

### حامية الكتيبة 609 للحرس الوطني العراقي، في محافظة ذي قار، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-056

كان الهدف من هذا المشروع إنشاء مركز لحامية كتيبة الحرس الوطني العراقي ال 609 في محافظة ذي قار. سوف تساعد هذه الحامية، وهي واحدة من ثلاث حاميات كتائب تم بناؤها بصورة مماثلة في جنوب العراق، قوات الأمن العراقية في مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية. كانت الحامية مكتملة بالأساس وقت إجراء تقييم المفتش العام باستثناء بنود قائمة المعاينة (قائمة بنود العمل الواجب إنجازها أو تصحيحها من قبل المقاتل) وأعمال التعديل الموقوفة. صدر أمر مهمة بسعر ثابت لا يتغير إلى المقاتل بقيمة 9,665,485 دولار لإنشاء مركز هذه الحامية.

### ماذا وجدنا

راجع فريق التقييم لدى المفتش العام تصميم مركز حامية الكتيبة 609 للحرس الوطني العراقي وقرر ان الأجزاء المكونة للمشروع صممت بصورة ملائمة قبل الإنشاء. يتكون مجمع الحامية من سياج أمني لمحيطه، ومرافق المياه والصرف الصحي، ونظام مولد كهربائي. شملت شروط البناء المحددة بالإضافة إلى مركز الحامية، ثكنات للضباط والمجندين مكاتب السرايا، مرافقاً لتناول الطعام للضباط والمجندين، مبنى للإدارة، حجرات الغسيل، جامعاً، مركزاً طبياً، مستودعاً للأسلحة، مركزاً لصيانة الآليات واللوجستيات.

استنتج فريق التقييم ان مكتب المهندس المقيم لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي في محافظة ذي قار مدير المشروع بصورة فعالة. وتمّ التأمين الفعال لإدارة النوعية لمشروع إنشاء مركز الحامية. مع أنه لم تكن رسوم مرافق الخدمات العامة محدّثة عند الإنشاء لتعكس المتطلبات الحالية، فقد قام المقاول ببناء معظم مرافق الحامية باستعمال المجموعة الأصلية من رسوم ومواصفات التصميم.



مرافق حامية الكتيبة 609 للحرس الوطني العراقي

كانت نتائج مشروع حامية كتيبة الحرس الوطني العراقي ال 609 متماثلة مع الأهداف الأصلية لأمر المهمة. ونتاج عن المشروع المكتمل حامية وظيفية بالكامل للجيش العراقي مع مرافق إضافية للحامية تستوعب حتى 850 جندياً.

### تأمين الاستدامة

عالجت مواصفات العقد مسألة تأمين الاستدامة. طلبت مواصفات العقد تأمين التدريب على تشغيل وصيانة كافة الأنظمة المزودة بموجب العقد من قبل مصنعي الأنظمة. كما شمل العقد أيضاً الكفالة الاعتيادية لسنة واحدة على البنود الفردية، والمعدات، والأنظمة.



مجموعتان من مضخات تعزيز تدوير المياه الصالحة لشرب عبر كامل مرافق الحامية

### إعادة تأهيل محطة القطار في بغداد، بغداد، العراق

التقرير رقم SIGIR-PA-06-057

كان الهدف من هذا المشروع إعادة تأهيل محطة القطار في بغداد من أجل ترميم نظام الصرف الصحي وأنظمة المرافق الأخرى المتعلقة بالصحة، والأمن، والعمليات، ووسائل الراحة العامة. بنيت محطة القطار في بغداد قبل 50 سنة وهي المحطة الرئيسية لكافة خدمات السفر بالقطارات في العراق. تضم المحطة أيضاً مكاتب وزارة النقل ودوائر السكة الحديدية للجمهورية العراقية.

إنطلاقاً من محطة القطار في بغداد، يتم رصد ومراقبة، وتنسيق كافة تحركات القطارات (ركاب وشحن) وكافة الوظائف الإدارية للنظام الوطني للسكك الحديدية.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

بنيت محطة القطار في بغداد بين عام 1948 وعام 1953. يتميز مبنى المحطة، المصمم على شكل H ، بمدخل رئيسي يؤدي إلى قاعة مستديرة مركزية لها أربعة أجنحة متصلة بينها. لم تتضرر المحطة بدرجة مؤثرة خلال عملية حرية العراق لكنها عانت من سنوات من الإهمال، والصيانة المؤجلة، والتخريب المتعمد والنهب، بالأخص خلال السنوات الثلاثين الماضية عندما حول النظام السابق الأموال إلى أولويات أخرى. وبناء على ذلك، احتاجت المحطة لإعادة تأهيل واسعة رغم كونها لا تزال متينة من الوجهة الإنشائية:

- الأنابيب في الجدران، والسقوف، وتحت الأرضيات ممزقة أو تتسرب منها المياه التي سببت أضراراً خطيرة داخل المحطة.
- معظم تركيبات غرف الحمامات مخربة عمداً أو منهوبة، وما تبقى منها لا يعمل بصورة صحيحة.
- مضخات ضخ مياه المجاري الصحية إلى نظام الجمع الذي تديره البلدية لا تعمل. كانت النتيجة رجوع مياه المجاري غير المعالجة عبر معظم الطابق السفلي وارتفاعها إلى علو أربعة أقدام، ما الحق ضرراً بالغاً في الأجزاء المكونة للمبنى والمعدات.



محطة القطار في بغداد (الصورة مزودة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي)



منظر للحواجز الداخلية قبل إعادة تجديدها  
(الصورة مقدمة من سلاح الهندسة في الجيش  
الأميركي)



منظر للحواجز الداخلية الجديدة

- كان النظام للكهربائي بحاجة إلى ترميم، حيث المصابيح لا تعمل، ولوحات نظام التوزيع قديمة العهد وأسلاك التوصيل المؤقت تتدلى دون حماية في مناطق عامة.
- كان نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء لا يعمل ويشكو من نقص عدد كبير من الأجزاء المكونة الحيوية.
- كانت الأجزاء المكونة للهندسة المعمارية للمبنى من الخارج (أسطح، ونوافذ، وأبواب) تتسرب منها المياه وتحتاج إلى أعمال تجديد كبيرة لجعلها صامدة للمياه ولاعادتتها إلى حالاتها الأصلية. كانت الجدران الداخلية، والأرضيات، والسقوف بحاجة إلى إعادة تأهيل واسع كي تستعيد كفاءتها الوظيفية.

بلغت كلفة مشروع إعادة التأهيل حوالي 5.9 مليون دولار.

### ماذا وجدنا

قام فريق التقييم لدى المفتش العام بثلاث زيارات ميدانية لمحطة القطار في بغداد. كان المشروع مكتملاً بصورة أساسية عند إجراء عمليات التقييم باستثناء بنود قائمة المعاينة والأعمال الإضافية المترافقة مع التعديلات. استنتج فريق التقييم أن كافة الأشغال التي تم الكشف عنها لبت معايير التصميم، مع أن المفتش العام لم يضمن قيمة بعض الأجزاء المكونة التي أعيد تجديدها (حدائق، مصارف مياه رصيف القطار، مرافق الطابق السفلي) نظراً لعدم ملاءمة التصميم لهذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، وجد المفتش العام أن موظفي مكتب المهندس المقيم لسلح الهندسة في الجيش الأميركي لم يوافقوا على عملية التقييم والمسؤوليات الوظيفية اللازمة للمراجعة والموافقة. أوصى المفتش العام أن تجتمع الهيئتان المشاركتان في العمل في محطة القطار لتوضيح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعمليات التقييم، والمراجعة، والموافقة. وافق مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على التوصية.

كان خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية للإرشاد الفعال لبرنامج مراقبة النوعية لدى المقاول. قدم المقاول تقاريراً يومية حول مراقبة النوعية. راجعها نائب المهندس المقيم من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. رصد البرنامج الحكومي لضمان النوعية بشكل فعال برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول. أعد الممثل المحلي لضمان النوعية لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي تقاريراً يومية حول ضمان النوعية ثبتت بالوثائق وجود أية نواقص لوحظ وجودها في موقع العمل.

وجد فريق التقييم لدى المفتش العام أن تقارير ضمان النوعية كانت كاملة بشكل كافٍ، ودقيقة، ومتوفرة في الوقت المناسب. احتفظ ممثل ضمان النوعية بسجل للنواقص وتأكد نائب المهندس المقيم وممثل ضمان النوعية من أنه جرى تصحيح النواقص التي أشير إليها خلال عمليات التفتيش المتعلقة بضمان النوعية، كانت نتائج المشروع متماثلة مع الأهداف الأصلية للعقد. وبنتيجة التجديد، توفر للسكك الحديدية العراقية حيز عمل يوفر بيئة أكثر أماناً وصحية للموظفين والزائرين. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث بنيات وأنظمة المرافق في المحطة لتناسب مع مستويات أساسية من أجل دعم خدمات وعمليات السكك الحديدية العراقية.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### تأمين الاستدامة

عولجت مسألة تأمين الاستدامة في شروط العقد. فرض نطاق العمل للعقد تقديم كفالة لمدة سنة واحدة حول صلاحية عمل كافة المواد وجودة الصنع، كما طلب العقد من المقاول تقديم قوائم بقطع الغيار، خطط الصيانة الوقائية، وكتيبات تعليمات التشغيل والصيانة لكافة الأجزاء المكونة الرئيسية للمعدات. تم تزويد موظفي سكك الحديد العراقية بالتفويض اللازم، بضمنه التدريب لتشغيل أنظمة المرافق الرئيسية التي تشمل الغلايات، والبرادات، والمولدات.

### الجدول 3-3

#### المشاريع ال 12 التي جرى تقييمها في رع السنة الحالية (بآلاف الدولارات)

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
غير متوفر	خط الأنابيب من كركوك إلى بيجي	التأميم	3,445**	متعدد	متعدد	الشمال
21278	إعادة تأهيل محطة القطار في بغداد	بغداد	6,385	مكتب إدارة إعادة إعمار العراق	أجنبي	الوسط
18169	قاعدة عسكرية- الحرس الوطني العراقي 609	ذي قار	7,634	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
17840	القسم 4، طرق القرى في محافظة المثنى	المثنى	2,888	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
4514	مرفق السجن- الناصرية	ذي قار	49,087	فرقة منطقة الخليج	بارسونز غلوبال سرفيسز	الجنوب

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 3-3 (تابع)

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
10072	مركز الإطفاء- الناصرية	ذي قار	627	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
19988	مركز الشرطة، صفوان، مخفر الطريق الدولية العراقية 404	البصرة	2,472	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
22060	مطار البصرة الدولي- إمداد الطاقة ناحية الطيران	البصرة	580.5	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
12036	مطار البصرة الدولي- صالة الركاب والبرج	البصرة	5,045	فرقة منطقة الخليج	نانا باسيفيك (NANA PACIFIC)	الجنوب
1438	قناة إمداد المياه في ام قصر	البصرة	15,600	فرقة منطقة الخليج	واشنطن انترناشيونال	الجنوب
19606	معبّر قناة الرياض	التأميم	635.5	فرقة منطقة الخليج	اتحاد شركات بارسونز. العراق (PIJV)	الشمال
19607	معبّر قناة الفتح في زغتون	التأميم	658.1	فرقة منطقة الخليج	اتحاد شركات بارسونز. العراق (PIJV)	الشمال

\* تقييم مشاريع متعددة لخطوط أنابيب قطاع النفط من حقول النفط في كركوك إلى مصفاة البترول في بايجي.

\*\* لا تشمل أموال صندوق تنمية العراق المستعملة في مشاريع خطوط الأنابيب هذه.

\* لا يشمل الجدول التقرير الموجز لعمليات مسح المشروع على الأرض.



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول 4-3  
المشاريع ال 42 التي جرى تقييمها في أرباع السنة الأخرى  
(بآلاف الدولارات)

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
19158	مرفق الأسلحة الخاصة والتكتيكات في الحلة (SWAT)	بابل	2,219	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
18427	مركز الشرطة في سيف سعد	بابل	453	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
12883	مخفر حدودي - السول رقم 37 بنو وسوطا- عيساوة	السليمانية	272	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
12787	مخفر حدودي- السول رقم 29 كورا لاو بناو- ازميك	السليمانية	275	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
12840	مخفر حدودي- السول رقم 20- مروى	السليمانية	272	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
12855	مخفر حدودي- السول رقم 32- برغورد-صفرا	السليمانية	272	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
18638	القاعدة العسكرية في ام قصر- نقطة توريد الذخائر	البصرة	253	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول 3-4 (تابع)	رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
21196	مركز العمليات والأمن	البصرة	1,175	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب	
21304	رفع مستوى الأمن في ميناء ام قصر	البصرة	3,747	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب	
19071	مشروع فينيكس - إعادة تشغيل توربينات غاز القدس	بغداد	11,391	مكتب المشاريع والعقود	فلوور أميك	الوسط	
عقد دعم الحياة	أكاديمية الشرطة في الحلة (CNW914NS-04-C-9046)	بابل	9,135	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان	سبيغ لوجستكس وتكنيكال سرفيسز	الجنوب	
4 عقود لصندوق تنمية العراق	مكتبة كربلاء	كربلاء	1,294	سلطة الائتلاف المؤقتة (جنوب وسط العراق)	غلوبال بيزنس غروب	الجنوب	
3532	محطة الوحدة لمعالجة المياه	بغداد	4,712	مكتب المشاريع والعقود	فلوور أميك	الوسط	
3529	محطة الوثبة لمعالجة المياه	بغداد	8,698	مكتب المشاريع والعقود	فلوور أميك	الوسط	
18462	مشروع النهروان لإمداد مياه الشرب	بغداد	348	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الوسط	
18079	شبكة النوميلات للمياه	بغداد	764	مكتب المشاريع والعقود	سيما انترناشيونال	الوسط	
1654	المحطة الفرعية في الحكيمة	البصرة	5,934	مكتب المشاريع والعقود	ببريني كوربوريشن	الوسط	
1657	المحطة الفرعية في حمدان	البصرة	5,001	مكتب المشاريع والعقود	ببريني كوربوريشن	الوسط	
1655	المحطة الفرعية في الكفاءات	البصرة	5,934	مكتب المشاريع والعقود	ببريني كوربوريشن	الوسط	

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 4-3 (تابع)

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
1656	المحطة الفرعية في السراجي	البصرة	5,709	مكتب المشاريع والعقود	بيريني كوربوريشن	الوسط
1659	المحطة الفرعية في شط العرب	البصرة	5,298	مكتب المشاريع والعقود	بيريني كوربوريشن	الوسط
18183	معبّر أنابيب الفتحة	تميم	29,715	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز	الشمال
18185	معبّر قناة كركوك	تميم	2,088	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز	الشمال
19604	وصلات ربط معبر الفتح للنهر	تميم	8,156	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز	الشمال
19250	مركز الشرطة في البلدة	بابل	135	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
13607	مستشفى الحلة للتوليد والأطفال	بابل	7,414	مكتب المشاريع والعقود	بارسونز غلوبال سرفيسز	الجنوب
11812	مركز الإمام للعناية الصحية الأولية	بابل	533	مكتب المشاريع والعقود	برسونز ديلاور	الجنوب
21950	محطة قطار بابل	بابل	274	مكتب المشاريع والعقود	أجنبي	الجنوب
صندوق تنمية العراق	الحفر الأفقي	تميم	75,500	فرقة منطقة الخليج ومكتب المشاريع والعقود	كاي بي آر	الشمال
12637	مطار الموصل- إعادة تأهيل برج مراقبة حركة الطيران	نينوى	10,329	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 4-3 (تابع)

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
17846	القسم 3، طرق قري محافظة نينوى	نينوى	920	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال
6176	مركز الإطفاء في عين كوي	أربيل	1,392	فرقة منطقة الخليج	بارسونز غلوبال سرفيسز	الشمال
5623	محولات مدينة أربيل	أربيل	3,372	فرقة منطقة الخليج	واشنطن انترناشيونال	الشمال
18922	المدرسة سبة الابتدائية	دهوك	401	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال
19144	زاخوا- الأكاديمية العسكرية	دهوك	5,591	فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الشمال
11937	مركز للعناية الصحية الأولية نوع "أ" في الشفاف، حي مصلى	تميم	608	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
11936	مركز للعناية الصحية الأولية نوع "أ" في حي الحجاج	تميم	648	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
11940	مركز العناية الصحية الأولية نوع "أ"، في حي الأسرى والمفقودين	تميم	648	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
11939	مركز العناية الصحية الأولية نوع "أ"، في حي الواسطي	تميم	648	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 4-3 (تابع)

رقم مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
11938	مركز العناية الصحية الأولية نوع "ب"، في حي التسعين	تميم	734	فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاور	الشمال
2316	قاعدة جديدة للواء الثاني	تميم	114,000	مركز القوات الجوية للامتياز البيئي	أنفرومنتال كيميكال كوربوريشن	الشمال
20645	مبنى قاعدة الطيران	تميم	13,200	مركز القوات الجوية للامتياز البيئي	أنفرومنتال كيميكال كوربوريشن	الشمال

\* لا يشمل الجدول التقرير الموجز لعلميات مسح المشروع على الأرض PA-06-048

### الشكل 1-3

المواقع التقريبية للمشاريع الـ 54 التي أجريت فيها عمليات تفتيش وجرى تحليلها وإعداد تقارير عنها حتى هذا التاريخ



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### برنامج التفتيش المحدود في موقع العمل (عمليات مسح المشروع على الأرض)

يُشكّل برنامج التفتيش المحدود في موقع العمل الجزء المكون الثاني لأعمال تفتيش الإنشاءات التي يقوم بها المفتش العام في مواقع معينة. يستمر البرنامج في أن يكون جزءاً مهماً من جهود المفتش العام لتأمين أوسع تغطية ممكنة لكافة مواقع الإنشاءات في العراق.

يشمل برنامج التفتيش المحدود في موقع العمل أجزاء أكبر من عمليات التفتيش العامة في موقع العمل لمواقع إنشاء المشاريع، وتسجيل النواقص، وتقييم التقدم الإجمالي، والتقاط صور فوتوغرافية. يتم تحليل المعلومات بعد ذلك للتأكد من الالتزام بشروط العقد وتتم مشاطرتها مع إدارة البرنامج وتستعمل لتحديد المواقع التي تحتاج إلى عمليات تقييم هندسية أكثر تفصيلاً.

منذ أن بدأ تنفيذ البرنامج في أيلول/سبتمبر 2005، أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تفتيش محدودة في موقع العمل شملت 96 مشروعاً. يلخص هذا القسم ويحلل عمليات التفتيش المحدودة في مواقع العمل الـ 41 التي أنجزت خلال ربع السنة هذا. إنه ربع السنة الأخير الذي يرفع خلاله المفتش العام القيام بعمليات تفتيش محدودة في موقع العمل. سوف يجري الموظفون المشاركون في تنفيذ هذا البرنامج الناجح تقييمات أكثر شمولية في المستقبل.

تشمل المشاريع الـ 41 التي جرى تحليلها وإعداد التقارير عنها خلال ربع السنة هذا، 21 مخفراً حدودياً، ومحطة تحويل كهربائية واحدة، و4 مشاريع مرافق طبية، و13 مشروعاً للسلامة العامة، ومشروعين للنقل في شمال شرق العراق وعبر مجمل جنوب شرق العراق. يظهر الشكل 2-3 المواقع التقريبية لكافة المشاريع الـ 96 التي جرى تقييمها.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الشكل 2-3  
المواقع التقريبية للمشاريع الـ 54 حيث أجريت عمليات مسح وتحليل وإعداد تقارير بخصوصها

تقييمات المشاريع



الجدول 5-3  
المشاريع الـ 41 حيث أجريت عمليات مسح وتحليل وإعداد تقارير بخصوصها خلال ربع السنة الحالي

رقم تعريف المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
12827	مخفر حدودي - السليمانية رقم 16	السليمانية
12836	مخفر حدودي - السليمانية رقم 19	السليمانية
20570	مخفر حدودي - السليمانية رقم 40	السليمانية
20571	مخفر حدودي - السليمانية رقم 49	السليمانية
12831	مخفر حدودي - السليمانية رقم 17	السليمانية
20573	مخفر حدودي - السليمانية رقم 62	السليمانية
12835	مخفر حدودي - السليمانية رقم 18	السليمانية
20575	مخفر حدودي - السليمانية رقم 41	السليمانية
18362	مخفر الشرطة- الكوت - مقر القيادة	واسط

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 5-3 (تابع)

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
21263	إعادة تأهيل محطة قطار ذي قار (الناصرية)	ذي قار
19187	مخفر الشرطة - مقر قيادة شرطة السير في الكوت	واسط
19189	مخفر الشرطة - الكوت	واسط
19181	مخفر الشرطة - حاجز التفتيش، مقر القيادة في الخنزرة	واسط
19179	مخفر الشرطة - شرطة الطوارئ في الكوت للأسلحة الخاصة والتكتيكات (SWAT)	واسط
12786	مخفر حدودي - السليمانية رقم 06	السليمانية
20558	مخفر حدودي - السليمانية رقم 48	السليمانية
12809	مخفر حدودي - السليمانية رقم 32	السليمانية
12834	مخفر حدودي - السليمانية رقم 34	السليمانية
12884	مخفر حدودي - السليمانية رقم 26	السليمانية
19111	مخفر الشرطة - العروبة W020	واسط
19227	مخفر الشرطة - مقر قيادة الحي W015	واسط
19779	مخفر حدودي - مقر قيادة القادسية HQ Q117	القادسية
20576	مخفر حدودي - السليمانية رقم 54	السليمانية
12807	مخفر حدودي - السليمانية رقم 12	السليمانية
20572	مخفر حدودي - السليمانية رقم 59	السليمانية
20577	مخفر حدودي - السليمانية رقم 61	السليمانية
16124	المستشفى التعليمي في النجف، المرحلة 1، بارسونز	النجف
11913	إنشاء مستوصف في النجف - العروبة	النجف
18334	مخفر الشرطة - الجمهوري Q075	القادسية
20324	مخفر الشرطة - وحدات للمهام الخاصة بابل Q126	القادسية
19117	مخفر الشرطة - سجن عتيقة Q125	القادسية
19873	المستشفى التعليمي في النجف، قسم جنوب منطقة الخليج، (GRS) المرحلة الثانية	النجف
10309	مستشفى الولادة وطب الأطفال - النجف	النجف
12695	مخفر حدودي - واسط - رقم 11	واسط



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 5-3 (تابع)

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
19175	مركز الشرطة - الحايفرية W005	واسط
12826	مخفر حدودي - واسط رقم 6	واسط
19230	مخفر الشرطة- بشير W047	واسط
17789	طرق قرى محافظة البصرة	البصرة
1861	المحطة الفرعية الهاشمية	واسط
12855	مخفر حدودي - السليمانية رقم 23	السليمانية
12850	مخفر حدودي - السليمانية رقم 22	السليمانية
20574	مخفر حدودي - السليمانية رقم 43	السليمانية

### الجدول 6-3

المشاريع الـ 55 حيث جرت عمليات ومسح وتحليل وإعداد تقارير بخصوصها خلال ربع السنة الماضي

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
11943	مستوصف في سكر، محافظة ذي قار	ذي قار
19220	حاجز تفتيش للشرطة- إصلاح شبائش D409	ذي قار
19218	حاجز تفتيش للشرطة - سوق الشيوخ D408	ذي قار
19219	حاجز تفتيش للشرطة - تل اللحم D407	ذي قار
19990	مخفر الشرطة- سوق الشيوخ D144	ذي قار
10630	المدرسة رقم 1800425، مدرسة الشرطة	ذي قار
10613	المدرسة رقم 1800869، مدرسة الانتفاضة	ذي قار
10588	المدرسة رقم 1800869، مدرسة السلام	ذي قار
17867	طرق قرى محافظة ذي قار، القطاع 3 حاحين الدوخي (7.1 كلم)	ذي قار
11941	مستوصف الزهراء في ذي قار	ذي قار

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 3-6 (تابع)

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
10072	مركز الإطفاء في الموقع الجنوبي- الناصرية الجديدة	ذي قار
10318	مستشفى الولادة وطب الأطفال (الناصرية)	ذي قار
12781	مخفر حدودي - السليمانية رقم 03	السليمانية
20560	مخفر حدودي - السليمانية رقم 53	السليمانية
12787	مخفر حدودي - السليمانية رقم 29	السليمانية
20567	مخفر حدودي - السليمانية رقم 57	السليمانية
20568	مخفر حدودي - السليمانية رقم 65	السليمانية
20565	مخفر حدودي - السليمانية رقم 45	السليمانية
12840	مخفر حدودي - السليمانية رقم 20	السليمانية
12141	مخفر حدودي - البصرة رقم 14 المطاوعة	البصرة
12144	مخفر حدودي - البصرة رقم 12 كوت البندر	البصرة
12801	مخفر حدودي - السليمانية رقم 10	السليمانية
12145	مخفر حدودي - البصرة رقم 11 خوت أبو عقاب رنو	البصرة
12842	مخفر حدودي - السليمانية رقم 21	السليمانية
12161	مخفر حدودي - البصرة رقم 04 كوت عبيد	البصرة
20569	مخفر حدودي - السليمانية رقم 64 - سلة	السليمانية
12802	مخفر حدودي - السليمانية رقم 11	السليمانية
1270	مستشفى الديوانية للولادة وطب الأطفال	القادسية
17783	طرق قرى محافظة البصرة الجزء رقم 2 طلحة (3.5 كلم)	البصرة
12800	مخفر حدودي - السليمانية رقم 9	السليمانية
12856	مخفر حدودي - السليمانية رقم 24	السليمانية
12142	مخفر حدودي- البصرة رقم 13 اناجين إي ديفان	البصرة
12149	مخفر حدودي- البصرة رقم 10 رأس البيشاه	البصرة
11897	مستوصف في النجف - حي كندا	النجف

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### الجدول 3-6 (تابع)

رقم المشروع لدى مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة
19217	مركز الشرطة - حاجز التفتيش- تامبا جاكسون D405	ذي قار
20347	مركز الشرطة - ثكنة TSU، المرحلة 1- D414	ذي قار
18243	مركز الشرطة - الهوير - المدينة B044	البصرة
20333	مركز الشرطة- الناصرية - مكافحة الجريمة IPA-D156	ذي قار
19222	مركز الشرطة - حاجز التفتيش - ناصر D411	ذي قار
18346	مركز الشرطة - الديوانية - شرطة السير Q066	القادسية
19114	مركز الشرطة - الناصرية - استخبارات الشرطة D145	ذي قار
19221	مركز الشرطة - حاجز التفتيش- سجن الناصرية - D410	ذي قار
12137	مخفر حدودي - البصرة رقم 17- الحديدية	البصرة
18241	مركز الشرطة - المدينة B029	البصرة
19480	مركز الشرطة - القبلة B043	البصرة
18263	مركز الشرطة - الزبير B038	البصرة
21251	إعادة تأهيل محطة قطار البصرة	البصرة
11866	مستوصف في البصرة - حي الحسين	البصرة
19223	مخفر الشرطة - حاجز تفتيش - الفجر D412	البصرة
18248	مخفر الشرطة - مخفر شرطة القرنة B024	البصرة
12138	مخفر حدودي- البصرة رقم 16 كشك	البصرة
18268	مخفر الشرطة - الفاو B033	البصرة
18233	مركز الشرطة- ابو الخصيب 13032	البصرة
18273	مركز الشرطة- صفوان B040	البصرة
20562	مخفر حدودي - السليمانية رقم 39 عواكوريت	السليمانية

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### عمليات مسح المشاريع على الأرض

التقرير رقم SIGIR-PA-06-052

من 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، إلى 21 شباط/فبراير 2006، نفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق 41 عملية تفتيش محدودة في مواقع العمل. ركزت معظم عمليات التفتيش هذه اهتمامها على قطاع المرافق والنقل وشملت مراقبة الحدود، والتعليم، والمرافق الطبية، والسلامة العامة، والطرق، والسكك الحديدية. وتركزت عملية تفتيش واحدة على مرفق محطة فرعية منجزة في قطاع الكهرباء. كانت الأهداف الإجمالية لعمليات التفتيش المحدودة في مواقع العمل تزويد معلومات موجزة حول التقدم الإجمالي في تنفيذ المشاريع وتحديد الانحرافات عن شروط العقود.

نفذ فريقا مراقبة النوعية (QC) وضمان النوعية (QA) لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات التفتيش في المواقع المحدودة هذه. أعد وقدم الفريقان تقريراً إجمالياً موجزاً إلى فريق الهندسة/التدقيق لدى المفتش العام للمراجعة. كانت مراجعة هذه التقارير، كما مستندات العقود، أساس الاستنتاجات المقدمة في ملخص تقريرنا رقم SIGIR PA-06-052.

### إحداثيات المواقع

حصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق على إحداثيات كل مشروع خلال عمليات التفتيش في كل موقع عمل، وقارن هذه الإحداثيات مع مواقع المشاريع التي قدمها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج. ورغم كون مواقع المشاريع التي جرى مسحها كانت أكثر دقة بدرجة كبيرة عن تلك المقدمة في تقرير علمية المسح السابقة على الأرض، فلم تكن إحداثيات الشبكة التي زودها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج دقيقة دائماً. من بين مواقع المشاريع الـ 41:

- 35 مشروعاً كانت ضمن 300 متر عن المواقع التي حددها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج.



- مشروعين كانا على بعد 1-3 كلم من المواقع التي حددها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج.
- أربعة مشاريع كانت على بعد 3 كلم من المواقع التي حددها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج.

### المخاطر الحدودية

أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات مسح على الأرض لمشاريع إنشاء 21 حصن حدودي قائم على امتداد الحدود الإيرانية - العراقية. تم إنشاء اثني عشر حصناً حدودياً بموجب عقد واحد وتم إنشاء تسعة حصون حدودية بموجب عقد آخر.

كانت شروط العقد لاثني عشر حصن حدودي، من اصل الحصون الحدودية ال 21 تنص على إنشاء سياج أمني خارجي للمجمع له بوابة للآليات، وأربعة مراكز حراسة عالية، ونظام إنارة للمحيط، ومبنى عمليات واحد يضم ثلاثة مكاتب، غرفة آمنة لخزن الأسلحة، غرفة اتصالات، غرفة دوش للاستحمام، مراحيض، مطبخ/غرفة تناول الطعام، غرفة للمولدات الكهربائية، خزانات للمياه ونظام مجاري صحية.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

في وقت إجراء عملية المسح الأرضي كانت كافة الحصون الاثني عشر كاملة أو على وشك الاكتمال ويشغلها موظفون من مخفر الحدود العراقي. رغم ذلك كان حصن واحد من تلك الحصون الاثني عشر مزود بأنظمة أمن محيطية، وبوابات، ومصطبات أو جدران ساندة.

كانت طرق الوصول إلى معظم هذه الحصون الحدودية صعبة وبالأخص خلال موسم الأمطار والثلوج. كان ينقص العديد منها جدران ساندة لمنع تآكل الردميات أو الحواجز الترابية التي أنشأتها تسوية أرض الموقع. لاحظت فرق المسح على الأرض وجود تشققات عديدة في أساسات المباني، والجدران الخارجية والجدران الداخلية. يبدو ان التشققات تشير إلى هبوط تفاضلي في أنظمة الاساسات الأمر الذي قد يخلق مشاكل في السلامة الإنشائية. بالإضافة إلى ذلك، لوحظت إشارات تدل على حركة تدرج انحداري بسبب عدم وجود جدران ساندة.



تشقق في جزء متدل من سقف مخفر حدودي

خلال مباحثات أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع الموظفين المحليين في الحصون الحدودية، وجد المفتش العام أن المستعملين اليوميين للحصون، كانوا يجهلون وجود خطة للصيانة والدعم اللوجستي للمخافر الحدودية ولم يتلقوا إلا تدريبات قليلة، هذا إذا تلقوها، على عمليات صيانة المولد الكهربائي وأنظمة المجاري الصحية. كان تزويد المياه وغير ذلك من الاحتياجات اللوجستية غير موجودة في معظم المخافر الحدودية. ادعت بعض التقارير أنه بسبب ندرة المياه لم يكن يسمح للموظفين باستعمال مرافق الدوش خلال فترة المناوبة التي تتم كل 15 يوماً.



طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق نسخاً عن مستندات العقود الخاصة بالحصون الحدودية التسعة المتبقية المشمولة في عمليات المسح؛ لكن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق كانت عاجزة عن تحديد أو تأكيد وجود عقود تتعلق بهذه المشاريع وكانت النتيجة عدم تمكن المفتش العام من تحديد أهداف المشاريع، أو نطاق العمل، أو متطلبات التصميم.

كانت نوعية إنشاءات كافة هذه الحصون الحدودية التسعة سيئة للغاية، ولم تُظهر ثمانية من أصل الحصون التسعة ما يشير إلى إجراء أي صيانة حديثة عليها. كان يتم الحصول على الماء عادةً من ينابيع ذات نوعية مياه مشكوك بسلامتها ولم تكن متوفرة في موقع العمل مرشحات للمياه. كانت أنظمة خزانات المجاري الصحية مليئة أو تطفح إلى الخارج أو عاطلة عن العمل. كان الموظفون في الحصون الحدودية يجهلون وجود خطة لتفريغ خزانات المجاري الصحية. ورغم أن المولدات الكهربائية الصغيرة كانت موجودة في المواقع، فلم تتوفر في هذه الحصون وسائل لتخزين الوقود. وكانت عدة مولدات عاطلة عن العمل. كانت جميع أنظمة الكهرباء وشبكات أنابيب توزيع المياه إما عاطلة عن العمل أو تحتاج إلى تصليح. سوف يتم التقييم لهذه المشاريع في وقت لاحق.



الواجهة الخارجية لمخفر حدودي

**المرافق الطبية.** أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمليات تفتيش محدودة في المواقع لأربعة مرافق طبية قائمة في النجف : مشروعات لإنشاء مستشفيات تعليميين في نفس الموقع، ومستشفى توليد وأطفال، ومستوصف واحد. كان كالمهدف الإجمالي لمشروع إنشاء مستشفى التوليد والأطفال تأمين أبنية جديدة، أو إصلاح أو استبدال أنظمة الأبنية القديمة ذات الأولوية، وتأمين معدات جديدة مطلوبة. وكان الهدف الإجمالي لمشروع إنشاء المستوصف تأمين التصاميم والإنشاءات لمركز نموذجي معياري للعناية الصحية.

وقت قيام المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بالزيارات الميدانية، كانت أعمال التجديد جارية في كلا المستشفيات. لم يلاحظ المفتش العام أية نواقص ذات أهمية فيها. كان لإنشاء المستشفى التعليمي عقدان منحا لمقاولين مختلفين: عقد للمرحلة الأولى وعقد للمرحلة الثانية.





تلف في السقف سببته تسربات المياه في المستشفى التعليمي (المرحلة الأولى)

وجدت عملية المسح لأشغال المرحلة الأولى للمشروع وجود عدة نواقص:

- أظهرت السقوف المعلقة إشارات تلف بسبب المياه.
- لوحظ تجمع للمياه ناتج عن تسربات الأنابيب مجاور للجهة الخارجية.
- كانت الجدران المطلية منتفخة ربما بسبب الإعداد غير الصحيح للطلاء او استعمال طلاء من نوعية متدنية.
- كانت المياه تتسرب من أنابيب المياه في الطابق السفلي مسببة تراكم المياه على الأرضية الخرسانية.
- أظهرت غرف الحمام إشارات لتسرب المياه وتلف البلاطات.
- استعملت أبواب وأقفال داخلية من نوعية متدنية.

أبلغ موظفو المستشفى المفتش العام لإعادة إعمار العراق حصول اختلافات عديدة في الرأي بين فريق الهندسة في المستشفى والمقاول حول نوعية العمل المنفذ. لم تسجل عملية المسح على الأرض للمرحلة الثانية من المشروع أية نواقص وأكدت التقارير أن نوعية العمل كان أفضل من نوعية عمل المقاول السابق.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

كانت أشغال الإنشاءات الجديدة لا زالت تتقدم في مركز واحد للعناية الصحية الأولية حيث نفذت عملية تفتيش محدودة في الموقع. كانت العارضات الإنشائية، والأعمدة، والبلاطات الخرسانية كاملة وكان يجري تركيب الأنظمة الكهربائية الميكانيكية. استناداً إلى مراجعة عملية مسح المشروع لم يسجل المفتش العام أية نواقص ذات شأن.

**محطة التحويل الكهربائية الفرعية:** أجرى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملية تفتيش محدودة في الموقع على محطة تحويل كهربائية واحدة. لم يتمكن مكتب إدارة المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج من تزويد أمر المهمة المترافق مع المشروع ولذلك لم يتمكن المفتش العام من تحديد هدف المشروع، وبيان العمل، والتصميم، ومواصفات المشروع. تحقق فريق المسح من إنشاء مبنى محطة التحويل، ممرات المشاة، الأمن المحيطي وغرفة الحرس، بوابة الدخول، وسقيفة المولد الكهربائي. سجل التفتيش تركيب اثنين من المولدات الخارجية على عارضات خرسانية كما سجل وجود مجموعات المفاتيح الكهربائية داخل المبنى الرئيسي. تم تركيب وحدات ضغط الهواء لنظام تكييف الهواء على سطح المبنى الرئيسي وكانت أعمدة الإنارة الخارجية موزعة عبر المرفق. لم يبلغ عن وجود أية نواقص في هذا الموقع.

**مرافق السلامة العامة.** أجرى المفتش العام عمليات تفتيش محدودة في مواقع 13 مشروع للسلامة العامة (12 مركز شرطة ومرفق حاجز تفتيش واحد). كانت المشاريع منجزة أو على وشك الإنجاز بموجب عقود مختلفة منحت إلى مقاولين عراقيين. كان الهدف الإجمالي من مشاريع مراكز الشرطة تجديد المرافق الموجودة أو إنشاء مرافق جديدة.

نص نطاق العمل للمرافق على إنشاء مبان جديدة أو إعادة تجديد مبان و مرافق قائمة موجودة على موقع قائم أو جديد. شملت عملية الإنشاء بناء جدار أمني من الطوب يحيط بالمجمع، وإنشاء الحيود، وبوابات لدخول الآليات والأفراد، وأبراج الحراسة، وطرق للسيارات ومواقف للسيارات، وأرصفة مشاة، وأعمال سمكرة وكهربائية وميكانيكية، وطلاء السطح، والسقف، والأبواب، والنوافذ، والجدران، من الداخل والخارج، إضافة إلى شراء وتركيب مولد كهربائي مساند يعمل بالديزل. سجل المفتش العام أعمال

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تجديد منجزة أو على وشك الإنجاز و أعمال إنشائية جديدة في كافة المواقع التي تم مسحها. حددت عملية التقييم التي قام بها المفتش العام أن نوعية الأعمال الكهربائية والسمكرة والتشطيب النهائي في معظم المشاريع التي جرى مسحها كانت سيئة. كما كان العديد من المرافق يظهر تشققات عميقة في الجدران الخارجية بسبب الهبوط التفاضلي للأساسات.

### مشاريع النقل

أجرى المفتش العام عمليات تفتيش محدودة في الموقع على مشروع نقل: مشروع إنشاء طريق في محافظة البصرة ومشروع إعادة تأهيل محطة القطار في محافظة ذي قار.

كان الهدف الإجمالي لمشروع إنشاء الطريق رصف 3.3 كيلو متر من الطرق الريفية بين القرى في محافظة البصرة. تحقق فريق المسح في موقع المشروع من أن عملية الإنشاء كانت تتقدم. وبدأ ان الطبقة القاعدية والسطح الإسفلتي متماثلان مع شروط التصميم. كان لا يزال مطلوباً وقت الزيارة تنفيذ أعمال تسوية إضافية وإنشاء الأكتاف. لم يسجل المفتش العام أية نواقص رئيسية، ويسجل ان القرويين في المنطقة "ثمنوا الجهود لانها تركت أثراً كبيراً في حياتهم اليومية بعد رصف الطريق".

كان مشروع تجديد محطة القطار في ذي قار قيد التنفيذ وقت إجراء عملية التفتيش المحدودة في الموقع. راقب المفتش العام تجديد الداخل بضمنه استبدال السقف، وتركيب أنوار كهربائية، وتمديد الأسلاك، وطلاء الجدران الداخلية واستبدال الأبواب. شملت عملية التجديد الخارجي استبدال الطوب وتركيب نظام إنارة للسلامة. لم يسجل المفتش العام أية نواقص رئيسية وذكر مدير المحطة أن العيوب الوحيدة كانت التأخيرات والتوقفات عن العمل التي سببها المقاول.



برج حراسة ركني مع جدار محيطي لمركز شرطة

### برنامج المسح الجوي للمشروع

خلال أرباع السنة الثلاثة الماضية، ساهمت مجموعة التصوير الفضائي لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تنفيذ مهمة المفتش العام من خلال إجراء عمليات تقييم جوية لمواقع مشاريع إعادة إعمار ممولة من الحكومة الأميركية في كافة أنحاء العراق. يزود المفتش العام، المعلومات والتحليل إلى فرق تقييم المشروع في العراق لمساعدتها في تقييم مواقع المشاريع التي لا يمكن الوصول إليها بسبب هواجس الأمن أو لكونها موجودة في أماكن نائية. انطلاقاً من مقرها الرئيسي في أرلينغتون، بولاية فيرجينيا تتحقق مجموعة التصوير الفضائي من مواقع المشاريع وتزود معلومات للمتابعة بخصوص مواقع إعادة الإعمار التي تم تقييمها سابقاً خلال عمليات التفتيش المحدودة في المواقع التي أجراها المفتش العام. يتشاطر المفتش العام المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات التقييم الجوي مع المسؤولين الأميركيين عن العقود في العراق.

### دعم الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (NGA)

عمل خلال ربع السنة هذا محللو الصور الفضائية لدى المفتش العام مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي لتزويد تحاليل لصور التقطت لمشاريع إعادة الاعمار في العراق. نتج عن هذه العلاقة المستمرة حتى اليوم تحليل 51 موقعاً و5 أقسام طرق. وانجز خلال ربع السنة هذا تحليل 27 موقعاً لمشاريع، كانت 3 تحاليل منها حساسة جداً لנاحية التوقيت. وأثبتت الاستجابة السريعة للوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي كما مساعدتها على انها كانت ضرورية في التنفيذ الفعال لمهمة المفتش العام في العراق. نعطي في ما يلي بعض النتائج المهمة التي توصلت اليها الوكالة وزودتها إلى المفتش العام خلال ربع السنة الحالي:

- ظهر 20 موقعاً على أنها منجزة
- كان مخفران حدوديان منجزين ولكنهما ظهرا أصغر حجماً من الحصن الحدودي النموذجي.
- لم يمكن التعرف على موقعين بسبب الإحداثيات الجغرافية الضعيفة وعدم توفر معلومات حول المشروع.
- كان مستوصفان لا يزالان قيد الإنشاء.
- لم يُظهر مستوصف واحد أي إثبات على انه بني جديداً.

تساعد الشراكة بين المفتش العام والوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي في رفع موارد اكبر حجماً لتلبية متطلبات المهمة. وقد زادت المساعدة التي قدمتها الوكالة عدد المشاريع التي يمكن مراجعتها وساعدت المفتش العام في تزويد صور أكثر دقة للتقدم الحاصل في تنفيذ مشاريع إعادة إعمار العراق.

### تحاليل مجموعة الصور الفضائية لدى المفتش العام

خلال ربع السنة الحالي، اكمل محللو الصور الفضائية لدى المفتش العام 14 عملية تقييم للصور وانتجوا 33 تحليلاً للصور باستعمال صور التقطت عبر الأقمار الصناعية التجارية. استعملت هذه الصور لإجراء تقييمات بصرية للتقدم المحقق في مواقع الإنشاء. يشاطر المفتش العام تحاليل الصور هذه مع الوكالات الحكومية المتعاقدة لتحديث معلوماتها حول المشاريع ولتحديد وجود أية نواقص واضحة. قيم المفتش العام وراجع هذه المواقع خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

#### التقييمات حسب الصور:

- ست مراكز شرطة
- خمس مخافر حدودية
- مستوصفان
- محطة تحويل كهربائية فرعية واحدة

#### تحاليل الصور المنتجة

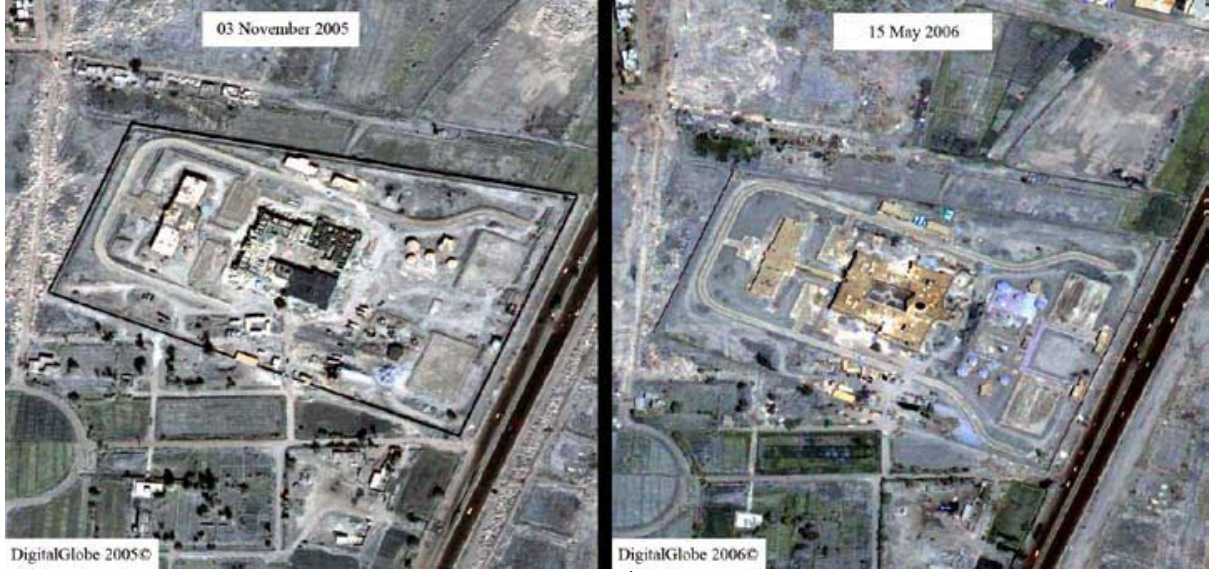
- 10 مخافر حدودية
- 8 مراكز شرطة
- 3 مستشفيات/مستوصفات صحية
- 3 مواقع بناء
- محطتان للسكك الحديدية
- سجنان
- محطة تحويل كهربائية فرعية واحدة
- موقع ردميات واحد
- مستودع واحد
- مصفاة نفط واحدة
- مبنى محكمة واحدة

### تقييمات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

خلال ربع السنة هذا أكمل المفتش العام 14 تقييماً للصور استند إلى صور الأقمار الصناعية وتقارير عمليات التفتيش المحدودة في الموقع. ساعدت هذه التقييمات في مراجعة دقة تقارير التفتيش وزودت تقييماً بصرياً وتأكيدياً للتقدم في تنفيذ المشاريع. تُستعمل الإحداثيات الجغرافية المستخلصة من تقارير التفتيش المحدودة في الموقع لتحديد موقع كل مشروع. تقارن المعلومات حول التقدم في تنفيذ المشروع في تقارير التفتيش المحدودة في الموقع مع الصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية للتأكد من الدقة ولضمان إكمال المشاريع حسب المواصفات المحددة لها:



تظهر صورة التقطت في 9 كانون الأول/ديسمبر 2005، منظرًا شاملاً للحصن الحدودي بار غورد- يؤكد التقييم البصري موقع الإحداثيات الجغرافية للمخفر الحدودي بار غورد. تظهر مراجعة الصور ما يبدو على أنه مخفرًا حدوديًا مكتملاً وشغالاً. تشمل الإنشاءات المبنى الرئيسي للمخفر الحدودي، مبنى التخزين، ومرآب مغطى، وسقيفة المولد. تشمل المشاكل المرئية عدم وجود جدار محيطي وجدران إسناد التي قد تمنع حصول التآكل والأضرار الناتجة عن الانهيارات خلال موسم الأمطار والثلوج. يجعل الموقع الضعيف لهذا الحصن من الصعب الدفاع عنه واستعماله لرصد النشاطات على الحدود. تدعم الصور النتائج التي توصل إليها فريق التفتيش.



صور التقطت بين 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، و15 أيار/مايو 2006، تظهر مدى التقدم المحقق خلال إنشاء مبنى محكمة عراقية. لا توجد إشارات مرئية تؤكد ان هذا المشروع لا يلبي أو سوف لن يلبي شروط العقد.

ما يلي بعض النتائج الجديرة بالملاحظة من عمليات تقييم الصور التي جرت خلال ربع السنة هذا:

- بدت سبعة مواقع انها صالحة من الوجهة الوظيفية وأنها تلبي شروط العقد.
- لا توجد جدران محيطية لحصنين حدوديين.
- لا يوجد جدار محيطي او جدران داعمة لحصن حدودي يمكنها ان تؤمن الحماية من تآكل التربة والانهيئات خلال موسم الأمطار والثلوج.
- لم يبدو على حصن حدودي انه يلبي متطلبات التصميم المعيارية وكان ينقصه جدار محيطي.
- بدا أحد الحصون الحدودية انه مقام في موقع استراتيجي ضعيف لا يشرف بدرجة كافية على الحدود ويصعب الدفاع عنه. بالإضافة إلى ذلك، لم يزود بجدار محيطي.
- كان لا يزال احد المواقع قيد الإنشاء.
- لم يكن من الممكن التحديد المؤكد لاحد المواقع استناداً إلى الصور المتوفرة.

زودت هذه النتائج إلى الوكالات الحكومية المسؤولة في العراق التي تقوم بمراجعات لاحقة لوضع عقود المشاريع وتخطط لإجراء تقييمات متابعة للمشاريع خلال أرباع السنوات القادمة.



### تقييمات الصور الفضائية

الشكل 3-3  
المواقع التقريبية لمواقع تقييمات الصور الفضائية (الربع الثاني لسنة 2006)



### تحليل الصور المنتجة والدعم

خلال ربع السنة هذا أنتج المفتش العام تحاليلاً لصور 33 موقعاً عبر مجمل العراق. تستعمل الصور لاعداد تقييمات تصويرية، وبناء سجل بصري لمواقع المشاريع، وتزويد صور لدعم مهمة المفتش العام. يتم الإبلاغ عن أية نواقص مرئية عند مراجعة الصور.

بالاشتراك مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي خلال أرباع السنة الثلاث الماضية، أنتج تحليل الصور الذي قام به المفتش العام إنجاز 172 تقييماً تراكمياً لصور أقمار صناعية ومنتجات، وقد تم إنجاز 60 تقييماً منها خلال ربع السنة الحالي.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يعمل في العراق لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أكبر عدد من محققي الاحتياال الأميركيين؛ ويزود المقر الرئيسي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في ارلنغتون، بولاية فرجينيا الدعم الضروري لتحقيقاته في العراق. خلال ربع السنة هذا، فتحت هيئة التحقيقات لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق 40 قضية جديدة بضمنها تحقيقات أولية وجنائية. خلال نفس الفترة أغلقت 25 قضية<sup>314</sup>. حتى هذا التاريخ، فتح المفتش العام لإعادة إعمار العراق 236 قضية أولية وجنائية، وأحال أو لم يجد أساس لـ 154 قضية منها. مع انه ليس من غير الممكن التثبت من أسس كافة الادعاءات، يواصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق التحقيق بكثافة في كافة الادعاءات والإساءات.

حاليا، لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق 82 عملية تحقيق أولية وجنائية مفتوحة. توجد خمس وعشرون قضية منها في وزارة العدل وهناك قضايا عديدة منها في المرحلة النهائية من عملية المقاضاة. نتج عن قضيتين إدانات وهما تنتظران الآن إصدار الحكم. وترتبط خمس عشرة قضية مباشرة بمؤامرة بلوم/شتاين التي وردت في التقرير ربع السنوي الذي أصدره المفتش العام لإعادة إعمار العراق في نيسان/أبريل 2006. تأمر المدعى عليهما المدانان، فيليب بلوم وروبرت شتاين مع مسؤولين حكوميين آخرين بضمنهم عدد من ضباط الجيش الأميركي، للتلاعب بعروض الأسعار المقدمة للحصول على عقود ممولة من الحكومة الفدرالية كانت سلطة الائتلاف المؤقتة قد منحتها.

مع استمرار حل خيوط هذه المؤامرة، يعمل المحققون لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بشكل وثيق مع المدعين العامين في وزارة العدل، لتعيين عشرات الشهود المحتملين وأصحاب المصلحة. رفع المفتش العام لإعادة إعمار العراق مؤخرا قضيتين إضافيتين إلى وزارة العدل لا تتعلقان بمؤامرة بلوم/شتاين. ويقوم حاليا عملاء المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالتحقيق في القضايا المتبقية البالغ عددها 55 بالتعاون مع شركاء في عمليات التحقيق.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### عملية تفتيش فجائية نفذت في المنطقة الدولية تسفر عن مصادرة أسلحة، وذخائر، وأموال نقدية

في 14 أيار/مايو 2006، نفذت عملية تفتيش فجائية لمنزل يقع في المنطقة الدولية، استنادا إلى معلومات زودها المفتش العام لإعادة إعمار العراق > أسفرت هذه العملية عن مصادرة ما يقرب من 120 ألف دولار نقد، وأسلحة حربية، وأجهزة كومبيوتر، و وثائق ومسدسات. وفي 24 أيار/مايو 2006، أسفرت عملية تفتيش فجائية أخرى عن مصادرة أكثر من مئة بندقية حربية نوع كلاشينكوف 47، ومتفجرات، ومدافع هاون، والعديد من الأسلحة الأتوماتيكية الأخرى والذخائر.

### المفتش العام لإعادة إعمار العراق يشترك مع مكتب التحقيقات الفدرالي

ينظم المفتش العام لإعادة إعمار العراق حاليا شراكة رسمية مع وحدة محاربة الفساد العام / التزوير الحكومي في المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات الفدرالي بهدف توحيد موارد التحقيق لدى المفتش العام مع العمليات الميدانية الواسعة التي يقوم بها مكتب التحقيقات الفدرالي. تخدم هذه الشراكة عدة أغراض ذات أهمية:

- سوف يسمح توفر الشبكة القومية والدولية من المكاتب والموارد لدى مكتب التحقيقات الفدرالي بإيصال القضايا التي باشر المفتش العام بالتحقيق فيها إلى مرحلة المقاضاة بسرعة اكبر.
- سوف يؤدي جمع عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي والمحققين لدى المفتش العام في كل من مكنتي ارلنغتون، بولاية فرجينيا، وبغداد إلى زيادة منتجات العمل.
- سوف يعمل مكتب التحقيقات الفدرالي في بادئ الأمر جنبا إلى جنب مع المفتش العام وسوف يأخذ على عاتقه بصورة مستقلة قضايا ذات أهمية طويلة المدى قد لا تؤدي إلى إصدار حكم قضائي إلى ما بعد ان يتوقف المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن العمل.

وافق أيضا كل من مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية، وهيئة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع، ووحدة مكافحة الاحتيال في المشتريات الرئيسية في الجيش الأميركي على الاشتراك مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق ومكتب التحقيقات الفدرالي في عمليات التحقيق. يجري الآن الترخيص لفريق المهمة هذا بميثاق تحت مظلة تفويض الكونغرس في معالجة الجهود الكاملة للحرب على الإرهاب، وسوف يتم تشكيله بصورة رسمية بموجب مذكرة تفاهم بين أعضاء الفريق في الميثاق.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

خلال نشر عمله في العراق في ربع السنة هذا، رافق مساعد المفتش العام للتحقيقات لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق عملاء إشرافيين خاصين تابعين لوحدة محاربة الفساد العام/ الاحتياال القائمة في المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات الفدرالي. وضع مكتب التحقيقات الفدرالي خطة مؤقتة تنص على تكليف عميلين بدوام كامل في العراق للإهتمام مكرّسين للفساد والاحتياال. بالإضافة إلى ذلك، يخطط مكتب التحقيقات الفدرالي إلى إرسال عملاء إلى العراق، والكويت، وكندهار في مناورات عمل مؤقتة تدوم 120 يوماً لدعم هذه المهمة.

قام مكتب التحقيقات الفدرالي بتعيين عميل خاص للإشراف ومحللين بدوام كامل في واشنطن العاصمة لمناولة كافة التحقيقات المتعلقة في العراق بالحرب الشاملة على الإرهاب.

### استخبارات جنائية مركزية

ويقوم المفتش العام لإعادة إعمار العراق ومكتب التحقيقات الفدرالي بإنشاء وحدة مركزية قادرة على جمع الإستخبارات في السفارة الأميركية في بغداد. سوف تحارب هذه المبادرة الجديدة الفساد والاحتياال اللذين ينفذهما مواطنون أميركيون. وكجزء من هذه المبادرة، يقوم المفتش العام لإعادة إعمار العراق حالياً بتوظيف محلل للاستخبارات الجنائية من أجل جمع وتحليل المعلومات وتأمين الارتباط مع المحققين الجنائيين لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ومكتب التحقيقات الفدرالي وغيرهم من العاملين في وكالات تطبيق القانون في العراق، والولايات المتحدة، ودول أخرى.

### المفتش العام لإعادة إعمار العراق يساعد في مصادرة السيارة المزعومة لنظام حكم صدام

بالعمل سوية مع وكلاء تطبيق قوانين الهجرة والجمارك الأميركية، ساعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق في مصادرة طوعية لسيارة من نوع مرسيدس بنز زُعم ان ملكيتها تعود لنظام حكم صدام حسين. ادعى جندي أميركي انه اشترى السيارة في العراق وشحنها بالبصرة إلى عنوان منزله في الولايات المتحدة حيث تمت مصادرتها. استندت عملية المصادرة على ادعاءات بتقديم بيانات كاذبة، وانتهاك قوانين الآثار، والتخريب.

### قبول ضابط أميركي الإقرار بالذنب

في 7 تموز/يوليو 2006، دخلت وزارة العدل في اتفاق حول دعوى قضائية مع المقدم بروس هوبفينغاردنر في الجيش الأميركي. وافق المقدم بروس هوبفينغاردنر على الإقرار بالذنب في مؤامرة لإرتكاب احتيال بواسطة الاتصالات السلكية وتبييض الأموال. زُعم أنه تأمر مع المراقب المالي وضابط التمويل روبرت شتاين لتحويل ملايين الدولارات من عقود إنشاءات إلى شركة يملكها فيليب بلوم.



الأضرار التي لحقت بزجاج مقاوم للرصاص في سيارة مصادرة.

أعطى هوبفينغاردنر إلى بلوم معلومات مادية تثبت حصول شركته على العقود. في مقابل هذه المعلومات، كافأ بلوم المقدم هوبفينغاردنر بعدة اغراءات، شملت بطاقات سفر بالطائرة في الدرجة الأولى، وساعات، ومجوهرات أخرى، ومشروبات روحية، وسيجار، ووعود بالتوظيف في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، زُعم بأن هوبفينغاردنر وشتاين قبضا مبلغا أوليا بقيمة مئة ألف دولار بمثابة مكافأة، وعشرة آلاف دولار شهريا مقابل العقود. بموجب اتفاق الإقرار بالذنب، يمكن أن تصدر المحكمة حكما بالسجن يصل إلى 25 سنة. لم يحدد تاريخ لقبول المحكمة لهذا الإقرار بالذنب.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### قرارات الحظر والفصل

يتصدر برنامج الفصل والحظر في الجيش الأميركي جهود ضمان منح العقود وتنفيذها لمقاولين نزهاء، يتمتعون بأخلاق حسنة، ويملكون القدرات على أداء العقود بنجاح.

خلال ربع السنة هذا، قرر برنامج مكافحة الاحتيال المتعلق بمشتريات الجيش الأميركي وضع حظر على شخص وشركتين من التعاقد مع الحكومة الأميركية لتنفيذ مشاريع في الكويت والعراق.. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2005، اتخذت قيادة الجيش إجراءات لفصل أو حظر التعامل مع 11 شخصا و5 شركات منحوا عقوداً لتنفيذ مشاريع لإعادة إعمار العراق أو عقود الدعم التي يمنحها الجيش في العراق والكويت. بالإضافة إلى ذلك، تحقق وحدة مكافحة الاحتيال في المشتريات في قضايا إضافية بمشاركة المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ووزارة العدل، وقسم التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي ووكالات أخرى لمنع مقاولين انخرطوا في نشاطات احتيال من الحصول على عقود عمل إضافية تتعلق بمشاريع إعادة إعمار العراق وعقود الدعم.

### عمليات المصادرة، والاحتجاز، وتفادي الاكلاف أو التوفير فيها

نتيجة تحقيقات جنائية ناجحة وأعمال أخرى، قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق بمصادرة واستعادة أصول قيمتها 13,011,304 دولار. كما ان المحققين كانوا مسؤولين عن التوفير في التكاليف وتفادي التكاليف في استعمال مبلغ 4,828,464 دولار من أموال إعادة الإعمار. والاقتصاد في التكاليف هي فوائد تتحقق من خلال إلغاء نفقة مخطط لها، مثل النفقة المحددة في الموازنة أو النفقة المتعاقد عليها. أما تفادي الكلفة فيحقق فوائد التلافي لنفقة مستقبلية مؤكدة نسبياً، مع انه لم يتم تخصيص ميزانية لها أو الالتزام بها. في تقرير شهر كانون الثاني/يناير 2006، بدأ المفتش العام لإعادة إعمار العراق بإعطاء تفاصيل حول هذه الأصول المصادرة والمحتجزة لطبيعتها الجنائية، شملت سيارات، أموالاً نقدية، مجوهرات، ساعات، عقارات، طائرة، آلات تصوير، نقود تذكارية، أسلحة، علب تقديم، ومعدات عسكرية مرافقة لها.



طائرة صودرت نتيجة مؤامرة بلوم/شتاين



سيارة مصادرة، اشتراها بلوم لهوفينغاردنر



سيارة المرسيدس المصادرة

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### اتجاهات الجرائم

يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تعقب اتجاهات الجرائم في الانتهاكات المبلغ عنها. يظهر الجدول 3-7 القضايا البالغ عددها 82 التي يجري التحقيق فيها والتحقيقات الأولية بحسب فئة التحقيق.

### شركاء آخرون للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

#### مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية

يشكل مكتب التحقيقات التابع لمكتب المفتش العام في وزارة الخارجية أحد شركاء التحقيق الرئيسيين للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. وكجزء من خطة تهدف إلى تحسين الاتصال بين الوكالات، كانت وزارة الخارجية أول وكالة تنظم وجود لها في المقر الرئيسي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، مما يسهل التنسيق الأفضل للقضايا ولتنشاطر المعلومات.

### هيئة النزاهة العامة

عمل المحققون لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة هذا بشكل وثيق مع هيئة النزاهة العامة في العراق (CPI). إن مهمة هيئة النزاهة العامة في العراق هي منع الفساد والتحقيق فيه على كافة المستويات الحكومية في العراق، وتعزيز قيام حكومة مفتوحة، وصادقة، ومسؤولة وذلك من خلال تنفيذ برامج عامة للتنقيف والتوعية. ينسق المفتش العام لإعادة إعمار العراق بشكل وثيق مع محققي هيئة النزاهة العامة في مجموعة واسعة من التحقيقات ويستمر في مشاطرة المعلومات المتعلقة بنشاطات جنائية مزعومة.



الجدول 7-3  
ادعاءات القضايا المفتوحة او المحولة منذ نيسان/ابريل 2006

الانتهاكات	فئة التحقيق
19	سرقة/لصوصية
21	رشوة / عمولات/ اكراميات (بقشيش)
8	ادعاءات كاذبة/فواتير غير صحيحة
5	اختلاسات
17	تزوير في العقود/ اختلافات في العقود
1	جرائم بواسطة الكمبيوتر
1	وفيات مشكوك بأمرها
2	معلومات تعود للملكية
20	هدر وسوء استعمال
6	غير ذلك
82	المجموع

## خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يسهل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق الإبلاغ عن الاحتيال، والهدر، وسوء الاستعمال، وسوء الإدارة، والاسترداد في كافة البرامج المترافقة مع جهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافع الضرائب الأميركي. تحال القضايا التي يتلقاها خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التي لا تتعلق بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) أو برامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة (CPA)، إلى الهيئات المختصة. يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق اتصالات شخصية، أو بواسطة الهاتف، والبريد، والفاكس، أو البريد الإلكتروني من أشخاص في العراق والولايات المتحدة وعبر العالم.

### الإبلاغ خلال ربع السنة الثاني

اعتباراً من 30 حزيران/يونيو 2006، أطلق خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق التحقيق في 501 قضية ابلغ عنها عبر خط الاتصال المباشر؛ 55 منها لازالت مفتوحة حالياً. يبين الجدول 3 - 8 موجزا لهذه القضايا.

### قضايا جديدة

خلال الفترة التي شملها هذا التقرير تلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق 31 شكوى جديدة صنفت على الفئات التالية:

- 140 شكوى حول الاحتيال
- 2 سوء الاستعمال
- 6 سوء الإدارة
- 9 مسائل مختلفة/الموظفين

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق معظم تقارير حالات الاحتيايل، والهدر، وسوء الاستعمال، وسوء الإدارة والاسترداد بواسطة البريد الإلكتروني. تم تلقي 31 شكوى جديدة عبر خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بواسطة هذه الوسائل.

- 24 بواسطة البريد الإلكتروني
- 4 بواسطة اتصالات هاتفية عبر خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- بواسطة البريد العادي
- 1 بالحضور الشخصي (بغداد)

### القضايا المغلقة

خلال ربع السنة هذا، تم إغلاق 25 قضية جرى الإبلاغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر.

- 14 أحييت إلى وكالات أخرى للمفتش العام
- 6 صرف النظر عنها بسبب عدم توفر معلومات كافية
- 5 أغلقت بسبب معلومات تم تلقيها من تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

### الجدول 3-8

ملخص قضايا الخط المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### القضايا المفتوحة

32	تحقيقات
15	عمليات تفتيش
8	عمليات تدقيق
55	مجموع القضايا المفتوحة

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

القضايا المغلقة	ربع السنة الأول 2006	ربع السنة الثاني 2006	المجموع التراكمي
قانون حرية الإعلام	لا شيء	لا شيء	4
مراجعة قيادة الدعم التشغيلي	لا شيء	لا شيء	2
عمليات مساعدة	لا شيء	لا شيء	43
نُقلت	لا شيء	لا شيء	115
صرف النظر عنها	2	6	78
أُحيلت	13	13	71
عمليات تفتيش	لا شيء	1	78
عمليات تحقيق	1	5	51
عمليات تدقيق	لا شيء	لا شيء	4
مجموع القضايا المغلقة	16	25	446
المجموع التراكمي للقضايا			501

- تغطي المجاميع التراكمية الفترة منذ بدء عمليات خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، أي من 24 آذار/مارس 2006 إلى 30 حزيران/يونيو 2006.

### الشكاوى المحالة

بعد إجراء مراجعة شاملة، أُحيلت 14 شكوى إلى وكالات خارجية لاتخاذ الحل المناسب لها:

- 5 أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات المتعددة الجنسيات
- 3 أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان
- 2 أرسلت إلى مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- 2 أرسلت إلى مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
- 1 أرسلت إلى مكتب المفتش العام في الجيش الأميركي
- 1 أرسلت إلى مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

## مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق للدروس المكتسبة

تُركز مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق للدروس المكتسبة على ثلاثة مجالات من برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- إدارة الرأسمال البشري
- العقود والمشتريات
- إدارة البرامج والمشاريع

من خلال منتديات الخبراء والأبحاث، تقوم هذه المبادرة بتعيين تحديات ذات شأن تواجه المهمة الأميركية لإعادة إعمار العراق. يتمثل هدف المفتش العام لإعادة إعمار العراق بوضع توصيات قابلة للتنفيذ لتعزيز الجهود الجارية في العراق ولتقديم المعلومات للعمليات الأميركية المستقبلية لإعادة الإعمار وتأمين الاستقرار.

### تقرير الرأسمال البشري

في شباط/فبراير 2006، أصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقرير إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة الرأسمال البشري. استمد هذا التقرير معلوماته من عمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق ومن أبحاث أخرى، ومن منتدى الدروس المكتسبة الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2005 في جامعة جونز هوبكنز في واشنطن العاصمة. تحدد هذه الوثيقة وتناقش أربعة مكونات رئيسية لإدارة الموارد البشرية بطريقة فعالة:

- مواءمة السياسات
- تخطيط القوى العاملة
- التوظيف
- الاستمرارية

يتوفر التقرير الكامل على موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على شبكة الإنترنت

[www.sigir.mil](http://www.sigir.mil)

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### تقرير العقود والمشتريات

في كانون الأول/ديسمبر 2005، استضاف المفتش العام لإعادة إعمار العراق منتدبين للدروس المكتسبة بغية تقييم عمليات العقود والمشتريات المترافقة مع إعادة إعمار العراق. ضم المنتدى الأول، الذي عقد في كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن العاصمة، كبار المسؤولين من وكالات حكومية رئيسية وأعضاء بارزين من مجتمعات أكاديمية وباحثين مستقلين. استضاف المفتش العام لإعادة إعمار العراق منتدى ثان ضم مسؤولين تنفيذيين ومن مجموعة عريضة من شركات تزويد الخدمات للصناعة والتي تدعم مهمة إعادة إعمار العراق. عقد هذا المنتدى في مجلس الخدمات المهنية في أرلنغتون، بولاية فرجينيا.

سوف ينشر تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق بعنوان *إعادة إعمار العراق: دروس في العقود والمشتريات*، في آب/أغسطس 2006. يبحث هذا التقرير في تطور عملية منح العقود الأميركية في العراق بغية تحديد التحديات في التخطيط والأنظمة السياسات، والإجراءات.

يقدم التقرير ست توصيات لتحسين قدرة الحكومة الأميركية في دعم وتنفيذ العقود والمشتريات في بيئات طارئة:

- استكشاف إصدار قانون التملك الفدرالي للطوارئ (CFAR)
- متابعة التنظيم المؤسسي لبرامج العقود الخاصة
- شمل موظفي العقود في كافة مراحل التخطيط للحالات الطارئة.
- إنشاء فرقة احتياطية للانتشار مؤلفة من موظفي العقود المدربين لتنفيذ أعمال إغاثة وإعادة إعمار سريعة خلال العمليات الطارئة.
- إعداد وتطبيق أنظمة معلوماتية لإدارة العقود والمشتريات خلال العمليات الطارئة
- التنافس المسبق والتأهيل المسبق لمجموعة متنوعة من المقاولين الذي يملكون خبرة في المجالات المتخصصة بإعادة الإعمار.

### تقرير وإدارة البرامج والمشاريع

يركز التقرير الثالث والأخير للدروس المكتسبة اهتمامه على إدارة البرامج والمشاريع خلال مهمة إعادة الإعمار التي تديرها الولايات المتحدة، وتسجيل تطور الوكالات الرئيسية التي عُهد إليها مهمة الإشراف على هذا الجهد. عقد منتدى في 12 نيسان/أبريل 2006، في جامعة الدفاع القومية في واشنطن العاصمة، ضم عددا من الخبراء لبحث هذه المسألة وتقديم توصيات لتحسين قدرة الحكومة الأميركية على إدارة البرامج والمشاريع في بيئات الطوارئ. كان من بين الحاضرين مسؤولون حكوميون بارزون، وأساتذة جامعات، ومسؤولون تنفيذيون في الصناعة. يقوم الباحثون لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في الوقت الحاضر بإدخال تعليقات المحاضرين في التقرير وإكمال أبحاثهم حول هذه المبادرة. من المتوقع أن ينشر التقرير النهائي تحت عنوان، "إعادة إعمار العراق: الدروس في إدارة البرامج والمشاريع"، خلال خريف 2006.

## تحديث التشريعات

يفرض قانون المفتش العام لعام 1978 (القسم 4 (أ) و (2))، الذي ينطبق على المفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام، 106-108 P.L. وتعديلاته على المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان يقوم بما يلي:

مراجعة التشريعات والقوانين القائمة والمقترحة المتعلقة ببرامج وعمليات المكتب وتقديم توصيات في التقارير نصف السنوية ... حول تأثير مثل هذه التشريعات او القوانين على الاقتصاد والفعالية في إدارة البرامج والعمليات المدارة او الممولة من قبل مثل هذه المؤسسة او منع واكتشاف حالات الاحتيال وإساءة الاستعمال في مثل هذه البرامج والعمليات.

يزود الملحقان "أ" و "ب" اسنادات ترافقية لهذا التقرير مع القانون العام 106 – 108 P.L. وتعديلاته، وقانون المفتش العام لعام 1978.

### التشريع

في 15 حزيران/يونيو 2006، وقع الرئيس بوش على قانون المخصصات المكملة الطارئة للدفاع، والحرب الشاملة على الإرهاب، واستعادة النهوض من الإعصار 2006. شملت المخصصات الإضافية للسنة المالية 2006 مبلغ 94.5 مليار دولار للإنفاق على مشاريع الجهد الحربي، وإصلاح أضرار الإعصار الذي ضرب منطقة ساحل الخليج، والإعداد لمواجهة أنفلونزا الطيور الوبائية، وأمن الحدود، وإصلاح السدود، والسيطرة على الفيضانات. ينص العنوان الأول، الفصل السادس من القانون على تخصيص مبلغ 24 مليون دولار لدعم إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق على مشاريع إعادة اعمار العراق:



## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

.. مبلغ إضافي "لمكتب المفتش العام" بقيمة 25,300,000 دولار يبقى متوفراً حتى 30 أيلول/سبتمبر 2007، ينقل منه مبلغ 24 مليون دولار إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق للإشراف على مشاريع إعادة الإعمار. شرط أن يتم تعيين هذا المبلغ المؤقت تحت هذا العنوان بأنه حاجة طارئة استناداً إلى القسم 402 من قرار الكونغرس رقم 95 (الكونغرس الـ 109)، القرار المتوافق بشأن ميزانية السنة المالية 2006.

كان من المقرر أن ينتهي أجل توفر الأموال المخصصة بالأصل إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) بموجب القانون العام 106-108 P.L. في نهاية السنة المالية 2006. مددت المخصصات الإضافية للسنة المالية 2006 توفر أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لمدة سنة واحدة، بشرط أن يكون قد تم الالتزام بإنفاقها حتى نهاية السنة المالية 2006. يسمح هذا التمديد لإدارة إعادة الإعمار بإلغاء إلزام أو إعادة إلزام لهذه الأموال بإنفاقها حتى نهاية السنة المالية 2007. سوف تعتبر الأموال غير الملزمة حتى نهاية السنة المالية 2006، أموالاً انقضت أجلها خاضعة للتقييدات الموضوعية على الأموال التي انقضت أجلها.

وفرت المخصصات الإضافية للسنة المالية 2006 أيضاً مبلغ 5 ملايين دولار إضافياً لدمجها في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للإنفاق على صندوق ماريلا رزيكا لضحايا الحرب العراقية.

بالإضافة إلى ذلك، تلقت جهود إعادة إعمار العراق مخصصات إضافية بلغ مجموعها 5.3 مليار دولار في الموازنة الإضافية للسنة المالية 2006 من خلال صناديق أخرى. أدرجت أسماء هذه الصناديق في الجدول المزود في الملحق "ج".

شملت الميزانية الإضافية للسنة المالية 2006 أيضاً نصاً في القسم 1603 يسمح للوكالات إعطاء نفس الفوائد إلى أفراد المعينين للعمل بصورة رسمية في العراق التي يحصل عليها الأفراد العاملون في السلك الخارجي.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

### تشريعات معلقة

في 15 حزيران/يونيو، عالج تعديل قانون جون وارنر، الترخيص للدفاع القومي للسنة المالية 2007 (NDAA) (S.2766) الذي قدم إلى مجلس الشيوخ ووافق عليه هذا المجلس مهمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

### القسم 1054، تقوية المفتش العام لإعادة إعمار العراق

"لاغراض تتعلق بتنفيذ مهمات المفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القسم الفرعي (و) من القسم 3001 لقانون المخصصات الإضافية الطارئة للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان، 2004 (5 U.S.C. 8G note) وتحديد تاريخ إنهاء عمل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القسم الفرعي (أ) من ذلك القسم، فإن أية مبالغ خصصت أو بخلاف ذلك توفرت للسنة المالية 2006 من أجل إعادة إعمار العراق، بعض النظر عن كيفية تسمية هذه الأموال، سوف تُعامل كمبالغ جرى تخصيصها، أو بخلاف ذلك، جرى توفيرها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

فإذا تم التصديق على هذا القانون، سوف يخول هذا الإجراء للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الإشراف على أموال السنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق، بغض النظر عما إذا كانت الأموال مخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أم لا. وقد حدد تاريخ إنهاء عمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون "على أنه بعد 10 أشهر من التاريخ الذي تكون فيه نسبة 80% من المبالغ المخصصة، أو بخلاف ذلك، المتوفرة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد أنفقت". بموجب أحكام هذا التعديل، قد تؤثر الأموال الإضافية المخصصة في موازنة السنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق، رغم عدم تخصيصها إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، على تمديد مهمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق من خلال زيادة المبالغ المعتبرة لإغراض تحديد إنهاء عمل المكتب. تقدر التوقعات الحالية أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق قد ينهي عمله بين منتصف وأواخر السنة المالية 2007.

## إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

هذا التعديل، الذي رعاه عضو مجلس الشيوخ روس فينغولد، مع أعضاء مجلس الشيوخ باتريك ليهي، وجوزيف ليبرمان، وكارل لفين، وسوزان كولينز، وكين سالازار يشكل جزءاً من القانون الترخيص للدفاع القومي (NDAA) للسنة المالية 2007، الذي صادق عليه مجلس الشيوخ في 22 حزيران/يونيو 2006.

### شهادة المفتش العام لإعادة إعمار العراق أمام الكونغرس

في 7 شباط 2006 شهد المفتش العام أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، اللجنة الفرعية للجهوزية والدعم الإداري. في 8 شباط/فبراير 2006، شهد أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ. وفي 8 حزيران/يونيو 2006، شهد أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب. للحصول على نسخ من هذه الشهادات، انظر الملحق (ك).

## إشراف الوكالات الأخرى

تدقيقات الوكالات الأخرى  
تحقيقات الوكالات الأخرى

القسم  
الرابع

### المقدمة

شكل المفتش العام لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العامين العراقيين (IIGC)<sup>315</sup> في آذار/مارس 2004، لتوفير منتدى لمناقشة أعمال الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المفتشين العامين للوكالات المكلفة بالإشراف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). يجتمع ممثلو المنظمات الأعضاء كل ثلاثة أشهر لتبادل المعلومات المفصلة المتعلقة بالتدقيقات الحالية وتلك المخطط لتنفيذها في المستقبل، ولتعيين فرص التعاون وللتخفيف من ازدواجية الأعمال إلى الحد الأدنى.

آخر اجتماع جرى عقده في 16 أيار/مايو 2006، في مقر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ارلنغتون، بولاية فيرجينيا. شملت المنظمات التي حضرت هذا الاجتماع:

- ◆ مكتب المفتش العام لوزارة الجيش (Army IG)
- ◆ مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD OIG).
- ◆ مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS OIG).
- ◆ مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- ◆ مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO).
- ◆ وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- ◆ وكالة التدقيق للجيش الأميركي (USAAA).
- ◆ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE).
- ◆ وزارة المالية (الخزينة)
- ◆ الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق (IAMB).
- ◆ المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

## إشراف الوكالات الأخرى

في عام 2004، شكل المفتش العام لإعادة اعمار العراق أيضاً، مجموعة عمل المساءلة المحاسبية العراقية (IAWG) لتنسيق جميع جهود التدقيق في العراق. ومجموعة العمل هذه هي وسيلة يتمكن من خلالها موظفو التدقيق المنتشرون في المواقع الأمامية في العراق، التابعون لمختلف الوكالات الفدرالية المكلفة بمهام التدقيق في العراق، من تنسيق اعمال التدقيق وتشاطر معلومات الاغاثة واعادة الاعمار، وخفض الانقطاعات في أعمال التدقيق للزبائن إلى حد أدنى، وتجنب ازدواجية الجهود.

اجتمعت مجموعة عمل المساءلة المحاسبية العراقية في 14 ايار/مايو 2006 في القصر الرئاسي الجمهوري السابق في بغداد، العراق، الذي يضم حالياً البعثة الأميركية للعراق. شملت المنظمات التي حضرت هذا الاجتماع:

- المكتب الإقليمي للمفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- مكتب التدقيق لفرقة منطقة الخليج التابعة لسلح الهندسة في الجيش الأميركي.
- مكتب التدقيق الداخلي التابع للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق.
- المركز المشترك لتحليل العمليات (المتقدمة) التابع لقيادة القوات المشتركة الأميركية.
- مكتب المفتش العام للقوة المتعددة الجنسيات في العراق.
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية
- قيادة العقود المشتركة في العراق.
- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق.
- المفتش العام لإعادة اعمار العراق.

خلال الاجتماع، رفع ممثلون من كل وكالة تقارير حول برامج التدقيق الخاصة بهم وتشاطروا أهداف ونطاق عمليات التدقيق المخطط لها والتواريخ التقريبية للمباشرة بها. ثم عقدت المجموعة مناقشات عامة حول مواضيع عديدة، من ضمنها العمل المخطط له، والتنسيق، والموظفين الأساسيين الذين يجب الاتصال بهم بشأن التدقيق.

يطلب المفتش العام لإعادة اعمار العراق، كل ربع سنة، من المنظمات الأعضاء تحديث نشاطات الاشراف المنجزة، والجارية والمخطط لها. يلخص هذا القسم تقارير التدقيقات والتحقيقات المرفوعة إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق خلال هذا الربع من السنة.

## إشراف الوكالات الأخرى

يوفر هذا القسم تحديثات لتقارير التدقيق التي رفعتها الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العامين العراقيين (IIGC) إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق. يدرج الجدول 1-4 تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً ويدرج الجدول 2-4 تقارير الإشراف الجارية (قيد التنفيذ) لوكالات أميركية أخرى خلال فترة هذا التقرير. للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك ملخص تقارير التدقيق، انظر الملحق (ل). وللحصول على قائمة كاملة مع التواريخ لتقارير التدقيق والمراجعات التي أجرتها جميع الهيئات حول إعادة اعمار العراق، انظر الملحق (ز).

### الجدول 1-4

#### تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً للوكالات الأميركية الأخرى، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
1 مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (Dos OIG)	AUD/IQO-06-06-30	حزيران/يونيو، 2006	مسح الوضع التمويلي لبرامج العراق المخصصة لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون، كما هي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2005.
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO).	GAO-06-697T	25 نيسان/أبريل، 2006	إعادة اعمار العراق: التحديات التي تواجه الحكم، الأمن، وإعادة الإعمار، والتمويل
3 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO).	GAO-06-330	25 نيسان/أبريل، 2006	الأمم المتحدة: الدروس المكتسبة من برنامج النفط مقابل الغذاء تشير إلى الحاجة لتقوية نشاطات الرقابة والإشراف الداخلية للأمم المتحدة
4 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO).	GAO-06-711T	1 أيار/مايو، 2006	الأمم المتحدة: يوفر برنامج النفط مقابل الغذاء دروساً مكتسبة لفرض العقوبات المستقبلية وللإصلاحات الجارية حالياً.
5 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO).	GAO-06-865T	13 أيار/مايو، 2006	إعادة بناء العراق: الاعمال التي ما تزال مطلوبة لتحسين استخدام شركات الأمن الخاصة.
6 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO).	GAO-06-274	22 أيار/مايو، 2006	لوجيستيات الدفاع: غياب مقارنة متزامنة بين القوات البحرية والجيش اثر على انتاج دروع شاحنات مشاة البحرية (المارينز) في الوقت المناسب.

## إشراف الوكالات الأخرى

### الجدول 1-4 (تابع)

تقارير الإشراف الأخيرة للوكالات الأميركية الأخرى، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006 (تابع)

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
7 وكالة التدقيق للجيش الأميركي (USAAA)	A-2006-0083-ALL	21 آذار/مارس، 2006	العمليات الاسترجاعية (امر المهمة 87) - تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني دعماً لعملية حرية العراق.
8 وكالة التدقيق للجيش الأميركي (USAAA)	A-2006-0091-ALL	4 نيسان/أبريل، 2006	مهمة النقل إلى مسرح العمليات (امر المهمة 88) - تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني دعماً لعملية حرية العراق.
9 وكالة التدقيق للجيش الأميركي (USAAA)	A-2006-0099-ALL	25 نيسان/أبريل، 2006	إدارة البرنامج في منطقة العمليات بالعراق - تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني دعماً لعملية حرية العراق.

### الجدول 2-4

تقارير الإشراف الجارية لوكالات أميركية أخرى، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

الوكالة	رقم التعريف	تاريخ البدء	عنوان التقرير
1 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2006-D000LA-0092.00	غير متوفر	تدقيق وضعيات معدات القوات المنشورة ضمن حدود القيادة المركزية الأميركية
2 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2006-D000LA-0139	غير متوفر	عمليات جمع المعلومات في جنوبي غربي آسيا
3 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2005FD-0300	غير متوفر	التحقيق في مخصصات التشغيل والصيانة بموجب قانون منع النقص
4 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2006LH-0184	غير متوفر	تدقيق صندوق قوات الأمن العراقية
5 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2006FL-0208	غير متوفر	تدقيق أنظمة الرقابة الداخلية على المدفوعات التي تتم خارج البلاد



## إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 2-4 (تابع)  
تقارير الإشراف الجارية لوكالات أميركية أخرى، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

الوكالة	رقم التعريف	تاريخ البدء	عنوان التقرير
6 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2006CK-0210	غير متوفر	تدقيق سياسة المشتريات للعربات المدرعة
7 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2005LH-0232	غير متوفر	برنامج الأسلحة الصغيرة للجيش الخاص بتوفير وصيانة وموثوقية دعم الأسلحة الصغيرة للمحارب
8 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2006AS-0069	غير متوفر	تدقيق امتلاك نظام راديو الطوارئ النقل الباسيفيكي
9 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	IPO2004-C005	غير متوفر	مراجعة الإشراف على سوء معاملة المحتجزين
10 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2004-DINT01-0174	غير متوفر	مراجعة تحقيقات ومراجعات سوء معاملة المحتجزين والسجناء
11 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع / مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoD OIG/ DoS OIG)	DOD:IE-2005-002/DOS:ISP-IQO-05-72	غير متوفر	متابعة التقييم المشترك بين وزارة الخارجية/وزارة الدفاع لتدريب الشرطة العراقية
12 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2006-DIP0E3-0038.000	غير متوفر	دعم مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية (DoD OIG) لمكتب المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية.
13 مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (DoD OIG)	D2005-DINTEL-0122	غير متوفر	مراجعة علاقة الحكومة الأميركية مع مجلس النواب العراقي
4 مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoD OIG)	غير متوفر	غير متوفر	الاجراءات المتفق عليها المتعلقة بفواتير شركة دينا كورب المختارة
15 مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoD OIG)	06AUD3026	غير متوفر	تدقيق الهبة الخيرية القومية للديمقراطية
16 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	290437	تشرين الأول/أكتوبر 2005	الرعاية الصحية العقلية لقدامى المقاتلين

## إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 2-4 (تابع)  
تقارير الإشراف الجارية لوكالات أميركية أخرى، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

الوكالة	رقم التعريف	تاريخ البدء	عنوان التقرير
1 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	120547	أذار/مارس 2006	اجراءات منح عقود اعادة اعمار العراق
1 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350829	أذار/مارس 2006	السياسات والمنافع الصحية التي تقدمها وزارة الدفاع للمدنيين المنتشرين في أفغانستان والعراق
1 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	غير متوفر	نيسان/ابريل 2006	كلفة العقود العراقية المطروح حولها تساؤلات او غير المستندة إلى وثائق برنامج التموضع المسبق للجيش
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350810	أذار/مارس 2006	الطاقة العراقية
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	320383	تشرين الثاني/نوفمبر 2005	الاستراتيجية القومية للعراق
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	320401	كانون الأول/ديسمبر 2005	ادارة اعادة اعمار العراق
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	320402	كانون الأول/ديسمبر 2005	الجهود الاميركية في سبيل استقرار الوضع في العراق وانشاء قوات أمن
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	320366	أيلول/سبتمبر 2005	استخدام مقاولين في ساحة المعركة
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350739	أيلول/سبتمبر 2005	عمليات التأكد المستخدمة من قبل المقاولين الذين يدعمون القوات المنتشرة
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350732	أيلول/سبتمبر 2005	الدعم اللوجستي لعربات سترايكر وللواء سترايكر
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350742	أيلول/سبتمبر 2005	المساءلة المحاسبية، والصيانة، والاستخدام والاستراتيجية للمعدات المتروكة من عملية حرية العراق (OIF)
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350737	تشرين الثاني/نوفمبر 2005	تأمين سلامة المواقع الحساسة التي تتضمن متفجرات شديدة الانفجار
2 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350770	تشرين الثاني/نوفمبر 2005	تأمين سلامة المواقع الحساسة التي تتضمن متفجرات شديدة الانفجار

## إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 2-4 (تابع)  
تقارير الإشراف الجارية لوكالات أميركية أخرى، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

الوكالة	رقم التعريف	تاريخ البدء	عنوان التقرير
3 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350790	شباط/فبراير 2006	قدرات الدعم العراقية
3 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350794	شباط/فبراير 2006	تحسين قدرة حماية القوات المشتركة لقوات المشاة المنشورة
3 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	320411	أذار/مارس 2006	المساءلة المحاسبية حول المعدات المزودة إلى القوات العراقية
3 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350801	أذار/مارس 2006	الحرب العالمية على تمويل الارهاب
3 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)	350853	نيسان/أبريل 2006	جهوزية الجيش والقوات والبحرية
3 وكالة التدقيق للجيش الأميركي (USAAA)	A-2005-ALS-0340.000	غير متوفر	تدقيق برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني
3 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/نشاطات الحكم المحلي في العراق
3 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق المبادرات الانتقالية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق
3 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/برنامج إعادة اعمار وتنمية القطاع الزراعي في العراق
3 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/نشاطات المجتمع المدني العراقي

الجدول 2-4

## تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق المفتش العام لاعادة اعمار العراق بانتظام مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تجري تحقيقات في العراق. يوفر الجدول 3-4 إحصاءات لنشاطات التحقيق من وكالات أميركية أخرى. لمزيد من المعلومات حول هذه التحقيقات، انظر الملحق (ل)

### الجدول 3-4

وضع نشاطات التحقيق من وكالات أميركية أخرى، كما هي في 30 حزيران/يونيو 2006

الوكالة	عدد المحققين في العراق	عدد القضايا المغلقة	عدد القضايا المفتوحة/الجارية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	غير متوفر	3	10
دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)	4	صفر	2
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG)	صفر	2	صفر
مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI)	غير متوفر	صفر	1

## الملاحظات

- 1 في هذا التقرير، يشير صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (IRRF)، ما لم يحدد خلاف ذلك، إلى مبلغ 18.4 مليار دولار من الأموال المخصصة تحت العنوان الثاني من قانون المخصصات الإضافية الطارئة للدفاع ولإعادة اعمار العراق وأفغانستان، 2004 (P.L. 108-106). ترتبط الواجبات القانونية للمفتش العام لإعادة اعمار العراق مباشرة بهذه المخصصات، التي تمول برامج وعمليات الإغاثة وإعادة الاعمار الجارية في العراق. وهي غير المخصصات التي تبلغ 2.475 مليار دولار الممنوحة إلى صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق بموجب قانون المخصصات الإضافية الطارئة لفترات الحرب (2003)، (P.L. 108-11). تعرف هذه المخصصات في هذا التقرير بصندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (IRRF) (2003).
- 2 ذكر التقرير ربع السنوي الصادر في نيسان/أبريل 2006 عن المفتش العام لإعادة اعمار العراق خطأ رقم 375 مليون دولار مخصصا لمكافحة الفساد بسبب خطأ في الاحتساب.
- 3 تقرير حقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 30 حزيران/يونيو 2006، صفحة 3.
- 4 تم استخلاص الأرقام الداعمة للمعلومات وتحليل المشاريع من مصدرين: نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS)، لمشاريع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USADI). في ربع السنة المنصرم، استخدم المفتش العام لإعادة اعمار العراق هذا النظام كمصدر معلومات لمشاريع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وفي ربع السنة هذا، نصحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المفتش العام لإعادة اعمار العراق بأن لا يستخدم نظام الإدارة هذا كسجل رسمي لنشاطاته. لذلك لا يوصى بمقارنة معلومات مشاريع ربع السنة السابق مع المعلومات الواردة في هذا التقرير.
- 5 برنامج تطوير القدرات القومية هو مبادرة مشتركة بين مكتب إدارة إعادة اعمار العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ويركز على التدريب الوزاري الاستهدافي وعلى تطوير اوسع للقدرات متعددة المستويات. اما فريق التنسيق الوزاري (MCT) فينسق ويشرف على الفرق الاستشارية الوزارية (MATs) ويقدم الاستشارات إلى عشر وزارات عراقية اساسية (المالية، والنفط، والكهرباء، والماء، والمرافق والاشغال العامة، والعدل، والزراعة، والصحة، والتخطيط والتعليم).
- 6 فريق التنسيق الوزاري (MATs)، تقديم موجز معلومات إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، بدون تاريخ، الشرائح المصورة رقم 3 و 8 و 16.

## الملاحظات

- 7 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 20 نيسان/أبريل 2006. يلاحظ مكتب المشاريع والعقود بأن هذا لا يتضمن مشاريع السفير المؤجلة والمعاد العمل بها والمشاريع الممولة حالياً من المبالغ الموفرة في تكاليف العقود.
- 8 الاستجابة لتأكد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006
- 9 الاستجابة لتأكد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 10 سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، "عملية إعادة الاعمار تستمر في العراق"، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2005.
- 11 الاستجابة لتأكد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، 20 تموز/يوليو 2006.
- 12 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، لطلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 19 حزيران/يونيو 2006.
- 13 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، لطلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 19 حزيران/يونيو 2006.
- 14 استجابة التأكد لمكتب إدارة إعادة اعمار العراق، 20 حزيران/يونيو 2006
- 15 استجابة التأكد لمكتب إدارة إعادة اعمار العراق، 20 حزيران/يونيو 2006
- 16 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 17 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 18 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) لإتصال طلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 19 حزيران/يونيو 2006.
- 19 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) لإتصال طلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 19 حزيران/يونيو 2006.

## الملاحظات

- 20 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 65-1.
- 21 وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، 29 حزيران/يونيو 2005، صفحة 10؛ مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، الوضع الاسبوعي، 27 حزيران/يونيو 2006، صفحة 3.
- 22 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 60-1.
- 23 وزارة الكهرباء العراقية، المخطط التوجيهي الرئيسي 2006-2015، بدون تاريخ.
- 24 مقابلة المفتش العام لإعادة اعمار العراق مع وزارة الكهرباء، 10 تموز/يوليو 2006.
- 25 استجابة التأكد لمكتب إدارة اعادة اعمار العراق، 20 تموز/يوليو 2006.
- 26 وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2005، 27 كانون الأول/ديسمبر 2004، صفحة 30؛ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي: وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، 29 حزيران/يونيو 2005، صفحة 16.
- 27 مقابلة المفتش العام لإعادة اعمار العراق مع وزارة الكهرباء، 10 تموز/يوليو 2006.
- 28 وزارة الطاقة، "موجز تحليلي لدولة العراق"، كانون الأول/ديسمبر 2005، متوفر على شبكة الانترنت على العنوان <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/iraq/Electricity.html>.
- 29 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 30 مكتب دعم اعادة الاعمار الدفاعي، "ملخص وتقرير فني لقطاع كهرباء العراق"، 22 نيسان/ابريل 2005، صفحة 35.
- 31 البنك الدولي، "اعادة اعمار العراق: الاصلاح الاقتصادي والفترة الانتقالية"، شباط/فبراير 2006، صفحة 7.
- 32 غلين زوربيت، "اعادة هندسة العراق"، مجموعة المعهد الأميركي لمهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE)، شباط/فبراير 2006، صفحة 3.
- 33 صندوق النقد الدولي، البيان الصحفي رقم 307/50، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على ترتيبات السحوبات الاحتياطية الأولى من نوعها للعراق"، 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

## الملاحظات

- 34 مقابلة المفتش العام لإعادة اعمار العراق مع وزارة الكهرباء، 10 تموز/يوليو 2006.
- 35 وزارة الكهرباء العراقية، المخطط التوجيهي الرئيسي 2006-2015، لا يحمل تاريخ.
- 36 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "الشهادة امام اللجنة الفرعية للأمن القومي، التهديدات الناشئة والعلاقات الدولية؛ لجنة الاصلاح الحكومي، مجلس النواب"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 23-24.
- 37 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "الشهادة امام اللجنة الفرعية للأمن القومي، التهديدات الناشئة والعلاقات الدولية؛ لجنة الاصلاح الحكومي، مجلس النواب"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 23-24.
- 38 استجابة التأكد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006
- 39 فريق التنسيق الوزاري (TsMA)، الموجز المقدم إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، لا يحمل تاريخ، الشريحة المصورة 10.
- 40 استجابة التأكد لمكتب إدارة اعمار العراق، 20 تموز/يوليو 2006.
- 41 مكتب دعم اعادة الاعمار الدفاعي، ملخص وتقرير فني حول القطاع الكهربائي العراقي، 22 نيسان/ابريل 2005، صفحة 3.
- 42 م. رضى، ون. سعيد وغيرهم، "البنية التحتية للطاقة الكهربائية العراقية – التطويرات الماضية والحاضرة والمستقبلية والتوقعات"، صادر عن المعهد الأميركي لمهندسي الكهرباء والإلكترونيات IEEE، لا يحمل تاريخ، صفحة 2-4.
- 43 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "الشهادة امام اللجنة الفرعية للأمن القومي، التهديدات الناشئة والعلاقات الدولية، لجنة الإصلاح الحكومي، مجلس النواب"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 23-24.
- 44 وزارة الطاقة، "موجز تحليلي لدولة العراق"، حزيران/يونيو 2006، صفحة 9 .
- 45 تقدير الغاز الطبيعي لا يتضمن الإنفاق الرأسمالي الأولي ويفترض ايضا بأن كلفة الغاز الطبيعي المشتعل هي صفر. مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "الشهادة امام اللجنة الفرعية للأمن القومي، التهديدات الناشئة والعلاقات الدولية؛ لجنة الاصلاح الحكومي، مجلس النواب"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 23-24.



## الملاحظات

- 46 مقابلة المفتش العام لإعادة اعمار العراق مع وزارة الكهرباء، 10 تموز/يوليو 2006
- 47 تدقيق المفتش العام لإعادة اعمار العراق 06-009، 28 نيسان/ابريل 2006، صفحة (i)
- 48 مذكرة شركة ساوث ايسست تكساس انداستريال سرفيسيز المقدمة إلى وزارة الكهرباء، 18 أيار/مايو 2006.
- 49 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "الشهادة امام اللجنة الفرعية للأمن القومي، التهديدات الناشئة والعلاقات الدولية؛ لجنة الاصلاح الحكومي، مجلس النواب"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 12-13.
- 50 سلاح الهندسة في الجيش الأميركي – فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 24 حزيران/يونيو 2006، صفحة 9.
- 51 لمعطيات قسم الهندسة والمشتريات: سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 24 حزيران/يونيو 2006 صفحة 9. معلومات قسم الهندسة والمشتريات والانشاء: نظام ادارة اعمار العراق، كما هي 10 تموز/يوليو 2006
- 52 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (COP-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 53 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، صفحة 72.
- 54 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 55 استجابة لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعطيات الموجه من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 10 تموز/يوليو 2006.
- 56 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 57 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (COP-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 58 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006؛ طلب معطيات المتابعة الذي تم استلامه من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) في 18 تموز/يوليو 2006.

- 59 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 60 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 61 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 62 الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية (USTDA)، "برنامج التدريب على النفط العراقي. اموال صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق رقم 2"، 3 تموز/يوليو 2006، صفحة 2.
- 63 اب لغت الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية المفتش العام لإعادة اعمار العراق بأن برنامج التدريب هذا قد تمّ اعداده بالاستناد إلى مناقشات قطاع الطاقة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2004 خلال الاجتماع الثاني للاتحاد الاقتصادي المشترك بين الولايات المتحدة والعراق. هناك ثلاث مجموعات تمويل: مليون دولار في صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق رقم 2 للتدريب على الادارة، بما في ذلك مهارات الادارة/القيادة، والادارة المالية، والعمليات التجارية، والتقدير بالقوانين والأنظمة؛ ومليون دولار في صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق للتدريب المهني، والتشغيل، والصيانة لمعدات الحفر وخطوط الانابيب، وتسجيل الآبار، وضبط/تخفيف الأثر البيئي، و 500,000 دولار في الصناديق الأساسية للوكالة الأميركية للتجارة والتنمية من اجل تنمية /ادارة الموارد البشرية، بما في ذلك ادارة التغيير، انتاجية القوة العاملة، والتطوير المهني.
- 64 مقابلة المفتش العام لإعادة اعمار العراق مع مسؤولي الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية، 21 حزيران/يونيو 2006.
- 65 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 28 حزيران/يونيو 2006.
- 66 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 67 وزارة الطاقة، "موجز تحليلي لدولة العراق"، حزيران/يونيو 2006، صفحة 9 .
- 68 وزارة الطاقة، "موجز تحليلي لدولة العراق"، حزيران/يونيو 2006، صفحة 9 .

## الملاحظات

- 69 "التكامل الاستراتيجي وتخطيط الاستثمارات في قطاع الكهرباء والنفط والغاز"، قدم العرض جيم هيكس، المستشار السابق لقطاع الكهرباء تحت سلطة التخطيط للانتلاف، في 7 حزيران/يونيو 2006، في واشنطن العاصمة.
- 70 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، صفحة 72.
- 71 صندوق النقد الدولي، "العراق: طلب ترتيبات السحب الاحتياطية - تقرير الموظفين الإداريين، ملحقات للموظفين الإداريين، بيان صحفي حول مناقشة المجلس التنفيذي، وتصريح للمدير التنفيذي للعراق؛ كانون الثاني/يناير 2006، صفحة 3.
- 72 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الجدول 5 (أنظمة قياس مختارة)، تموز/يوليو 2006، صفحة 11.
- 73 وزارة الخارجية، الوضع الأسبوعي في العراق، 5 تموز/يوليو 2005، صفحة 18.
- 74 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "إعادة بناء العراق: الحكم، الأمن، إعادة الإعمار، والتحديات المالية - بيان دافني م. واكر، المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، 25 نيسان/أبريل 2006، صفحة 8.
- 75 وزارة الطاقة، "موجز تحليلي لدولة العراق"، حزيران/يونيو 2006، صفحة 9. ملاحظة: بتاريخ 5 تموز/يوليو 2006، أصدرت وزارة الخارجية تقريراً حول الإمدادات العراقية المتوفرة للوقود المكرر الحرج لربع السنة: 7 أيام للديزل، 12 يوماً للكبروسين، 3 أيام للغازولين و4 أيام لغاز البترول المسيل. الهدف هو توفير إمدادات لفترة 15 يوماً، (وزارة الخارجية، الوضع الأسبوعي للعراق، 5 تموز/يوليو 2006، صفحة 21).
- 76 "الأخبار بإيجاز" (News in Brief)، مجلة بتروليوم إيكونوميست، 12 تموز/يوليو 2006.
- 77 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية 06-697T، "إعادة بناء العراق: الحكم، الأمن، إعادة الإعمار والتحديات المالية - بيان دافيد م. واكر، المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، 25 نيسان/أبريل 2006، صفحة 19.
- 78 المفتش العام لوزارة النفط العراقية، "ملخص التقارير السنوية للعام 2005"، نيسان/أبريل 2006، صفحة 6.

## الملاحظات

- 79 الاهداف الصيفية لمخطط عمل قطاع الطاقة – الكهرباء والنفط"، 12 آذار/مارس 2006، صفحة 13.
- 80 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 أيار/مايو 2006، صفحة 18.
- 81 البنك الدولي، "اعادة اعمار العراق: الاصلاح الاقتصادي والفترة الانتقالية"، شباط/فبراير 2006، صفحة 7.
- 82 مقابلة المفتش العام لاعادة اعمار العراق مع وزير النفط حسين الشريستاني، 15 تموز/يوليو 2006.
- 83 وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، 7 آذار/مارس 2006، صفحة 6.
- 84 المفتش العام لوزارة النفط العراقية، "ملخص التقارير السنوية للعام 2005"، نيسان/ابريل 2006، صفحة 12.
- 85 الاستجابة لطلب المعطيات من قبل خبير الطاقة الحكومي، 5 تموز/يوليو 2006.
- 86 "الرقابة من الوسط (Control from the Center)"، ايكونوميك دايجيست الشرق الأوسط، 26 ايار/مايو 2006.
- 87 شركة توزيع الوقود العراقية- ادارة مكافحة الفساد- (Iraqi Fires Fuel Distribution - Company Management Over Corruption)، مجلة بلاتس كوموديتي نيوز، 10 تموز/يوليو 2006.
- 88 مسح شامل للعراق، معطيات 10 مدن رئيسية، حزيران/يونيو 2006، صفحة 3 و 5.
- 89 المفتش العام لوزارة النفط العراقية، "تقرير الشفافية الثاني: تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية"، نيسان/ابريل 2006، صفحة 4.
- 90 المفتش العام لوزارة النفط العراقية، "تقرير الشفافية الثاني: تهريب النفط الخام، والمنتجات النفطية"، نيسان/ابريل 2006، صفحة 6.
- 91 وفقا "لتقرير الشفافية الثاني"، (صفحة 8) فان مستوى الاعانات للمنتجات النفطية المستوردة بلغت 80% تقريبا بعد زيادة الاسعار في كانون الاول/ديسمبر 2005، ويتوقع ان تتعدى قيمة هذا الدعم الحكومي خط الـ 5 مليار دولار للعام 2006 (بعد ان وصل إلى 4.3 مليار دولار في 2005).

## الملاحظات

- 92 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية 06-697T، "إعادة بناء العراق: الحكم، الأمن، إعادة الإعمار، والتحديات المالية – بيان دافيد م. واكر، المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، 25 نيسان/أبريل 2006، صفحة 12.
- 93 وزارة الخارجية، الوضع الأسبوعي في العراق، 5 حزيران/يونيو 2006، صفحة 4.
- 94 مقابلة المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع خبير الطاقة الحكومي الأميركي، التي أجريت عبر الهاتف في 29 حزيران/يونيو 2006. أشارت استجابة التأكد لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق، في 20 تموز/يوليو 2006، بأن "مجلس الوزراء قد وافق على جزء أصغر من التشريعات المتعلقة بتحرير استيراد الوقود ويجب أن يكون هذا الجزء قد وصل إلى مجلس النواب. من غير الواضح إذا كانت مسودة الهيئة التشريعية قد مرت عبر مجلس الشورى، الذي يشكل جزء من وزارة العدل لإجراء مراجعة دستورية عليها قبل إرسالها إلى مجلس النواب".
- 95 يُشار إليه أيضاً باسم مشروع الخط الرئيسي لإمداد المياه الرئيسية لمدينة أربيل- أفران، أو مشروع خط إمداد مياه أربيل أفران.
- 96 سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 20 شباط/فبراير 2006، صفحة 11.
- 97 سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 17 آذار/مارس 2006، صفحة 12. سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 1 نيسان/أبريل 2006، صفحة 14.
- 98 سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 1 نيسان/أبريل 2006، صفحة 14؛ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، اتصال طلب المعطيات إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 19 حزيران/يونيو 2006.

## الملاحظات

- 99 سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 20 شباط/فبراير 2006، صفحة 10.
- 100 مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، مذكرة معطيات من المدير بالوكالة لمكتب ادارة اعادة اعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، 19 نيسان/ابريل 2006.
- 101 سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 17 آذار/مارس 2006، صفحة 12.
- 102 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 78-ا.
- 103 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب معطيات من قبل المفتش العام لإعادة اعمار العراق، جدول بيانات محضر ببرنامج "اكسل" (Excel)، بريد الكتروني من وزارة الخارجية، 24 آذار/مارس 2006.
- 104 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، استجابة التأكد إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، تمّ استلامها في 24 تموز/يوليو 2006.
- 105 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 76-ا.
- 106 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 20 تموز/يوليو 2006.
- 107 وزارة الخارجية، استجابة طلب المعطيات الموجه من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 24 آذار/مارس 2006، صفحة 6.
- 108 قدّر مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية بأنه في العام 2003 كانت نسبة انتاج المياه 60% في مناطق المدن و 50% في المناطق الريفية، وهي نسبة تكفي لخدمة 14 مليون نسمة. ولاحظ هذا المكتب بأن قسماً كبيراً من المياه يهدر بسبب التسرب والتلوث (تقرير مكتب المساءلة المحاسبية 05-872، "اعادة بناء العراق: الجهود الأميركية في مجال المياه تحتاج لتدابير محسنة من اجل تقييم الأثر والمصادر المستدامة لصيانة المرافق"، ايلول/سبتمبر 2005، صفحة 5). مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) ذكر نفس هذه الارقام في تقرير "تاريخ قطاع المياه"، الذي تمّ استلامه في 13 كانون الثاني/يناير 2006. قدرّت

## الملاحظات

- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بأن نسبة 50% من السكان تتم خدمتهم بواسطة محطات معالجة المياه (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، الرؤيا لعراق ما بعد الحرب، شباط/فبراير 2003، صفحة 3). وقدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي بأن مستويات المياه قبل الحرب انخفضت في بعض المحافظات بنسبة تصل إلى 50% منذ العام 2000 حيث كان يوجد حوالي 19 مليون نسمة تصل إليهم المياه؛ و 9.5 مليون نسمة تصل إليهم المياه ولكن بظل أسوأ السيناريوهات في جميع المحافظات مما يعني انخفاضاً بنسبة 50% (الأمم المتحدة/البنك الدولي، "تقييم الحاجات المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر 2003، صفحة 21). ذكرت السفارة الأميركية في العراق بأن المستوى قبل الحرب كان 5.5 مليون نسمة، وهذا الرقم بعيد عن الأرقام الأخرى (وزارة الخارجية، "تقدم أعمال إعادة إعمار العراق"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).
- 109 تقرير مكتب المساءلة المحاسبية 05-872، "إعادة بناء العراق: الجهود الأميركية في مجال المياه تحتاج لتدابير محسنة من أجل تقييم الأثر والمصادر المستدامة لصيانة المرافق"، أيلول/سبتمبر 2005، صفحة 25.
- 110 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP) للحكومة الأميركية للسنة التقويمية 2006 ، الذي تمّ استلامه بالبريد الإلكتروني في 27 حزيران/يونيو 2006، صفحة 1.
- 111 استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل، بريد إلكتروني مرسل من وزارة الخارجية، 24 آذار/مارس 2006.
- 112 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل، بريد إلكتروني مرسل من وزارة الخارجية، 24 آذار/مارس 2006.
- 113 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعطيات للمفتش العام، 19 حزيران/يونيو 2006.

## الملاحظات

- 114 فريق التنسيق الوزاري (MATs)، الموجز المقدم إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، لا يحمل تاريخ، الشريحة المصورة 10.
- 115 للإطلاع على تعاريف هذه القطاعات وقطاعات أخرى، انظر الملحق ح.
- 116 التقييم المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي لحاجات العراق، تشرين الأول/أكتوبر 2003، صفحة 36.
- 117 أونور أوزلو وأنطوني كوردسمان، "إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية للعراق"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 21 نيسان/أبريل 2006، صفحة 32؛ ملاحظات التأكد للخبير الزراعي لمكتب إدارة إعادة اعمار العراق.
- 118 كما أعلاه
- 119 صفحة الحقائق الزراعية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، حزيران/يونيو 2006.
- 120 التقييم المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي لاحتياجات العراق، تشرين الأول/أكتوبر 2003، صفحة 38؛ وفقا للتقرير، يجب ان تهدف المساعدة على المدى القصير إلى إعادة اعمار المرافق الزراعية المعطلة والتالفة والى استعادة وتحسين كفاءة الخدمات الزراعية الأساسية. سوف تؤدي أولويات المدى المتوسط تدريجيا إلى تحويل هذا القسم من قطاع فرعي نحو نظام اقتصادي لقطاع خاص زراعي هام موجه نحو السوق، تنافسي، وقابل للاستدامة، صفحة 37.
- 121 ملاحظات التأكد المستلمة من المسؤول الزراعي لدى مكتب إدارة إعادة اعمار العراق في 19 تموز/يوليو 2006.
- 122 مقابلة مسؤولين زراعيين في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق في 29 حزيران/يونيو 2006، ابلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضا المفتش العام لإعادة اعمار العراق في 20 تموز/يوليو 2006 بأنه تمت الموافقة على تمديد برنامج إعادة الاعمار والتنمية الزراعية للعراق من دون دفع أي كلفة اضافية في 6 حزيران/يونيو 2006.



## الملاحظات

- 123 مقابلة الخبراء الزراعيين للوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 29 حزيران/يونيو 2006؛ يهدف البرنامج الممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى توسيع برامج مساعدة الانتاج القائمة ومبادرات التنمية التجارية الزراعية إلى مناطق أخرى من البلاد.
- 124 مقابلة الخبراء الزراعيين للوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 29 حزيران/يونيو 2006.
- 125 استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 21 تموز/يوليو 2006؛ ابلغت هذه الوكالة المفتش العام بأن "الفائدة المباشرة تُحدد على أساس الزيادة القابلة للقياس في قدرة المستفيد على تحسين الانتاج".
- 126 مقابلة الخبراء الزراعيين للوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 29 حزيران/يونيو 2006.
- 127 أونور أوزلو وأنطوني كوردسمان، "اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية للعراق"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 21 نيسان/ابريل 2006، صفحة 33.
- 128 رؤساء هيئة الأركان المشتركة (C4)، "القطاع الزراعي إلى الملحق 5 (مساعدة العراق في تقوية اقتصاده) إلى الملحق (ج) إلى مخطط الحملة المشتركة"، 9 نيسان/ابريل 2006، صفحة 10.
- 129 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، صفحة 37.
- 130 القانون العام 109-234، "قانون المخصصات المكملّة الطارئة للدفاع، الحرب العالمية على الارهاب واستعادة الوضع الطبيعي بعد الاعصار، 2006"، 15 حزيران/يونيو 2006، صفحة 433.
- 131 ملاحظات التأكد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 18 تموز/يوليو 2006.
- 132 ملاحظات التأكد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 18 تموز/يوليو 2006.
- 133 وزارة الخارجية، تقرير القسم 1227، 6 تموز/يوليو 2006، صفحة 6.

## الملاحظات

- 134 مقابلة مسؤولي اعادة الاعمار في الوكالة الأميركية للتنمية مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 31 أيار/مايو؛ تم استلام ملاحظات التأكد من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في 18 تموز/يوليو 2006.
- 135 مقابلة مسؤولي اعادة الاعمار في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق، في مكتب الوكالة في 31 أيار/مايو 2006.
- 136 استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من قبل المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 10 تموز/يوليو 2006.
- 137 ملاحظات التأكد لمكتب بناء القدرات التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 20 تموز/يوليو 2006.
- 138 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب شؤون الشرق الاوسط/مكتب اعادة اعمار العراق، قطاع الديمقراطية والحكم؛ دخل استمارة المعطيات؛ 15 آذار/مارس 2006.
- 139 المعهد القومي للديمقراطية (NDI)، "التحديث الاسبوعي لأخبار العراق"، 12 أيار/مايو 2006؛ ملاحظات التأكد للمعهد الديمقراطي القومي، 18 تموز/يوليو 2006.
- 140 المعهد القومية للديمقراطية (NDI)، "التحديث الاسبوعي لأخبار العراق"، 26 أيار/مايو 2006.
- 141 معلومات حول اعادة اعمار العراق، استلمها المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 19 تموز/يوليو 2006.
- 142 وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، 15 آذار/مارس 2005، صفحة 3.
- 143 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 أيار/مايو 2006، صفحة 8.
- 144 وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، 3 أيار/مايو 2006، صفحة 8.
- 145 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 أيار/مايو 2006، صفحة 8.
- 146 تحديث أجرته وزارة الدفاع في 8 حزيران/يونيو 2006، [www.defenselink.mil](http://www.defenselink.mil)
- 147 وزارة الخارجية، تقرير القسم 1227، 6 تموز/يوليو 2006، صفحة 5.

## الملاحظات

- 148 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "إعادة بناء العراق: الحكم، الأمن، إعادة الاعمار والتحديات المالية؛ بيان دافيد م. واكر، المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 9.
- 149 مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية، 06-697T، "إعادة بناء العراق: الحكم، الأمن، إعادة الاعمار والتحديات المالية؛ بيان دافيد م. واكر، المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 10.
- 150 مقابلة مسؤولي إعادة الاعمار في المعهد القومي للديمقراطية (NDI) مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق 15 حزيران/يونيو، 2006.
- 151 مقابلة مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 5 حزيران/يونيو 2006.
- 152 التقييم المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي لحاجات العراق، تشرين الأول/أكتوبر 2003، صفحة 14.
- 153 استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 19 تموز/يوليو 2006؛ ابلغت الوكالة ايضا المفتش العام بأن عدد المدارس تم "رفع نطاقها" قليلا منذ الفصل الأخير.
- 154 استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 18 تموز/يوليو 2006.
- 155 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تقرير الوضع الاسبوعي للعراق، 17 آذار/مارس 2006، صفحة 8.
- 156 مقابلة المفتش العام لوزارة حقوق الانسان مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 8 تموز/يوليو 2006.
- 157 مقابلة مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، في 5 حزيران/يونيو 2006.
- 158 سلطة الائتلاف المؤقتة، طلب تكميلي لإعادة تأهيل وإعمار العراق للسنة المالية 2004، ايلول/سبتمبر 2003، صفحة 48.

## الملاحظات

- 159 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 123-ا.
- 160 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 116-115-ا.
- 161 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 119-118-ا.
- 162 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 123-ا.
- 163 مكتب إدارة اعادة اعمار العراق (IMRO)، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، 27 حزيران/يونيو 2006، صفحة 9-13.
- 164 مكتب إدارة اعادة اعمار العراق- مكتب تنمية القطاع الخاص والاستثمار الاستراتيجي، الرسالة الإلكترونية المرسلة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 15 تموز/يوليو 2006.
- 165 مكتب إدارة اعادة اعمار العراق- مكتب تنمية القطاع الخاص والاستثمار الاستراتيجي، الرسالة الإلكترونية المرسلة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 14 تموز/يوليو 2006.
- 166 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مراجعة محفظة الاستثمار للنمو الاقتصادي – عرض بواسطة برنامج باوربوينت، 17 آذار/مارس 2006، الشريحة المصورة 2.
- 167 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مراجعة محفظة الاستثمار للنمو الاقتصادي – عرض بواسطة برنامج باوربوينت، 17 آذار/مارس 2006، الشريحة المصورة 5.
- 168 مقابلة مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، في 7 حزيران/يونيو 2006.
- 169 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التحديث الأسبوعي لاعادة اعمار العراق، 3 آذار/مارس 2006، صفحة 2.
- 170 "ازدهار" هذه الكلمة التي تعني الازدهار بالعربية، هي اسم لمقاولي برنامج تنمية وتطوير القطاع الخاص.
- 171 ملاحظات التأكد للوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية، 18 تموز/يوليو 2006.
- 172 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، صفحة الحقائق: تعزيز تمويل القروض الصغيرة وتقديم قروض من المصارف إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة، آذار/مارس 2006، صفحة 1.

## الملاحظات

- 173 مقابلة مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، في 7 حزيران/يونيو 2006.
- 174 مقابلة مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، في 7 حزيران/يونيو 2006.
- 175 مقابلة مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، في 7 حزيران/يونيو 2006.
- 176 ملاحظات التأكد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 18 تموز/يوليو 2006.
- 177 ينص قانون المخصصات الاضافية الطارئة للعام 2006 (P.L.109-234، صفحة 423) بأن 3.007 مليار دولار من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) ستبقى متوفرة حتى 30 ايلول/سبتمبر 2007.
- 178 وزارة الخارجية، "تقرير الوضع الاسبوعي في العراق"، 14 حزيران/يونيو 2006، صفحة 7.
- 179 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 4.
- 180 مكتب المشاريع والعقود، "قطاع المرافق والنقل - سرد تاريخي لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) (مسودة)"، جرى استلامه من مكتب المشاريع والعقود في 21 آذار/مارس 2006.
- 181 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 20 حزيران/يونيو 2006.
- 182 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، "تقرير الوضع العراقي نصف الشهري"، 14 تموز/يوليو 2006، صفحة 3.
- 183 الاستجابة لطلب معطيات من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، 7 حزيران/يونيو 2006.
- 184 الاستجابة لتأكد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 185 ملاحظات التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006؛ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، "انهاء خدمات شركة بارسونز غلوبال، الاعلان عن عقد السجون"، 12 تموز/يوليو 2006.

## الملاحظات

- 186 كيمبرلي ميلكارك، "انتهاء خدمات شركة بارسونز غلوبال، والاعلان عن عقد السجون"، البيان الصحفي لسلح الهندسة في الجيش الأميركي، 19 حزيران/يونيو 2006.
- 187 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) على طلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 20 حزيران/يونيو 2006.
- 188 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 15.
- 189 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، الصفحة 31-32.
- 190 مقابلة استشاري مكتب اعادة اعمار العراق لدى هيئة النزاهة العامة مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 4 حزيران/يونيو 2006.
- 191 المفتش العام. المسح المشترك بين السفارة الأميركية وبرنامج مكافحة الفساد في العراق (SIGIR-06-021).
- 192 استجابة مكتب دعم اعادة الاعمار الدفاعي (DRSO) لطلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 17 تموز/يوليو 2006.
- 193 مراجعة المفتش العام لإعادة اعمار العراق لأول شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRS) (تقرير التدقيق 06-020).
- 194 وزارة الخارجية، الوضع الأسبوعي في العراق، 5 تموز/يوليو 2006، صفحة 7؛ تم تفصيل هذه الأرقام أكثر إلى حوالي 114,700 جندي، و 600 فرد من القوات الجوية، و 800 فرد من القوات البحرية.
- 195 وزارة الخارجية، الوضع الأسبوعي في العراق، 5 تموز/يوليو 2006، صفحة 7؛ تم تفصيل هذه الأرقام أكثر إلى حوالي 107,000 شرطي وضابط سير للطرق السريعة، مع 45,300 فرد "آخر من قوات وزارة الداخلية".
- 196 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، صفحة 1.
- 197 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 51.
- 198 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، تموز/يوليو 2005، صفحة 13؛ وفقا لوزارة الدفاع: "قامت أيضا القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، بالاشتراك مع وزارة الدفاع، بتنفيذ برنامج لادخال فرق عسكرية انتقالية (MITs) على مستوى الكتيبة، واللواء، والفرقة. توفر هذه الفرق عمليات تقييم الجهوزية الانتقالية (TRAs) إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق

## الملاحظات

(MNC-I) لتعيين مجالات التقدم ومواطن القصور، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تلك الوحدات الافرادية الجاهزة لتسلم السيطرة المستقلة على منطقة مسؤولياتها. تأخذ عمليات التقييم هذه في عين الاعتبار مجموعة من المعايير شبيهة، ولكن غير مطابقة، لتلك التي يستخدمها الجيش لتقييم الجهوزية العملانية لوحده من خلال التركيز على الموظفين، والقيادة والسيطرة، التدريب، الإستدامة/اللوجستيات، والمعدات، والقيادة". بالاجمال تقيم الوحدات العملانية على اساس انها قادرة على تخطيط، وتنفيذ، واستدامة عمليات مواجهة التمرد بشكل مستقل عن قوات التحالف (المستوى 1)؛ وقادرة على تخطيط، وتنفيذ، واستدامة عمليات مواجهة التمرد بالعمل مع المسؤولين في التحالف (المستوى 2)؛ او قادرة على القيام بعمليات مواجهة التمرد فقط لدى عملها مع وحدات التحالف (3)؛ وحدات المستوى 1 و 2 و 3 جميعها مشاركة في العمليات ضد العدو.

- 199 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، الصفحة 1 و 3.
- 200 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 47.
- 201 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، الصفحة 1 .
- 202 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 13.
- 203 مقابلة مكتب دعم اعادة الاعمار الدفاعي مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 5 حزيران/يونيو 2006.
- 204 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 17.
- 205 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 46.
- 206 وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 ايار/مايو 2006، صفحة 51.
- 207 مقابلة المفتش العام ماكلوس من وزارة حقوق الإنسان مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 8 تموز/يوليو 2006.
- 208 تقرير مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية 06-697T، اعادة بناء العراق: نظام الحكم، والأمن، واعادة الاعمار والتحديات المالية – بيان دايفيد م. واكر، المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، المقدم إلى اللجنة الفرعية للأمن القومي، والتهديدات الناشئة والعلاقات الدولية"، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 22.

## الملاحظات

- 209 مقابلة المفتش العام ماكولوس من وزارة حقوق الإنسان مع المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 8 تموز/يوليو 2006.
- 210 تقرير مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية 06-697T، "اعادة بناء العراق: نظام الحكم، والأمن، واعادة الاعداد والتحديات المالية – بيان دافيد م. واكر، المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، المقدم إلى اللجنة الفرعية للأمن القومي في الكونغرس، والتهديدات الناشئة، والعلاقات الدولية، 25 نيسان/ابريل 2006، صفحة 17.
- 211 وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، 31 أيار/مايو 2006، صفحة 8.
- 212 وزارة الخارجية، تقرير القسم 1227، 6 تموز/يوليو 2006، صفحة 26.
- 213 العدد الحالي لمراكز الرعاية الصحية الأولية المتوقع انجازها هو 142. من اصل هذه: 20 منها سيتم انجازها عبر عقود التصميم والبناء الاصلية، 115 سيتم انجازها عبر عقود بسعر ثابت، بما في ذلك مركز كان دائما يسجل بأنه قد انجز عبر طريقة التعاقد هذه؛ وسبعة ستنفذ عبر برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). ابلغ مكتب ادارة اعادة اعمار العراق (IMRO) ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق بأن مركز رعاية واحد ممول عبر برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، اما المراكز الباقية فهي ممولة من صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق رقم 2 (IRRF2). لكن وفقا لمعلومات نظام ادارة اعادة اعمار العراق بدءا من 30 حزيران/يونيو، 2006، فإن سبعة مراكز هي قيد الانشاء ضمن اطار برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، بما في ذلك مركز كان قد دُمر في الفصل المنصرم في محافظة الانبار. يستخدم المفتش العام لاعادة اعمار العراق نظام إدارة اعادة اعمار العراق كمصدر معلومات رئيسي لمعرفة نسبة انجاز المشاريع.
- 214 عدد مشاريع المستشفيات لا يمثل عدد المرافق التي يعاد تأهيلها، بل عدد نشاطات اعادة التأهيل المتعلقة بالمستشفيات. يشير تقرير القسم 2207 لشهر تموز/يوليو 2006 بأن اعادة تجديد 20 مستشفى سيكون تحت اشراف مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) وانشاء مستشفى آخر سيكون تحت اشراف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (أنظمة قياس مختارة، صفحة 16).
- 215 معلومات المشاريع في نظام ادارة اعادة اعمار العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لشهر 30 حزيران/يونيو 2006.



## الملاحظات

- 216 معطيات المشاريع من نظام ادارة اعادة اعمار العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لشهر 30 حزيران/يونيو 2006؛ سيتم انجاز جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية المخطط لها، والبالغ عددها 135 بتمويل من صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق، في حين ان سبعة مراكز اضافية سيتم انجازها من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- 217 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، الصفحة 95.
- 218 استجابة التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، 18 تموز/يوليو 2006.
- 219 معطيات نظام ادارة اعادة اعمار العراق بدءاً من 30 حزيران/يونيو 2006، تقرير الوضع نصف الشهري لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، 27 أيار/مايو 2006، صفحة 15.
- 220 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 22 حزيران/يونيو 2006. اشار تقرير اعادة اعمار العراق الاسبوعي لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لشهر 7 تموز/يوليو 2006، بأن مراكز الرعاية الصحية الأولية الممولة من صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق فتحت أبوابها امام المرضى بدءاً من اول تموز/يوليو 2006.
- 221 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعلومات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 21 حزيران/يونيو 2006.
- 222 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الملحق 1، تموز/يوليو 2006، صفحة 96.
- 223 أريك لانغر، "الانهاء الجزئي لخدمات شركة بارسونز غلوبال، والاعلان عن عقد المستشفيات"، بيان صحفي لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، 12 أيار/مايو 2006.
- 224 استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق في 21 حزيران/يونيو 2006؛ معلومات المتابعة المستلمة من مكتب المشاريع والعقود فرقة منطقة الخليج في 7 تموز/يونيو 2006.

## الملاحظات

- 225 عيّن المفتش العام لإعادة اعمار العراق عدة مخالفات للمعايير في تدقيقه، بما في ذلك عدم الكفاية الظاهرة في أنظمة التدقيق للوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية والعمليات المتبعة للتحديد الدقيق لتكاليف مشاريع المستشفيات والإبلاغ عنها إلى رئيس البعثة (في العراق) وإلى الكونغرس (في تقارير القسم 2207). كذلك يطرح التدقيق تساؤلات حول طريقة تسجيل التكاليف غير المباشرة في عمليات احتساب التكاليف المتبعة لدى صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- 226 مقابلة مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية مع المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 5 حزيران/يونيو 2006.
- 227 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 98-1.
- 228 الرسالة الإلكترونية المرسلة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق في 7 نيسان/ابريل 2006.
- 229 ملاحظات التأكد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 18 تموز/يوليو 2006.
- 230 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، "تقرير الوضع نصف الشهري"، 27 ايار/مايو 2006، صفحة 15-16.
- 231 ملاحظات التأكد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 18 تموز/يوليو 2006.
- 232 ملاحظات التأكد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 18 تموز/يوليو 2006.
- 233 طلب معطيات مكتب شؤون الشرق الأوسط لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لدى مكتب المشاريع والعقود.
- 234 استجابة وزارة الخارجية لطلب المعطيات المقدم من المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 30 آذار/مارس 2006.
- 235 يجمع هذا التقريرين قطاعين فرعيين من تقرير القسم 2207 لوزارة الخارجية: النقل والاتصالات؛ والطرق والجسور والإنشاءات. للحصول على معلومات تتعلق بتعاريف هذه القطاعات وقطاعات أخرى، انظر الملحق (ح).
- 236 ملاحظات التأكد لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD) المرسلة إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 18 تموز/يوليو 2006.

## الملاحظات

- 237 تم التقدير بأن قطاع النقل يحتاج لملياري دولار؛ وقطاع الاتصالات يحتاج لمبلغ 1.38 مليار دولار. "التقييم المشترك لاحتياجات العراق"، للأمم المتحدة والبنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2003، صفحة 26 و 28.
- 238 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 1-87.
- 239 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب معطيات موجه إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق مرسل من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 19 حزيران/يونيو 2006.
- 240 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، تمّ استلامها عبر البريد الإلكتروني في 18 تموز/يوليو 2006.
- 241 وزارة الدفاع، تقرير القسم 2207 – أنظمة القياس المختارة، تموز/يوليو 2006، صفحة 14-15.
- 242 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب معلومات موجه إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق مرسل من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 19 حزيران/يونيو 2006.
- 243 وزارة الدفاع، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، صفحة 1-88.
- 244 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب معلومات موجه إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق مرسل من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 19 حزيران/يونيو 2006. الأرقام محدّثة من قبل مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق تمّ استلامها في 18 تموز/يوليو 2006. \*ملاحظة: أصدر المفتش العام لاعادة اعمار العراق في ربع السنة المنصرم تقريراً يذكر فيه ان 97 محطة سكك حديدية قد أنجزت بالاستناد إلى طلب المعطيات المستلم من مكتب إدارة اعادة اعمار العراق. في ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق في هذا الفصل، ذكر مكتب ادارة اعادة اعمار العراق ان 97 محطة قد انجزت وأن 7 محطات إضافية تنتظر تلزيماً. زُودت المعلومات المقدمة كتابة من قبل مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بناءً على طلب المعطيات المقدم من المفتش العام لاعادة اعمار العراق.

## الملاحظات

- 245- مكتب المشاريع والعقود لدى منطقة الخليج، "الاستجابة للطلب المقدم من المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المؤرخ في 25 شباط/فبراير 2006"، 29 آذار/مارس 2006، صفحة 10.
- 246- مكتب المشاريع والعقود لدى منطقة الخليج، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 247- مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلمة في 20 تموز/يوليو 2006.
- 248- مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، مذكرة المعلومات المرسلّة من المدير بالنيابة لمكتب إدارة اعادة اعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، 19 نيسان/ابريل 2006.
- 249- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 86-ا.
- 250- مكتب المشاريع والعقود لدى منطقة الخليج، طلب المعلومات المرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق مرسل من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 19 حزيران/يونيو 2006.
- 251- وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 31 آذار/مارس 2006.
- 252- وحدة الاستخبارات الاقتصادية، أوضاع البلدان 2005- العراق، 2005، صفحة 33.
- 253- مكتب المشاريع والعقود لدى منطقة الخليج، الاستجابة للطلب المقدم من المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلم في 29 آذار/مارس 2006.
- 254- وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 31 آذار/مارس 2006.
- 255- مكتب المشاريع والعقود لدى منطقة الخليج، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 256- مكتب المشاريع والعقود لدى منطقة الخليج، طلب المعلومات المرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق من وزارة الخارجية، جدول بيانات مُحضّر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 19 حزيران/يونيو 2006.

## الملاحظات

- 257 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 93-ا.
- 258 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب المعلومات المرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 19 تموز/مايو 2006. محدث من قبل مكتب المشاريع والعقود – فرقة منطقة الخليج، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 259 مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلمة في 20 تموز/يوليو 2006.
- 260 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 18 تموز/يوليو 2006، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 261 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب المعلومات المرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل. المستلم عبر البريد الإلكتروني في 19 حزيران/يونيو 2006.
- 262 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 263 مكتب المشاريع والعقود، ملخص المرافق العامة والنقل، بريد إلكتروني مرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق في 24 آذار/مارس 2006، صفحة 8.
- 264 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب معطيات مرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 29 آذار/مارس 2006.
- 265 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، "الاستجابة للطلب المقدم من المفتش العام لاعادة اعمار العراق"، 29 آذار/مارس 2006، صفحة 8.

## الملاحظات

- 266 وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 31 آذار/مارس 2006.
- 267 وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 12 تموز/يوليو 2006.
- 268 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 269 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 89-1.
- 270 مكتب المشاريع والعقود – فرقة منطقة الخليج، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 271 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، طلب المعطيات المرسل إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق من وزارة الخارجية، جدول بيانات محضّر ببرنامج اكسل. تمّ استلامه عبر البريد الإلكتروني في 19 حزيران/يونيو 2006.
- 272 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، صفحة 89-1.
- 273 مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (PCO-GRD)، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، المستلمة في 18 تموز/يوليو 2006.
- 274 مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، ملاحظات التأكد المرسلّة إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، المستلمة في 20 تموز/يوليو 2006.
- 275 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المشاريع المنجزة: الاتصالات، 29 كانون الأول/ديسمبر 2005. متوفرة على شبكة الانترنت على العنوان:  
<http://www.1.usaid.gov/iraq/accomplishments/telecom/htm1>
- 276 وحدة الاستخبارات الاقتصادية، اوضاع البلدان 2005 – العراق 2005، صفحة 34-35.
- 277 مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، مذكرة المعلومات المرسلّة من المدير بالوكالة لمكتب إدارة اعادة اعمار العراق إلى نائب رئيس البعثة، 19 نيسان/ابريل 2006.
- 278 وزارة الخارجية، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 12 تموز/يوليو 2006.

## الملاحظات

- 279 مكتب إدارة اعادة اعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، 27 حزيران/يونيو 2006 ، صفحة 18.
- 280 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207 – أنظمة القياس المختارة، تموز/يوليو 2006، صفحة 15.
- 281 وزارة الخارجية، تحذيرات السفر إلى العراق، 29 كانون الأول/ديسمبر 2005. متوفرة على شبكة الانترنت على العنوان:  
[http://travel.state.gov/travels/cis\\_pa\\_tw/tw/tw\\_921.html](http://travel.state.gov/travels/cis_pa_tw/tw/tw_921.html)
- 282 مكتب ادارة اعادة اعمار العراق، ملاحظات التأكد المرسله إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، المستلمة في 20 تموز/يوليو 2006.
- 283 "منهجيات رفع تقارير تقديرات تكاليف الإنجاز" (SIGIR-05-027)، 27 كانون الثاني/يناير 2006.
- 284 سفارة اليابان، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 14 تموز/يوليو 2006.
- 285 سفارة المملكة المتحدة، البريد الإلكتروني المرسل إلى المفتش العام لاعادة اعمار العراق، 19 تموز/يوليو 2006.
- 286 متوفر على شبكة الانترنت على العنوان: <http://ec.europa.eu>.
- 287 مناقشات المفتش العام لاعادة اعمار العراق مع مدير قطاع المياه والبيئة في البنك الدولي، 21 حزيران/يونيو 2006.
- 288 متوفر على شبكة الانترنت على العنوان: <http://www.irffi.org>.
- 289 مناقشات المفتش العام لاعادة اعمار العراق مع مسؤول الأمم المتحدة، عمان، الأردن، 24 أيار/مايو 2006.
- 290 مناقشات المفتش العام لاعادة اعمار العراق مع مسؤول رفيع من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 24 أيار/مايو 2006.
- 291 نشرة اخبار صندوق ائتمان لمجموعة تنمية التابعة للأمم المتحدة، حزيران/يونيو 2006، صفحة 1.

- 292 متوفر على شبكة الانترنت على العنوان: <http://www.irffi.org> .
- 293 متوفر على شبكة الانترنت على العنوان: <http://www.imf.org> .
- 294 "إدارة استدامة برامج صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق"، SIGIR-05-022، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2005.
- 295 تتضمن الوكالات والمنظمات الأميركية مكتب ادارة اعادة اعمار العراق (IRMO)، سلاح الهندسة للجيش الأميركي، مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I). في كانون الأول/ديسمبر 2005، تمّ ضم مكتب المشاريع والعقود إلى فرقة منطقة الخليج ليشكلا وحدة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج-GRD . PCO
- 296 قانون المخصصات الإضافية الطارئة لوقت الحرب، PL.108-11، 2003، وقانون المخصصات المالية الإضافية الطارئة للدفاع ولإعادة اعمار العراق وأفغانستان P.L.108-106، 2004.
- 297 تضمن هذا حوالي 300 مليون دولار من قانون المخصصات المالية الاضافية الطارئة للدفاع، والحرب على الإرهاب، واغاثة ضحايا تسونامي، P.L.109-13، 2005.
- 298 بموجب القسم 16.603 من القانون الفدرالي للتملك، تكتب "رسالة العقد" كإداة تعاقدية تمهيدية تفوض المفاوض بمباشرة تصنيع التجهيزات او اداء الخدمات.
- 299 ملحق قانون التملك الفدرالي الدفاعي، الجزء الفرعي (d) 217.7401.
- 300 ملحق قانون التملك الفدرالي الدفاعي، الجزء الفرعي 217.7403.
- 301 يتضمن صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق 52.3 مليون دولار من مخصصات السنة المالية 2003 (صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق رقم 1) و 129.5 مليون دولار من مخصصات السنة المالية 2004 (صندوق اغاثة واعادة اعمار العراق رقم 2).
- 302 مؤسسة الشفافية الدولية هي مصدر دولي معترف به لقياس الفساد بالبلد.
- 303 يحضر المفتش العام لاعادة اعمار العراق هذه الاجتماعات كمراقب.



## الملاحظات

- 304 مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 17، "متطلبات التسجيل لشركات الأمن الخاصة"، 26 حزيران/يونيو 2004.
- 305 سعر الصرف بدءاً من 28 أيار/مايو 2006 (305,575,000 دينار عراقي × 0.0006803 دولار أميركي).
- 306 تألفت الفواتير من الأوراق النقدية الثلاث، ورقة 5000 دينار عراقي، وورقة 10000 دينار عراقي وورقة 25000 دينار عراقي.
- 307 تقرير SIGIR-06-011، "إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية" 29 نيسان/أبريل 2006.
- 308 تقرير SIGIR-06-016، "تقرير التدقيق الموقت حول مراجعة المعدات المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية المرتبطة بشركة خدمات بارسونز غلوبال سرفيسيز، رقم العقد W914NS-04-D-0006"، 4 نيسان/أبريل 2006.
- 309 القسم 2207 من القانون العام P.L.108-106 يتطلب تقديم تقرير ربع سنوي إلى لجان التخصيصات المالية ولمجلس النواب ومجلس الشيوخ حول كيفية استعمال جميع أموال صناديق اغاثة وإعادة اعمار العراق على أساس كل مشروع بمفرده. توضع المعلومات المطلوبة في تقرير القسم 2207 لوزارة الخارجية وفي تقرير تقييم المشروع المرافق.
- 310 تقرير كلفة الانجاز للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 15 أيار/مايو 2006.
- 311 أعلن عن هذا التقييم في الأصل كتقييم لخط أنابيب كركوك- بايجي. غير أن المفتش العام لإعادة اعمار العراق علم أن مشروع خط الأنابيب كان فقط من كركوك إلى فتح، على مسافة 10 كلم تقريباً شمال غربي بايجي. لذلك، عدل المفتش العام لإعادة اعمار العراق نطاق العمل وفقاً لذلك.
- 312 الشركة الحكومية لمشاريع الإنشاء، هي شركة التصميم والإنشاء القائمة في وزارة النفط العراقية.

## الملاحظات

313- هذه الطريقة التي احتسبت بها الإيرادات: كان المفروض إنجاز مشروع خط الأنابيب البالغ طوله 50 كلم في 31 آذار/مارس 2004، مما يضيف 300,000 برميل باليوم. قام المفتش العام لإعادة اعمار العراق بضرب 821 يوماً منذ الفترة المنقضية  $\times 300,000$  برميل في اليوم وهو يساوي 246,300,000 برميل نفط. وقام المفتش العام لإعادة اعمار العراق بضرب عدد براميل النفط التي لم تنتج  $\times$  متوسط كلفة مقدرة من 60 دولار للبرميل، بدءاً من نيسان/ابريل 2004 حتى الوقت الحاضر.

314- اعاد المفتش العام لإعادة اعمار العراق تحديد وضع التحقيقات لخمس قضايا إضافية.

315- أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي: المفتش العام لإعادة اعمار العراق (SIGIR) (الرئيس)، المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS IG) (نائب الرئيس المشارك)، المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD IG) (نائب الرئيس المشارك)، المفتش العام للجيش، المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المفتش العام لوزارة المالية (الخزينة)، المفتش العام لوزارة التجارة، وكالة تدقيق العقود الدفاعية، وكالة التدقيق للجيش الأميركي، مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (عضو مراقب)، الرئيس التنفيذي للتدقيق لسلح الهندسة في الجيش الأميركي (عضو مراقب).